الردود

الرد على المخالف - تحريف النصوص - البراءة - التحذير - تصنيف الناس
عقيدة ابن أبي زيد القيرواني وعبث بعض المعاصرين بها

تأليف

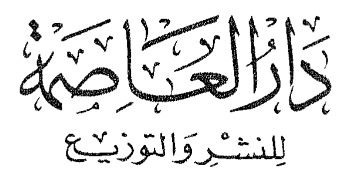
بكر بن عبد الله أبو زيد

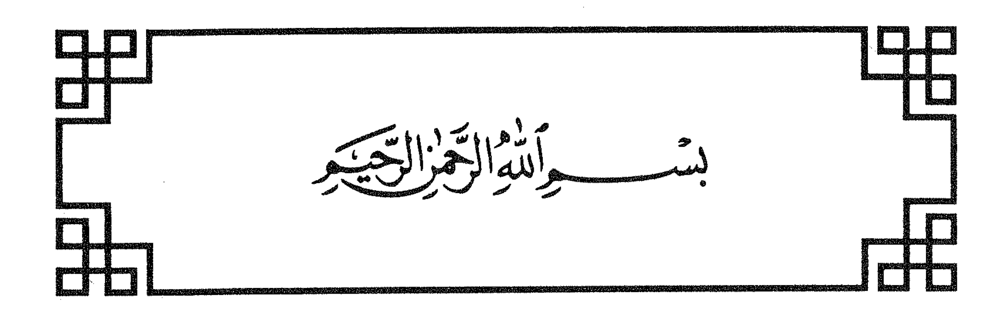
دار العاصمة
للنشر والتوزيع



الرد على المخالف - تحريف النصوص - البراءة - التحذير - تصنيف الناس
عقيدة ابن أبي زيد القيرواني وعبث بعض المعاصرين بها

تأليف
بكر بن عبد الله أبو زيد





الحمد لله على توفيقه وامتنانه، وَعَظِيم نعمه، وتتابع إحسانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم لقائه.

أما بعد:

ففي سبيل ضم النظير إلى نظيره مما كتبت، تم ـ ولله الحمد ـ طبع كتابين:

- أحدهما: «ابن قيم الجوزية / حياته، وآثاره، وموارده».

إذ كان كتاب الموارد مفرداً فجرى ضمه إلى الترجمة في غلاف واحد.

- وثانيهما: «النظائر» وقد حوى بين دفتيه أربع رسائل:

١ ـ التراجم الذاتية.

٢ ـ التحول المذهبي.

٣ ـ العُزَّاب.

٤ ـ لطائف الكلم في العلم.

وقد تميزت طبعة كل واحد منهما بإضافات، وتصحيحات مهمة، وفهارس تفتح مخزونهما من: الموضوعات، والأعلام، والنصوص، والكتب، وغيرها.

وبين يديك الآن الكتاب الثالث «الجامع للردود» وفيه ستة كتب :

١ ـ «الرد على المخالف من أُصول الإسلام ومراتب الجهاد» .

٢ ـ «تحريف النصوص من أَدلة أَهل الأَهواء» . وفيه زيادات مهمة .

٣ ـ «براءة أَهل السنة من الوقيعة في علماء الأُمة» .

٤ ـ «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير» .

٥ ـ «تصنيف الناس بين الظن واليقين» .

٦ ـ «عقيدة ابن أبي زيد القيرواني وعبث بعض المعاصرين بها» .

وتميزت مجموعة : «الرُّدُودِ» هذه كسابقتيها بالتصحيح ، والفهارس الكاشفة عن معالمها .

أَرجو من الله تعالى أَن ينفع بها . وهو سبحانه ولي الهداية والتوفيق .

وكتب

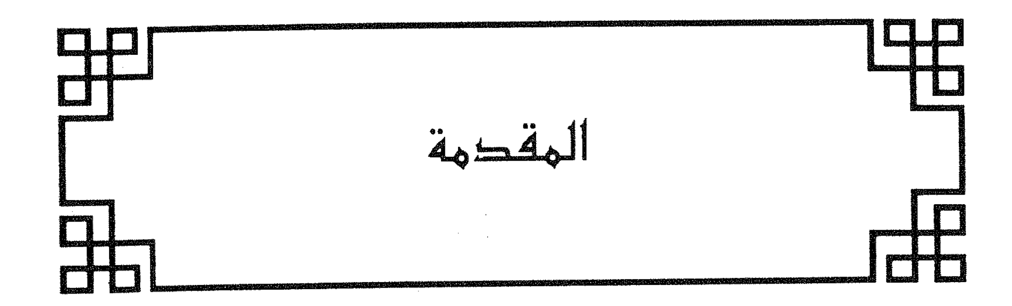
بكر بن عبد الله أبو زيد

٢٠/ ٧/ ١٤١٣هـ

المدينة النبوية

□ □ □

الرد على المخالف من أصول الإسلام



المقدمة

الحمد لله الذي جعل في كلِّ زمانٍ فَتْرَةٍ من الرُّسل بقايا من أَهل العلم، يَدُلُّونَ مَنْ ضلَّ إلى الهدىٰ، وَيُبَصِّرُونَ بنورِ الله أَهْلَ العمىٰ، فَكَمْ مِنْ قَتيلٍ لإبْلِيسَ قد أَحيوه، وَكَمْ مِنْ ضَالٍّ تَائِهٍ قَدْ هَدَوْه، فَلِلَّهِ مَا أَحْسَنَ أَثَرَهُمْ على النَّاس، ولكنْ ما أَسوأَ أَثر المخذِّلين عليهم.

وأَشهدُ أَن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأَشهدُ أَنَّ محمَّداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأَصحابه ومن تبع سنَّته وحفظ الدِّين وبلَّغه ونافح عنه إلى يوم الدِّين . . . آمين.

أَمَّا بعد:

فَهذه أَبْحَاثٌ، مِن ضَنَائِنِ العِلم، وغواليه؛ لأَنَّها تَحْمِل إعلانَ الصوت الإِسلامي عالياً، والقلمَ له راقماً؛ بإظهار شِعَارٍ من شَعَائر علماء الأُمَّة الإِسلامية، وَبَيَانِ وظيفةٍ من وظائفهم المِلِّية، وتقرير أَصل من أُصولها التعبدية هو:

«مشروعية الرَّدِّ عَلَى كُلِّ مخالفٍ بمخالفته»، وأَخذه بذنبه، وإدانته بجريرته، «ولا يجني جَانٍ إلا على نَفْسِهِ».

كُلُّ هذا «لحراسة الدين» وحمايته من العاديات عليه، وعلى أَهله، من خلال هذه «الوظيفة الجهادية» التي دَأْبُها: الحنين إلى الدِّين، والرحمة بالإنسانية؛ لتعيش تحت مظلته. تَكُفُّ العدوان، وتَصُدُّ المعتدين، وتُقيم

سُوقَ الأَمر بالمعروف، ورأْسه «التوحيد»، والنهي عن المنكر وأَصلُه «الشرك».

وَتُحافظ على وَحْدَةِ الصَّفِّ، وجمع الكلمة، وَمَدِّ بَشَاشَةِ الإِيمان، وَسُقْيا ترقرق ماء الحياء.

وتُقيمُ: طَوْلَ الإِسلام، وَقُوَّتَه، وَظُهُورَهُ، على الدِّين كله ولو كره المشركون.

وتُحَطِّمُ الأَهواءَ ولو كره المبتدعون.

والفُجورَ ولو كره الفاسقون.

والجَوْرَ ولو كره الظالمون.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في بيان منزلة هذه الوظيفة[1]:

«فالمرْصَدُونَ للعلم، عليهم للأُمَّة حفظ الدِّين، وتبليغه، فإِذا لم يبلغوهم علم الدِّين، أَو ضيعوا حفظه، كان ذلك من أَعظم الظلم للمسلمين؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَاتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلْكِتَابِ أُوْلَئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّاعِنُونَ﴾. فإِن ضرر كتمانهم تعدى إِلى البهائم وغيرها، فلعنهم اللاعنون حتى البهائم» انتهى.

فليس هذا الكتاب، إِذاً للرَّدِّ على مخالفٍ مُعَيَّن.

ولا على مخالفٍ خلافاً محموداً، أَو جائزاً سائغاً.

وإِنَّما لتقرير «مشروعية الرَّدِّ على مخالفٍ بخلافٍ مذموم».

وبالتَّالي ليس مقصوراً على ما وَقَرَ في بعض المفاهيم من قصر مبدأ الردود من أَهل السُّنَّة والجماعة، على «البدع والمبتدعين»: أَهل الأَهواء المنتسبين إِلى الملَّة.

---

(١) «الفتاوى».

وَحُقَّ لهم ذلك؛ لأَنَّ «البدعة»: إفراز لمرض الشُّبهة: والشُّبهة باب البدعة، والبدعة: بريد الكفر، وشَرَكُ الشِّرْك.

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في موقف أَهل السُّنَّة من دفع البدعة[1]:

«واشتدَّ نكيرُ السَّلف والأَئمة لها، وصاحوا بأَهلها؛ من أَقطار الأَرض وَحَذَّرُوا فتنتهم أَشد التَّحذير، وبالغوا في ذلك ما لم يبالغوا مثله في إنكار الفواحش، والظلم، والعدوان؛ إذ مضرة البدع، وهدمها للدِّين، ومنافاتها له: أَشد» انتهى.

فالرَّدُّ من أَهل السُّنَّة والجماعة، على المبتدعة، أَهلِ الأَهواء المنتسبين إلى الملَّة، هو رأس في المراد، لكنَّ المراد هنا، ما هو أَوسع من ذلك مما يحوي بيان «مشروعية الرَّد على كلِّ مخالف بمخالفته المذمومة»، التي يمليها الهوىٰ الغالب، وتمتطيه إلى أنواع المهالِكِ، والمعاطبِ، بما تحمله: من شرك، أَو كفر، أَو نفاق، أَو بدعة مضلَّة، وقد تحمل: فسقاً، أَو رأْياً مصادماً لنصوص الوحيين، ويجمع هذه فتنتان: فتنة الشُّبهات، وفتنة الشَّهوات، وهما المعبر عنهما باسم «الانحراف الفكري، و«الانحراف السلوكي»، ويقال: «الغزو . . .»، وقد تقع المخالفة بزلَّة عالم، وفلتته بقول شاذ، أَو فَائِلٍ، فَارِدٍ[2]، لا تجد له عليه تبيعاً، وهكذا من مسالك الشذوذ الأُخرى، والمغادرة إلى مجاهل التَّلَوُّنِ في دين الله، وضغط الإسلام للواقع، وتطويع الأَحكام الشرعية للحياة الغربية، تحت شعارات الدجل: التطوير، التجديد، التحديث ـ أَي جعل الإسلام حديثاً، وغيرها من الشعارات التي يُراد أَن تحل محل

---

(١) «مدارج السالكين»: (١/ ٣٧٢). وانظر: «زاد المعاد»: (٢/ ٢٠٠)، فقه غزوة الطائف.

(٢) انظر مادة: فيل. من «القاموس».

الدين[١].

ومظاهر «تَسْطيح العقلية الإسلامية» و«تهميش الإسلام» ـ بجعله على هامش الحياة.

وتأصيل جُذُورِ العقلية المادية الرعناء.

ومنع الخوض في أَيِّ علم كالطب، والهندسة، . . . على غير أَهله المختصين بعلمه، إلا في «علوم الشريعة» المحضة، فَيُفْسَحُ المجال؛ لخوض الخائضين فيها، بل وحمل آخرين على الخوض فيها، وما لهم فيها من علم، ولا مشاركة، فترى «أَبْتَثِيًّا»[٢] يُصبح مُفْتِياً، وصَرِيعَ فَسادٍ: كاتباً إسلامياً.

وهكذا من كل وَثْبَةٍ على أَيٍّ من مناهج المِلَّة: في الاعتقاد، والأَحكام، والآداب، والسياسة، والإعلام، والاقتصاد، والتَّعليم . . . وسواء كانت المخالفة من مسلم، أَم غيره، ـ مَهْما عَلَتْ مَرْتَبَتُهُ أَو نَزَلَتْ. وسواء كانت قصداً أَم خطأ.

فهي رتب، ومنازل، بحسبها، وحاملها، وما يحف بها من أَحوال، ومقتضيات، كل ذلك حسب معايير النَّقد، وآداب الرَّدِّ، وضوابطه المعتبرة شرعاً.

والمراد بهذه الأَبحاث، حمل النفوس، على إعمال هذه «السُّنَّة الماضية»، في حياة المسلمين الجهاديَّة الدفاعيَّة، عن حرمات الإسلام، وأَنَّها

---

(١) هذه حقيقة مصطلح «العصرانية». وانظر: كتاب «مفهوم تجديد الدين»، تأليف: بسطامي بن محمد سعيد. و«الصراع بين الإيمان والمادية»، للندوي: (ص/ ١٣ ـ ١٤).

(٢) أي يعرف حروف الهجاء: أ ب ت ث . . . ي.

من حقوق الله التعبديَّة، من جنس الجهاد، والأَمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر. لا سيما والحاجة إليها ملحَّة في هذه الأَزمنة؛ فإن وطأَة الأَهواء شديدة، وَسُبُلَها متكاثرة؛ لكثرة المضلين، المفتونين، الرابضين بيننا، المنطوين على رَشْحِ أَصاب ضمائرهم، بآراء ساقطةٍ؛ يُخْزِي بعضُها بعضاً، من: عَلْمَنَةٍ، وَحَدَاثَة، وإباحيَّة، ودعوة إلى عصبيات عِرقية: شعوبيَّة، وقوميَّة نصرانيَّة: «القوميَّة العربيَّة»، وعصبية رياضيَّة.

وتلك الدَّعوة الفجة الفاجرة، تحت غطاء: اقتلاع الحقِّ الديني: حرية الأَديان، مجمع الأَديان. زمالة الأَديان العالمية. النظرة الوحدويَّة للأَديان: «الإسلام، المسيحيَّة، اليهوديَّة». الوحدة الإبراهيمية. التقارب.

والتي سَرَت في ظلالها: الدعوة الفاشلة ـ ولله الحمد ـ للتقريب بين السُّنَّة والرَّافضة. إلى آخر تلك الدَّعوات التي تجتث من القلوب قاعدة الإسلام: «الولاء والبراء»، والله تعالى يقول:

﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩].

ومن أَلْأَم تلك الأَهواء: خُطَّةٌ، كافرة المَنبَت: تسليط المطاعن على السُّنَّة، وحملتها، والاستهزاء بهم، والسخرية منهم، والتسليط عليهم، وهذا من أَوسع أَودية الباطل التي يخوضها المبطلون جهاراً نهاراً.

ومنها: عَدُوّ الإنسانية الفاضلة: «الاستبداد، والاستعباد» والتلاعب بعقول العباد، بِصُنْعِ مَكَامِنَ لهم، تُنسَجُ خيوطها بصورة مفتعلة وصياغات جذابة، تحمل اسم الإسلام، وفي حقيقتها «مَكَامِنُ» فيها «مكايد» من الطغيان النفسي، والظلم، والعدوان، والوُعود الكاذبة . . . ، والنفخ بازدهار الحياة، مع تمدد الفساد وَفَتح طرق الضلال.

إلى آخر ذلكم الغُلْبُ الفاجر، من أَودية الباطل، وتفجر الأَهواء حتى لا يطمع مصلح بإِحصائها، كما لا يطمع حَيْسُوب بِعَدِّ مساوئها؟

ويُسْنِدُ هذا الفئام، بجامع الفُرْقَةِ والمخالفة: أُولئك الذين دَأَبُوا على «استجرار» البدع الميتة، وبعثها من مرقدها، من: قبوريَّة، وطُرقيَّة، وكلاميَّة.

وتداعي الجميع وأَشياخ لهم من كل أُفُقٍ على صالح المسلمين، وصالح أَعمالهم، بِمَا تَوَلَّدَ لهم من سُبُلٍ مُتَعَدِّدَةٍ، ومَنَابِرَ مُضِلَّة، بأَلسنة حِداد، وأَقلامٍ تدفعها أَطماع، وذمم خراب يباب: في أَندية، وندوات، وتلفزة، وإِذاعات، وَرُزَمٌ تَنُوءُ بها الجمال، مصنعة محلياً أَو وَافِدَةٍ، من مجلات، وصحف سيارة، في صباح كل يوم وَمَسَاء، تحمل كل منكرٍ من القول وَمُساء، وصار لها من الشيوع والذيوع، ما عبر الأَثير، وأَحكم قبضته ـ النَّكْدَاء ـ على أَفئدة الناس، وتَرَامَى أَمَامَ أَبصارهم، وعلى مسامعهم، وَلاحَقَهُم في زَوَايَا منازلهم، بالصَّوت، والصُّورة.

لِـكُـلِّ زمـانٍ مضـى آيـةٌ
وآيـة هـذا الـزمـان الصحف

وقد تَمَخَّضَت هذه الأَفاعيل عن أَزمات حادة على الناس، صرفتهم عن وجه الحق، وَقَلَّبَت لهم الأُمور في: الدِّين، واللسان، واللباس والأَزياء، والسياسة، والتعليم . . . وهلم جرّاً، جَرّاً [(١)].

في هذه الأَجواء الكدرة، والحياة المضطربة، افترستنا الذئاب، وطمعت بنا الكلاب، وصار المسلم الموحِّد يعيش مع هذا «الفريق المسلوب»، في أَزْمَةٍ مُزْمِنَة، وَغَبْنٍ شديد؛ إذ بينما أَهلوهم يحمونهم في أَعراضهم، وأَموالهم،

---

(١) انظر عن هذه الجملة: «المزهر» للسيوطي: (١/ ١٣٦)، عن «المسائل السفرية» لابن هشام: (ص/ ٣٤)، وانظر: «النكت» لابن حجر.

ويحنون عليهم، إذا بالمواجهة على لسانهم تقول: ها نحن نجعلها صنعة لَبُوسٍ لكم: حركة تجديد لدينكم، ومدنيتكم، وأَفكاركم، لتشتملوا هيئة غير هيئتكم، فَفَرِّغُوا قلوبكم من خالص التوحيد، ومحارمكم من الحشمة والعفَّة، وَتَجَرَّعُوا بأْسكم بينكم، إنَّا برآء منكم، ونحن مع أَعدائكم عليكم، وهكذا، كلمَّا نَفَضُوا أَيديهم من أَهليهم، وانتفخت أَوداجهم بهذه الفتون غَصَّت لَهَوَاتُهم بتلك الفضائل، ومن زيادة الابتلاء، أَن نجد حفنات من العامَّة، يَجُرُّون أَذْيَالَهُمْ وَرَاءَهُم؟؟

أَلا إِنَّ النَّفِيْرَ خِفَافاً وثِقَالاً، لِنَثْلِ السِّهَام من «كنانة» الحقِّ للرَّدِّ على هؤلاء، وأَمثالهم، ونقض شبههم، وكشف فتونهم، وتعريتهم، هو من حقِّ الله على عباده، وحقِّ المسلمين على علمائهم، في ردِّ كلِّ مخالفٍ ومخالفته، ومضلٍّ وضلالته، ومخطيء وخطئه، وزلَّة عالم وشذوذه، حتى لا تتداعى الأهواء على المسلمين تَعْثُوا فساداً في فطرهم، وتَقْصِمُ وحدتهم، وتؤول بدينهم إلى دينٍ مبدَّل، وشرعٍ محرَّف، وَرُكَامٍ من النِّحل والأَهواء.

وهذا سَيْرٌ على أَصل الاعتقاد، ووصل لحياة السَّلف الجهاديَّة الدفاعيَّة، واتصال بها، باللسانين: القلم واللسان، في تاريخهم الحافل الطويل.

وَإِنَّ مَنْ حَوَى جُمَلاً من ذلك التاريخ رأَى في خبر الماضين عِبراً، وأَفاد اعتباراً، ومنها: مصارع أَهل السَّوْءِ على يدِ أَهل السُّنَّة، إثر مواقفهم الدفاعيَّة عن هذه الملَّة ومكاسرتهم لصنوف الأَعداء، من: الصابئة، والملاحدة، والباطنيَّة، والقرامطة، والاتحادية، والرافضة، واليهود، والنَّارى، والمجوس، وعبدة الأَوثان، والكلاميَّة المؤولة، والمعطّلة، على اختلاف مراتبهم.

ومن الطرقيَّة الصوفيَّة، والإباحيَّة، والمتنبئين، والمتمهدين، والعلمانيين، والحداثيين.

وأَرباب المذاهب الماديَّة، من: شيوعيَّة، واشتراكيَّة، وَذَوِي الصَّعَقَات العصبية، من: بعثيَّة، ورياضيَّة، وقوميَّة نصرانية. ورأْسِ الفتنة اليوم: المستشرقين . . .

وذلك فيما يُلْقُونَه، وَيُلَقِّنُونَهُ، بصريف الأَقلام، وقذائف الكلام، من كفر، وضلال، وهوى غالب، وانحلال، وما يثيرونه من أَدواء الشبهات، وبما ينثرونه من أَمراض الشهوات، والشهوة باب المعاصي، والمعصية سرادق الفسق.

وقد بلغ جُهْد المصلحين الجهادي في هذا مبلغاً عظيماً، فَلابَسُوا الحياة علماً وعملاً، ومَحَّصُوا الحقائق، وحَصْحَصَ الحقُّ على أَيديهم، بمواقف لا تتخذ من دون الله ولا رسوله وليجة.

وهم في هذا الخطِّ الدفاعي، بِرَدْمِ كل مخالفة للدين من داخل الصَّفِّ أَو خارجه، ينطلقون من الأَصل العقدي المعلوم في سُلَّم المسلّمات من أُصول الإِسلام: «مشروعية الرد على المخالف»، في كلِّ خصومة مُلِدَّةٍ لهذا الدِّين من: أَهل الملل الكافرة، والأَهواء الضَّالة، والبدع الزَّائفة؛ لهتك أَستارهم، وكسر شوكتهم، وَكَفِّ بأْسهم، وأَهوائهم، وبدعهم، وضلالاتهم عن المسلمين.

ومن لازم هذه الوظيفة الشرعية: الرَّصْدُ لِتَحَرُّكِ أَي شبهة، وإِثارة أَي شهوة؛ حتَّى تُنْتَقَض على أَهل الأَهواء أَهواؤهم في حملاتهم الشَّرسة، وهزَّاتهم العنيفة؛ ليبقى الإِسلام صَحيح البِنْيَةِ على ميراث النُّبوَّة نقيّاً صافياً، وعلى المسلمين هدياً قاصداً.

وهذه من مهام وظيفة «حرَّاس الشريعة» القائمين عليها، وبها، ولها: «أَهْلِ السُّنَّة والجماعة»، شُدَاةِ الاعتقاد الصَّافي من أَمراض الشبهات

والشهوات.

وهي لباب «نِصَابِ الاحْتِسَاب»؛ لضرب كُلِّ بَنَانٍ، يريد أَن يَخُطَّ في وَحْدَةِ صَفِّ الأُمَّة، سُطُورَ الفرقة والاختلاف، ومُزَاحَمَةَ الإسلام في أَصله، وصفائه.

ومازال هذا «الأَصل العقدي» جارياً في حياة الأُمَّة، يقوم به من شاء الله من علمائها، يؤدون به الواجب عن أَنفسهم، وإِخوانهم في الدِّين، فهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أَدناهم.

لكن هذا الأَصل يعتري حَمَلَتَهُ بالجملة، مَوْجَاتٌ من الفتور والتراخي فيغاب حملته حيناً عن منازلة العداء، وتضعف الأثارة النَّبويَّةُ الدَّافعةُ للشُبهِ، والعمايةِ، المجليةِ لطريق الهدىٰ والسَّلامة.

فيعيش عامَّة «أَهل السُّنَّة» بين العجز والتفريط، وحينئذٍ تتنفس الأَهواء، وتشرئب أَعناق حملتها، فيجادلون بالباطل ليدحضوا به الحق، كما قال الله تعالى:

﴿وَجَادَلُواْ بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ . . .﴾ الآية [غافر: ٥].

بل يجادلون بالحق بعدما تبيَّن، كما ذكر الله بقوله تعالى:

﴿يُجَادِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ . . .﴾ الآية [الأنفال: ٦].

وهكذا في كبكبة مظلمة ظالمة من المسائل، والوسائل، والأَحكام، والدلائل.

ويزداد الأَمر شدَّة حينما يكون مع صاحب الهوىٰ: حق يُلَبِّسُ به بدعته، وهكذا.

حتى إِذا طفحت الكأْسُ: هبَّ من شاء الله من حملة الشريعة ينزعون من أَنوارها بِذَنُوبٍ وافرة، يطفئون بها جذوة الهوىٰ والبدعة، فَهُمْ مِثْلُ العافية في

النَّاس لدينهم وأَبدانهم؛ بما يقيمونه من حجج الله وبيِّناته القاهرة، فتهبّ بذلك ريحُ الإيمان، وتقوم سوق الانتصار للكتاب والسُّنَّة، وإِحياء ما اندرس من معالم الإيمان، وَتَآكَلَ من بيِّنات الهدىٰ والفرقان، وَيُقَدِّرُ الله ما يشاء من تراجع الأَهواء، فيبقى أَصحابها مقهورين مغلوبين، يُنكِّسُونَ رؤوسهم، ويغمدون أَقلامَهم.

وَخُذْ مثالاً على ذلك موقف الصِّدِّيقِ الثَّاني، إِمَامِ أَهلِ السُّنَّة أَحمد ابن محمد بن حنبل الشيباني ـ رحمه الله تعالى ـ في أَيام المحنة، محنة القول بخلق القرآن، وقبلها، وبعدها، في مواقفه الجليلة، نُصْرَةً للسُّنَّة، وردّاً على أَهل الأَهواء، من الولاة، والقضاة، والعلماء، وغيرهم، وما كتب الله له من النَّصر والتأْييد، رغم انجفال الناس عنه، وهكذا يقدر الله ما يشاء من عزيمة ونصر على يد ذلك الفريق العدل الذي أَخبر عنه النَّبيُّ ـ ﷺ ـ بقوله:

«يحمل هذا العلم من كلِّ خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأْويل الجاهلين»[١].

«والمقصود أَن هذه الأُمَّة ـ ولله الحمد ـ لم يزل فيها من يتفطن لما في كلام أَهل الباطل من الباطل ويرده، وهم لما هداهم الله به، يتوافقون في قبول الحق، ورد الباطل رأْياً ورواية من غير تشاعر، ولا تواطؤ»[٢].

ولأَمر خير يريده الله في هذه الطائفة، الذَّابَّة عن دين الله وشرعه ينالهم أَنواع من الأَذايا والبلايا، زيادة في مضاعفة الأَجر، وخلود الذِّكْر. ومن أَسوئها: نفثات المخذِّلين المقصرين من أَهل السُّنَّة، فترى المُثْخَنَ بجراح التقصير، الكاتم للحق، البخيل ببذل العلم، إذا قام إِخوانه بنصرة السُّنَّة يضيف إِلى

(١) تأتي الإشارة إلى من خرجه.

(٢) «الفتاوى»: (٩/ ٢٣٣).

تقصيره، مَرَضَ التخذيل، ومن وراء هذا ليوجد لنفسه عند المناشدة والمطالبة العذر في التَّولي يوم الزَّحف على معتقده.

وهكذا تُلاكُ هذه الظاهرة المؤذية بصفة تشبه الحق، وهي باطل محض.

وهذه الظاهرة إنما تنتشر؛ لقصور الفهم، وضعف القدرة، وتقلص علم الوحي، وأَنوار النُّبوَّة، والركونِ إلى الدُّنيا، والإغماض على أَثره وأَقذاء فكأَن الوقت: وقت فترة في ذلك الأَمر؛ إذ العلماء يقلون تارة، ويكثرون أُخرى.

فقل لي بربِّك: إذا أَظهر المبطلون أَهواءهم؛ والمرصدون في الأُمَّة: واحد يخذل، وواحد ساكت فمتى يتبين الحق؟ أَلا إن النتيجة تساوي: ظهور الأَقوال الباطلة، والأَهواء الغالبة على الدِّين الحقِّ بالتحريف والتبديل، وتغير رسومه في فِطَرِ المسلمين. فكيف يكون السكوت عن الباطل إذاً حقّاً، والله يقول:

﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ١٨].

أَلا إن السّكوت عن كلِّ مبطل وباطله أَبَداً: هو هُنَا أَبطل الباطل، وخوض في باطن الإِثم وظاهره.

فيا لله كيف يؤول «التخذيل» إلى مكيدة للإسلام يصير بها نِهَاباً للأَهواء.

أَلا إنه لولا تكفّل الله بحفظ دينه، وبعث حُرَّاسِهِ وحماته؛ لَشَقَّتْ هذه الأَهواء في قلوب المسلمين أَخاديد لاَ بَقَاءَ معها للإسلام صافياً في نفوسهم ولا حواضن له. ولأَصابت هذه الهجمات الشَّرسة من الدِّين مقتلاً لا بواكي له.

لهذا رأَيتُ نجريد القلم في هذه المقالة مساهمة في إحياء ما اندثر من هذا الواجب الكفائي في نفوس المقصرين، وتحذير المخذِّلين، وأَن من جمع بين التقصير والتخذيل، فقد جمع بين سوأَتين، وتلاعب به الشيطان مرتين،

في سكوته عن الحقِّ تارة، وتخذيل القائم به تارة أُخرى.

ومِن قَبْلِ هذا إعلام أَهل الأَهواء على اختلاف صنوفهم، أَنَّ رَدَّ الهوى والبدعة، ونقض الشبهة، ورفض داعي الشهوة: أَصل عقدي، متصل العقد في اعتقاد أَهل السنة والجماعة، وأَنهم يد على من ناوأَهم، حرب على من عاداهم، ويسعى بذمتهم أَدناهم، فيقوم بهذا الواجب الكفائي من شاء الله من علمائهم، حتى تحيا السنن، وينتصر أَهلها، وتموت البدعة ويخمد حملتها، ومن في قلبه بقايا مرض منهم: يطوي بساط القيل، ويرد الطرف وهو حسير، ﴿فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٥٧].

وعسى أَن يكون سبباً لِفِكَاكِ المعتَقَلين في شَرَك البدعة، وقيود الأَوهام، وبالجملة تذكرة راشدة؛ لِتَلْبَسَ الأُمة لباسها الذي شرع الله لها من الأَمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ويقوم أُولو القدرة واليسار في العلم بنصرة السُّنَّة وحاملها، والضرب بالبدعة رأْس قائلها. وهذا من لوازم الصراط المستقيم صراط الذين أَنعم الله عليهم من النَّبيين والصِّدِّيقين والشُّهداء والصَّالحين.

﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١].

وما كنتُ أَظنُّ، أَن الاعتلال النفسي، والخلل الديني، كَوَّنا ظاهرة الاسترخاء عن هذا الأَصل، وإِردافه بتخذيل القائمين به، حتى يصل من شاء الله من عباده إِلى الكتابة استقلالاً بالتذكير بهذا الأَصل المسلّم به في: أَبجديات وظائف العلماء العاملين، ومقدمات الشعائر لحراسة الدِّين، وأَولويات الأُصول لدفع المعتدين، لكن هكذا كان من شاء الله منهم، فكتبت ما بين يديك من باب ممارسة هذا الواجب، وأَداء بعض ما يجب فيه.

﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١].

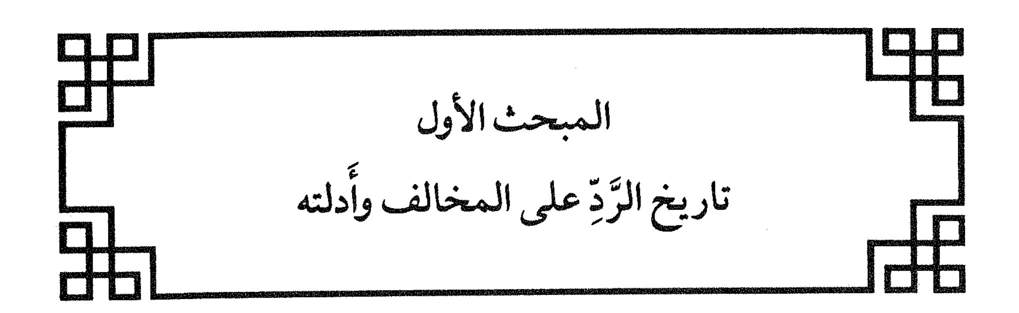
وإن سألت عن أبحاثه فهذه:

- المبحث الأول: تاريخ الرد على المخالف وأدلته.
- المبحث الثاني: أنواع المخالفة والرد عليها.
- المبحث الثالث: شروط وآداب الرد.
- المبحث الرابع: ظاهرة التخذيل.
- المبحث الخامس: في مضار السكوت عن المخالف.
- المبحث السادس: ثمرات القيام بهذه الوظيفة الشرعية.
- الخاتمة، يتلوها: بصيرة مهمة.

والله المستعان.

بكر بن عبد الله أبو زيد





المبحث الأول
تاريخ الرَّدِّ على المخالف وأَدلته

هذا التاريخ مرتبط بظهور كلِّ بدعةٍ يُكَادُ بها الدِّين، وبكل هوى وضلالة تخالف توحيد المرسلين؛ فإنه يكون لله عند ظهور شيء من ذلك من يطفيء لهب الفتنة، ويمحو رسوم الضلالة، وينصب أَعلام الرِّسالة ومشاعل الهداية، فيجادل المضلين بالحجَّة والبرهان، والأَثارة النَّبويَّة والسلطان؛ ليبقى الإِسلام سالماً من التحريف والتبديل.

قال شيخ الإِسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ:

«ولهذا يتغير الدِّين بالتبديل تارة، وبالنسخ أُخرى، وهذا الدين لا ينسخ أَبداً، لكن يكون فيه من يدخل من التحريف، والتبديل، والكذب، والكتمان ما يلبس به الحق من الباطل، ولا بد أَن يقيم الله فيه من تقوم به الحجَّة خلفاً عن الرسل، فينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأْويل الجاهلين، فيحق الله الحقَّ، ويبطل الباطل ولو كره المشركون»[1] انتهى.

ومن استقرأَ الوحيين الشريفين: رأَى في مواقف الأَنبياء مع أُممهم، والمصلحين مع أَهليهم، مواقف الحجاج والمجادلة، والرد على كلِّ ضلالة ومخالفة، وهكذا ورثتهم من بعدهم على تطاول القرون.

وهذه المواقف أَدلة عملية على المشروعيَّة، بجانب الأَدلة القوليَّة فإلى بيانها وسياقها مجملة من البعثة المحمدية إلى عصرنا:

---

(١) انظر: «الفتاوى»: (١١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥).

[أ] في القرآن الكريم :

بَيَّن الله سُبحانه، في الآيات [٣٦ ـ ٣٩] من «سورة النَّحْلِ»: وظائف الرسل في دعوتهم، فيقول تعالى:

﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾.

إلى قوله سبحانه:

﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾.

فإن قوله ـ سبحانه ـ ﴿ليبين لهم﴾ متعلق بقوله: ﴿ولقد بعثنا﴾، ـ على أحد التفسيرين ـ فيكون المعنى: (بعثناه ليبين لهم الذي يختلفون فيه . . .)[1].

وَيُؤَيِّد هذا الوجه من التفسير: قول الله تعالى في [الزخرف: ٦٣].

﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَى بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾.

فبيان الخلاف بإظهار الحق من الباطل: مقصد عظيم من مقاصد بعثة الرسل؛ لتزول عن الأُمَّة غشاوة الخلاف الطائش، والاختلاف الجائر.

ولهذا نجد مجموعة وافرة من الآيات في الجدل والمحاجة، وإقامة الحجَّة والبرهان؛ لإقامة الدِّين وظهوره وحراسته.

قال الله تعالى:

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥].

---

(١) «الفتاوى»: (١١/ ٤٣٥).

وقال تعالى :

﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

قال أبو إسحاق الجويني المتوفىٰ سنة ٤٧٨هـ ـ رحمه الله تعالى ـ بعد سياق بعض النُّصوص، ومنها هاتان الآيتان[١]:

«وهذه الألفاظ عموم في التوحيد والشريعة، وهي أيضاً سيرة الرسل ـ عليهم السَّلام ـ مع أُممهم، وسيرة رسولنا ـ ﷺ ـ، وسيرة علماء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ بعده، ومن بعدهم من التَّابعين وأتباعهم، إلى يومنا هذا.

وعليه عادة العقلاء في أديانهم، ومعاملاتهم، ومعاشراتهم» انتهى.

وقال أيضاً[٢]:

«. . . فإذا رأى العالم مثله، يزل ويخطيء في شيء من الأُصول والفروع، وجب عليه من حيث وجوب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر: دعاؤه عن الباطل وطريقه، إلى الحقِ وطريق الرَّشَدِ والصَّواب فيه، فإذا لَحَّ في خطابه، وَقَوَّى على المحقِ شبهته؛ بما أمكنه من طريق البرهان، وحسن الجدال، فحصل ـ إذ ذاك ـ بينهما المجادلة، من حيث لم يجد بدّاً منها في تحقيق ما هو الحق، وتمحيق ما هو الشبهة والباطل.

وصار بذاك بهذا المعنى: الجدال، من آكد الواجبات، والنظر من أولىٰ المهمات.

وذلك يعم أحكام التوحيد والشريعة» انتهى.

---

(١) «الكافية في علم الجدل»: (ص/ ٢٣).

(٢) «الكافية في علم الجدل»: (ص/ ٢٤).

وباستقراء الوجوه، والنظائر[١] في آيات القرآن الكريم في هذا المجال، نجد ورودها على وجوه ثلاثة:

* **الوجه الأَول**:

آيات في الرَّدِّ على صنوف المخالفين، من الدَّهريين، والصَّابئة، والكفَّار، والمشركين، والمنافقين، واليهود، والنَّصارى، والمبتدعين، وغيرهم.

وإِقامة الحجج والبراهين، على وجود الله تعالى، وعلى وحدانيته في ربوبيَّته، وأُلوهيَّته، وأَسمائه وصفاته، وعلى البعث، وعلى النُّبوَّة والرِّسالة . . .

ومنها مجادلات الأَنبياء والرُّسل لأُممهم، والرد على المنكرين والمتكبرين عن قبول الحق منهم، وفي مجالات متعددة.

* **الوجه الثاني**:

ما يأتي على أَلسنة الكافرين من الشبه الباطلة، والدعاوىٰ الكاذبة، فيردها سبحانه بالحجة والبرهان، والآية والسُّلطان.

وأَول من جادل بالباطل، فقاس قياساً فاسداً: إبليس ـ لعنه الله ـ فيما قال الله عنه:

﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾.

* **الوجه الثالث**:

ما يأْتي على طريق الحوار والاسترشاد.

وأَول من سَنَّ الجدل في هذا: ملائكة الرحمن ـ عليهم السلام ـ قالوا:

---

(١) انظر: «الفتاوى»: (١٣/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، في بيان تصحيح المعنى للوجوه والنظائر. من أن الوجوه في الأسماء المشتركة، والنظائر (الأسماء).

﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

والقيام بهذه الوظيفة الحراسيَّة للدِّين، من الردود والمحاجَّة، تأْتي بقوالب متعددة منها:

بلفظ «الجدال» وما تصرف منه، وقد وردت في القرآن «٢٩» مرة.

وبلفظ «الحجة» وما تصرف منها، في «٢٧» مرة.

وبلفظ «السلطان» في «٣٣» مرة.

وبلفظ «البرهان» في «٨» آيات في هذا الباب.

وهكذا من صنوف المحاجَّة، والتعبير، وإقامة البراهين على المخالفين.

وفي القرآن الكريم آيات كثيرة أَيضاً، في تثبيت القائمين بهذا الواجب، وأَمرهم بالصبر، والاستقامة، لقاء ما ينالهم من صنائع الأَذى من صفوف المخالفين.

قال الله تعالى:

﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ أَذًى كَثِيراً وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

وبالجملة فهذه إشارات مجملة، عن هذا «العلم العظيم» من «علوم القرآن»، في بيان هذه الوظيفة، ومدح القائمين بها، وتثبيتهم، وأَنها وظيفة الرسل، وسيأْتي في مبحث «أَنواع الرَّدِّ على المخالف» فصلها عن المحاجَّة بالباطل لنصرته. فانتظره وانظره، والله أَعلم.

□ □ □

[٢] في السنة النبوية :

في نصوصها: قولاً، وفعلاً، وتقريراً، في عامة أَبواب التَّوحيد، والشريعة، ترى وقائع كثيرة، يَرُدُّ بها النَّبِيُّ ـ ﷺ ـ ما ليس حقّاً:

وكان في فاتحتها ذاك الذي قال للنَّبِيِّ ـ ﷺ ـ يوم حُنَيْن: «اعدل» فقال له ـ ﷺ ـ رادّاً عليه مخالفته المنكرة:

«فمن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله؟ رحم الله موسى قد أُوذِي بأكثر من هذا فصبر».

لفظ البخاري في «صحيحه».

ونعتبر هذا أَول شبهة وقعت في الملة الإسلامية.

وردّ ـ ﷺ ـ على عثمان بن مظعون ـ رضي الله عنه ـ: التبتل. كما في الحديث المتفق عليه.

وردّ ـ ﷺ ـ على من حَرَّم بعض المطاعم، والمناكح.

وَحَاجَّ ـ ﷺ ـ وفد نصارىٰ نجران عندما سأَلوه ما تقول في عيسى ـ عليه السلام ـ:

«ما عندي فيه شيء يومي هذا، فأَقيموا حتى أُخبركم بما يقال لي في عيسى ـ عليه السلام» فأَصبح، وقد أَنزل الله في عيسى ـ عليه السلام ـ:

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ○ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ○ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾.

[آل عمران: ٥٩ ـ ٦١].

وفي استنباط فوائدها، يقول ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ[١]:

«ومنها جواز مجادلة أَهل الكتاب ومناظرتهم، بل استحباب ذلك بل وجوبه، إذا ظهرت مصلحته من إسلام مَن يرجى إسلامه منهم، وإقامة الحجة عليهم، ولا يهرب من مجادلتهم إلا عاجز عن إقامة الحجَّة فَلْيُوْلِ ذلك إلى أَهله، وليخل بين المطي وحاديها، والقوس وباريها» انتهى.

ومن فوائدها قال أَيضاً[٢]:

«ومنها أَن السُّنَّة في مجادلة أَهل الباطل إذا قامت عليهم الحجة ولم يرجعوا بل أَصروا على العناد أَن يدعوهم إلى المباهلة، وقد أَمر الله سبحانه بذلك رسوله، ولم يقل إن ذلك ليس لأُمتك من بعدك.

ودعا إليه ابن عمِّه عبد الله بن عباس، لمن أَنكر عليه بعض مسائل الفروع ولم ينكر عليه الصحابة، ودعا إليه الأَوزاعي: سفيان الثوري في مسألة رفع اليدين، ولم ينكر عليه ذلك. وهذا من تمام الحجَّة» انتهى.

وردَّ ـ ﷺ ـ مجموعة كبيرة، من الأَقوال، والأَفعال الشركية، والبدعية، والمنكرة، سواء كانت بحضرته ـ ﷺ ـ أَم بلغته وقد انتظمت «أَبواب التوحيد» مجموعة منها فلتنظر.

وقد تنوعت المواقف النَّبوية المشرّفة، في محاصرة أَهل الأَهواء وأَصحاب البدوات، وإيقاع أَنواع من العقوبات بهم، في قالب هجر المبتدع، والإعراض

---

(١) «زاد المعاد»: (٣/ ٤٢).

(٢) «زاد المعاد»: (٣/ ٤٣ ـ ٤٤)، وكتب الجهاد من: «سنن أبي داود»: (٣/ ٢٢)، والنسائي: (٦/ ٧)، والدارمي: (٢/ ٢١٣)، وابن حبان كما في «موارد الظمآن»: (ص/ ٣٩٠)، والبيهقي في السير من «السنن الكبرى»: (٩/ ٢٠)، والحاكم في «المستدرك»: (٢/ ٨١).

عنه بالكلية ، والبراءة من بدعته ، وفجوره ، ومن مفردات هذه العقوبات :

- عدم مجالسته .
- الابتعاد عن مجاورته .
- ترك توقيره .
- ترك مكالمته .
- ترك السلام عليه .
- ترك التسمية له .
- عدم بسط الوجه له .
- عدم سماع كلامه وقراءته .
- عدم مشاورته .

وقد حذَّر ـ ﷺ ـ منهم فقال : «**إيَّاكم وإيَّاهم**» رواه مسلم .

وقد بسطتُ عقوبة المخالف بالهجر، وما يتبعها في رسالة مستقلة هي «هجر المبتدع» . والله أعلم .

والسُّنَّة شاهدة من وجه آخر إلى مدح القائمين بهذا الواجب، وأَنهم هم : العدول، المصلحون، الغرباء، وأَن عملهم من الجهاد، وواجب الأَمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومن هذه النصوص :

حديث أَنس ـ رضي الله عنه ـ أَن رسول الله ـ ﷺ ـ قال :

«**جاهدوا المشركين بأَموالكم وأَنفسكم وأَلسنتكم**» رواه أَحمد، وأَبو داود، والنسائي، والحاكم وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي .

ما رواه جماعة منهم علي بن أَبي طالب، ومعاذ، وابن عمر، وأُسامة ابن زيد، وغيرهم ـ رضي الله عنهم ـ أَن رسول الله ـ ﷺ ـ قال :

«**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين،**

وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» وغيره[١].

بل بلغ الحال أنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - ردَّ الكلام الباطل ولو نسب إلى غير مكلف؛ وذلك أنَّه لما قال المشركون، عن راحلة النَّبِيِّ - ﷺ - لما بلغت الثنية - في قصة الحديبية - خلأت القصوا. قال - ﷺ - رادّاً هذا الكلام الباطل:

«ما خلأت وما ذاك لها بخلق».

ثم أخبر - ﷺ - عن سبب بروكها، وأن الَّذي حبس الفيل عن مكة حبسها للحكمة العظيمة التي ظهرت بسبب حبسها، وما جرى بعده[٢].

❏ ❏ ❏

---

(١) انظر تخريجه موسعاً في: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم: (١/ ١٧٧ - ١٧٩)، وابن الوزير في: «العواصم والقواصم»: (١/ ٣٠٨ - ٣١١) بتعليق الشيخ شعيب الأرناؤوط و«الروض البسام بتحريج فوائد تمام» (١/ ١٤٢ - ١٤٦، برقم ٨٠).

(٢) «زاد المعاد» (٢/ ١٢٧).

[٣] وفي طبقة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ(١):

حملوا هذه الرّوح الجهادية الدفاعية، بما اقتضته الشريعة: قولاً، وفعلاً، وتقريراً. في سيرة النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ كما تقدم، وفي إقراره لهم على إنكاره وردّ ما نهى الله عنه ورسوله.

وإنفاذاً لقوله ـ ﷺ ـ من حديث أُسامة بن زيد ـ رضي الله عنه ـ:

«**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأْويل الجاهلين**».

فقاموا بواجب هذه «الحمالة» لهذا «الأَصل العقدي» خير قيام، من ردّ البدع، والأَهواء المضلّة، والدّفع في نحورها وأَعجازها؛ لإبطالها وَوَأْدِهَا، من أَول بدعة حدثت في الإِسلام «بدعة الخوارج»، فهم أَول من فارق جماعة المسلمين من أَهل البدع المارقين، وهم أَول من كفَّر المسلمين بالذنوب؛ وهذه حال أَهل البدع يبتدعون بدعة، ويكفرون من خالفهم فيها، فأَثاروا «مسأَلة الوعد والوعيد» وتلقب بمسأَلة «الفاسق الملِّي» هل هو كافر أَم مؤمن. فهي أَول مسأَلة تنازعت فيها الأُمة من مسائل الأُصول الكبار.

فردَّ الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ على الخوارج بدعة الافتراق، وبدعة التكفير، فكشفوا منهم الأَسرار، وهتكوا الأَستار، وفضحوهم على المنابر، ثم بدا الرفض، والنصب، ثم القدرية، والمرجئة، ثم الاعتزال، فَقَامَ عليهم الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ باللسان، والسِّنان، فَقُتِل من قُتل، وخصم من خُصم. فتزلزلت هذه البدع ورقَّت، واندحرت وذلّت.

□ □ □

---

(١) انظر: «الفتاوى»: (٣/ ١٨٢، ٢٣٠، ٢٧٩).

[٤] وفي طبقات التابعين :

ساروا على هذا «الأَصل العقدي» فقاموا في وجوه أَهل الأَهواء، وقاموا بحق الله عليهم خير قيام، فكاسروا المبتدعة بالقلم واللسان، والسَّيف والسِّنان، فأَلَّفوا، وخطبوا، وأَفتوا، وقضوا، وحذروا، ودافعوا، وبكل ذلك قد جاهدوا، فأَخمدوا ثائر الفتن، وسكنوا قائم الشبهات، والشهوات، وأَقاموا سوق الكتاب والسُّنَّة.

فأَحيا الله بهم السنن، وأَطفأَ البدع، وأَظهر الحقَّ على أَيديهم، ونصحوا للمسلمين برهم، وفاجرهم، فهداهم الله، وهدى بهم:

﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ وَٱللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وهكذا استمر الأَمر على تعظيم الوحيين الشريفين، وحمايتهما، وحفظهما، والعمل بهما، والسَّهر على حراستهما من كلِّ عاتٍ متمرد.

فكلما بدت فتنة قام العلماء بواجب ردِّها وبوارها.

وكتب «الملل والنِّحل والمذاهب والفرق» سجل حافل للردود الكاشفة عن هذه الأَهواء.

وللحافظ ابن القيم مبحث استقرائي تاريخي منذ البعثة حتى عصره ـ القرن الثامن الهجري ـ يعطي تصوراً دقيقاً ونفيساً عن هذه المحن التي مرَّت بالمسلمين، ومقامات الرَّدِّ عليها، يقول ـ رحمه الله تعالى ـ[١]:

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ١٤٧ ـ ١٥١). وانظر: «الإغاثة» له: (٢/ ٢٦٩). و«تهذيب السنن» له: (٧/ ٦١ ـ ٦٢). و«السير» للذهبي: (١١/ ٢٣٦). و«منهاج السنة النبوية»: (٦/ ٢٣٠ ـ ٢٣٢). و«الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ٢٨ ـ ٤٥) ويلزم الرجوع إليها

(ونحن نسوق لك الأَمر من أَوله إِلى أَن يصل إِليك بعون الله فنقول:

لما أَظلمت الأَرض وبَعُد عهدها بنور الوحي فكانوا كما قال النَّبيُّ - ﷺ - فيما يرويه عن ربِّه عزَّ وجلَّ أَنَّه قال: «**إِني خلقت عبادي حنفاء؛ وإِنهم أَتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم**[١] **وحَرَّمَتْ عليهم ما أَحللت لهم وأَمَرَتْهُم أَن يشركوا بي ما لم أُنزل به سلطاناً. وإِن الله نظر إِلى أَهل الأَرض، فمقتهم عربهم وعجبهم إِلا بقايا من أَهل الكتاب**» فكان أَهل العقل كلهم في مقته إِلا بقايا متمسكين بالوحي. فلم يستفيدوا بعقولهم حين فقدوا نور الوحي إِلا عبادة الأَوثان، والصُّلبان، والنِّيران، والكواكب، والشَّمس، والقمر، والحيرة، والشَّك، أَو السِّحر، أَو تعطيل الصانع والكفر به، فأَطلع الله شمس الرسالة في تلك الظُّلمة سراجاً منيراً، وأَنعم بها على أَهل الأَرض في عقولهم، وقلوبهم، ومعاشهم، ومعادهم نعمة لا يستطيعون لها شكوراً؛ فأَبصروا بنور الوحي ما لم يكونوا بعقولهم يبصرونه، ورأَوا في ضوء الرِّسالة ما لم يكونوا يرونه، فكانوا كما قال الله تعالى:

﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَاتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

وقال تعالى:

﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ

---

(١) قال في «التهذيب»: يقال للقوم إذا تركوا القصد والهدى اجتالهم الشيطان. وقال الصاغاني: ومنه الحديث القدسي: «إني خلقت عبادي . . . إلخ» أي استخفتهم فجالوا معها في الضلالة. وقال الصاغاني: أي ذهبوا بهم وساقوهم. اهـ. «تاج العروس».

﴿...بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١].

وقال تعالى:

﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ الإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَن نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنا﴾

[الشورى: ٥٢].

وقال:

﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢].

فمضى الرعيل الأَول وضوء ذلك النور لم تطفئه عواصف الأَهواء، ولم يلتبس بظلم الآراء، وأَوصوا من بعدهم أَلا يفارقوا ذلك النُّور الذي اقتبسوه منهم، فلما كان في أَواخر عصرهم حدثت: الشيعة، والخوارج، والقدرية، والمرجئة، فبعدوا عن النُّور الذي كان عليه أَوائل الأُمة، ومع هذا فلم يفارقوه بالكلية، بل كانوا للنصوص معظمين، وبها مستدلين، ولها على الآراء والعقول مقدمين. وَلَمْ يَدِّعِ أَحد منهم أَن عنده عقليات تعارض الوحي والنصوص، وإِنما أُتُوا من سوء الفهم فيها. فصاح بهم من أَدركهم من الصحابة، وكبار التابعين من كل قطر، ورموهم بالعظائم؛ وتبرءوا منهم، وحذروا من سبيلهم أَشد التحذير، وكانوا لا يرون السلام عليهم ومجالستهم.

ولما كثرت الجهمية في آخر عصر التابعين كانوا هم أَول من عارض الوحي بالرأْي، ومع هذا فكانوا قليلين أَذلاَّء مذمومين. وأَولهم شيخهم الجعد بن درهم، وإِنما نَفَقَ عند الناس لأَنه كان معلم مروان بن محمد وشيخه، ولهذا يسمى مروان الجعد. وعلى رأْسه سلب الله بني أُمية الملك والخلافة، وشتتهم في البلاد، ومزقهم كل ممزق ببركة شيخ المعطلة النفاة.

ولما اشتهر أَمره في المسلمين طلبه خالد بن عبد الله القسري ـ وكان أَميراً على العراق ـ حتى ظفر به فخطب الناس في يوم الأَضحى. وكان آخر ما قال في خطبته: أَيها الناس ضحوا، تقبل الله ضحاياكم؛ فإِني مُضَحٍّ بالجعد بن درهم؛ فإِنه زعم أَن الله لم يكلم موسى تكليماً، ولم يتخذ إِبراهيم خليلاً. تعالى الله عمَّا يقول الجعد علواً كبيراً. ثم نزل فذبحه في أَصل المنبر، وكان ضحيته. ثم طفئت تلك البدعة والنَّاس إذ ذاك عنق واحد[1]: «أَنَّ الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، موصوف بصفات الكمال، ونعوت الجلال، وأَنه كلم عبده ورسوله موسى تكليماً، وتجلى للجبل فجعله دكّاً هشيماً».

إِلى أَن جاء أَول المائة الثالثة، ووُلي على الناس عبد الله المأْمون. وكان يحب أَنواع العلوم، وكان مجلسه عامراً بأَنواع المتكلمين في العلوم، فغلب عليه حب المعقولات، فأَمر بتعبير[2] كتب يونان؛ وأَقدم لها المترجمين من البلاد، فَتُرجمت له وَعُبِّرت، فاشتغل بها الناس. والملك سوق مَا يَنفُقُ فِيه جُلِبَ إِليه؛ فغلب على مجلسه جماعة من الجهمية ممن كان أَخوه الأَمين قد أَقصاهم وتتبعهم بالحبس والقتل؛ فحشوا بدعة التجهم في أُذنه وقلبه فقبلها واستحسنها، ودعا النَّاس إِليها، وعاقبهم عليها. فلم تطل مدته. فصار الأَمر بعده إِلى المعتصم ـ وهو الذي ضرب أَحمد بن حنبل ـ فقام بالدعوة بعده، والجهمية تُصَوِّبُ فعله، وتدعو إِليه؛ وتخبره أَن ذلك هو تنزيه الربِّ عن التشبيه والتجسيم. وهم الذين غلبوا على مجلسه وقربه، والقضاة والولاة منهم. فإِنهم تبع لملوكهم، ومع هذا فلم يكونوا يتجاسرون على إِلغاء

---

(١) العنق الجماعة من الناس ومراده مجمعين على أمر واحد.

(٢) أي بترجمتها ونقلها إلى العربية.

النُّصوص، وتقديم العقول والآراء عليها. فإن الإسلام كان في ظهور وقوة، وسوق الحديث نافقة، وأعلام السُّنَّة على ظهر الأَرض. ولكن كانوا على ذلك يحومون، وحوله يدندنون، وأَخذوا الناس بالرغبة والرهبة؛ فمن بين أَعمى مستجيب؛ ومن بين مكره مفتد بنفسه منهم بإعطاء ما سأَلوه. وقلبه مطمئن بالإيمان. وَثَبَّتَ الله أَقواماً جعل قلوبهم في نصر دينه أَقوى من الصخر، وأَشد من الحديد، فأَقامهم لنصر دينه، وجعلهم أَئمة يَقْتَدِي بهم المؤمنون لما صبروا وكانوا بآياته يوقنون. فإنه بالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَامِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ وَكَانُواْ بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

فصبروا من الجهمية على الأَذى الشديد، ولم يتركوا سنَّة رسول الله - ﷺ - لما رغبوهم به من الوعد، ولا لما أَرعبوهم به من الوعيد. ثم أَطفأَ الله برحمته تلك الفتنة، وأَخمد تلك الكلمة، ونصر السُّنَّة نصراً عزيزاً؛ وفتح لأَهلها فتحاً مبيناً؛ حتى صُرِخَ بها على رؤوس المنابر، وَدُعِيَ إليها في كل بَادٍ وحاضر، وَصُنِّفَ في ذلك الزمان في السُّنَّة ما لا يحصيه إلا الله.

ثم انقرض ذلك العصر وأَهله، وقام بعدهم ذريتهم يدعون إلى كتاب الله وسنَّة رسوله على بصيرة إلى أَن جاء ما لا قِبل لأَحد به وهم جنود إبليس حقّاً، المعارضون لما جاءت به الرسل بعقولهم وآرائهم. وهم القرامطة، والباطنية، والملاحدة؛ ودعوهم إلى العقل المجرد؛ وأَن أُمور الرسل تعارض المعقول؛ فهم القائمون بهذه الطريقة حق القيام بالقول والفعل؛ فجرى على الإسلام وأَهله منهم ما جرى، وكسروا عسكر الخليفة مراراً عديدة، وقتلوا الحاج قتلاً ذريعاً، وانتهوا إلى مكة فقتلوا بها من وصل من الحاج إليها، وقلعوا الحجر الأَسود من مكانه، وَقَوِيَتْ شوكتهم، واستفحل أَمرهم، وَعَظُمَت بهم الرَّزِيَّةُ،

واشتدت بهم البَلِيَّةُ .

وأَصل طريقهم: أَن الذي أَخبرت به الرسل قد عارضه العقل؛ وإِذا تعارض العقل والنَّقل قدمنا العقل. وفي زمانهم استولى الكفَّار على كثير من بلاد الإسلام بالمشرق والمغرب، وكاد الإسلام أَن ينهدم ركنه لولا دفاع الذي ضمن حفظه إِلى أَن يرث الله الأَرض ومن عليها. ثم خمدت دعوة هؤلاء في المشرق وظهرت من المغرب قليلاً قليلاً. ثم أَخذوا يطؤون البلاد حتى وصلوا إِلى بلاد مصر فملكوها وبنوا بها القاهرة؛ وأَقاموا على هذه الدعوة مصرحين بها، هم، وولاتهم، وقضاتهم، وفي زمانهم صنفت رسائل إخوان الصفا، والإشارات والشفا[١] وكتب ابن سينا؛ فإِنه قال: كان أَبي من أَهل الدعوة الحاكمية[٢] وَعُطِّلَتْ في زمانهم السُّنَّة وكتبها، والآثار جملة إِلا في الخُفْيَةِ، وَشِعَارُ هذه الدعوة: تقديم العقل على الوحي، واستولوا على بلاد المغرب، ومصر، والشام، والحجاز، واستولوا على العراق سَنَةً، وأَهل السنة فيهم كأَهل الذمة بين المسلمين، بل كان لأَهل الذِّمَّة من الأَمان والجاه والعزِّ عندهم ما ليس لأَهل السُّنَّة. فكم أُغمد من سيوفهم في أَعناق العلماء؛ وكم مات في سجونهم من ورثة الأَنبياء، حتى استنقذ الله الإِسلام والمسلمين من أَيديهم في أَيام نور الدين، وابن أَخيه صلاح الدين، فَأَبَلَّ الإِسلام من علته، بعد ما وطن نفسه على العزاء، وانتعش بعد طول الخمول حتى استبشر أَهل الأَرض والسماء. وأَبدر هلاله بعد أَن دخل في المَحَاقِ. وَثَابَتْ إِليه روحه بعد أَن بلغت التراق. وقيل مَن راق. واستنقذ الله بعبده وجنوده بيت المقدس من أَيدي عبدة الصليب. وأَخذ كُلٌّ من أَنصار الله ورسوله من نصرة دينه بنصيب.

---

(١) «الإشارات والشفا» لابن سينا.

(٢) نسبة إلى الحاكم أحد خلفاء الفاطميين.

وعلت كلمة السُّنَّة وَأُذِّن بها على رؤوس الأَشهاد، ونادى المنادي: يا أَنصار الله لا تنكلوا عن الجهاد، فإنه أَبلغ الزاد ليوم المعاد.

فعاش الناس في ذلك النور مدة حتى استولت الظلمة على بلاد المشرق، فقدموا الآراء، والعقول، والسياسة، والأَذواق على الوحي، وظهرت فيهم الفلسفة، والمنطق وتوابعهما. فبعث الله عليهم عباداً أُولي بأْس شديد فجاسوا خلال الديار، وعاثوا في القرى والأَمصار، وكاد الإسلام أَن يذهب اسمه، وينمحي رسمه. وكان مَثَارُ هذه الفئة وعالمها الذي يرجع إليه، وزعيمها المعول فيها عليه: شيخ شيوخ المعارضين بين الوحي والعقل، وإمامهم في وقته نصير الشرك والكفر [الطوسي] فلم يعلم في عصره أَحد عارض بين العقل والنقل معارضة رام بها إبطال النقل بالكلية مثله. فإنه أَقام الدعوة الفلسفية، واتخذ الإشارات عوضاً عن السور والآيات. وقال: هذه عقليات قطعية، برهانية قد قابلت تلك النقليات الخطابية، واستعرض أَهل الإسلام وعلماء أَهل الإيمان والقرآن والسُّنَّة على السيف، فلم يبق منهم إلا من قد أَعجزه، قصداً لإبطال الدعوة الإسلامية؛ وجعل مدارس المسلمين، وأَوقافهم للنجسية السحرة، والمنجمين، والفلاسفة، والملاحدة، والمنطقيين؛ ورأَى إبطال الأَذان، وتحويل الصلاة إلى القطب الشمالي، فحال بينه وبين ذلك من تَكَفَّل بحفظ الإسلام وَنَصْرِهِ، وهذا كله من ثمرة المعارضين بين الوحي والعقل.

ولتكن قصة شيخ هؤلاء القديم[١] منك على ذكر كل وقت، فإنه أَول من عارض بين العقل والنقل، وقدم العقل، فكان من أَمره ما قص الله؛ وورث الشيخ تلامذته هذه المعارضة. فلم يزل يجري على الأَنبياء وأَتباعهم كل محنة وبلية. وأَصل كل بلية في العالم كما قال محمد الشهرستاني: «من معارضة

---

(١) إبليس لعنه الله.

النص بالرأْي، وتقديم الهوى على الشرع». والناس إلى اليوم في شرور هذه المعارضة. ثم ظهر مع هذا الشيخ المتأَخر المُعَارِض أَشياء لم تكن تُعْرَفُ قبله: حسيات العميدي، وحقائق ابن عربي، وتشكيكات الرازي، وقام سوق الفلسفة، والمنطق، وعلوم أَعداء الرسل.

ثم نظر الله إلى عباده، وانتصر لكتابه ودينه، وأَقام جنداً يغزو ملوك هؤلاء بالسيف والسنان، وجنداً يغزو علماءهم بالحجة والبرهان. ثم نبغت نابغة منهم في رأْس القرن السابع فأَقام الله لدينه شيخ الإسلام أَبا العباس أَحمد بن تيمية ـ قدس الله روحه ـ، فأَقام على غزوهم مدة حياته باليد، والقلب، واللسان، وكشف للناس باطلهم، وبيَّن تلبيسهم وتدليسهم، وقابلهم بصريح المعقول، وصحيح المنقول؛ وشفى واشتفى، وبيَّن تناقضهم، ومفارقتهم لحكم العقل الذي به يدلون وإليه يدعون، وإنهم أَترك الناس لأَحكامه وقضاياه، فلا وحي ولا عقل، فَأَرْدَاهُمْ في حُفَرِهِم، وَرَشَقَهُمْ بِسِهَامِهِمْ، وَبَيَّنَ أَن صحيح معقولاتهم خَدَمٌ لنصوص الأَنبياء؛ فجزاه الله عن الإسلام وأَهله خيراً) انتهى.

❑ ❑ ❑

[٥] أما بعد القرن الثامن الهجري :

فَمِنْ بَعْدِ قِيام هذا الجهاد اللساني العظيم، انتصرت السنن، وماتت البدع، وضعف حملتها، ثم دبَّ في الأُمَّة «داء استجرار» تلك الأَدواء فنبتت في كلِّ مصر، وأَصبحت في القرون التاسع، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر: رائجة، والمواقف سجال بين المهتدين والضالين، حتى قامت في قلب الجزيرة العربية: دعوة التَّوحيد، والرد على المعاندين ومجادلتهم، ومراسلتهم من شتىٰ الأَقطار. وأَهل البدع عاضّون على أَهوائهم حتى أَذعنوا للحقِ، وانتشرت دعوة التوحيد على يد بُنَاتِهَا في الأَقطار. يدلُّون من ضلَّ إلى الهدىٰ، ويُبَصِّرون بنور الله أَهل العمى. وفي القرن الرابع عشر، شَاهَدَ أَحداثاً سياسية مهولة، وفشت المذاهب المادية: شيوعية، وجودية، ماسونية، اشتراكية. والمذاهب العرقية والعصبية: البعثية، القومية النَّصرانية «العربية»، الرياضية . . .

فَعَقَدَ العلماء لهم مجالس المناظرة، وَأَلَّفُواْ في الرَّدِّ عليهم كتباً متكاثرة، حتى أَزاحوا شِرَّتَهُمْ عن بلاد المسلمين. وهكذا مما هو مشاهد منظور، مُسْتَمِرٌّ في حياة أَهل السنة إعْلاءً لكلمة الحق، وإزهاقاً للباطل.

ولو أَخذنا نذكر ما لهم في ذلك من مآثر، وآثار، في مؤلفات حافلة، وَسِيَرٍ زاكية، ومناظرات صادقة، ومواقف مشرفة، لكان أَمراً لا يبلغ منتهاه وحسبك أَن أَسماء الكتب التي فيها الردّ على البدع والضلالات، والأَخطاء، والمخالفات، تبلغ مجلداً كبيراً، بل مجلدات[١].

وبعد: فالصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ومن تبعهم من أَئمة الدِّين، وأَعلام المسلمين يعلمون يقيناً أَنهم لو تركوا هذا الواجب لخاضوا باطن الإثم وظاهره،

(١) «التراتيب الإدارية»: (٢/ ٤٥٧).

وكانوا مُعَرِّضِينَ أَنفسَهم وأُمَّتَهُم لسخط الله ومقته، وكان هذا بعثرة لوحدتهم في اعتقادهم؛ وبالتالي فَتْحُ بَابٍ على الأُمَّة لِرِدَّةٍ عقديَّة، ومسالك شهوانية، لكنه القيام بما أَمر الله به من الأَمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فَوَتَرُوا الكفر والكافرين، وبدع المبتدعين، وفسق الفاسقين، وسائر صنوف الفجار، والكفار، واستفرغوا جهدهم بذلك ما وسعهم لتثبيت الأُمَّة على جادة الإِسلام، وصدّ العوادي عنهم. وقد فعلوا ـ رضي الله عنهم وأَجزل مثوبتهم وثبتنا على ملَّة الإِسلام حتى نلقاه ـ آمين.

فالرَّدُّ على أَهل البدع والأَهواء: باب شريف من أَبواب الجهاد عظيم وكيف لا يكونون كذلك، وهم في موقع الحراسة، وأَفضل الجهاد.

قال شيخ الإِسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ[1]:

«فالرَّادُّ على أَهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى، يقول: الذَّبُّ عن السُّنَّة أَفضل من الجهاد . . .» انتهى.

فالرَّدُّ على أَهل الباطل، ومجادلتهم، ومناظرتهم، حتى تنقطع شبهتهم، ويزول عن المسلمين ضررهم، مرتبة عظيمة من منازل الجهاد باللسان، والقلمُ أَحَدُ اللِّسَانين.

وقَدْ صَحَّ من حديث أَنس ـ رضي الله عنه ـ أَنَّ النَّبيَّ ـ ﷺ ـ قال:

«**جاهدوا المشركين بأَموالكم، وأَنفسكم، وأَلسنتكم**».

رواه أَحمد، وأَبو داود، والنسائي، والحاكم، وصححه، ووافقه الذهبي.

وفي بيان قدر هذه المنزلة الجهادية بالقلم واللسان يقول شيخ الإِسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ[2]:

---

(١) «الفتاوى»: (٤/ ١٣).

(٢) «الفتاوى»: (٢٨/ ٢٣١ ـ ٢٣٦).

«وإذا كان النصح واجباً في المصالح الدينية الخاصة والعامة، مثل: نَقَلَةِ الحديث الذين يغلطون أو يكذبون، كما قال يحيى بن سعيد: سألت مالكاً، والثوري، والليث بن سعد ـ أظنه ـ والأوزاعي عن الرجل يتهم في الحديث أو لا يحفظ؟ فقالوا: بيِّن أمره. وقال بعضهم لأحمد بن حنبل: إنه يثقل عليَّ أن أقول فلان كذا، وفلان كذا. فقال: **إذا سكتَّ أنت، وسكتُّ أنا فمتى يعرف الجاهلُ الصحيحَ مِنَ السَّقيم؟!**

ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسُّنَّة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسُّنَّة؛ فإنَّ بيانَ حالهم وتحذيرَ الأُمَّة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلَّى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلَّم في أهل البدع فإنَّما هو للمسلمين، هذا أفضل. فبيَّن أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله، ودينه، ومنهاجه، وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء، لفسد الدِّين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العَدُوِّ من أهل الحرب؛ فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدِّين إلا تبعاً، وأمَّا أُولئك فهم يُفْسِدون القلوب ابتداء.

وقد قال النَّبيُّ ـ ﷺ ـ:

«**إنَّ الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم؛ وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم**» وذلك أنَّ الله يقول في كتابه:

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ، وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَابَ وَٱلْمِيزَانَ، لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ، وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ،

وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ .

فأخبر أنه أنزل الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنه أنزل الحديد ، كما ذكره. فقوام الدين بالكتاب الهادي ، والسيف الناصر،

﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِياً وَنَصِيراً﴾ .

والكتاب هو الأصل ؛ ولهذا أول ما بعث الله رسوله أنزل عليه الكتاب ، ومكث بمكة لم يأمره بالسيف حتى هاجر، وصار له أعوان على الجهاد .

وأعداء الدين نوعان : الكفَّار، والمنافقون. وقد أمر الله نبيه بجهاد الطائفتين في قوله :

﴿جَاهِدِ ٱلْكُفَّارَ، وَٱلْمُنَافِقِينَ ، وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ في آيتين من القرآن .

فإذا كان أقوام منافقون يبتدعون بدعاً تخالف الكتاب ، وَيُلَبِّسُونَهَا على النَّاس، وَلَمْ تُبين للناس : فسد أمر الكتاب، وَبُدِّلَ الدِّين ؛ كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر على أهله .

وإذا كان أقوام ليسوا منافقين، لكنهم سمَّاعون للمنافقين : قد التبس عليهم أمرهم حتى ظنُّوا قولهم حقّاً ؛ وهو مخالف للكتاب ، وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين ، كما قال تعالى :

﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً، وَلأَوْضَعُواْ خِلاَلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ ، وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُم﴾ .

فلا بد أيضاً من بيان حال هؤلاء ، بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم ، فإن فيهم إيماناً يوجب موالاتهم ، وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين ، فلا بد من التحذير من تلك البدع ، وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم ؛ بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق ؛ لكن قالوها ظانِّين أنها هدى ، وأنها خير، وأنها دين ؛ ولم تكن كذلك لوجب بيان حالها .

ولهذا وجب بيان حال من يغلط في الحديث والرواية، ومن يغلط في الرأْي والفتيا، ومن يغلط في الزهد والعبادة؛ وإن كان المخطيء المجتهد مغفوراً له خطؤه، وهو مأْجور على اجتهاده. فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسُّنَّة واجب؛ وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله. ومن علم منه الاجتهاد السائغ فلا يجوز أَن يذكر على وجه الذَّمِّ والتأْثيم له؛ فإن الله غفر له خطأَه؛ بل يجب لما فيه من الإيمان والتقوى موالاته ومحبته، والقيام بما أَوجب الله من حقوقه: من ثناء، ودعاء، وغير ذلك، وإن علم منه النِّفاق، كما عرف نفاق جماعة على عهد رسول الله ـ ﷺ ـ مثل: عبد الله بن أُبي، وذويه، وكما علم المسلمون نفاق سائر الرافضة: عبد الله بن سبأ، وأَمثاله. مثل: عبدالقدوس بن الحجاج، ومحمد بن سعيد المصلوب؛ فهذا يذكر بالنِّفاق.

وإن أَعلن بالبدعة ولم يعلم هل كان منافقاً أَو مؤمناً مخطئاً ذكر بما يعلم منه، فلا يحل للرجل أَن يقفو ما ليس له به علم، ولا يحل له أَن يتكلم في هذا الباب إلا قاصداً بذلك وجه الله تعالى، وأَن تكون كلمة الله هي العليا، وأَن يكون الدين كله لله. فمن تكلم في ذلك بغير علم أَو بما يعلم خلافه كان آثماً. وكذلك القاضي والشاهد والمفتي، كما قال النَّبيُّ ـ ﷺ ـ:

«القضاة ثلاثة: قاضيان في النَّار، وقاض في الجنَّة: رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنَّة، ورجل قضى للنَّاسِ على جهلٍ فهو في النَّار، ورجل علم الحقَّ فقضى بخلاف ذلك فهو في النَّار».

وقد قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ للهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ؛ إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا، فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُواْ، وَإِن تَلْوُواْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا

تَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾ .

و«اللي» هو الكذب، و«الإعراض» كتمان الحق، ومثله ما في «الصحيحين» عن النَّبيِّ ـ ﷺ ـ أنه قال: «**البَيِّعَانِ بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبيَّنا بورك لهما في بيعهما؛ وإن كذبا وكتما مُحِقَتْ بَرَكَةُ بيعهما**».

ثم القائل في ذلك بعلم لا بد له من حسن النية، فلو تكلم بحق لقصد العلو في الأَرض، أَو الفساد، كان بمنزلة الذي يقاتل حمية ورياء. وإِن تكلم لأَجل الله تعالى مخلصاً له الدِّين كان من المجاهدين في سبيل الله، من ورثة الأَنبياء، خلفاء الرسل. وليس هذا الباب مخالفاً لقوله:

«**الغيبة ذكرك أَخاك بما يكره**».

فإِن الأَخ هو المؤمن، والأَخ المؤمن إِن كان صادقاً في إِيمانه لم يكره ما قلته من هذا الحق الذي يحبه الله رسوله، وإِن كان فيه شهادة عليه، وعلى ذويه، بل عليه أَن يقوم بالقسط، ويكون شاهداً لله ولو على نفسه، أَو والديه، أَو أَقربيه، ومتى كره هذا الحق، كان ناقصاً في إِيمانه، ينقص من أُخُوَّتِهِ بقدر مَا نَقَصَ من إِيمانه، فلم يعتبر كراهته من الجهة التي نقص منها إِيمانه؛ إِذ كراهته لما لا يحبه الله ورسوله توجب تقديم محبة الله ورسوله، كما قال تعالى:

﴿**والله ورسوله أَحق أَن يرضوه**﴾.

ثم قد يقال: هذا لم يدخل في حديث الغيبة لفظاً ومعنى. وقد يقال: دخل في ذلك الذي خُصَّ منه، كما يخص العموم اللفظي، والعموم المعنوي، وسواء زال الحكم لزوال سببه، أَو لوجود مانعه، فالحكم واحد. والنزاع في ذلك يؤول إِلى اللفظ: إِذ العلة قد يعني بها التامة، وقد يعني بها المقتضية. والله أَعلم وأَحكم.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم) انتهى.

[٦] وانظر إلى هذه اللفتة النفيسة: من ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في الاستدلال بالأولى :

إذا كان من الواجب: كشف الوهم، والغلط، والخطأ، والسقط، والسهو، وعبور النظر، ونحوها من الأَسباب الصارفة عن وجه الصَّواب - مع أَنه لا غَوْلٌ فيها ولا تأْثيم - لكن في ترك الوهم وما جرى مجراه، ممن علمه: إبقاء لشرع مبدل: وهذا غش . . . ، فواجب على من علمه، النّصح للأُمَّة ببيان الغلط، والوهم، حتى يعاد الحق إلى نصابه.

فإذا كان هذا فيما لا إثم فيه، فكيف بكشف المخالفة، والنقض على المخالف لإنقاذ النَّاسِ من ضلالة أَو هوى، هذا أَوجب وأَلزم. والله أَعلم وأَحكم.

وهذا واجب الإنقاذ، وهو شأْن المصلحين.

وانظر: إلى قول الله تعالى :

﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَا قَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ الآية.

ففي هذه الآية شدة عناية هذا الداعي بالإصلاح، وإنقاذ النَّاس من الشَّرِّ باتباع المرسلين.

□ □ □

[٧] ومن وراء ذلك:

فهذه جادة مطروقة لحراسة جميع العلوم، والدفع عنها من كلِّ صارف لها عن وجهها. فالرصد لكل مخالف: يجري في واد واحد لجميع العلوم والمعارف.

وانظر مثلاً إلى وجود الدفع والردود المتنوعة عن «لسان العرب» في نظمه ونثره، وَرَدِّ: المولد، والدخيل، ونفي الشعر، والأَقوال المنحولة حتى رَاضَ النَّاس أَنفسهم على العربية، وعلى أَشعار العرب حتى ظهرت واشتهرت، وثبتت بدواوين مشهورة ظاهرة متداولة.

فلو انتحل إنسان بيتاً في إحدى المعلقات ـ مثلاً ـ لبادره النَّاس بالإنكار، وصار مثله مثل الملصق من الولد وما سبيله إلا كما قيل:

«**الولد للفراش وللعاهر الحجر**»[١].

بل إن مناحي الوجوب، وجهاته، متعددة، على الولاة، وعلى العلماء وعلى العامَّة كواجب الهجر، ونحوه من الواجبات الشرعية في عقوبات المبتدع شرعاً.

وعلى ولي الأَمر بسط السلطة في معارضة الهوى والبدعة، وكفّ البأْس عن المسلمين، فإن من المفتونين من لا يكف شره ولو أَقمت على بطلان فتنته أَلف دليل، فلا بد من أَدب يردعه، وزاجر يمنعه، وإلحاق عصا السلطان في ظهره قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ[٢]:

«وأَما سؤال السائل: هل يجب على ولي الأَمر زجرهم وردعهم؟ فنعم يجب ذلك في هؤلاء، وفي كل من أَظهر مقالة تخالف الكتاب والسُّنَّة فإن ذلك

---

(١) انظر: «الزينة» للرازي: (١/ ١١٨ ـ ١٢٢)، طبع القاهرة عام ١٩٥٧م.

(٢) «الفتاوى»: (١٢/ ٤٦٤).

من المنكر الذي أمر الله بالنَّهي عنه، كما قال تعالى:

﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾.

وهو من (الإثم) الذي قال الله فيه:

﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ ٱلرَّبَّانِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ﴾.» انتهى.

هذا مُجْمَلُ عَرْضٍ تاريخيّ استدلاليّ على تثبيت هذا «الأصل العقدي» ردع البدع، والمخالفات، والأهواء، ومقارعة أهلها، وكشفهم، ومعرفتهم بأعيانهم، وإبطال بدعهم خوفاً مِنْ عادِيَتِهِمْ عَلَىٰ أَهلِ السُّنَّة، ونصحاً لهم بل لله، ولرسوله، ودينه، وأئمة المسلمين، وعامتهم.

وهؤلاء هم الغرباء الذين يصلحون عند فساد النَّاس، ويُصلحون ما أفسده النَّاس، وإن تناوشتهم الفرق، وناصبوهم العداء، وقام عليهم من قام بالتثريب والتعنيف فلا يزالون في جهاد ونزاع لهم، ومدافعة وقراع، آناء الليل والنهار، وبذلك يضاعف الله لهم الأجر الجزيل، ويثيبهم الثواب العظيم[1].

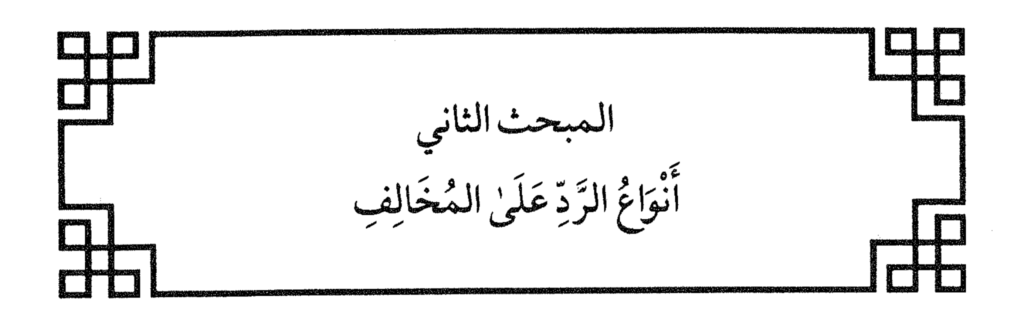
فاتضح من هذا عقلاً وشرعاً ـ أن: «من حقّ الله على عباده رد الطاعنين على كتابه ورسوله، ودينه، ومجاهدتهم بالحجة والبيان، والسَّيف والسِّنان، والقلب والجنان، وليس وراء ذلك حبة خردل من إيمان»[2].

□ □ □

---

(١) «الاعتصام»: (١/ ٢٤).

(٢) «هداية الحيارى» لابن القيم: (ص/ ١٠).



المبحث الثاني
أَنْوَاعُ الرَّدِّ عَلَىٰ المُخَالِفِ

إذا كان القلم أَحد اللسانين، فإن الرد بأَنواعه اللسانية من: المجادلة، والمناظرة، والمحاورة، والمباحثة . . .، مشافهة أَو كتابة في: الكتب، والرسائل، والأَبحاث، والمقالات. والمراسلة: تنقسم إلى ثلاثة أَنواع:

❑ **الأَول: الرد المحمود:**

واجب، أَو مستحب، وهو الذي يُحِقُّ الحق، ويبطل الباطل، ويهدف إلى الرَّشد. وهذا يختلف باختلاف الأَحوال، والأَشخاص، والبواعث، والمقامات، والنفوذ إلى ديار الإسلام.

فالرَّدُّ على: الكفَّار «المستشرقين»، والبعثيين، والشيوعيين، والاشتراكيين، والعلمانيين، والحداثيين، من أَوجب الواجبات، وأَعظم المهمات.

والرَّدُّ على من في قلوبهم زيغ متخبطين بأَحكام الديانة بما يقولون أَو يكتبون. من أَهم المهمات، وأَعظم الواجبات.

وإبطال شبه الخرافيين أَرباب البدع التَّعبديَّة، عشاق المجاذيب، حلفاء الدراويش. من أَهم الواجبات.

وتفنيد دعاوى الخصوم الملدين بغير علم الذين يضغطون الإسلام للواقع، ويُسخِّرون النُّصوص لآرائهم الشَّاذة، وأَقوالهم الفجة. مِنْ أَجَلِّ الواجبات.

وبيان زلَّة العالم: محمدة في الإسلام.

ومجادلة من جنح به الرأي إلى قول شاذ[١]، أَو إحداث قول جديد في مسأَلة[٢]... باب عظيم من أَبواب النُّصح والإرشاد.

فالرَّدُّ والمجادلة عن الحقِّ بالحقِّ: رتب ومنازل، وقد جعل الله لكلِّ شيء قدراً.

وتلك المخالفات المذمومة تواجه المسلمين في خطهم الدفاعي عن الإسلام متمثلة في جبهتين[٣]:

(الأُولى: الخطر الخارجي، وهو الكافر المتمحِّص، الذي لم يعرف نورَ الإسلام بعد؛ بما يكيده للإسلام والمسلمين من غزو يحطِّم في مقوماتهم العَقَديَّة، والسُّلوكيَّة، والسِّياسيَّة، والحكميَّة...

لكنه لا يصل في الغالب إلا عن طريق الفرق المنضوية تحت لواء الإسلام، وعن طريق صنائعهم المنهزمين من أَهله، فيثيرون بهم الفتنة عن قرب، ويَزِيلُونَ عنِ المسلمين بنصرتهم للكافرين.

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٦٠٩ ـ ٦٣٠) طبع جامعة الإمام ففيه أن ما لدى بعض أهل السنة من أقوال شاذة لا تغير شيئاً من دين الإسلام وعقيدة المسلمين. وأنها لا تساوي شيئاً بالنسبة لما لدى الرافضة من الشواذ. وانظر: «العواصم والقواصم» لابن الوزير: (٣/ ٣٥ ـ ٣٧). وانظر: «التعالم وأثره على الفكر والكتاب» في المبحثين الثاني والثالث.

(٢) انظر: «روضة الناظر»: (ص/ ١٣١ ـ ١٣٣)، «المسودة لآل تيمية»: (ص/ ٣٢٦)، «الإحكام» للآمدي: (١/ ١٩٨ ـ ٢٠١)، «فواتح الرحموت»: (٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٧)، «مذكرة أصول الفقه» للشيخ الشنقيطي ـ رحمه الله ـ: (ص/ ١٥٦ ـ ١٥٧)، «مسائل الإمام أحمد» لابنه صالح: (٢/ ١٦٥). عن حاشية التحقيق.

(٣) «حكم الانتماء»: (ص/ ٥٣ ـ ٥٤).

وقد استقرأ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في مواضع من «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» أن هذه الخاصية تميَّزت بها الرَّافضة بفرقها الغالية المعروفة على مدى التَّاريخ، وتَوالي النُّذُور.

الثانية: مواجهة التَّصدُّع الداخلي في الأُمَّة؛ بفشْوِ فرقٍ ونِحَلٍ طاف طائفها في أَفئدة شباب الأُمَّة، وهي تحمل في مطاويها خَللاً وعِللاً، تَشْرُدُ بسالكها عن جماعة المسلمين، فإن مقاومة ما فيها من بدع وأَهواء استنزفت من المسلمين الجهد الجاهد، فالتهمت الوقت آناء الليل وأَطراف النَّهار، إذ التصدُّع الداخلي تحت لباس الدِّين يمثل انكساراً في رأْس المال: المسلمين، وقد كان للسالكين على ضوء الكتاب والسُّنَّة ـ الطائفة المنصورة ـ الحظ الوافر، والمقام العظيم في جبر كسر المسلمين، بردهم إلى الكتاب والسُّنَّة، وذلك بتحطيم ما قامت عليه تلك الفرق المفرِّقة من مآخذ باطلة في ميزان الشَّرع) انتهى.

☐ **النوع الثاني**: رَدٌّ مذموم:

محرم أَو مكروه، وهو ما يكون لدفع الحقِّ، أَو تحقيق العناد.

وعلى هذا النوع: «الرد المذموم» تتنزل ردود المخالفين ـ كأَهل البدع والأَهواء ـ على أَهل السُّنَّة والجماعة، ومجادلتهم، وإيذائهم، وهضم ما هم عليه من الحقِّ والهدى.

وقد بيَّن الله سبحانه، في القرآن الكريم، أَنواع مجادلتهم الآثمة، وذمها، وهي ثلاثة أَنواع[1]:

---

(1) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ١٦٩ ـ ١٧٠).

١ ـ المجادلة بالباطل لدحض الحقِّ :

وقد ذمَّها الله تعالى بقوله :

﴿وَجَادَلُواْ بِٱلْبَاطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر: ٥].

٢ ـ المجادلة في الحقِّ بعد ما تبيَّن :

وقد ذمَّها الله سبحانه بقوله :

﴿يُجَادِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦].

٣ ـ المجادلة فيما لا يعلم المحاج :

وقد ذمَّها الله سبحانه بقوله :

﴿هَا أَنتُمْ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦].

وعلى هذه الأَنواع الآثمة من أَنواع المجادلة بالباطل، وما جرى مجراها، كالمجادلة بمتشابه القرآن، والمراء في القرآن، ومجادلات المنافقين، والجدل في بدعة، والجدل لتحقيق العناد . . . وهكذا من كل مجادلة تنصر الباطل، أَو تفضي إِلى نصرته، وتهضم الحق، وتحقق العناد: تتنزل النصوص من الكتاب والسُّنَّة، التي تذمّ الجدل والمجادلة: «الرَّدَّ والرُّدُود» ـ كقوله تعالى :

﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي ءَايَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾

[الشورى: ٣٥].

وقول النَّبِيّ ـ ﷺ ـ في حديث أَبي أُمامة مرفوعاً :

«**ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إِلا أُوتوا الجدل، ثم قرأَ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلاً بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾**».

رواه أَحمد، والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح، ورواه ابن ماجه، جميعهم بأَلفاظ متقاربة.

وعلى هذا النوع المذموم: يتنزل أيضاً، كلام السَّلف في ذمِّ الجدل، والمجادلة، ومنه المجادلة التي تقود إلى المراء، والمماراة. وبيان توجيه هذا على هذا الوجه مبسوط في كتب السُّنَّة والاعتصام بها: ومنه ما في: «شرح أُصول اعتقاد أَهل السُّنَّة والجماعة» للالكائي قال[1]:

(سياق مَا رُوِيَ عن النَّبيِّ - ﷺ - في النَّهي عن مناظرة أَهل البدع، وجدالهم، والمكالمة معهم، والاستماع إلى أَقوالهم المحدثة، وآرائهم الخبيثة).

وقال ابن عبد البرِّ - رحمه الله تعالى - في: «جامع بيان العلم وفضله»[2]: (باب ما يكره فيه المناظرة، والمجادلة، والمراء).

وقال قوام السُّنَّة في: «الحجة على تارك المحجة»[3]: (فصل في النَّهي عن مناظرة أَهل البدع، وجدالهم، والاستماع إلى أَقوالهم).

فعلى أَهل السُّنَّة التوقي مما ذمَّه الله، من المجادلة، ومَنْ وَقَعَ في شيء من ذلك، فقد وقع بسبب الإثم، وَشَابَهَ أَهلَ الأَهواء في محاجتهم الباطلة.

□ **النوع الثالث: الرد الجائز**:

ويقال: السائغ[4]. مثل ما يحصل من الردود في محيط الخلاف السائغ في الفروعيات، التي تجاذبتها الأَدلة، وتكافأت في نظر المجتهد.

وليس هذا النوع من مباحث هذا الكتاب. والله أَعلم.

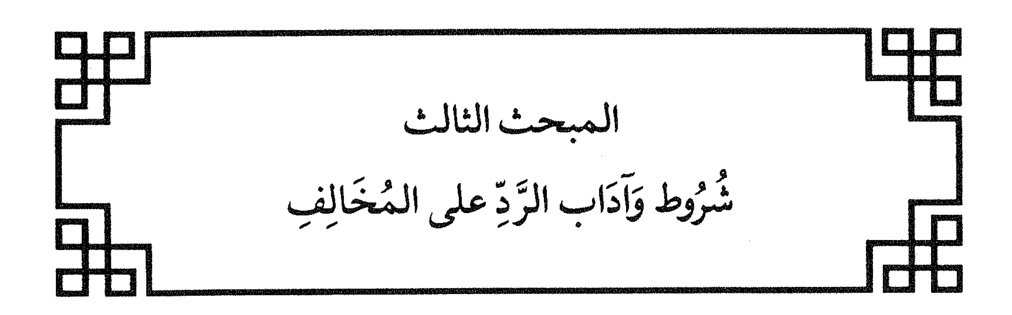
---

(١) (٢/ ١١٤ـ١٥١).

(٢) (٢/ ١١٣ـ١١٥).

(٣) (١/ ٣١١ ـ ٣٢٢). وانظر: «الإحياء» للغزالي: (٣/ ١١٦ ـ ١١٨)، الآفة الرابعة، المراء والجدل.

(٤) «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ١٧٢).



المبحث الثالث

شُرُوط وَآدَاب الرَّدِّ على المُخَالِفِ

مَنْ رُزِقَ فهماً في كتاب الله تعالى، ودراية بالسُّنَّة النَّبويَّة، وطريقة سلف هذه الأُمَّة: رأى من المعالم الإيمانية، في نصوص المجادلة ووقائع المناظرة، ما يستخلصه شروطاً، وآداباً، للرد على المخالفين: في تكييف حال الرادِّ، والمردود عليه، ونوعية الدَّافع، وتجلية الطريق، وكيف ترتب النتيجة، وهي ضوابط، وآداب، وشروط، وأَحكام، متى توفرت: ظفر الطالب المحق ببغيته، وصار بمنأًى عن الغلط والاضطراب وهي قواعد هذا العلم وضوابطه.

وهذه الشروط والآداب، وإن كانت مستقرة في الجملة لكن الشرط في ذاته مراتب، تتنوع بتنوع كل مخالف ومخالفته. فقد تكون المخالفة لا يقوى على نقضها إلا فحول العلماء، وقد تكون دون ذلك، وقد تكون فيما لا نزاع فيه أَصلاً، فردها من اليسر، والوضوح بمكان.

ولهذا فإن السَّلف ـ رحمهم الله تعالى ـ مع أنهم أَكمل النَّاس في معرفة الحق، ونقض ما يعارضه، لكنهم كانوا في هذا درجات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ[1]:

(والمقصود هنا: أَنَّ السَّلف كانوا أَكمل النَّاس في معرفة الحقِ وأَدلته، والجواب عمَّا يعارضه، وإن كانوا في ذلك درجات وليس كل منهم يقوم بجميع ذلك، بل هذا يقوم بالبعض، وهذا يقوم بالبعض، كما في نقل الحديث عن

---

(١) انظر: «الفتاوى»: (٢٨/ ٢٣٥).

النَّبيِّ ـ ﷺ ـ وغير ذلك من أُمور الدِّين) انتهى .

وقال أَيضاً[(١)] :

(ليس كل ما عرفه الإِنسان، أَمكنه تعريف غيره به ؛ فلهذا كان النظر أَوسع من المناظرة، فكل ما يمكن المناظرة به، يمكن النظر فيه، وليس كل ما يمكن النظر فيه، يمكن مناظرة كل أَحد به) انتهى .

وعليه، فيمكن تصنيف شروط وآداب «الرد على المخالف» بأَيٍّ من طرقه : مشافهة، أَو كتابة، على ما يلي مع تداخل بعضٍ منها في بعض :

❑ **أَولاً : تحقيق ركني العمل :**

١ ـ **إِخلاص النية لله :**

الشرط الأَول : توفر سلامة النية والقصد، مخلصاً في جهاده هذا لله ؛ لحراسة الشريعة، والذب عنها، ودلالة النَّاس على الهدى، وتثبيتهم عليه، وكشف أَحوال المندسِّين بينهم بأَعيانهم أَو بدعواتهم، لكفِّ البأْس عنهم. متخلصاً من قصد الرياء، وقصد الظهور على الخصم، أَو الانتصار للنفس. وَبَزِّ النظير، والتفوق عليه .

وهذا شأْن المجاهدين في سبيل الله، وورثة الأَنبياء، وخلفاء الرسل .

وإِن اختل هذا الركن، فهو بمنزلة الذي يقاتل حمية ورياء[(٢)] .

٢ ـ **المتابعة للشريعة لا غير :**

وعليه فلا يدفع الباطل بمثله، وإِنما يبطل بالحق، وفي الحقِّ غنى عن الباطل. وقد أَنكر الإِمام أَحمد ـ رحمه الله تعالى ـ على من رد قولاً بدعياً بمثله وقال في حقِّه : كلما ابتدع بدعة اتسعوا في جوابها، وقال : يستغفر

---

(١) «الفتاوى» : (٣/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦) .

(٢) «الفتاوى» : (٢٨/ ٢٣٥) .

ربّه الذي رد عليهم بمحدثة. وأنكر على من رد بشيء من جنس الكلام[١].

وهذا من نوع المجادلة التي نهى الله عنها في قوله تعالى:

﴿وَجَادَلُواْ بِٱلْبَاطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر: ٥].

وفي قوله تعالى:

﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٧].

وهذا خروج عن سلطان الحق إلى حيز المغالبة والمواثبة[٢]، ودفع آفة بآفة.

□ ثانياً: صفات القائم به:

١ ـ الأهلية:

أهلية القائم بالرد في معرفة الحق، وإبرام أدلته، ونصبها دليلاً عليه.

وإلا فقد ذمَّ الله تعالى، من يحاج بلا علم، فقال سبحانه:

﴿هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٦].

وقال تعالى:

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وفي التزام السَّلف بهذا الشرط، يقول ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ[٣]:

---

(١) «الفتاوى»: (٣/ ٣٢٥ـ٣٢٦).

(٢) «الجدل» لابن عقيل: (ص/ ٢٠٣).

(٣) «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

(وقد ينهون عن المجادلة والمناظرة، إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة، فيُخاف عليه أَن يفسده ذلك المُضلُّ، كما يُنهى الضعيف في المقاتلة أَن يقاتل عِلجاً قويّاً من علوج الكفار، فإن ذلك يضرُّه ويضر المسلمين بلا منفعة. وقد يُنهى عنها إذا كان المناظر معانداً يَظْهَر له الحق فلا يقبله ـ وهو السوفسطائي ـ فإن الأُمم كلهم متفقون على أَن المناظرة إذا انتهت إلى مقدمات معروفة بَيّنة بنفسها ضرورية وجحدها الخصم كان سوفسطائياً، ولم يُؤمر بمناظرته بعد ذلك، بل إن كان فاسد العقل داووه، وإن كان عاجزاً عن معرفة الحق ـ ولا مضرة فيه ـ تركوه، وإن كان مستحقّاً للعقاب عاقبوه مع القدرة: إما بالتعزير وإما بالقتل، وغالب الخلق لا ينقادون للحق إلا بالقهر.

والمقصود أَنهم نهوا عن المناظرة من لا يقوم بواجبها، أَو مع من لا يكون في مناظرته مصلحة راجحة، أَو فيها مفسدة راجحة، فهذه أُمور عارضة تختلف باختلاف الأَحوال.

وأَما جنس المناظرة بالحق فقد تكون واجبة تارة، ومستحبة أُخرى. وفي الجملة جنس المناظرة والمجادلة فيها: محمود ومذموم، ومفسدة ومصلحة، وحق وباطل) انتهى.

وهذه الأَهلية من دأب الشريعة واطرادها في أَحكامها، مثل: الأَولى بالإمامة في الصلاة، وخلف الإمام، وفي الرواية، والشهادة، وفي الولاية العظمى وسائر الولايات يولى الأَمثل فالأَمثل، وهكذا.

ولهذا: ينزل كل عالم منزلته، وحسب تأَهله، وما يفتح الله به عليه: فمن العلماء من يكون تأَهله للرد على الملاحدة ومن في حكمهم، ومنهم من يكون للرد على أَهل الملل والأَديان الباطلة، ومنهم المتأَهل للردِّ على

أَصحاب الصَّغَار من المبتدعة المنتسبين إلى الإسلام، ومنهم المتمكن لتولي الرد على أَرباب الشذوذات الفقهية، ومنهم من يجمع الله له كسر هذه الصنوف، ومحاجتهم بالحق، كما هيأَ الله سبحانه ذلك في أَفذاذ من العلماء، وكان من أَجلهم: أَبو العباس تقي الدِّين شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ، فقد كان على كل مخالف مذموم، كالسيف المصلت، والريح القاصف.

ولهذا فإذا رأَيت من رد على مخالف في شذوذ فقهي، أَو قول بدعي، فاشكر له دفاعه بقدر ما وسعه، ولا تخذله بتلك المقولة المهينة «لماذا لا يرد على العلمانيين»، فالنَّاس قدرات ومواهب، ورد الباطل واجب مهما كانت رتبته، وكل مسلم على ثغر من ثغور ملَّته.

٢ـ الاستقامة:

ومن صفات الكمال، أَن يكون القائم بهذا الواجب غير متلبس ببدعة أَو فجور. فإن التلبس بشيء من ذلك يصرف القلوب عن قبول أَقواله، أَو تفتح للخصم هضم الحق بواسطته. والنصوص في هذا كثيرة.

- **ثالثاً: في المردود عليه:**

وفيه أُمور مهمة هي:

١ ـ توثيق الكلام المردود عليه من كتبهم ذاتها:

لا من الكتب التي ترد عليهم، أَو تحكي عنهم، أَو فيما يقال عنهم فهذه مصادر ثانوية.

ولهذا دخل على ابن حزم ـ رحمه الله تعالى ـ الداخل من هذه الناحية، فإنه في مقارعته للأَشاعرة، ـ في فاسد مذهبهم: تحريف نصوص في الأَسماء والصفات ـ افتقد التوثيق لمسائل من كتبهم ذاتها، فرد عليه

بعض الأَشاعرة بأَن هذه المسائل ليست مذهباً لهم .

٢ـ **تحديد مأْخذ المخالفة :**

إحكام الإدراك لمأْخذ المخالفة وَمَدْرَكِهَا، أَساس في ترتيب النقض، فالزمه .

واعلم أَنَّ كل فتنة طَرَقَتِ العَالَمَ فهي ترجع إلى المخالفة، وكل مخالفة ترجع إلى إحدى فتنتين :

- إمَّا فتنة الشبهات، وهي المعبر عنها باسم: الانحراف، والغزو الفكري .
- وإمَّا فتنة الشهوات، وهي المعبر عنها باسم: الانحراف، والغزو السلوكي .

فَكَيِّف «مأْخذ المخالفة» إلى أَي الفتنتين يرجع إلى شبهة أَم شهوة؟ حتى تربط ما بين يديك بأَصل المخالفة، فمثلاً فتنة الشبهات؛ لتعلم أَن أَول شُبهة وقعت في الخليقة: شبهة إبليس ـ لعنه الله ـ ومصدرها: استبداده بالرأْي في مقابلة النص، وتحكيم العقل والهوى في مقابلة النص والهدى .

ثم كل شبهة وقعت في الملة الإسلامية، فمردها إلى الشبهة الإبليسية وَجِمَاعُ ردها إلى تقديم الرأْي وتحكيم العقل في أَركان الإيمان، كما تجد القول عنها مفصلاً في: «الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ٢٣ ـ ٢٨) .

وهذا من المهمات في ضبط ما تناثر من المخالفات وما يستجد منها ـ فللَّهِ الحمد والفضل على توفيقه .

وعليه فاعرف مآخذ أَهل البدع الباطلة في الاستدلال والتي يجمعها[1]:

---

(١) «حكم الانتماء»: (ص/ ٥٤ ـ ٥٥) .

(اتباع الهوى، والحكم بالمتشابه، وحجية الكشف، والإلهام والرؤيا، وفتيا القلب: «حدثني قلبي عن ربي!»، والطعن في خبر الآحاد، ودعوى مخالفة النص للمعقول، وتحكيم العوائد، وزخرفة الباطل، والاستدلال المقلوب بالاستحسان، وبالمصالح المرسلة على الأهواء، وبتر النقول والنصوص، والدس في كلام أهل السنة، بل في السنة، والتحريف فيها: التأويل، وفاسد القياس، ومعارضة النص بالرأي، وبدعة التعصب، وتقديس الأشياخ، وتعظيم خطر مخالفتهم بما يخرج عن حدود الشرع، وتحكيم ظواهر النصوص من غير التفات إلى مقاصدها، والاحتجاج بالسواد الأعظم، وتقييد المطلق بالتشهِّي، وعكسه، والتهويل بدعوى الإجماع، والاحتجاج بمقامات الشيوخ، والتغالي فيهم، واستغلال الغلط في تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة، والتحريف في دلالة النص: الوضع في الاستعمال، والاعتماد على الضعاف والواهيات في المرويات، وصرف فهم النص عن سَنَنِ لغة العرب، ودعوى تناقض السنة مع السنة، ودعوى تناقضها مع القرآن، ودعوى أن للنص ظاهراً وباطناً، والتقسيم الحادث للكلام إلى حقيقة ومجاز.

وهكذا من مآخذ أهل البدع والأهواء في الاستدلال، وممَّن ضرب بسهم وافر في بيان الكثير منهم الإمام الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الاعتصام»، وفندتُها جميعَها في «أُصول الإسلام لدرء البدع عن الأَحكام»؛ على حد قوله تعالى:

﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥].

أي: لاجتنابها) انتهى.

٣ـ **إنصاف الخصم :**

قال الله تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ، وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُواْ، اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ، وَاتَّقُواْ اللهَ، إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة : ٨].

فالله يحب العدل والإنصاف على الموافق، والمخالف، وما يَضُرُّ المتعصِّب بغير حق إلا نفسه.

إنها «نزاهة الرد» : بالتزام «العدل والإنصاف»، ومناشدة الحقيقة وحدها، سواء ظهرت منه، أم من المخالف في مسألة من المسائل. فالمسلم الحق «كناشد الضالة» يطلبها سواء ظهرت على يده أم على يد غيره[١].

قال حاتم الأَصم ـ رحمه الله تعالى ـ :

«معي ثلاث خصال أظهر بها على خصمي، قالوا: وما هي؟ قال: أَفرح إذا أَصاب خصمي، وأَحزن إذا أَخطأَ، وأَحفظ نفسي لا تتجاهل عليه».

فبلغ ذلك أَحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ فقال :

«سبحان الله ما كان أَعقله من رجل»[٢].

ولهذا: فيتعين طرح العبارات المرهَقَة بالمعاني المحتملة بسبب العموم، والإطلاق، وليحمل كلام الخصم على أَحسن المحامل ما أَمكن ذلك.

٤ ـ **ومن أَجَلِّ الآداب: فتح باب العودة للخصم واحتوائه :**

لا سيما إذا كان كلامه يحتمل وجهين، فيحمل على أَحسنهما ؛ لأَن غاية الردود تنبني على أَمرين: العمل على دلالة المخالف إلى الصراط

---

(١) انظر: «الإحياء» للغزالي : (١/ ٤٢).

(٢) «المنتظم» لابن الجوزي : (١/ ٢٢٠).

المستقيم لكسب أوبته إلى السُّنَّة، وَفَتْل الخصم عن مخالفته إلى الحقِّ بحجته[١]، والإذعان له.

أو كف بأس بدعته عن المسلمين بقطعه وكف عدوانه.

٥ـ **المردود عليه بين الوصف والتعيين:**

الأَصل هو الستر، والعمل على دفع دواعي الفرقة والوحشة وعدم الموافقة. فالرد يَنْصَبُّ على المقالة المخالفة المذمومة لا على قائلها وتعيين اسم قائلها حسب مقتضى الأَحوال[٢] منها:

أ ـ التعيين إذا كانت المقالة فاحشة جدّاً كبدعة الخوارج فلا إشكال في جواز إبدائها وتعيين القائل بها، كما عيَّن رسول الله ـ ﷺ ـ **الخوارج**، وذكر علاماتهم، وَحَذَّرَ مِنْهم، ويلحق بذلك ما هو مثله في الشناعة بَلْ أَشَدَّ منه بحسب نظر المجتهد. **كالبعثيين، والعلمانيين، والحداثيين**...

ب ـ التعيين إذا كانت الفرقة تدعوا إلى ضلالتها، وَتُزَيِّنُها في قلوب العوام، فإن ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس فلا بد من التصريح بأنهم من أَهل البدعة والضلالة.

قال الشيخ عبد الله دراز ـ رحمه الله تعالى ـ بعد ذلك[٣]:

«ولا يخفى عليك أَن بدعة طائفة من أَهل الأَهواء في زماننا هذا كبعض محرري الصحف الأُسبوعية، قد جمعت الخستين: بدعة

---

(١) انظر: «الجدل» لأبي الوفاء بن عقيل: (ص/ ٢٠٢).

(٢) انظر: «الموافقات» للشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ: (٤/ ١٨١ ـ ١٨٥)، و«الاعتصام» له أيضاً.

(٣) من حاشيته النفيسة على «الموافقات» للشاطبي (٤/ ١٨٢).

غاية في الشناعة والكفر، ثم الدعوة إليها بنشرها في الصحف وتزيينها بكل أنواع البهتان والزخرف، فلا حول ولا قوة إلا بالله» انتهى.

رابعاً: في الرَّدِّ ذاتِهِ:

وفيه أُمور:

١ ـ المطالبة بتصحيح الدعوى:

ذكر الله تعالى عن يهود: دعواهم أن النار لا تمسهم، ومطالبتهم بتصحيح الدعوى، فقال سبحانه:

﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْداً فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠].

فهي مجرد دعوى عارية من الدليل، خالية من السلطان والبرهان، والدعوى متى كانت كذلك: سقطت.

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ[1] في ذكر المناظرات في القرآن:

«ومن ذلك قوله تعالى:

﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْداً فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

فهذا مطالبته لهم بتصحيح دعواهم وترديد لهذه المطالبة بين أَمرين لا بد من واحد منهما وقد تعين بطلان أَحدهما فلزم ثبوت الآخر. فإن قولهم: لن تمسنا النار إلا أَياماً معدودة خبر عن غيب لا يعلم إلا بالوحي، فأَما أَن يكون قولاً على الله بلا علم فيكون كاذباً، وأَما أَن يكون مستنداً إلى

(١) «بدائع الفوائد»: (٤/ ١٤٣).

وحي من الله وعهد عهده إلى المخبر وهذا منتف قطعاً، فتعين أن يكون خبراً كاذباً قائله كاذب على الله تعالى» اهـ.

٢ـ **إحكام النقض**:

ومن الشروط: إحكام النقض لشبهة المخالف، وكشف زيفها، وتصييرها هباءً منثوراً، وكما قال الله تعالى:

﴿كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [إبراهيم: ١٨].

وهكذا من القذف بالحق على الباطل، وتزهيقه حتى يتلجلج:

أَلَمْ تَرَ أَن الحق تلقاه أَبَلَجَا
وَأَنَّكَ تَلْقَى باطل القول لَجْلَجَا

وبالتالي فلا يبقى للمخالف، ولا للقارىء، متعلق يلبس به الحق بالباطل، ويوهن الحق لوهاء الرد، وضعفه.

قال ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ:

«فكل من لم يناظر أَهل الإلحاد، والبدع، مناظرة تقطع دابرهم، لم يكن أَعطى الإسلام حقه، ولا وَفَّى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور، وطمأْنينة النفوس، ولا أَفاد كلامه العلم واليقين» انتهى.

٣ـ **الحذر الشديد من تلك النقلة**:

وهي: «ذكر الشبهة نقداً وردها نسيئة». بمعنى أَن يسوق المناظر الشبهة، ويشخصها، ثم يحيل على الجواب عنها، وهذا مسلك متردد أَبداً بين العجز والحيدة، وفي كل منهما هضم للحق. فالمعاملة: هَاءَ وَهَاء.

ولهذا صار هذا المسلك من مواضع الانتقاد على الرازي في تفسيره

«مفاتيح . . .»[١].

٤ـ **الإقناع بالدليل :**

وهذا الشرط لإفحام الخصم، وإظهار عجزه، يعني وجوهاً :

أ ـ أَن الإقناع يكون بالحجة والبرهان لا بمجرد الكلام فإن الرَّدَّ من غير دليل : بمنزلة هدم العلم بالشك المجرد .

ب ـ إثبات صحة الدليل : ففي الرواية على حد قول بعضهم : «إن كنت ناقلاً فالصحة، أَو مدعياً فالدليل» .

وفي القياس : سلامته من قادح يؤثر فيه .

وفي الإجماع : توثيق ثبوته وحكايته . . .

ج ـ وإذا جُلب الدليل، وثبت صحته، فشرط صحة دلالته على المطلوب .

د ـ ترتيب الأَدلة :

أَظْهِرْ نَضَارَةَ الحق وَهَيْبَتَهُ، وتزهيق الباطل وَوَهْنَه، بترتيب الأَدلة حسب القوة، فالبداءة بالدليل الأَقوى ثم القوي، فما يليه على سبيل المعاضدة والمناصرة .

ولهذا : فاحذر الدخول في ردٍّ تقصر قدرتك عن دفعه بأَقوى الأَدلة وحسن ترتيبها، فإن فعلت : آل الردُّ إلى هدم للحقِّ . وعند كَرِّ المخالف عليك، سَيُضَيِّقُ عليك الدنيا بما يصعب عليك التخلص منه .

---

(١) «التفسير والمفسرون» للذهبي : (١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥) نقلاً عن «لسان الميزان» : (٤/ ٤٢٧) .

٥ـ مجانبة التشهي والتحكم بالدليل والحكم :

قال الله تعالى عن أهل الكتاب :

﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة : ٨٧] .

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ مشيراً إلى هذه الآية[1] :

«فهذا هو الذي تسميه النظار والفقهاء، التشهي والتحكم فيقول أحدهم لصاحبه : لا حجة لك على ما ادعيت سوى التشهي والتحكم الباطل فإن جاءك ما لا تشتهيه دفعته ورددته . وإن كان القول موافقاً لما تهواه وتشتهيه إما مِنْ تقليد مَنْ تعظمه أو موافقة ما تريده قبلته وأجزته فترد ما خالف هواك وتقبل ما وافق هواك . وهذا الاحتجاج والذي قبله مفحمان للخصم لا جواب له وعليهما البتة فإن الأخذ ببعض الكتاب يوجب الأخذ بجميعه، والتزام بعض شرائعه يوجب التزام جميعها، ولا يجوز أن تكون الشرائع تابعة للشهوات؛ إذ لو كان الشرع تابعاً للهوى والشهوة لكان في الطباع ما يغني عنه، وكانت شهوة كل أحد وهواه شرعاً له ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾» انتهى .

فَدَأبُ المبطلين، هو المحاجة تحكماً بالتشهي، ولهذا فَتُبْطَلُ عليهم مقالاتهم بهذا، ولا يعاملون بالمثل، فماذا بعد الحق إلا الضلال .

٦ـ حسن الصياغة :

وهي في أمور :

أ ـ التزام لسان العرب في الصياغة من غير إغراب ولا تعقيد . فإن الألفاظ قوالب للمعاني، وهي : رسل لها، فغير مقبول من مدافع

---

(١) «البدائع» : (٤/ ١٤٤).

عن الشريعة ونصوصها بلسان عربي مبين، أن يدافع عنها بالمولَّد، والدَّخيل، ولغة الجرائد بأَساليبها المولدة الوافرة. والمصطلحات الأَجنبية التي لا عهد لكتب الشريعة بها، بَلْهَ الكتاب والسُّنَّة وإِذا فات جمال العرض آلت إلى مرض محض.

قال الشافعي: «ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لجهلهم لسان العرب».

ب- حلية الرد بجلب أَطايب الكلام، مَسُوقاً بقدر الحاجة في وقت الحاجة.

ولهذا كانت نصيحة المشايخ لأَصحابهم: «أَنفقوا في المناظرات بالمعروف»[1].

وهذا شأْن المستيقن بما لديه من الحق، المستقر عليه، ومحافظة المحق على قدره، وقيمته، ومروءته. وهو من كرم التعامل، وإِكرام الحامل للسُّنَّة، فانظر كيف تحمل الشريعة على مكارم الأَخلاق، فيكون حاملها ومتولى الذب عنها، بمنزلةٍ كريمةٍ تعلو رتبة الخصم.

أَما الزائد عن ذلك من توزيع الأَلقاب الشنيعة، والفظاظة والشتائم، بغير حق شرعي، فهذا من شيمة أَهل الأَهواء يُروِّجون به باطلهم، وما حقيقته إلا بلادة وليست بجلادة.

وَخُذْه معياراً دقيقاً: إنَّ الرَّدَّ العاطل من هذه الحلية، لا يكون إلا حين يختل شرطٌ من شروطه الأَساسية: النِّية، المتابعة، الأَهلية.

والرد بمجرد الشتم، والتهويل، لا يعجز عنه أَحد، لكنه لا يغير من القول المردود عليه شيئاً، بل يبقى مكانه، فالراد هنا: لا ينكأ

(١) «الكافية في الجدل»: (ص/ ٥٣٦).

صيداً، ولا يقتل عدواً، بل هو بمنزلة الحوالة على العدم، والمجهول، كمعصوم الرافضة، وغوث الصوفية، وكل هذا لا يغني عن الحقّ شيئاً.

قال الله تعالى:

﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

وقال تعالى:

﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

فالأَصل في صياغة الرد، أَن يكون بالتي هي أَحسن، واللجوء إلى أَساليب تأْنيب الخصم، وتقريعه، والقسوة عليه، ضرورة تقدر بقدرها؛ لأَن منشأَها هو الخصم ذاته، بما يأْتي به من كذب، وإِرجاف، وتهويل، وسباب، وتلبيس، وعناد . . .

وانظر إلى فواتح سورة البقرة [الآيات ٨ ـ ١٦] تر آيات التقريع، واللوم الشديد للمنافقين؛ لأَنه يناسب ما هم عليه من الكذب، والحيدة عن الحقّ، وتلبيسه بالباطل.

ج ـ الاقتصاد في السياق[1]:

بمعنى: تفصيل الأَلفاظ على قدر المعاني.

وهذا شرط جامع للصياغة من وجه، والمعاني من وجه آخر. فالنفس لا تتشوف للرد، والرد ضرورة، فهي تقدر بقدرها، فالتزم

---

(١) انظر كلاماً نفيساً للحافظ ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «فضل علم السلف على علم الخلف»: (ص/ ٥٣ ـ ٥٨).

الحرص على الوصول إلى المطلوب بأَقرب عبارة، وأَوجز لفظ، وعليه:

فاحذر من تكثير العبارة، بالتطويل، والكلام المكرور، المشتمل على الغث والسمين، فهو مُخِلٌّ مُمِلٌّ، بما يجلبه من وهاء، وفتور.

د ـ احذر لفظاً نصف بلاء العَالَم منه:

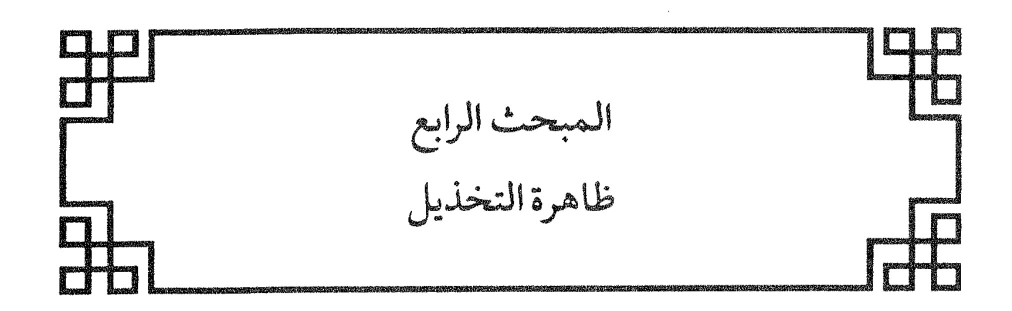
«أَنا»، «نحن» في قولك: اختيارنا. قولنا. ترجيحنا. ونحن نرى. ونحن نرفض هذا.

ولابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ فضل التنبيه على هذه الدقيقة[١].

❑ ❑ ❑

---

(١) «زاد المعاد»: (٢/ ٣٧). «التعالم وأثره على الفكر والكتاب»: (ص/ ٦٧) الطبعة الثانية عام ١٤٠٨هـ. «معجم المناهي اللفظية»: (ص/ ٨٠ ـ ٨١).



المبحث الرابع
ظاهرة التخذيل

مضى ما يتم به ثلج اليقين من أَن «حراسة الدِّين» بالردِّ على المخالف، من الجهاد الواجب، والدِّفاع اللازم، في إطار حرمات المسلمين المشمولة بحفظ الضروريات الخمس لحياتهم وهي:

الدين. النفس. المال. العقل. العرض.

وأَن هذه العقيدة الجهادية الدفاعية، من معاقد الإسلام، الجارية لدى أَهل السُّنَّة والجماعة، فهي سمة بارزة، وعلامة فارقة بينهم وبين الخالفين.

ومن «فصائلها» لدى العلماء: الإنفاق من ساعات العمر، للردِّ على إخوان الباطل، كُلٌّ بما وسعه من علم ومعرفة، يَزِنُ بهما ما يَجُوسُ خلال الدِّيار، ويخالط الأَفكار، من عدوان، ومنكر، وبدعة، وهوى. حتى يُصَيِّرَهُ هباء. ولا يزال ركب الإيمان على هذا الصراط ومن اهتدى.

ولا يكون «السكوت الشرعي» منهم، إلاَّ في مقامين[1]:

الأَول: أَن يكون في الردِّ مفسدة أَعظم، كتحول الردود من ميادين جدال إلى ميادين جِلاد. ومن معارك أَقلام إلى معارك أَبدان. وليس كل تحول بمانع في جميع الأَحايين، وإنما هذه تقدر بقدرها، ولكل حَزَّةٍ لبوسها.

ومنه ما ذكر الله تعالى، عن نبيه عيسى ـ عليه السلام ـ:

---

(١) في «الموافقات» للشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ: (٤/ ١٨١ ـ ١٩١): مبحث نفيس في تقدير ما لا ينشر من العلم.

﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُم بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [الزخرف: ٦٣].

كما ذكره جماعة من المفسرين[١] والله أعلم.

ومنه: أن الأصل هو السكوت والإمساك عما شجر بين الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لكن إذا ظهر مبتدع يقدح فيهم بالباطل، فلا بد من الذَّبِّ عنهم، وذكر ما يبطل حجته بعلم وعدل[٢].

الثاني: أن يَلْحَقَ الدَّاعي: بَلاَءٌ فَادِح. فالداعي هنا مخير بين الأخذ بالعزيمة التي أخذ بها أُولو العزم، وبين الأخذ بالرخصة الموسعة للمستضعفين من الرجال والنساء.

لكن مِنْ مواطن الأذى والأسى اعتمال أقوام بذل طاقاتهم وجهودهم لتحطيم الرادين على أهل الأهواء والشغب عليهم، ففي الوقت الذي نرى فيه نَزْراً يَنْزَوِي عن النَّذَارَةِ بغير وجه، نرى فريقاً آخَرَ يضيف إليه المجادلة عن المبطلين بتخذيل القائم بالحراسة، لتغطية مرض التقصير بِدَاءَ التخذيل. وانظر كيف تُدْفَعُ آفة بآفة، وَتُعَوَّقُ مسيرة الحياة الإسلامية الصافية.

و«**التخذيل**» لا يسري في أُمة إلا وتعمل، على إسقاط نفسها بنفسها، وَتُوجِدُ من تقصيرها، وتخذيل الناصحين فيها، مَعَاوِلَ لهدمها، وإذا نظرت في تاريخ «داء التخذيل»، الطويل، منذ فجر الرسالة رأيته من سِمَات المسلمين ظاهراً لا باطناً ـ المنافقين ـ فانظر كيف يسري على حين غفلةٍ إلى صالح المسلمين.

---

(١) انظر: «أضواء البيان»: (٣/ ٢٤٧)، «التحرير والتنوير» لابن عاشور: (١٤/ ١٥٥)، (٢٥/ ٢٤٧).

(٢) «منهاج السنة النبوية»: (٦/ ٢٥٤).

وَلَمَّا دَبَّ هذا الدَّاء من المنافقين، وأرجفوا به، بين صفوف المسلمين حَفَّته الشريعة بأَحكام، وحجرت على معتمله، حفظاً لبيضة الإسلام:

فالمخذِّل وفي معناه «المُرْجِف»: يُمنع من الغزو، فَيُنَحَّى عن صفوف الغزاة والمجاهدين.

والمخذِّل: لَوْ قَتَلَ كافراً لم يستحق سَلَبَهُ عند الشافعي وأَحمد.

والمخذِّل: مقدوح في شهادته، وَيُتَبَيَّنُ خبره ونبوءه.

والمخذِّل: آثم شرعاً مرتين، بالتقصير، والتخذيل.

والمخذِّل: وإن نال شيئاً من حظوظ الدنيا، فقد نزلت به حِرْفَةُ التخذيل، إلى وظيفة «خفير للعدو»، وهذه عقوبة عاجلة.

والمخذِّل: عاص بمعصيته الجهرية، فلا بد له في الشرع من أَدب زاجر يردعه.

وهذا كلام في غاية النفاسة والدقة لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ[1] إذ يقول عن موالاة المبتدعة وعقوبة السَّاكت والمخذِّل:

«ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم، أَو ذبَّ عنهم، أَو أَثنى عليهم، أَو عَظَّم كتبهم، أَو عُرِفَ بمساعدتهم ومعاونتهم، أَو كَرِهَ الكلام فيهم، أَو أَخذ يعتذر لهم، بأَن هذا الكلام لا يدري ما هو؟ أَو من قال: إنه صنف هذا الكتاب؟

وأَمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل، أَو منافق، بل تجب عقوبة كل مَنْ عَرَفَ حالهم، ولم يعاون على القيام عليهم، فإن القيام على هؤلاء من أَعظم الواجبات لأَنهم أَفسدوا العقول والأَديان، على خلق من المشايخ، والعلماء، والملوك، والأُمراء، وهم يسعون في الأَرض فساداً، ويصدون عن

---

(١) «الفتاوى»: (٢/ ١٣٢).

سبيل الله . . . » انتهى .

وإذا كانت الأَشباح التي تحمل نُفُوساً محشوة بمرض الشبهة وما تلقيه بين يدي الأُمة من أَمراض متنوعة : هي أَسوأَ داء ينزل في ساحة المسلمين ، ويتجول بينهم ، ويدمر طلائعهم ؛ فإن المسلم الموحد ، ليصاب بأَذى مضاعف من المُقَرَّنِينَ بالتخذيل ، إذا خفقت في الصف رِيحُهُم ، فما أَن يقبض عالم قبضةً من الهداية ليرمي بها على بدعة وعماية ، إلا وترى في الصف نزراً رغبت بطونهم ، ملتفين بملاآتهم ، أَشغلتهم دنياهم عن آخرتهم دَأَبهم «المُوَالَسَة»[١] ، يرمون بالتخذيل ، والتحطيم ، صبرة بلا كيل ولا وزن ، فيبسطون أَلسنتهم بالنقد حيناً ، والاستعداء أَحياناً ، وَيُنْزِلُونَ أَنفسهم في «رَوْزَنَةٍ» ، يفيضون منها : الحكمة ، والتعقل ، والذكاء الخارق في أَبعاد الأُمور ، وهكذا من أُمور ما إن تفور إلا وتغور؟

وهم في الحقيقة : المخذِّلون ، المنزوون عن الواقع ، الفَرَّارُون من المواجهة . وارثوا التأْويل الخاطىء ، لقول الله تعالى :

﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ .

ورضي الله عن الصِّديق ، الملقب من الله بالعتيق ، الخليفة الراشد ، رأْس الراشدين ورئيسهم ـ أَبي بكر ، رضي الله عنه ـ ؛ إذ قام في الأُمَّة خطيباً فقال :

«إنكم تقرؤون هذه الآية ـ فذكرها ـ وتضعونها في غير موضعها ، وإنني سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول : إن الناس إذا رأَو المنكر ولم ينكروه يوشك أَن يعمهم الله بعقاب» .

فهذا التخذيل المشوب بالإعراض عن مواجهة الباطل من باب تحريف

---

(١) انظر : في «القاموس» ، مادة : ولس ، و«معالم الكتابة» لابن شيث : (ص/ ١٨٨) . وهذا من العربي الفصيح المستعمل في قلب الجزيرة العربية حالياً .

الكلم عن مواضعه.

والمُعْرِضُ عن رد الباطل بَعْد تذكيره، يُخْشى أَن يدخل في الذين إذا ذُكِّروا بآيات ربهم: يخرون عليها صمّاً وعمياناً.

والمُعْرِضُ عن رد الباطل، إدباراً عن تدبر القرآن؛ يخشى أَن يكون من الذين لا يعلمون الكتاب إلاَّ أَماني.

والبصراء يعرفون، أَن المخذِّل، قد لا يقصد التخذيل، وإنما يرمي إلى الاعتذار لنفسه، عن القيام بهذا الواجب، وَحَجْب تقصيره عن العَذْلِ والملام.

أَلاَ إنَّ التخذيل في هذه المسيرة الآثمة، كما أَنه انصراف عن معاضدة العدل، ونصرة الحق، وتعرية لفرسان الدعوة، وهز لمواقفهم، فهو مُظَاهَرَةٌ للمجرمين من: المبتدعين، والمفسدين، والله سبحانه قد نهى عن ذلك فقال تعالى:

﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيراً لِلْكَافِرِينَ﴾ [القصص: ٨٦].

وقال عن موسى ـ عليه السلام ـ:

﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾

[القصص: ١٧].

والحاصل، أَن «**التخذيل**»، يواجه، المجاهدين، بأَلسنتهم وأَقلامهم، وسنانهم، . . . لكنه مع حامله، كصحوة الموت يتقلص ويضمحل، بين غمضة عين وانتباهتها، والعاقبة للمتقين.

وهذه سنَّة الله الجارية، بالنصر، والتأْييد، لكل حامل حقٍّ وبخاصة «حراس الشريعة» الذين ينفون عن دين الله كل هوًى وبدعة، فيكون قولهم الأَعلى، ومقامهم أَسنى.

وما الحال مع «المخذِّل» المخذول، إلا كما قال شاعر رسول الله

ـ ﷺ ـ حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ :

مَا أُبَالِي أَنَبَّ بِالحَزْنِ تَيْسٌ
أَمْ لَحَانِي عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

ولغيره :

ما يضير البحر أَمسى زاخراً
أَن رمى فيه غلام بحجر

أَما إذا بلغت الحال ببعض المخذلين المقبوحين، إلى استعداء السلطة على أَهل السُّنَّة، فما حق هذا إلا أَن ينشد في وجهه، قول زفر بن الحارث :

فإن عُدْتَ وَالله الذي فَوْقَ عَرْشه
مَنَحْتُكَ مَسْنُونَ الغِرَارَيْنِ أَزْرَقَا
فإن دواء الجهل أَن تضرب الطُّلَى
وأَن يُغْمَسَ العِرّيضُ حتى يُغَرَّقَا[1]

وكلما ازداد المخذِّلُ ـ المخذول ـ تعرضاً للمصلحين، فإن هذا من أَسباب زيادة الأَجر، للداعي على بصيرة، الذاب عن حرمات دينه .

وخذ في مسيرة علماء الأُمَّة، وجهادهم الطويل، ما شئت من ضرب المثال، ووقائع الأَحوال؛ لتزداد إيماناً على إيمان[2] .

وأَختم هذه المظاهرة للحقِّ ضد هذه الظاهرة الباطلة، بما ختمت به «التحذير من مختصرات الجهول بالتفسير» : (ص/ ٦٨ ـ ٧١) وهذا نصه :

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في «الصواعق المرسلة» : (١/ ٢٦٢ ـ

---

(١) غرار السيف : حده. الطُّلَى : أصل الأعناق. العريض : الذي يتعرض للناس بغير حق، على وزن : خِرِّيت .

(٢) انظر : «الفتاوى» : (١٢/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩) .

٢٦٣):

«فما ذنب أَهل السنة والحديث، إذا نطقوا بما نطقت به النصوص، وأَمسكوا عما أَمسكت عنه، ووصفوا الله بما وصف به نفسه، ووصفه رسوله، وردوا تأْويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، الذين عقدوا أَلوية الفتنة، وأَطلقوا أَعنة المحنة، وقالوا على الله، وفي الله بغير علم، فردوا باطلهم، وبينوا زيفهم، وكشفوا إفكهم، ونافحوا عن الله ورسوله. فلم يقدروا على أَخذ الثأْر منهم إلا بأَن سموهم: مشبهة، ممثلة، مجسمة، حشوية، ولو كان لهؤلاء عقول لعلموا أَن التلقيب بهذه الأَلقاب ليس لهم، وإنما هو لمن جاء بهذه النصوص، وتكلم بها، ودعى الأُمة إلى الإيمان بها ومعرفتها، ونهاهم عن تحريفها وتبديلها.

فَدَعُوا التشنيع بما تعلمون أَنتم وكل عاقل منصف: أَنه كذب ظاهر، وإفك مفترى . . .» انتهى.

وهذا الكلام من ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: مُسْتَلٌ من مشكاة النبوة، الرامية إلى حراسة الشريعة بنصب عامل الاحتساب «لضرب كل بنان» يريد أَن يخط في وحدة صف الأُمَّة سطور الفرقة والاختلاف، ومزاحمة اعتقاد السلف والقضاء عليه.

والذين يلوون أَلسنتهم باستنكار نقد الباطل وإن كان في بعضهم صلاح وخير، لكنه الوهن وضعف العزائم حيناً، وضعف إدراك مدارك الحق ومناهج الصواب أَحياناً، بل في حقيقته من «التولي يوم الزحف» عن «مواقع الحراسة» لدين الله والذب عنه، وحينئذٍ يكون الساكت عن كلمة الحق كالناطق بالباطل في «الإثم».

قال أَبو علي الدقاق: «الساكت عن الحقِ شيطان أَخرس، والمتكلم

بالباطل شيطان ناطق».

والنَّبيُّ - ﷺ - يخبر بافتراق هذه الأُمَّة إلى ثلاث وسبعين فرقة، والنجاة منها لفرقة واحدة على منهاج النبوة، أيريد هؤلاء اختصار الأُمة إلى فرقة وجماعة واحدة مع قيام التمايز العقدي المضطرب؟؟!

أَمْ أَنها «دعوة إلى وحدة تُصَدِّعُ كلمة التوحيد» فاحذروا.

وما حجتهم إلا المقولات الباطلة:

لا تُصَدِّعوا الصَّفَّ من الداخل.

لا تُثِيرُوا الغبار من الخارج.

لا تُحَرِّكُوا الخلاف بين المسلمين.

«نلتقي فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه»، وهكذا.

وَأَضْعَفُ الإيمان أَن يقال لهؤلاء: هل سكت المبطلون لنسكت، أَم أَنهم يهاجمون الاعتقاد على مرأى ومسمع وَيُطْلَبُ السكوت؟ اللهم لا..

ونعيذ بالله كل مسلم من تَسَرُّبِ حجة يهود، فهم مختلفون على الكتاب، مخالفون للكتاب، ومع هذا يظهرون الوحدة والاجتماع وقد كذبهم الله تعالى فقال سبحانه: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ وكان من أَسباب لعنتهم ما ذكره الله بقوله: ﴿كَانُواْ لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ الآية.

فلا بد لشداة الاعتقاد الإسلامي الصافي من كل شائبة: من كشف زيوف العداء والاستعداء، وحراسة الصف من الداخل كحراسته من العدو الخارج سواء ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ﴾، فنحن ولله الحمد على أَمر جامع في الاعتقاد على ضوء الكتاب وسنَّة النَّبيِّ عليه الصلاة والسلام، فلا بد من لازم ذلك بالذب عن الاعتقاد، ونفي أَي دخيل عليه، سيراً على منهاج النُّبوة، وردعاً لـ «خُفَرَاءِ الْعَدُو»، واستصلاحاً لهم.

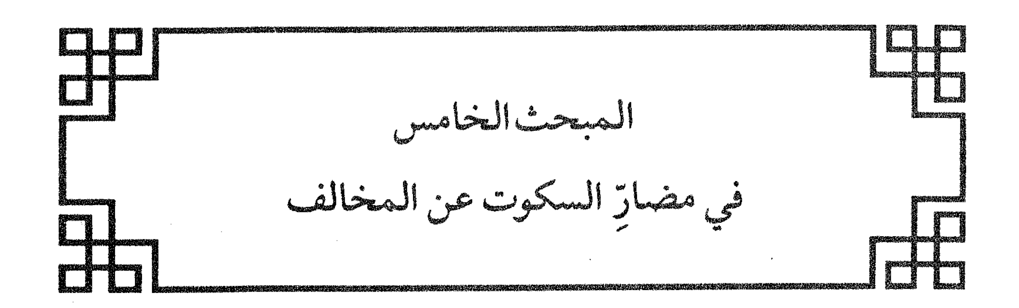
وهذا أَصل من أُصول أَهل السُّنَّة والجماعة، ومنه نقضهم على أَهل الأَهواء أَهواءهم في حملاتهم الشرسة، وهزاتهم العنيفة لِيَبْقَى الاعتقاد على ميراث النُّبوَّة نقيّاً صافياً

وإن المؤمن للمؤمن كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في «الفتاوى» (٢٨/ ٥٣):

«المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل إحداهما الأُخرى، وقد لا ينقلع الوسخ إلا بنوع من الخشونة؛ لكن ذلك يوجب من النظافة والنعومة، ما نحمد معه ذلك التخشين» انتهى

فعلى أَهل العلم والإيمان التيقظ لتلك الأَقلام ﴿واضربوا منهم كل بنان﴾، وكل يقوم بهذا الواجب حسب وسعه وطاقته على منهاج الشريعة ﴿والذين لا يجدون إلا جهدهم﴾ والنصح لكل مسلم «ميثاق نبوي» والسلام انتهى

ـ ـ ـ



المبحث الخامس
في مضارِّ السكوت عن المخالف

في السكوت عن المخالفين وتخذيل المصلحين: أُمور مضرة بالدِّين والدنيا، منها:

١ـ نزول أَهل السُّنَّة درجات بتعطيل عنصر مهم من حياتهم الوظيفية في الأَمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومجاهدة المبطلين.

وإِذا كان هذا من أَبواب الجهاد، فمن لطيف ما يُسْتَحْضَر، تفسير أَبي أَيوب الأَنصاري ـ رضي الله عنه ـ الإِلقاء باليد إِلى التهلكة: بترك الجهاد ـ في قوله تعالى:

﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾

[البقرة: ١٩٥][(١)].

٢ـ ارتفاع أَهل الأَهواء على أَهل السُّنَّة. ومن الغبن الفاحش أَن ترتفع منزلة الكِفَّة الفارغة بالسجلات الطائشة، على منزلة الكِفَّة الراجحة بكلمة التوحيد الخالص.

٣ـ مَدُّ المخالفة، وامتداد رواقها، وانتشارها: في الاعتقاد، والأَقوال، والأَعمال. فإِن الأَهواء إِذا كانت في متناول كل لاقط، آلت بالأُمَّة إِلى أَسْرِهَا بأَغلالٍ ما أَنزل الله بها من سلطان.

---

(١) «زاد المعاد»: (٢/ ٦٢)، «تفسير ابن كثير»: (١/ ٢٢٨)، و«مشارع الأشواق» لابن النحاس: (١/ ٥٢٦ـ ٥٢٧).

٤ـ فُشُو الشبهة، ومداخلتها للاعتقاد الحق، وتلعبها بالقلوب كتَلَعُّب الأَفعال بالأَسماء.

٥ـ وبالتالي تحريك العقيدة الحقّة عن مكانتها، بعد ثباتها، فيضعف الاعتقاد السليم، ويضعف سلطانه[1].

٦ـ ظهور المبطلين في المجامع، وعلى درجات المنابر، واحتباؤهم على أَفواه السكك؛ لمشاغبة المصلحين، والتحريش بهم، وتحريض العامَّة عليهم، وتكميم أَفواههم بعصا السلطان، فيزداد الأَمر شدة، ويزداد المخالف ظهوراً.

إن المبطلين شخصيات قلقة، يورثون القلاقل بتصعيد الخلاف، وإِيقاد الفتن، وإِثارة المعارك، ولا يتركون أَهل السُّنَّة إلا بجروح دامية، وعيون دامعة.

٧ـ في السكوت والتخذيل: إسقاط للعقوبات الشرعية لأَهل الأَهواء، وأَهل الشهوات.

٨ـ فيهما: إيالة المسلمين، إلى أُمة مستسلمة، منهزمة، مُخَدَّرَة، يحتضنها أَهل الأَهواء، في وضع مكفهر بظلمات متراكمة، يضل فيها الخريت، ويحار فيها الدليل.

وهذه نهاية في إغراء الغزاة لاجتياح ديار الإسلام، وإِطفاء جذوته، وما بقي له من صبابة في قلوب أَهله.

٩ـ كسر الحاجز النفسي، بين السُّنَّة والبدعة، والمعروف والمنكر، فيستمرىء الناس الباطل، وتموت الغيرة على حرمات الدِّين، ويستعصي إصلاح الدهماء على العلماء، وَيجْفُلُون من نصحهم، وَيجْفُونَهُم

(١) انظر «الفتاوى» (٢٨/ ٢٣٢ـ ٢٣٥)

١٠- في السكوت عن المخالف ومخالفته، تأْثيم ذوي القدرة بترك واجب الرد، والتفريط في حراسة الدِّين. مع أَن السكوت بغير حق، هو في نفسه مظاهرة المجرمين. وهذا وحده من مواطن الإِثم.

ومن وراء هذا: إِثم الموالاة للمخالفين، وهذا أَشد عامل يَنقَضُّ بالنقض، على قاعدة الإِسلام: الولاء والبراء.

١١- تَحَجُّجُ العَامَّةِ بالسكوت على نسبة الأَهواء، والشهوات، إِلى الدين.

١٢- من أَنباء سقوط الدول، وحلول القوارع بها: ظهور أَهل البدع والفجور، في لُجَجٍ من أَهوائهم وفجورهم، رَامِينَ إِلى نَثْرِ بذور لانشقاقها، وعواصف لتمزيقها، وتقطيع وحدتها، وتصديع بنيانها.

وهذا معلوم باستقراء الأَحوال على تطاول الأَزمان[١].

وخذ من قريب: ما الذي أَخذ بتلابيب «تل أَبيب»، وأَنزل الغاشية على «كاظمة». وعلى هذا فقس . . .

١٣- وبالجملة فَلَوْ تُرِكَ، أَهلُ الأَهواءِ، وهم عاكفون على أَهوائهم، يحترفون الكيد لهذا الدِّين، بِسَطْوٍ عظيم، ولسان غليظ، بالمسخ، والتحريف، والغمز، والتبديل، وإِن تَرَفَّقُوا فبصوغ عبارات، لَوْ عُصِرت، لتقاطرت منها الدعوة إِلى غير سبيل المؤمنين، وهكذا في حالة زَحْفٍ مُؤلِمَةٍ، وهجمة شرسة، ولا كحال اللعانين الصخابين، بل هم المضللون بنزف المحابر على سطور «الدفاتر»، وأَلسنة غلاظ على أَعواد المنابر.

نعم: لو تُرِكَ كُلُّ مخالف ومخالفته، وضال وضلالته، ومبتدع وبدعته، وفاسق وفسقه؛ لَتَجَرَّعَ أَهل القبلة منهم سموماً قاتلة، وأَهواء ضالَّة، وحياة قاتمة، خافضة للملَّة، رافعة لقتام الشبهة، وَدَنَس الشهوة.

(١) «الفتاوى»: (١٢/ ٥١١)، (٢/ ١٣٢، ٤٧٥).

وحينئذٍ فلا تسأَل ـ ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم ـ عن تبدل الكفر بالإيمان، والبدعة بالسُّنَّة، والمعصية بالطاعة، والذلَّة بالعزَّة «ولفسد فينا أَمر الكتاب كما فسد دين أَهل الكتاب قبلنا، بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر فيه على أَهله»[١].

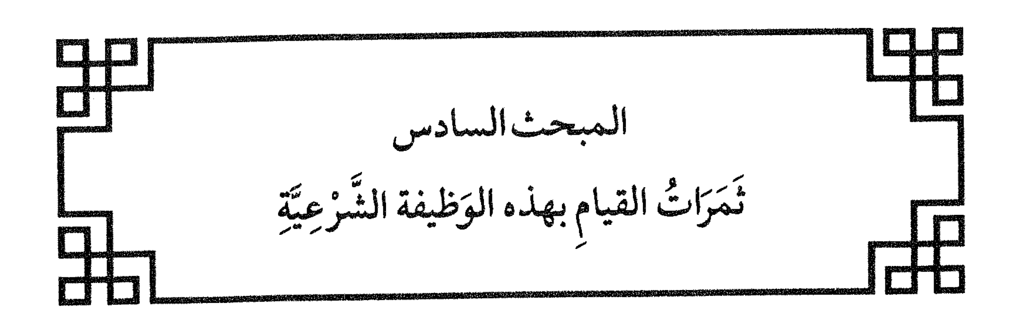
وهذه نتيجة حتمية لمن فرَّط في أَمر السُّنَّة والكتاب، وورث عِلَلَ أَهل الكتاب من السكوت والكتمان:

﴿يَا أَهْلَ ٱلْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١].

□ □ □

---

(١) بنحوه في «الفتاوى»: (٢٨/ ٢٣٣).



المبحث السادس
ثَمَرَاتُ القيامِ بهذه الوَظيفة الشَّرْعِيَّةِ

القيام بهذا الواجب الكِفَائِيِّ، يحقق مطالب شرعية، وثماراً مباركة تلتمع في حياة المسلمين، التماع البرق في طيات السحاب؛ منها:

١ـ اتقاء المضار ـ آنفاً ـ الناجمة عن السكوت، والانحسار عن مواجهة الواقع.

٢ـ هذا نشر للسُّنَّة، وإحياء لما تآكل منها، فكما يكون نشرها بالعمل بها، والدعوة إليها، فكذلك برد العدوان عليها.

٣ـ ومن أهم المهمات: نُصْحٌ للمخالف، ، وَضَمَادٌ لِجِرَاحِهِ، ونصح لجميع المسلمين، وكشف للغشاوة عنهم، وحماية لِقِيَمهم من التحلل والإدغام، والدخولات وحياة الأَنعام، وغيرها من رَوَاسِبِ الخلاف الطَّائِش.

٤ـ تنقية السَّاحة من المنكودين، بالتعريف عليهم، بما خالفوا به أَمر السنة والكتاب، فابتدعوا، وفجروا، ونابذوا السُّنَّة، وآذو المسلمين. وفي هذا تحذير بالغ من الوقوع في شِراكهم، وحيلولة بينهم وبين ما يشتهون.

٥ـ إن الدفع في صدور المخالفات الذمومة، وأَعجازها: كف لبأْسها عن المسلمين، وتضييق على ساحات الخلاف، والتدابر، وإلقاء بالأَهواء كالدراهم الزُّيُوف.

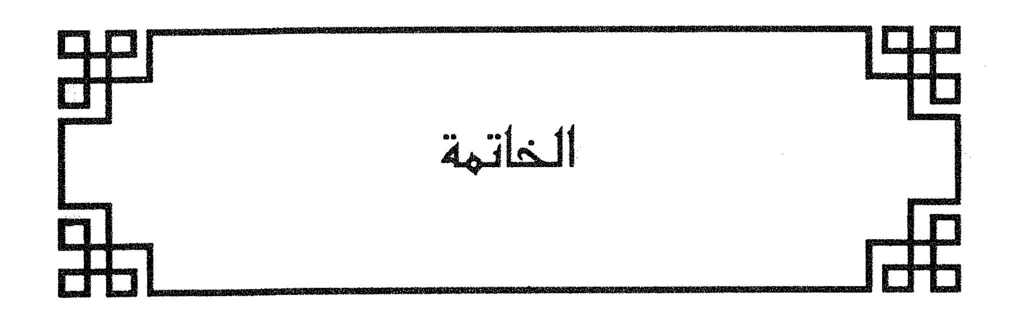
٦ـ دفع الإثم عن المسلمين بالقيام بهذا الفرض الكفائي، وإعانة لهم على

دينهم الحق، ورحمة بهم. وهذا من كمال الشفقة والرفق بالمسلمين، والرحمة بهم، ولهذا أَلمح العلماء إلى أَفضلية فرض الكفاية على غيره، كما في «تنبيه الغافلين»[1] لابن النحاس الدمشقي، والله يتولى الصالحين من عباده.

٧ـ نيل شرف الرتبة بالقيام بهذه الحِسْبة، للذَّبِّ عن الشريعة وحملتها، وصيانتها من الدخولات وحراستها، وإِنعَاشِ الغَيرة، وَبَعْثِ مطلب الجهاد فيها.

□ □ □

(١) (ص/ ٣١).



الخاتمة

مِنْ أَبحاث هذا «الأَصل المِلِّي» العظيم، يمكن تصنيف الخلاصة الآتية:

□ **أولاً : إعلام المسلمين بما يلي :**

١ـ أن «الرَّدَّ عَلَى المخالفين» من أَهل الأَهواء، وغيرهم: وظيفة شرعية، من مهام علماء المسلمين؛ لحراسة الملَّة، والذَّبِّ عنها، وعن أَعراض أَهلها.

٢ـ وأَنه واجب كِفَائي، معلوم بالضرورة.

٣ـ وأَن الشريعة حَفَّتْ هذا «الواجب» بشروط وآداب كما في «المبحث الرابع» منه.

ومن أَهمها تنزيل الأَحكام على الأَقوال، والأَفعال، لا على الأَشخاص إلا بعد يقين.

□ **ثانياً : إعلام أَهل السُّنَّة والجماعة بما يلي :**

١ـ أَن أَهل السُّنَّة والجماعة: هم قَوَامُ الأُمة؛ لِتَخَلُّصِهِمْ من البدع والأَهواء، فهم نَقَاوَةُ المسلمين، ونجمها الوَهَّاج.

٢ـ أَن علماءهم: مُرْصَدُون، لحفظ الدِّين، وحراسته من أَهواء المخالفين، وشهواتهم.

٣ـ أَن العَالِم العامل: يَرْصِدُ الأَحداث، وَيُقَدِّرُها، وَيُقَوِّمُها سواء كانت

مكتوبة، أَم مسموعة، أَم مرئية.

فإذا احتوى الحَدَثَ، وتصوره على وجهه الواقع، ورأَى في محتواه: مخالفة مذمومة، بَرَزَ إلى المكاشفة: فيقول، وينشر، ويكتب، ويعلن، مجاهداً بلسانه، وقلمه، حتى تعود المنقصة أَدراجَها على أَعقابها، وَيَرُدَّ كيدها عن المسلمين.

☐ **ثالثاً: إعلام «طَرِيدِ أَهل السُّنَّة» من كل مبتدع وَمُسَاء بالآتي:**

١ـ أَن رَدَّ بدعته، وملاحقتها، حتى يُجْهَزَ عليها، وَيُكَفَّ بأْسها عن المسلمين: من قواطع الأَحكام في الإسلام، منتظم العقد في حياة علماء أَهل السُّنَّة.

٢ـ وأَن الرَّدَّ عليه، والتحذير من داعية الهوى: فيه نُصْحٌ له، ولعموم المسلمين.

☐ **رابعاً: إيقاظ من تلبس بترك المخالفين من المبتدعة، وغيرهم: يَتَجَوَّلُونَ في صلابة جبين، وتنبيه المخذِّلين لعباده المصلحين، بما يأْتي:**

١ـ أَنَّ حَجْبَ أَنوار الإسلام في أَطواء الظلام، يكمن في أَخَادِيدِ الصمت، وشقوق التَّخْذِيل.

٢ـ وأَن السكوت أَبداً عن رَدِّ الباطل: إثم، من جهتين، في السكوت، وفي مظاهرة المبطل بالسكوت عنه.

٣ـ وأَن «التخذيل»: منقصة في حكم الإسلام، وأَن المخذِّل آثم من تلك الجهتين مع إثم التخذيل.

☐ **خامساً: تصحيح المفاهيم وتحديدها، لهذه الأَلفاظ الثلاثة: «رَدُّ العَالِمِ لِلْمُخَالَفَةِ» كالآتي:**

١ـ تحديد مفهوم المخالفة المذمومة محل البحث، وهو: مخالفة الشريعة

من أيِّ وَجْهٍ، بداعٍ من شبهة، أَو شهوة، أَو شذوذ . . .

٢ـ المفهوم الموسَّع للرَّدِّ شرعاً، فليس كما يفهمه البعض من قصره على الإِبطال والتنديد بكتاب، أَو رسالة، بل أَعمُّ من ذلك، فيكون: مكاتبة، وكتابة، ومشافهة، وإِيقاع طَرَفٍ من العقوبات الشرعية كالنفي، والإبعاد، وإِحراق الكتاب، ومنعه من الدرس، وسوقه إِلى القضاء؛ لينال أَدباً يردعه ويزجره . . .

وبهذا نستفيد، أَن هذا من العلماء يَكْتُب، وهذا يُقول، وأَن الساكت من العلماء عن هذين الواجبين، قد يكون له جهد عظيم، في إِضعاف البدعة، ومحاصرتها، وقمع حاملها، بأَي من مسالك الرَّدِّ الشرعية.

٣ـ العلماء قُدُرَات، وكلٌّ يزاول ما يحسن، حسب قدرته، فهو على ثغر يحميه من أَي عدوان عليه.

فعالم يرد على ملحد، وآخر على صاحب بدعة خفيفة، وثالث على صاحب فسوق، وآخر يرد على رأْيٍ شاذ. كل هذا حسب القدرة والتأْهيل.

وهذا يُكْسِب اجتناب المقولة الساذجة: فلان يرد على شذوذ فقهي، ويترك الملحدين، فلماذا لا يَرُدُّ عليهم؟ وهكذا . . .

- **سادساً: وَأُذَيِّلُ هذه الخاتمة بالتذكير بما يلي:**

١ـ على العلماء رفع التكبيرة الأُولى في الميدان هَاتِفَةً بإِحياءِ هذا الواجب الجهادي الدفاعي عن الدِّين الإِسلامي، بردِّ كل مخالفة بشبهة، أَو شهوة، أَو شذوذ. وهذا غاية في سلامة الصَّفِّ الإِسلامي، وتوحيده، ووحدته، وكفّ عوامل التَّصَدُّعِ من الدَّاخل، وإِثَارة الغُبار عليه من الخارج:

﴿فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ الآية .

٢ـ على كل مسلم موحِّد: النهوض بالحقوق الشرعية عليه، للعلماء العاملين: من توقيرهم، وتبجيلهم، وإعطائهم قدرهم، والكف عن أَعراضهم، والوقيعة فيهم، والبعد عن إثارة التشكيك في نياتهم، ونزاهتهم، والتعسف في حمل تصرفاتهم بالفتيا والقول على محامل السوء، وَتَصَيُّدِ المعايب عليهم، وإلصاق التُّهم بهم، والحط من أَقدارهم، والتَّزهيد فيهم. فإن هذا من أَعظم وسائل «الهدم» ومواطن الإثم، وتفتيت الأُمة، وإضعاف القيادة العلمية .

وما هذه إلا وَخَزَاتُ مُرْجِف، وَطُعُون مُتَسَرِّع. وهي مواقف يتشفَّى بها، من في قلبه عِلَّة، وفي دينه رهق وَذِلَّة، من أَهل البدع والأَهواء، وغيرهم، فلا تكوننَّ ظهيراً للمجرمين، تخذل علماء السُّنَّة وتكون بفعلتك هذه، تذود الناس عنهم، وعن دروسهم، وحلقهم، ومآثرهم، وَتُسْلِمُهُمْ غنيمة باردة إلى علماء السوء والبدعة، أَو جعلهم هملاً تَتَصَيَّدُهُم الفرق، والأَحزاب .

٣ـ ومع هذا الواجب الشبابي من احترام العلماء، والالتفاف حولهم، فواجب على العلماء العاملين: احتضان الشباب، واحتواؤهم والرَّبط على قلوبهم بوشائج العلم والإيمان، وبهذا يُكَوِّنُونَ «رَابِطَةً عِلْمِيَّةً شَبَابِيَّة»، تجد فيها «العالم القُدْوَة»، و«القيادة العلمية» للأُمة، ومصانع لرجال المستقبل، بها يَظْهَرُون .

ومن واجب العلماء نحو الشباب: حسن التعامل معهم، بدقة، وحكمة، وروية، بتوجيههم، والجلوس لهم، بالدرس، والتلقين، والأَخذ عنهم، والتلقي منهم، والكتابة، والتأْليف، والفتيا، كل بما وسعه

حتى يحتوي العلماء تَوَجُّهَات الشباب : العقدية ، والسلوكية . سليمة من الانحراف في الفكر، والسلوك .

وإن التحذير لَيَقُومُ على أَشُدِّه ، من مواجهة الشباب بالعنف ، والغلظة ، والقَمْعِ ، والمُلاحَقة ، والتشكيك في نياتهم ، والانصراف ، وصرف الوجوه عنهم ، فلهذه وأَمثالها آثار في غاية الخطر، والتمزق ، وَسَرِقَة في السلوك والاعتقاد ، على أَنقاض غَليان الأَفكار في مراجل الشباب ، فحينئذٍ تَطْمِرُ بهم طَمْرَةً، ترميهم في أَعاصير مدمرة، وتدفعهم إلى الأَعمال في السراديب المظلمة ، تحت مضلات منحرفة مختلفة ، يُفْضي بعضها إلى بعض باغتيال المنهج الحق ، والمسلك الرَّشَد .

ومن كان سبباً في هذا ، فيا ويله من عذاب الله ، ومقته ، وغضبه إن لم يتداركه الله برحمته .

٤ـ على كلِّ وَالٍ لأَمر من أُمور المسلمين بصفة خاصة ، وعلى كلِّ مسلم بصفة عامة : إصلاح الحال بنبذ البدع والأَهواء ، والمخالفات المذمومة ، ومنابذة أَهلها :

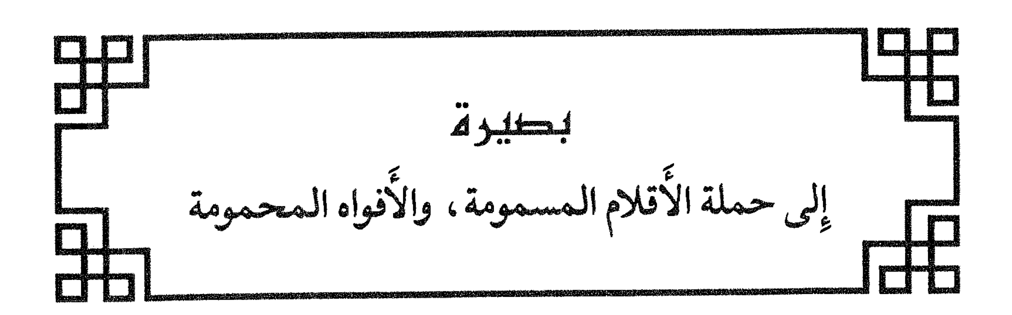
فعلى رقابة المطبوعات : منع ما كان سبيله كذلك .

وعلى مسؤولي التعليم : منع التعاقد مع من كان كذلك .

وعلى التجارة : منع استيراد ما يضر بالمسلمين في دينهم وأَخلاقهم .

وعلى التجار: الامتناع من الممارسة والتسويق ، والحذر من تكثير سَوَادِ المخالفين بمزاولة بيع وشراء السلع المحرَّمة ، وتأْجير المحلات على أَصحابها ، والله أَعلم .

□ □ □



خير ما يُفْتَتَحُ بِهِ القرآن العظيم:

﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾

[الجاثية: ٢١].

فَيَا مَنْ آذَى نَفْسَه، بِخَطٍّ مائل عن الصِّراط المستقيم، فاجترح السَّيئات، وطاف بقلبه طائف الهوى، وارتمى في مجاهل الضلال البعيد، فقارف الشبهات والشهوات، وَمَدَّها داعياً إليها بِفَمِهِ كِفَاحاً للناس فَسمعوه، أَوْ رَقْماً بِقَلَمِهِ في قرطاس فَلمسوه: خُذْ من مَعِين الإسلام، **عهداً أَكيداً: نصحاً، ووعداً، ووعيداً**:

- **أَمَّا النُّصح**:

فعلى مَا دَلَّ عليه النَّبِيُّ - ﷺ - عُمُومَ أُمته من «**النُّصح لكل مسلم**»، و«**الدين النصيحة**».

فالنصيحة إلى مَن نَجَمَ به الضلال، وأَلَمَّتْ به غاشية الأوهام: أَن يَتَجَرَّد منها إلى: مرابع اليقين، والثبات، والإيمان، والأَعمال الصالحات، في دائرة الكتاب والسُّنَّة، والتَّواصي بالحقِّ، والصبر والمصابرة: ليكون حامل خَيْرٍ ممدود، تَصِلُ حاضر الأُمَّة بماضيها، وَتَرْبط مستقبلها بحاضرها، على هدي الإسلام وصراطه المستقيم. يُعظم الله لك الأجر، وَيُخَلِّد لك الذِّكْر، ومن

ورائك أَيام صِعَاب، فخذ لها من دين الله واقية.

□ **أَما الوَعْد:**

فكل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه. وقد جعل الله لكل شيء سبباً، ولكل حادثة حديثاً وذِكْراً.

□ **أَمَّا الوعيد:**

فَإِنْ جَانَبْتَ النصيحة، وَأَبَيْتَ إِلاَّ مَرَاتع الإِثم والوقيعة، فحينئذٍ خرقت «حجاب الوعد» ونكثت العهد بمخالفة ذَميمة «تُحِلُّ العِرض والعقوبة» بِمُقَدَّرَاتِ الشريعة و«لا يجني جَانٍ إِلاَّ على نفسه»، وَمَنْ جَرَّ أَذيال الناس بباطل جروا ذيله بحقٍّ. ورحم الله أَهل الحياء.

فخذ إِنفاذ الوعيد من علماء الملَّة، فإِنهم على عهد مع ربِّهم اقتضاه أَصل دينهم: «جهاد المخالفين بأَلسنتهم وأَقلامهم»،

قال الله تعالى عن السبأَية المعرضين:

﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾

[سبأ: ١٩].

فإِلى اقتحام العقبة بالمواجهة اللسانية، والمكاشفة القلمية، على يد أَهل السُّنَّة مضبوطة بمعاقد الإِيمان، وآداب الإِسلام:

لسان صدقٍ ينطق بكلمة حق جهيرة.

وأَقلامُ بِرٍّ جَادَّةٍ، ترقم صحائف الأَبرار لتحطيم صحائف الأَشرار.

إِنَّه عَهْد مستمر العقد إِلى آخر الشوط ـ بإِذن الله تعالى ـ وما هم بهازلين، والعاقبة للمتقين.

ولن يَصْرِفَ العلماء العاملين، المسلَّحين بالعلم وصدق اليقين، ما

يلاقونه في عامة العوالم، من التعسف، والإرهاق، والمطاردة، والإرهاب، والإجراءات التعسفية، بعين الكبرياء، ويد القوة باسترقاق العقول، وإلجام الأفواه، واعتقال الأقلام؛ فإن هذا لن يزيد القلوب المطمئنة بالإيمان إلا سكينة، وأريحية، ولن يؤثر على الحق إلا انتشاراً وقوة:

﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحاً أَن كُنتُمْ قَوْماً مُّسْرِفِينَ﴾

[الزخرف: ٥].

وإذا كانت عين الظالم يقظة بعسفه، ويده ممدوة بِجَوْرِهِ . . . فإن عين المظلوم يقظة على بصيرة من ربه، ويده ممدودة بصريف قلمه. وشتان بين اليقظتين: فالأولى: لا تتجاوز أُمَّ رَأْسِ صاحبها؛ لأَنها مقطوعة الأَسباب بربّ الأَرباب:

﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾،

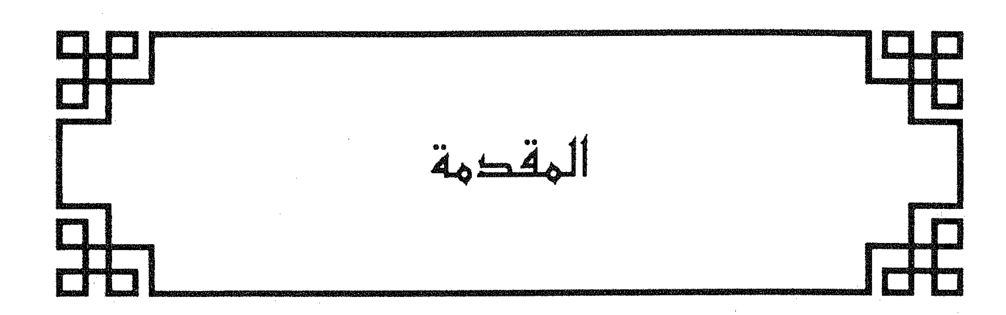
وأَما الثانية: فإن لحظها سَهْمٌ ماضٍ، وعبرتها ريح قاصف، ودمعها إرسال حاصب؛ لأَنها تنبعث من قلوبٍ عامرةٍ بالإيمان، متصلة بمسبب الأَسباب، مجري السحاب، هازم الأَحزاب، فليتق امرؤ متغافل: «دعوة مظلوم تسري بليل وهو عنها غافل» وخذها فائدة، وغنيمة باردة من «طريق الهجرتين» لابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ:

«ما أَعظم الفرق بين من نام وأَعين الناس ساهرة تدعوا له، ومن نام وأَعين الناس ساهرة تدعوا عليه».

اللهم ثبتنا بقولك في الحياة الدنيا وفي الآخرة آمين.

□ □ □

تحريف النصوص
من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال



المقدمة

الحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العالمين، ولا عدوان إلاَّ عَلَىٰ الظَّالمين.

أَمَّا بَعْد:

فَيَلُوْحُ في الأُفقِ كَعَمودِ الصُّبحِ حَقٌّ لا رادَّ لَهُ جَرَىٰ لَهُ دَوِيٌّ مَلأَ سَمْعَ الزَّمانِ، وحصل له شأن بعد شأن، تميَّز به علماءُ المسلمين: «أَهل السنَّة والجماعة» في تاريخهم الطويل على مدىٰ القرونِ، وَتَوَارَثُوْهُ كلمةً باقية في عقبِهم، جيلاً بعد جيل: من البيانِ الإيماني، في مؤلَّفاتٍ مفردةٍ، وفي تفاريق مصنَّفاتِهم كشفًا عن «تحريفِ الغُلاةِ» وإغارتهم على النُّصوصِ، وَنَحْرِهِمُ «الأَمانةَ العلميَّةَ» في لَبَّتِها وَلُبَابِها، في مباني النُّصوصِ، ومعانيها فَوَدَّعُوا الأمانةَ العلميَّة، وَكَسَرُوا طَوْقَهَا، بما أَحدثوا، وَحَرَّفُوا، وغَيَّرُوا، وبدَّلُوا، وما إلى ذلك مِنْ شُوَاظِ العصبيَّةِ والغُلوِّ، فَقَعَدَ «أَهلُ السُّنَّة» ـ نَضَّرَ اللَّهُ وجوهَهُم ـ للغُلاةِ كُلَّ مَرْصَدٍ، فَرَمَوْا في آثَارِهم بالشُّهُبِ وطَارَدُوهم، وأَخذوا بناصيتِهم، فَعَرَّفُوْهُم بالحقِّ، وَعَرَّفُوْهم بأَقْدارِهم، ومبلغِ علمِهم، حتَّىٰ لا تتسرَّب مداخلتهم لأَهلِ السُّنَّةِ ـ زادها اللَّهُ وأَهلها شرفًا ـ وَحَذَّرُوا من كلِّ بدعيٍّ مُسَاء حتَّىٰ لا تَتَشرَّب نُفوسهم ببدعتِه، ومساوي[1] نحلتِه؛ لأَنَّ أَهلَ البدعِ أَضرّ علىٰ الأُمَّةِ من أَهلِ الذنوبِ[2]، وما ينفثون به من البدعِ، أَضرّ علىٰ الأُمَّةِ من المعاصي، وكيف لا

---

(١) لا تُهمز.

(٢) انظر: «الفتاوى»: (٧/ ٢٨٤).

يكون كذلك وهم يفتحونَ على الأُمَّةِ بابَيْنِ: بَابَ غوايةٍ، وبَابَ مَعَرَّةٍ. ومن هنا فإِنَّ العَدُوَّ الأَوَّل يفرح بالبدعةِ أَشدّ من فرحِه بالمعصيةِ، وما هذا إلا لأنها مَدْرجَةُ الشِّرْكِ، ومُدَّخَلُ الضَّلالةِ.

وكان من أَجَلِّ جهادِهم في هذا البيانِ الإيمانيِّ: بيانهم عن «مآخذِ أَهلِ البدع والأَهواءِ في الاستدلالِ» التي تقلب الشَّريعةَ، وتُغَيِّرُ صَفْحَتَها، من شَرْعٍ مُنَزَّلٍ، إلى شَرْعٍ مُبَدَّلٍ، ودينٍ مُحَرَّفٍ. وَجِمَاعُها[1]:

«اتِّباع الهَوَىٰ، والحكم بالمتشابهِ، وحجيَّة الكشفِ والإلْهَام، والرؤيا، وفتيا القلب (حدثني قلبي عن ربِّي)! والطعن في خبرِ الآحَادِ، ودعوىٰ مخالفة النَّصِّ للمعقول، وتحكيم العوائد، وزخرفة الباطل، والاستدلال المقلوب بالاستحسان، وبالمصالح المرسلة على الأَهواءِ، وبتر النُّقولِ والنُّصوصِ، والدسّ في كلامِ أَهلِ السُّنَّة، بل في السُّنَّةِ، والتَّحريف فيها: «التَّأويل بالباطلِ» وفاسد القياس، ومعارضة النَّص بالرأي، وبدعة التَّعصب، وتقديس الأَشياخ، وتعظيم خطر مخالفتهم بما يخرج عن حدودِ الشَّرعِ، وتحكيم ظواهر النُّصوص من غيرِ ٱلتفاتٍ إلى مقاصدها، والاحتجاج بالسَّوادِ الأَعظمِ، وتقييد المطلق بالتَّشَهِّي، وعكسه، والتهويل بدعوىٰ الإجماع، والاحتجاج بمقامات الشيوخِ، والتَّغالي فيهم، واستغلال الغلط في تقسيم البدعةِ إلى حسنة وسيئة، والتَّحريف في دلالة النَّص: الوضع في الاستعمال، والاعتماد على الضِّعاف، والواهيات في المرويَّاتِ، وصرف فهم النَّص عن سَنَنِ لغةِ العربِ، ودعوىٰ تناقض السُّنَّة مع السُّنَّة، ودعوىٰ تناقضها مع القرآن، ودعوىٰ أَنَّ للنَّصِّ ظاهرًا وباطنًا . . ».

---

(١) «حكم الانتماء»: (ص/ ٥٤).

فنعوذُ باللَّهِ كيف اتَّخذَ هؤلاءِ المسلمونَ، المبتدعون، هذه «المصائب معائش»[١] لعلهم يَظْهَرُون.

وقد بذلتُ مساهمةً في بيانها، مع أَخواتٍ لها، من مباحثِ: «أُصولِ الإسلامِ لِدَرْءِ البدعِ عَنِ الأَحكامِ».

ومن مآخذِ الغُلاةِ هذه: «تحريف النُّصوصِ، وبترها، وصرف دلالتها عن وجهتها»، ويقال: «تحريف النَّص في مبناه أو معناه».

وَلْيُعْلم أَنَّ البلاءَ به قديمٌ، ولذا فكنْ ـ يا طالب العلمِ ـ على تقيَّة، من كتبِ «غُلاةِ المتعصِّبة»: أَهل الأَهواءِ، فكَمْ فيها مِنْ عَسَلٍ مَقلوب، ونصٍّ مُحرَّفٍ مبتور، لاسيما في مواطنِ المحاجَّةِ، لِمَا يَنفردون به، من آراء، ومذاهب، ومعتقدات، نَأَتْ بهم عن الدَّليلِ، وقعدت بهم عن نُزُلِ الصَّادقين.

ويا للَّهِ! كم طاشت فيها من سهام، وغُلب فيها من أقوامٍ على رشدهم، وأمانتهم، وصالح عملهم.

﴿ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأنعام: ٢٤].

ونقول لِعُشاقِ هذا «**التَّهريبِ العِلْمِيّ**» بل «**التَّخريبِ العِلْمِيّ**»:

إلى كم ذا التتابع والتمادي
وكم هذا التصامم والتعاشي

وكان المؤمل في هذا العصر، بعد انتشارِ الطباعةِ، وتقريبِ العلومِ، وسرعةِ الكشفِ بالفهارسِ، والمعاجمِ، والأبحاثِ المتخصصة، أن يخفتَ إعلان هذا الداء من أَهل الأَهواءِ، لكن المنصف يرىٰ «**الشطط الأَسود المنبوذ**»

---

(١) لا يهمز سواهما. انظر: «لسان العرب» مادة: عيش. وعنه: «قطوف أدبية» عبد السلام هارون: (ص/ ٣٤٢)

تخطه أَقلامٌ معاصرة، حبيسة لما تكابده من عصبيَّات، وأَهواء، ومشارب كدرة، يُفنون حياتَهم داخل جدرها، فلا هم للإِسلامِ بصفائِه نصروا ـ وأَنَّىٰ لهم ـ ولا للملاحدة كسروا، وقد انشغلوا بأَنفسِهم عن مواجهتهم، بل فرُّوا عن مواجهتِهم، بعد أَنْ أوقعوا الشبيبة في قبضتِهم، ثمَّ لا تسمع منهم بعد فرارِهم ـ على حَدِّ زعمهم ـ كلمةً تكشف عن فجورِهم.

فاللَّه حسيبهم، وهو سبحانه طليبهم.

حقًّا كُنَّا نستكبر أَنْ نرىٰ مَنْ دَاخَلَ صفوف المؤلفين والمحققين، فينقل مِنْ كُتُبٍ منتشرة في أَيدي النَّاس ثُمَّ تراه وقد نزعه عِرْقُ الخَالِفين، من أَهلِ الأَهواءِ مُتصرِّفاً في النُّصوصِ بالتَّحريفِ، والتَّغييرِ، والتَّبديلِ، والبترِ، والزيادةِ، والنَّقصِ، مستقلاً من ذلك، ومستكثراً، وهذا ـ عِياذاً باللَّهِ ـ: من الشَّقاءِ بالعلم.

وهكذا مَن عَضَّ علىٰ العصبيَّةِ المنحرفةِ، دعتْه إِلى لِباسِ التَّحريفِ ولا بد، فتَبُوْءُ هذه بهذه، وتسوقه أُولاهما إِلىٰ أُخْراهما:

فالعصبيَّة العَقَدِيَّة المنحرفة، والقبوريَّة الغثَّة، والتَّصوف المنحرف، والعصبيَّة المذهبيَّة الفروعيَّة، كل هذه انحرافات، فلا تتأيد إِلا بالتَّحريف، فهي ملازمة للتَّحريف، داعية إِليه.

وكل هذه يجمعها الغُلوّ والإِفراط في المحبَّة، حتَّى تكون «محبة لغير اللَّه». والمحبَّة رَحَىٰ العبوديَّة، يوهنها كرُّ الإِفراط، وكَرُّ التَّفريط.

وربَّما ترىٰ مَن انتظم هذه العصبيَّات في سلكٍ واحدٍ واحْتَوَشَهَا، وهكذا الأَهواء يَجُرُّ بعضها بعضاً:

وَعَلَىٰ المُرِيْبِ شَوَاهِدٌ لاَ تُدْفَعُ

وهذه الشَّكوىٰ مازالت محلَّ مكاشفةٍ من العلماءِ العاملين، لمن دَاخَلَهُ

نَوْعٌ من الهوىٰ والبدعة، فيوضحونها في ردودِهم عند مكاسرتهم بالحجَّة، ومقارعتهم بالبرهان، ففضحتهم شواهد الامتحان، وقامت شواهد صدقٍ بالمقابلة، والمطابقة، وإعمال عُدَّةِ التَّوثيق علىٰ فشلِ الغلاةِ الذَّريعِ في أَمانتهم، بِمَا حَرَّفُوا، وغَيَّروا، وَبَدَّلُوا، نافذين بغلوهم إلى أَقطار النصوصِ، فزاغوا بطائفةٍ منها عن معناها تارة، وعن مبناها تارة أُخرىٰ، والأَمثلة على هذا كثيرة جدّاً[١].

وقد وقفت في ذلك على نماذج عجيبة لبعض المتقدمين والمتأَخرين.
وكان منها في المتأَخرين:

- ☐ تحريفٌ في آية من كتاب اللَّهِ تعالى!!!
- ☐ تَحريفٌ في نصِّ حديثٍ نَبَويٍّ شَرِيفٍ؛ لِيُؤيد انحرافه!!!
- ☐ تَحريفٌ في ترجمةِ عالمٍ من تعديل إلى تجريح، وعكسه، لِيُصَحِّحَ المرويَّ أو يُضَعِّفَهُ. حسب مخالفته!!!
- ☐ تَحرِيفٌ في كَلاَمِ عَالمٍ حتَّىٰ يؤول إلىٰ تأْييدِ مخالفته!!!

وهكذا!!!

وهذا مَهْيَعٌ واسع، لجَّ فيه صنوفٌ من البشرِ، يعلوهم الوضَّاعون، الكذَّابون على رسولِ اللَّهِ ﷺ فمن سواهم من المغلوبين على رشدِهم في: اللغة، والتَّاريخ، والأَدب..

وهكذا مَدَّ الغُلاةُ هذه «**المنقصة في الإسلام**» مستوصين بجادَّة أَسلافهم «**الأَخلاف**» فلزموا غَرْزَهُم، وسلكوا طريقتهم، وداروا في خِطَّتهم، «**وكان بعضُهم لبعضٍ ظهيراً**».

---

(١) منها مجموعة في القسم الثاني من هذا الكتاب.

والنَّاسُ كأَسرابِ القطا يتَّبع بعضُهم بعضاً، فأَهلُ السُّنَّة يتَّبعون أَهلها، وأَهلُ البدعةِ والضَّلالة يتَّبعون أَهلها.

ومطلوب من أَهلِ السُّنَّةِ كشف من كان سبيُله كذلك، مِمَّنْ غُلِبَ عَلىٰ رُشْدِهِ، فَاستخفَّ بالأَمانةِ العِلميَّة؛ ليتضحَ أَمره، ويصير النَّاسُ علىٰ بصيرةٍ ومعرفة تامَّتين، لِيُنَحُّوهُ عند الذِّكر، والحكم، ويبتعدوا عن كتبه عند الاستشهاد والعزو؛ إِذْ لو سكت «**العادلون**» عن نفي «**تَرَصُّدِ التَّحريف**» عند أَوَّلِ نُجُومِهِ؛ لانْزَوىٰ الإِصلاحُ، وبغىٰ مَنْ لا أَمانةَ له على الأُمَنَاءِ، وَلآلَت سابلةُ الدِّين في صفائها لدىٰ كثيرٍ من المسلمين إِلى خبر «**كاد**» إِنْ لم تكن في خبر «**كان**».

لهذا: رأَيتُ تقييدَ بَيَانٍ كَاشِفٍ لهذا المأْخذ الأَثيم: «**تحريف النُّصوص**» بتطبيقات معاصرة، بِمَا نبَّه عليه جماعة من علماء وأَساتيذ العصر، وبما تمَّ لي الوقوف عليه، ولم أَستوعب؛ إِذْ فيها دلالة على غيرها.

وحينئذٍ يُفضي القولُ إِلىٰ رَهطٍ بُلِيَتْ بهم الحياةُ الحاضرة، أَذكرُ نماذج من تحقيقاتهم، وأُخرى من نقولاتهم، مشيراً إِلى محلِّ التَّحريفِ، والبترِ، والتَّلبيسِ، والتَّضليلِ، ثُمَّ أَذكرُ التأْييد لوقوع الجناية منهم على النُّصوصِ بتحريفها، مقابلاً النَّصَّ بِالأَصل الذي نُقلِ منه، وأُوضِّح وجهَ التَّحريفِ منهم بزيادةٍ، أَو نقصٍ، أَو تلفيقٍ . . إِلى آخرِ ما يُنفقون به بضاعتهم، وحينئذٍ سيرىٰ المنصفونَ أَنَّ كلَّ حرفٍ من حروفِ هذه المادةِ «حَرَف» شَاهِدٌ عَلَىٰ فَعَلاَتِهِمْ.

وإِنَّها ـ وأَيم اللَّهِ ـ لحجَّة نَيِّرة، وبراهين بيِّنة، تلقمهم الحجرَ، وتكشف ما لديهم من أَهواء، وتدفع هذا العَوَار عن علومِ وعلماءِ الشَّريعةِ الغَرَّاء.

ومِنْ وراءِ ذلك أَرجو أَنْ يكونَ هذا داعياً إِلى أَوْبَةِ هذا الرهط إِلى كلمةٍ سواء: التزام «**الأَمانة العلميَّة**» وأَنْ ينفضوا أَيديهم من الخزي والسوءى: الجناية على النصوص بتحريفها، فيصحِحُوا ما أَفسدوا، ويأْخذوا عهداً علىٰ أَنفسهم

أَنْ لا يكذِبُوا ولا يُحَرِّفُوا .

وقد قيل : «تركُ الذَّنْبِ أَولىٰ من طلبِ المغفرةِ» .

وينتظمهم عُمومُ قول اللَّهِ تعالىٰ :

﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٧] .

ولهم قُدْوَةٌ بالكبارِ الَّذينَ يعلنونَ رجوعَهُم عن خطإٍ، أَوْ وَهْمٍ وقع لهم في فُتيا، أَو تقرير، أَو تأْليف، ولا يجدون في ذلك حرجاً[(١)] .

فإِنْ آبَ هذا الرهط فَحُبّاً، وكرامة، والسعيد من استغفر من المعايب، والعبرة بكمالِ النهاية لا بنقصِ البداية، وإِنْ أَبىٰ إِلا أَنَفَةً بالباطلِ، فلا حبّ ولا كرامة، ولاَ شَيَّعَتْهُ الغمامة .

وللمقَّرِي في فاتحة «نفح الطيب من غصن الأَندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب» (١/ ٢٣ ـ ٢٧) قصيدته المشهورة في تحوُّل الدول، وتقلب الأَحوال، وذكر المآل. والتي عارضها نحو من أَربعين شاعراً. قال في فاتحتها[(٢)]:

سُبْحَانَ مَنْ قَسَمَ الحُظُوْ ظَ فَلاَ عِتَابَ وَلاَ مَلاَمَـه
أَعْـمَىٰ وَأَعْشَىٰ ثُـمَّ ذُو بَصَـرٍ وَزَرْقَـاءُ اليَمَامَـه
وَمُسَـدَّدٌ أَوْ جَـائِـرٌ أَوْ حَائِرٌ يَشْكُوْ ظُلاَمَه
لَـوْلاَ اسْتِقَامَـةُ مَـنْ هَدَا هُ لَمَا تَبَيَّنَتِ العَلاَمَـه

(١) انظر: «الأحكام» لابن حزم (٢/ ٣٠٧)، «الصواعق المرسلة» لابن القيم: (٢/ ٥٢٠ ـ ٥٥٤)، «العواصم» لابن الوزير: (١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٧)، «الفتاوى»: (٢٠/ ٢٣٤ ـ ٢٣٨)، «رفع الملام» لابن تيمية.

(٢) وقد شرحها: الأدهمي الدمشقي المتوفَّىٰ سنة ١١٥٩هـ باسم: «الكواكب السنية . . » قال المرادي في «سلك الدرر» (١/ ١٦٩): (أودعه فوائد كثيرة ومختارات من أكثر من عشرين كتاباً) انتهى بواسطة «الأعلام»: (١/ ١٣٨).

وَكُلُّ هَذَا بَعْدُ: لِيَبْقَىٰ العِلْمُ علىٰ اقترانِهِ بالفضيلةِ: «**الأَمانة الصَّارمة**» وَأَطْرِ أَهلِهِ علىٰ هدي الصَّدرِ الأَوَّلِ، وَأَدَاءً لِأَمَانَةِ التَّاريخِ، والوقت الذي نعيش فيه، كيف تقع فيه هذه «**الفواحش**» من «**التَّحريفِ والإغارة علىٰ النُّصوص**» ولا يتحرَّك أَهلُ اللسانين، بالقلم، واللسان. وهذه اعتبارات لها حُرمتها، فواجبة رعايتها.

وكُلُ هذا، ليتنبَّه أَهلُ السُّنَّة[١]، فَيَتَنَكَّبُوا الدُّعَاةَ إِلى البدعةِ وما كتبوا، وينصرفوا عنهم، ويُوَلُّوْهُمُ الأَدبار، ويَعدُّوهم في حَيِّزِ العَوَامِّ، فَلاَ يُلتفت إِلى أَقوالهم بالقبول، وَلاَ يُعْتَنَىٰ بِتحصيلِ كُتُبهم، ولا يُدل عليها، ولا عليهم، ويواجهون:

«مَنْ أَكَلَ ثَوْماً أَوْ بَصَلاً فَلْيَعْتَزِلْنَا».

وإِذا كان النَّهيُ عن السَّماعِ من أَهلِ الأَهواءِ، والمذاهب التي تخالف الحقّ ـ وإِنْ عُرِفُوا بالطلب والحفظ ـ وترك سماع من فحش غلطه، وَكَثُرَ وهمه[٢]؛ لأَنها مظنَّة لما لا يصح، فإِن «محرفي النُّصوص» ـ وَهُمْ مَئِنَّة التَّلبيس، والتَّضليل ـ أَولَىٰ بأَنْ يُهْجَرُوا وَمَا كَتَبُوا[٣].

وإِذا وقَرتْ هذه المعاني السَّامية في نفسك ـ أَيُّها المسلم ـ فلن ترى هذا الكتاب بَعْدُ ضَرْباً من ضُروبِ الهجاءِ، والتَّشهير بالنَّقد، لكنه الجهاد دفاعاً عن حُرُمات العلمِ والعلماء، وحركة تطهير من هذا الظِّلِّ الثَّقيل، والضَّلالِ الوخيم «**التَّحريف**»، حركة يَغتبط بها المقسطون المنصفون، وتُشْجِي حُلوق القاسطين، وَدَعْ عنك كلمات «**المُخَذِّلِيْنَ**» فَقَدْ حَذَّرتُكَ مِنهَا في «الرَّدِّ علىٰ

---

(١) انظر: «الفتاوى»: (٧/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦). و«هجر المبتدع».

(٢) انظر: «آداب طالب الحديث من الجامع للخطيب» لراقمه: (ص/ ١٣).

(٣) انظر: مبحثاً مهماً في كتاب «منهج كتابة التاريخ الإسلامي» تأليف محمد بن صامل السُّلمي: (ص/ ٢٥٣ ـ ٢٥٨).

المخالف» وقد نصحتك.

قال ذهبيُّ العصرِ (١) العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي المتوفَّىٰ سنة ١٣٨٦هـ رحمه اللَّهُ تعالى:

مَا كَانَ مَا كَانَ عَنْ حُبِّ لِمَحْمَدَةٍ ... وَلَمْ نُرِدْ سُمْعَةً بِالبَحْثِ وَالجَدَلِ

لَكِنَّمَا الْحَقُّ أَوْلَىٰ أَنْ نُعَظِّمَه ... مِنَ الخِدَاعِ بِقَوْلٍ غَيْرِ مُعْتَدِلِ

وَلاَ أُحِبُّ لَكُمْ إِلاَّ الصَّوَابَ كَمَا ... أُحِبُّهُ وَهْوَ مِنْ خَيْرِ المَقَاصِدِ لِي

فَظُنَّ خَيْراً كَظَنِّيْ فِيْكَ مُحْتَمِلاً ... مَا كَانَ أَثْنَاءَ نَصْرِ الحَقِّ مِنْ خَطَلِ

فَإِنَّمَا غَضَبِيْ لِلْحَقِّ حَيْثُ أَرَىٰ ... إِعْرَاضَكُمْ عَنْهُ تَعْلِيْلاً بِلاَ عِلَلِ

وَقَدْ عَلِمْتُمْ صَوَابِي فِي مُحَاوَرَتِيْ ... وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ السَّهْلِ وَالْجَبَلِ

هذا، وقد جعلت هذا الكتاب في قسمين:

القسم الأول: العلم بين الأَمانة والتَّحريف.

وفيه مجموعة بحوث تأْصيلية، عن حقيقة «**الأَمانة العلميَّة**»، وأَنها أَصل، ينقضها ذاكَ الفرع «**التَّحريف**». وأَنَّ بدعة التَّحريف تخرق الحجابَ، وتهتك الأَستار، مع بيانِ حقيقةِ التَّحريفِ، وتاريخه، والإِجماع الملِّيّ على تحريمِهِ، وذكر دوافعه، وأَنواعه، وطرقه، ومخاطره، وطريق الكشفِ عنه، وطُرق الوقاية منه، ومن فَعَلَتِهِ..

القسم الثاني: أَمثلة التَّحريف في المعاصرين.

مُقدماً له بذكر من حاز فضل السبق بكشفهم.

وهذا الكتاب بقسميه، قد جَرَّ إِلىٰ بحث مهم، أُراهُ يزيد على أَهمية الكتاب وهو مبحث: «الرقابة عَلَىٰ التُّراثِ» والدَّعوة إِلىٰ قيامِ هيئة علمية

---

(١) مجلة عالم الكتب: (١٢/ ٢) شوال عام ١٤١١هـ، (ص/ ٢٠٢) عن مقال بعنوان: المعلمي والسنوسي في مجلس الإدريسي. تحقيق: عبد الله أبو داهش.

تحجب الجناية عليه، فانتظر هذا المبحث في آخر الكتاب ـ إن شاء اللَّهُ تعالىٰ ـ[١].

وقد تحريتُ في هذا الكتاب الحقَّ والعدل، خَلاَ إنَّ إفْراط بعضهم، في إساءة القول، وتكثُّره، في «تحريف النُّصوص» دفعني إلى التَّصريح ببعض ما يقتضيه صَنِيعه[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ[٣]:

(ولا ريب أنَّ الألفاظ في المخاطبات، تكون بحسب الحاجات، كالسِّلاحِ في المحاربات، فإذا كان عدوُّ المسلمين ـ في تحصُّنِهم وتسلُّحِهم ـ على صفةٍ غيرِ الصِّفةِ التي كانت عليها فارس والروم، كان جهادهم بحسبِ ما توجبه الشريعةُ التي مبناها على تحرِّي ما هو لله أطوع، وللعبد أنفع، وهو الأصلح في الدنيا والآخرة . .) انتهىٰ.

وفي الختام: فهذا التقييد، مما أحتسبه عند اللَّهِ تعالى، وأحسبه يقيناً من أداء «الأمانة العلميَّة» واحترام العهد الذي أخذه اللَّهُ على عباده ﴿**إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً**﴾، ومساهمة في نفي تحريف أهل الأهواء «الغلاة» كما في حديث: «يحمل هذا العلم من كلِّ خلفٍ عدُوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

ولو كتمتُه لخشيت أنْ أكونَ في ركابِهم، فاللهمَّ إنَّا نبرؤ إليكَ ممَّا فعل هؤلاء.

وهذا شاهد لبراءتنا من فَعَلاتِهم.

---

(١) ثم رأيت إفراده مطبوعاً لأهميته.

(٢) بنحوه في طليعة التنكيل. انظرها مع «التنكيل»: (١/ ١٢).

(٣) «الفتاوى»: (٤/ ١٠٧).

﴿رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَٱغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

[التحريم: ٨]

آمــــين.

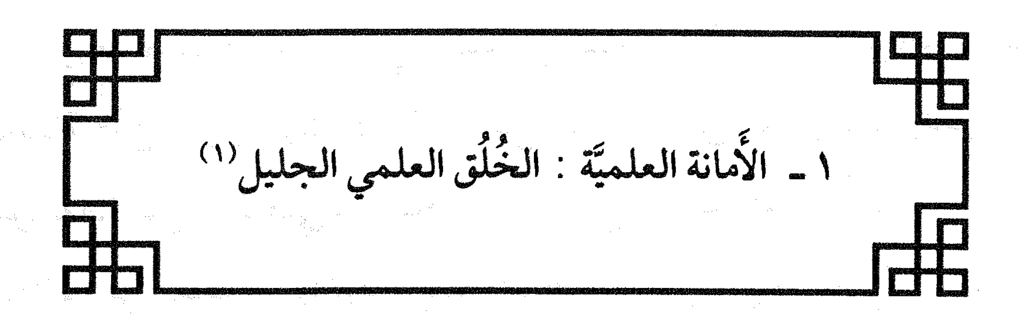
المؤلف

بكر بن عبد الله أبو زيد

الرياض ـ ٦/ ١/ ١٤١٢هـ

القسم الأول





١ ـ الأَمانة العلميَّة : الخُلُق العلمي الجليل[١]

تُطلقُ الأَمانةُ علىٰ كُلِّ ما عُهد به إِلىٰ الإِنسان من التكاليف الشرعية، وغيرها، وحكمها الوجوب، فتجب المحافظة عليها، في كلِّ ما يُعهد به إِلىٰ الإِنسان وَحِفْظُ كُلِّ أَمانة بِحَسَبِهَا.

وقد قال العلماءُ :

«حفظ الأَمانة يوجب سعادة الدَّارين، والخيانة توجب الشَّقاء فيهما».

ولهذا فالأَمانة أَصلٌ أَصيلٌ في حياةِ المسلم، وشأْن الأَمين عظيم، وقدره كبير في الشَّرع، وفي عرفِ النَّاسِ، وتعاملهم في حياتهم.

وقد نصَّ العلماءُ علىٰ أَنَّ من واجب الولاة: «اسْتِكْفَاءُ الأُمَنَاءِ وَتَقْلِيْدُ النُّصَحَاءِ، فيما يُفَوَّضُ إِليهم من الأَعمال، وَيُوكَلُ إِليهم من الأَموال؛ لتكون الأَعمال بالكفاءة مضبوطة، والأَموال بالأُمناء محفوظة»[٢].

والله تعالى يقول: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ ٱسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَأْجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ﴾[القصص: ٢٦].

وقال سبحانه ناهياً عن الخيانةِ في الأَمانةِ: ﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[الأنفال: ٢٧].

---

(١) «الموسوعة الفقهية»: (٦/ ٢٣٦ ـ ٢٣٩، ٢٧١ ـ ٢٧٢).

(٢) «الموسوعة الفقهية»، عن: «الأحكام السلطانية» للماوردي: (ص/ ١٥، ١٦).

وقد صحَّ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «من غش فليس منا» رواه مسلم وغيره.

ولجميع ما ذكر، وما في معناه من نصوصِ الوحيين الشَّريفين، نص العلماءُ علىٰ اعتبار شرط الأَمانة في كل تصرُّف، وفي كل ولاية، ونصوا على مفرداتها، مثل: الوصي، والناظر، والقاضي، والشاهد، وأَرباب الخبرة، والعالم في علمه، وَأَشْرَفُهُ عِلْمُ الوحيين الشريفين، وَفَهْمُ المراد من نصوصهما.

فإِنَّ العلم إِمَّا نَقْلٌ مُصَدَّقٌ، أَو استدلال مُحقق[١]، والأَمانة: أَصل فيهما، فهي حِلْيَةٌ مأْمور بها شرعاً، والخيانة فَرْعٌ فاسد، منازع لهذا الأَصل الشريف، فَهِيَ خَلةٌ منهي عنها، ومنها «التحريف» فهو أعظم ناقض لأَمانة النقل في المباني، وأَعظم مُفسدٍ لأَمانة النظر في الاستدلال والمعاني. «فواجب علىٰ طالب العلم فائق التحلي بالأَمانة العلمية في الطلب، والتحمل، والأَداء، والبلاغ»[٢].

«فإِن فلاح الأُمة في صلاح أَعمالها، وصلاح أَعمالها في صحة علومها، وصحة علومها أَن يكون رجالها أُمناء فيما يروون أَو يصفون، فمن تحدث في العلم بغير أَمانة، فقد مَسَّ العلم بقرحة، ووضع في سبيل فلاح الأُمة حجر عثرة.

لا تخلو الطوائف المنتمية إِلى العلوم من أَشخاص لا يطلبون العلم ليتحلوا بأَسنىٰ فضيلة، أَو لينفعوا الناس بما عرفوا من حكمة، وأَمثال هؤلاء لا تجد الأَمانة في نفوسهم مستقراً، فلا يتحرجون أَن يَرْوُوا مَا لَمْ يسمعوا،

---

(١) «فتاوى ابن تيمية»: (١٣/ ٣٢٩، ٣٤٤)، «الصفدية» له: (١/ ٢٩٣)، «الرد على البكري»: (ص/ ٢٧٥).

(٢) «حلية طالب العلم»: (ص/ ٤٢).

أَو يصفوا ما لم يعلموا. وهذا ما كان يدعو جهابذة أَهل العلم إلى نقد الرجال، وتمييز من يسرف في القول ممن يصوغه على قدر ما يعلم، حتى أَصبح طلاب العلم على بصيرة من قيمة ما يقرءونه فلا تخفى عليهم منزلته، من القطع بصدقه، أَو كذبه، أَو رجحان أَحدهما على الآخر، أَو احتمالهما على سواء)[١] انتهى.

فالعالم، وطالب العلم، يكتسبان هذا الشرط الإسلامي، بدافع من الخلق، والأَدب، والديانة، ونقاوة المنهج، فإذا اختلت الأَمانة العلمية ارتفعت الحصانة عنه بقدر ما أَخل بها.

فَمَنْ خَانَ الأَمانة فَحَرَّفَ في آية في نَصِّهَا، أَو الاستدلال منها، فهذا ساقط العدالة، مستوجب للجرح الشديد، والعذاب الأَليم، ومن خان الأَمانة بالتحريف في حديث نبوي شريف، فكذلك. ومن خان في نقل كلام عالم، وَقَوَّلَهُ ما لم يقل، أَو لَبَّس فيه ببتر، ونحوه، فهذا ضرب من التحريف والخيانة. وهكذا من ضروب قصد التَّحريف، حاشا الغلط، والوَهْم. وإذا كان السَّطو علىٰ كلامِ عالمٍ، وانتحاله بدون عزو «**قرصنة فكرية**» **تُعَدُّ مِنْ «نواقض الأَمانة العلميَّة»** فكيف بمن حَرَّفَ، ولَبَّس[٢].

وكما سبق لك نَقْلٌ مِنْ أَوَّلِ كلامِ الشَّيخ محمد الخضر حسين، المتوفَّىٰ سنة ١٣٧٠هـ ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ في «الأَمانة في العلم» فهذا سياق باقي كلامه، أَجد الضرورة ملحة بذكره على طوله؛ لنفاسته، وعظيم فائدته. قال

(١) «رسائل الإصلاح» لمحمد الخضر حسين: (١/ ١٣).

(٢) «أمانة تحمل العلم» عبد الفتاح الحلو.

في مجلة عالم الكتب ٢/ ٤/ ١٤٠٢هـ: (ص/ ٧٠٣ ـ ٧٠٦). «سرقات الكتب وانتحالها في العصور الإسلامية». و«فقه النوازل».

رحمه اللَّه تعالى[1]:

(قيض اللَّه للسنة النبوية رجالاً أُشربوا في قلوبهم التَّقوى، فنهجوا في روايتها نهج أَصحاب رسول اللَّهِ ﷺ، فلا يروون إلا ما وثقوا من صحته، وهم بعد هذا الاحتراس البالغ على فريقين: فريق يحافظون في الرواية على الأَلفاظ لا يغيرون منها حرفاً، ومن أَصحاب هذه الطريقة: القاسم بن محمد بن أَبي بكر الصديق، ورجاء بن حيوة، ومحمد بن سيرين.

وفريق من أُولئك الراشدين يحافظون فيما يروون من الحديث على المعنى، ولم يروا بأْساً في التعبير عنه بلفظ غير لفظ الرواية على شرط أَن يؤدي المعنى كما هو، ومن أَصحاب هذه الطريقة: الحسن البصري، والشعبي، وإبراهيم النخعي.

اندس بين هؤلاء الأُمناء أَشخاص يتشابهون في الاستخفاف بصدق اللهجة، ويختلفون في الأَغراض التي دعتهم إلى هذا الاستخفاف.

فمنهم الجاهل: الذي يحسب أَن من طرق الإحسان إلى الدين وضع أَحاديث للترغيب في بعض ما ندب إليه من أَعمال صالحة، كما وضع نوح بن أَبي مريم أَحاديث في فضل سور القرآن، وقال: رأَيت الناس قد أَعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أَبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق، فوضعت هذه الأَحاديث حسبة.

ومنهم المغلوب على رشده: يضع الحديث لنحو تأْييد مذهب أَو إصابة عرض زائل، كأَن يضع حديثاً فيما يوافق هوى ذي سلطان؛ ليزداد عنده حظوة، فهذا غياث بن إبراهيم: رأَى المهدي يلعب بالحمام، فتصرف في حديث «لا سبق إلا في نصل أَو خف أَو حافر» فزاد فيه «أَو جناح» وقد شاء اللَّه تعالى

---

(١) «رسائل الإصلاح» لمحمد الخضر حسين: (١/ ١٣ ـ ٢١).

أن يتنبه المهدي لهذه الخيانة، فَأَنَّبَ غِيَاثاً، وترك الحمام، وأمر بذبحها.

ومنهم الزنديق: يضع أحاديث ليفسد القلوب، ويزعزع الإيمان، كما وضع بعض عباد الأوثان حديث «لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه».

ونهض باللغة العربية وآدابها رجال طُبعوا على الأمانة، مثل أبي عمرو ابن العلاء، والمفضل الضبي، والخليل بن أحمد، وسيبويه، والأصمعي، وابن الأعرابي، وابن عمرو الشيباني، ومحمد بن مسلم الدينوري.

ولم تخلص اللغة وآدابها من أن ينتمي إليها نفر لا يتحاشون أن يدخلوا فيها ما ليس من حقائقها كقطرب[1] وحماد الراوية، ولولا العلماء الذين ينقدون ما يرويه أمثال هؤلاء لأُصيبت اللغة بفساد كبير.

وللتاريخ القسط الأوفر من اختلاق الرواة، وتزوير الكتاب، فكم من حقائق شاخصة حاولوا أن يذهبوا بها هباء، وكم من سِيَر نقية أخرجوها في صورة ما يستحق هجاء، وَسِيَرٍ مدنسة ألبسوها ثوب ما يستأهل ثناء، ومن ناحية المحرومين من نعمة الأمانة في العلم صدرت كتب مثل كتاب: «الإمامة والسياسة» المنسوب لابن قتيبة وصفت كثيراً من أفاضل السلف في غير إنصاف، وولغت في أعراض الصحابة وهم خير أُمة أُخرجت للناس، وقد حذر أهل العلم من التسرع إلى تسليم ما يكتبه المؤرخون في شأنهم، وإنما يعول في أخبارهم على الروايات الموثوق بها كالأخبار الواردة على طريق علماء الحديث.

وكذلك ترى في غير الحديث، واللغة، والتاريخ من العلوم رهطاً يمسونها بأيد غير مؤتمنة، ويحشرون فيها ما لا يصح رواية أو لا يقبل دراية، فيتناولها الجهابذة بالنقد، فينفون خبثها كما تنفي النار خبث الحديد.

---

(١) كان متهماً في رأيه وروايته عن العرب «مقدمة التهذيب» لأبي منصور الأزهري.

فالأَمانة زينة العلم وروحه الذي يجعله زاكي الثمر لذيذ المطعم، وإِذا قَلَّبْتَ النظر في تراجم رجال العلم، رأَيت بين العالم الأَمين وقرينه غير الأَمين بوناً شاسعاً، ترى الأَول في مكانة محفوفة بالوقار، وانتفاع الناس منه في ازدياد، وترى الثاني في منزلة صاغرة، ونفوس طلاب العلم منصرفة عن الأَخذ عنه أَو متباطئة.

وقد تقرأ كتاباً فتراه حافلاً بالمسائل النادرة، فيكبر صاحبه في عينك، ومتى عرفت أَنه من المطعون في أَمانتهم، شعرت بأَن شطراً من ذلك الإِكبار قد ذهب، وخالطك الريب في صحة ما أعجبت به من المسائل الراجعة إِلى الرواية.

كيف تكون منزلة الجاحظ عندك لو درست حياته فخرجت مالئاً يدك بالثقة من أَنه راوية أَمين؟ لا أَشك في أَن الأَمانة إِذا انحازت إِلى مثل ذكاء الجاحظ، وسعة اطلاعه بلغ صاحبها في الشرف والسؤدد المكانة القصوى، ولكنك تقرأ ما شهد به بعض[1] ناقدي علماء العربية من أَن الجاحظ غير مأْمون فيما يروي، فلا يبقى في نفسك من احترامه إِلا ما جاءها من ناحية سعة علمه وبراعة بيانه.

ولا أَظنك بعد أَن تعلم أَن أَبا الفرج الأَصبهاني صاحب كتاب «الأَغاني» غير معدود فيمن يُطمأَن إِلى روايته[2] إِلا أَن تقرأَ كتاب «الأَغاني» على أَنه كتاب أَدب يجمع بين الصحيح والسقيم، حتى إِذا أَردت تحقيق موضوع تاريخي لم تُعَول على ما ينفرد بروايته، فتورده كما تورد ما يرويه ابن جرير الطبري ـ مثلاً ـ وأَنت مطمئن إِليه، ولو كنت إِذ درست حياة أَبي الفرج وجدتها خالصة مما

---

(١) أبو منصور الأزهري في مقدمة كتاب «التهذيب».

(٢) انظر: «عيون التواريخ» لابن شاكر.

يخدش في أَمانته، لأَخذ في نفسك مكانة فوق المكانة التي حازها من جهة سعة اطلاعه، وإِتقانه لصناعة التأْليف.

فالرجل الذي يكون على جانب من العلم، ولا يتصرف فيه بأَمانة حصينة، يرمقه الناس بازدراء؛ وتذهب ثقتهم به، فلا يكادون ينتفعون بما يمكنهم أَن ينتفعوا به من معلوماته الصحيحة.

وهذا صاعد بن الحسين البغدادي دخل قرطبة أَيام المنصور بن أَبي عامر، وكان عالماً باللغة والأَدب والأَخبار، ولكن أَهل العلم اختبروه فوجدوه يتنفق بالكذب، فأَعرضوا عنه ولم يأْخذوا منه شيئاً، وأَلف كتاباً سماه «الفصوص» نحا فيه نحو «الأَمالي» لأَبي علي القالي، فغلب شؤم ما فيه من كذب على ما فيه من صدق، وكان شكرهم لهذا الكتاب أَن طرحوه في النهر.

قد يقع الرجل في حال يرى أَن الاعتراف فيه بالجهل يذهب بشيء من احترام سائليه له، فيقف بين داعيين: فضيلة الأَمانة تدعوه إِلى أَن يقول: «لا أَدري»، وحرصه على أَن يبقى احترامه في نفوس سائليه غير منقوص يدعوه إِلى أَن يستمد من غير الحقيقة جواباً، وفي مثل هذا الحال يظهر مقدار صلة العالم بمزية الأَمانة، فإِن كان راسخاً فيها رسوخ الجبل تشتد به العواصف فلا تزحزحه قيد شعرة؛ أَجاب داعيها واستيقن أَن الاحترام الحق في الوقوف عند حدودها، وإِن كانت الأَمانة كلمة يقولها بفمه ويسمعها بأُذنه دون أَن تتخلل مسلك الروح منه، آثر لذة الاحترام في ذلك المشهد، وأَجاب بما ليس له به علم.

حضر بعض أُدباء المغرب مجلس السلطان إِسماعيل، أَو ابنه محمد، وقرأَ هذا الأَديب بين يديه صحيفة، فجاءت كلمة «الوخيد»[1] فقرأَها «الوخيذ» بالذال المعجمة، فأَرجعه السلطان، فقال ذلك الأَديب: إِنه بالمعجمة

---

(١) الوخيد للإبل: الإسراع.

والمهملة، فطلب منه شاهداً على ذلك، فارتجل:

أَقـول لصـاحبي لمـا ارتحـلنا
وأَشـرعنا النجـائب في الوخـيذ
تمتـع مـن لذيـذ كـلام حـورا
فمـا بعـد العشـية مـن لذيـذ

وإذا كان هذا الأَديب قد خرج من مجلس السلطان في ستر، فقد لقي ما يلقاه المستخف بحق الأَمانة في العلم، فافتضح أَمره. ووعت صحف التاريخ حديثه فَأَزْرَى بقدره.

وإذا أَبديت في العلم رأْياً، ثم أَراك الدليل القاطع، أَو الراجح أَن الحق في غير ما أَبديت، فمقتضى الأَمانة أَن تصدع بما استبان لك أَنه الحق، ولا يمنعنك من الجهر به أَن تنسب إلى سوء النظر فيما رأَيته سالفاً، فما أَنت إلا بشر؛ وما كان لبشر أَن يبرىء نفسه من الخطأ، ويدعي أَنه لم يقل ولن يقول في حياته إلا صواباً.

والأَمانة هي التي كانت تحمل كبار أَهل العلم على أَن يعلنوا في الناس رجوعهم عن كثير من آراء علمية، أَو اجتهادات دينية، تبينوا أَنهم لم يقولوا فيها قولاً سديداً. تجد هذه الفضيلة في الأَئمة المقتدى بهم كمالك بن أَنس، وأَبي حنيفة، والشافعي، وأَحمد بن حنبل؛ والفتاوى التي رجع عنها أَمثال هؤلاء العظماء منبه عليها في كتب الأَحكام، ولا يعد شيء منها فيما يصح الاقتداء به إلا أَن يراه بعض المجتهدين صحيح الاستنباط، ثابت الأَصل، فحكمه العمل على ما رأَى.

يُسأَل العالم ذو الخلق العظيم عما لا يعلم؛ فلا يجد في صدره حرجاً أَن يقول «لا أَعلم» وهذه سيرة علمائنا الأَجلاء، يُلْقَى على الواحد منهم السؤال في

العلم الذي علا فيه كعبه، فإذا لم يَحْضُرْهُ الجواب أَطلق لسانه بكلمة «لا أَدري» غير مستنكف ولا مبال بما يكون لها من الأَثر في نفوس السائلين، وإذا فاته أَن يجيب طالب العلم عما سأَل، لم يفته أَن يعلمه خُلُقاً شريفاً هو أَن لا يتحدث في العلم إلا على بصيرة، فيحفظ مقامه من أَن يرمى بضعف الرأْي إن كانت المسأَلة من قبيل الدراية، أَو بقلة الأَمانة إن كانت عائدة إلى الرواية، ولأَن يقال: سئل فقال: لا أَدري، خير من أَن يقال: سئل فقال خطلاً، أَو روى ما لم يكن واقعاً. قال ابن هرمز: (ينبغي للعالم أَن يورث جلساءه قول «لا أَدري»).

والمسائل التي قال فيها كبار العلماء «لا أَدري» بالغة من الكثرة ما لا يحيط به حساب.

سأَل رجل مالك بن أَنس عن مسأَلة، وذكر أَنه أُرسل فيها من مسيرة أَشهر من المغرب. فقال له: أَخبر الذي أَرسلك أَنه لا علم لي بها، قال: ومن يعلمها؟ قال: مَنْ عَلَّمَهُ اللَّه. وسأَله آخر عن مسأَلة استودعه إياها أَهل المغرب، فقال: «ما أَدري ما هي» فقال الرجل: يا أَبا عبد اللَّه تركت خلفي من يقول: ليس على وجه الأَرض أَعلم منك، فقال مالك غير مستوحش: إذا رجعت فأَخبرهم أَني لا أُحسن. وقال الكاتبون في سيرته: لو شاء رجل أَن يملأَ صحيفته من قول مالك «لا أَدري» لفعل.

ونقرأُ في سيرة الشعبي أَنه سئل عن مسأَلة فقال «لا أَدري» فقال له السائل: فبأَي شيء تأْخذون رِزْقَ السلطان؟ فقال: لأَقول فيما لا أَدري: «لا أَدري».

ومن شواهد أَمانة محمد بن الأَعرابي، أَن محمد بن حبيب سأَله في مجلس واحد عن بضع عشرة مسأَلة من شعر الطرماح، فكان يقول: لا أَدري

ولم أَسمع، أفأحدس[١] لك برأيي!

وَقَدْ تَخُوْنُ الرَّجُلَ ذاكرته أَو تأْخذه غفلة فيقع لسانه في خطأ وينبه بَعْدُ أَو يتنبه من نفسه إلى هفوته، فإن كان على حظ عظيم من الأَمانة بادر إلى إصلاح خطئه بنفسه غير مستنكف من الاعتراف بما أَخذه من ذهول قلب، أَو غلط لسان.

حضر أَبو بكر بن العربي[٢] مجلس أَبي الفضل النحوي فسمعه يقول: طَلَّقَ رسول الله ﷺ، وآلى، وظاهر[٣] فلما انصرف، قصده إلى منزله، وقال له: أَصلحك اللّه! «قلت إنه ﷺ طلق، وآلى، وظاهر» وإنه ﷺ لم يظاهر، فإن اللّه جعل الظهار منكراً من القول وزوراً، فكان من أَبى الفضل أَن شكره، ومن الغد قال أَبو الفضل لأَهل مجلسه بعد أَن قرب ابن العربي إليه: إني قد قلت لكم بالأَمس: إن رسول اللّه ﷺ طلق، وآلى، وظاهر، وإن هذا أَرشدني إلى أَنه لم يظاهر، وهو كما قال، وإنه شيخي في هذه المسأَلة.

من الأَمانة الرجوع إلى الحق، وهو كمال لا تحرص عليه إلا نفوس ذللت لها سبل المكارم تذليلاً، ومن الأَمانة أَن تنقد الآراء ولا تغمض فيما تراه باطلاً، وإن كان بينك وبين صاحبها صلة الصداقة، أَو القربى.

قَدَّمَ أَبو جعفر أَحمد بن يوسف الفهري للملك المستنصر في تونس كتاباً في النحو، فدفعه المستنصر للأَستاذ أَبي الحسن حازم، فزار أَبو جعفر حازماً

---

(١) الحدس: التخمين.

(٢) هكذا وردت هذه القصة في كتاب «الفائق» لابن راشد القفصي وأوردها أبو بكر بن العربي في كتاب الأحكام على أنها وقعت لمحمد بن قاسم العثماني حين حضر لمجلس أبي الفضل الجوهري

(٣) آلى: أي حلف على أن لا يدخل على نسائه مدة من الزمن. وظاهر: أي قال لامرأته: أنت عليَّ كظهر أمي.

يوماً، فرأى الكتاب بين يديه، فقال له: يا أبا الحسن

«وعين الرضا عن كل عيب كليلة»

فقال له حازم: أَنت سيدي وأَخي، والعلم لا يحتمل المداهنة، فقال له أَبو جعفر: فأَخبرني بما عثرت عليه، فأَراه مواضع فسلمها وأَصلحها بخطه.

ومن أَمانة العالم أَن لا يفتي، أَو يقضي بما يراه باطلاً، فحرام عليه أَن يفتي، أَو يقضي برأْي غيره وهو لا يتردد في بطلانه، ويبقى النظر في المسائل التي تعود إِلى الاجتهاد، ولا يتعدى حكمها مراتب الظنون، وهذا ما يمكن أَن يكون موضع اختلاف الفقهاء في قضاء العالم أَو إِفتائه بغير مذهبه؛ كأَن يقضي بين خصمين من أَتباع بعض المذاهب على مقتضى المذهب الذي تقلداه.

كان العالم الجليل قاسم بن محمد بن سيار يفتي في الأَندلس بمذهب مالك وهو يخالفه في كثير من المسائل، فقال له أَحمد بن خالد: أَراك تفتي الناس بما لا تعتقد وهذا لا يحل لك، فقال: إِنَّما يسأَلونني عن مذهب جرى في البلد، فَعُرِفَ فأُفتيهم به، ولو سأَلوني عن مذهبي لأَخبرتهم به.

وُيُسَهِّلُ عَلَى العالم السبيلَ لإِفتاء القوم بمذهب إِمام تقلدوه، أَن المجتهد وإِن خالف غيره من المجتهدين في بعض الأَحكام المستنبطة، يرى أَن عبادات كل مجتهد ومن يقلدونه في مذهبه صحيحة، لأَنها قائمة على الاجتهاد الذي هو أَقصى ما كلفهم اللّه بالعمل عليه، وليس عليهم أَن يكون اجتهادهم مطابقاً لما هو الصواب عند اللّه.

وممن لا يجيز للعالم أَن يحكم بمذهب غير راجح في نظره: أَبو بكر الطرطوشي، فإِنه كان ينكر ما يفعله ولاة قرطبة من أَنهم إِذا ولوا أَحداً القضاء، شرطوا عليه أَن لا يخرج عن قول ابن القاسم، وقال: هذا جهل عظيم.

والحق أَن ولاية القضاة المتبعين لمذهب بعض الأَئمة المقتدى بهم ـ عند فقد المجتهدين ـ صحيحة، ولولي الأَمر أَن يشترط عليهم الحكم بالمشهور أَو الراجح في مذهب بعينه عند الولاية، ضبطاً للأَحكام، وسدّاً لأَبواب اتباع الأَهواء، ولا حرج في قضائهم على هذا الشرط، وإِن حكموا بما لا تطمئن إِليه نفوسهم، فإِن آراء من لم يبلغ رتبة الاجتهاد المطلق أَو المقيد تسقط أَمام آراء المجتهدين، وليس لها في نظر الشارع من قيمة، أَما بالغ رتبة الاجتهاد فليس له أَن يحكم بغير ما قامت الأَدلة القاطعة، أَو الراجحة على أَنه حكم اللَّه الذي شرع لعباده.

وإِذا كانت الأَمانة في العلم منبع حياة الأُمم، وأَساس عظمتها، زيادة على أَنها الخصلة التي تكسب صاحبها: وقاراً، وجلالة، كان حقّاً علينا أَن نعطف عَلَى نَشْئِنَا من طلاب العلم، ونتخذ كل وسيلة إِلى أَن نخرجهم أُمناء فيما يروون أَو يصفون، ذلك بأَن نتحرى في دروسنا الأَمانة فيما نروي، ولا نجيب سؤالهم إِلا بما ندري أَو بقولنا «لا ندري» وإِذا أَوردنا رأْياً استبنا بعد أَنه مأْخوذ من غير أَصل، قلنا لهم في صراحة: قد أَخطأْنا في الفهم، أَو خرجنا على ما تقتضيه أُصول العلم.

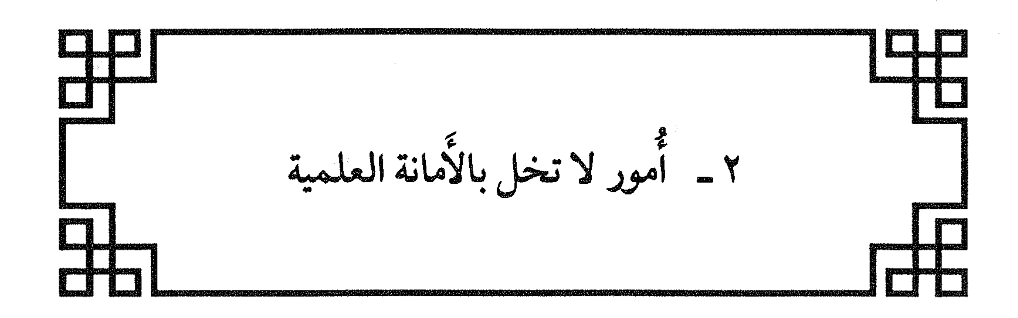
ومن أَساليب تلقينهم الأَمانة في العلم أَن نتلقى مناقشاتهم بصدر رحب، ولا نقتل آراءهم بالكلمات الجارحة، أَو نتعسف في ردِّها فندافعها بما نعتقد في أَنفسنا أَنه غير كاف لدفاعها.

وعلى الأستاذ بعد أَن يقوم بحقِّ الأَمانة ملاحظة سير الطلاب، حتى إِذا وقع أَحدهم فيما يدل على أَنه غافل عن رفعة شأْنها وغزارة فوائدها، أَرشده إِلى أَن العلم بغير أَمانة شر من الجهل، وأَن ذكاء لا يصاحبه صدق اللهجة نكبة على العقل:

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾ .

انتهى كلامه ـ رحمه الله تعالى ـ وَهُوَ نَفِيْسٌ جِدّاً .

❑ ❑ ❑



هذه أُمور لا تخل بأَمانة العلم، وليست من التحريف المذموم في شيء؛ لأَنها تفتقد قاعدة التحريف: «العمدية والقصد». ومنها:

١ ـ ما يلحق النص منثوراً أَو منظوماً مِنْ حَرفٍ تَصَحَّف، أَوْ تَحَرَّفَ، على سامعه، أَو كاتبه.

وهذا باب عناه أَرباب العلوم، ومنها مؤلفات حافلة في «تصحيفات المحدثين».

وما يحصل هذا، إلا من خطأ، أَو وَهْمٍ، وقَلَّ أَن يسلم منه أَحد، من الأَئمة في الأُمة، فمن دونهم.

والإثم في هذا محطوط. قال اللَّه تعالى: **﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾**[البقرة: ٢٨٦].

لكن فرق في الاحتجاج بين من قلَّ خطؤه، ونَدرَ وَهْمُهُ، وبين من فحش غلطه، وكثر وهمه.

وكم من كتابٍ تَعِبَ فيه مُنشؤه، وَحَرَّرَهُ جُهده، ثم يستخرج القارىء العادي منه أَحرفاً، فاتت على المؤلف الحاذق سلامتها. لِعُبور النظر، وشرود الذهن، واشتباه الأَلفاظ، وتقارب المعاني، ومن وراء ذلك: أَغاليط النقلة، وتطبيعات الطابعين وقد قيل: «الناسخ ماسخ».

وللأَديب إبراهيم الصولي، المتوفَّى سنة ٢٤٣هـ ـ قولته المشهورة:

«المتصفح للكتاب أَبصر بمواقع الخلل فيه من منشئه»[1].

٢ـ ولا يدخل في «تحريف النَّصِّ» اختصاره بشرطين: الإشارة إلى ذلك، وأَن لا يُخل بمقصد قائله، ولا يخرجه عن مُراده.

وعند المطابقة قد ترى لبعض المتقدمين نوع تَجوُّز في النقل لكلام عالم بشيء من التقديم والتأْخير، أَو الاختصار، دون الإشارة. لكن هذا مع إمكان حَمْله على اختلاف النُّسخ، لن تراه مُخلاً بالمقصود، والكمال عزيز.

٣ـ ولا يُخل بنقل النص لكلام عالم مثلاً، إضافة كلمة تفسيرية، مميزة، بين عارضتين هكذا: ـ ـ

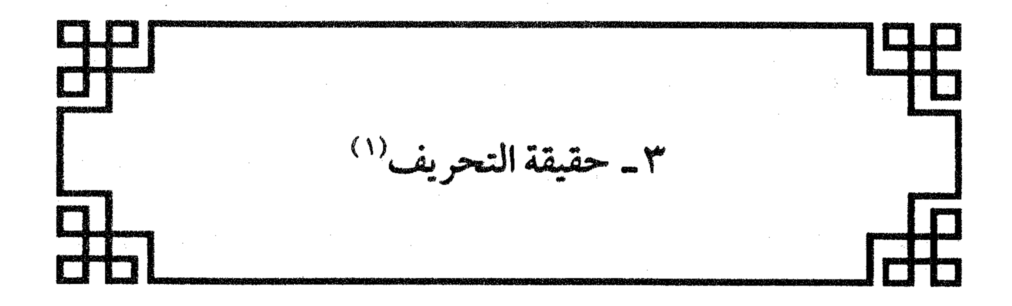
كَمَا دَأَبَ عليه بعض أَهل العلم.

وقد عمد بعض المعاصرين «الغلاة» بنقل جُمل عن ابن الصلاح ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ فَحَشَرَ في مثانيها، ضِعْفَها، بعارضة، وهذا تَجَوُّزٌ غير محمود، وسيأْتي بيان ما في هذا من تلبيس يُراد. واللَّه المستعان.

□ □ □

---

(١) «ثمرات الأوراق» لابن حجة الحموي: (ص/ ٣٣٦)، و«مقدمة الأعلام» للزركلي: (١/ ٢٢)، وفي «معجم الأدباء»: (١/ ٥٦) نسبها ياقوت إلى جعفر بن يحيى في رسالة كتبها فليحرر.



٣ـ حقيقة التحريف[١]

«التحريف» :

اسم نزلت آيات «القرآن الكريم» بذمه، وَخَصَّ به «اليهود» في تحريفهم «التوراة». كما يأْتي سياقها في مبحث «تاريخ التحريف». وقاعدة النصوص: أَن كل اسم عُلِّقَ عليه الذم والعقاب في الكتاب، أَو السنة، كان أَهله مذمومين، كلفظ: الكذب، والخيانة، والفجور، والفاحشة، والظلم.

ومنها «التحريف» المذموم، **وحقيقته:**

«العدول بالكلام عن وجهه وصوابه إلى غيره».

ويقال:

«تغيير الكلام عن موضعه في مبناه أَو معناه حتى يظن أَنه حق» فهو مرادف للتزوير بجامع التضليل، وتغيير المقصود. و«التحريف»: انحراف وميل عن قصد وهوى، وَغُلُوٍّ، والتواء، لأَنه لا قرار لهذه في نصوص الشرع، فلا تتأَيد إِلاَّ بمثلها.

---

(١) «فتاوى ابن تيمية»: (٣/ ١٦٥، ١٩٥)، (١١/ ٩١)، (١٨/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، «الاستقامة» لابن تيمية: (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥)، «منهاج السنة النبوية»: (٦/ ١٧٩)، (٨/ ٤١١)، «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢١٥) ط دار العاصمة، «السير» للذهبي: (٦/ ٣٨٢)، «الفارق» للسيوطي: (ص/ ٥٦). «شرح مقامات السيوطي» (٢/)، «الموسوعة الفقهية الكويتية»: (١٠/ ١٩٨ ـ ٢٠٥)

ولا ينشأ هذا إلاَّ عن هوى متَّبع؛ لأَن فاعله يتطلب المخارج من النصوص، حتى تؤيد ما هو عليه من رأْي، قد يكون قاله إمام يعتقده لدليل عَرَضَ له، لكن المتابع المتعصب لقول الإمام لا للدليل يحمله تعصبه على الاستمساك بقول إمامه، فيجمع له نفسه بتطلب المخارج بتحريف النصوص ومعانيها، من آية، أَو حديث، أَو كلام عالم[١].

وهذا موطن يُفرق به بين أَتباع الرسل، والمخالفين لهم، وبين أَهل السنة، والبدعة، وبين الراسخين في العلم، والزائفين. ويشمل كل محرف عن قصد في أَصل، أَو فرع.

وعليه: أَسَّسَ أَهل العلم في مناهج البحث والتأْليف: الالتزامَ بالأَمانة العلمية، وَشَدَّدوا، وصاروا بالمرصاد لمن جنح به «الغُلُو» إلى «الخيانة». وهي الفرع الناقض لهذا الأَصل . .

ومن مفردات الخيانة «التحريف» للنص من آية، أَو حديث، أَو أَثر، أَو كلام عالم، في ذات النص، أَو معناه، ودلالته، وَمُؤَدَّاه، فهو قادح في الأَمانة، مناهض لها.

وقد أَطبق المسلمون على تحريمه؛ إذ هو آخية الكذب؛ لأَنه إِخبار بخلاف الحقيقة. وقد قال اللَّه تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّنْ رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾** [الأَعراف: ١٥٢].

قال أَبو قلابة ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ :

«هي لكل مفتر من هذه الأُمة إلى يوم القيامة».

---

(١) يُنظر: «الاعتصام» للشاطبي: (١/ ١٦٢).

و«التحريف المقصود» خيانة، وافتراء، «**وما خائن بمزكّى**»، وكيف يُزكى محترف «**النفاق الأَصغر**»: «تحريف الكلم عن مواضعه». وهذا من لطائف الاستدلال بآي الكتاب.

والحاصل: أن التحريف المذموم هو المتعمد مما عملته أَقلام الغلاة «أَهل الأَهواء» بالترصد، والتربص من العبث، والتلاعب بالنصوص بالبتر، والتحريف، مما يوردونه؛ ليقيم أود استدلالهم، في مقامات الحجَّة، والمحاجَّة، لما يطوون عليه معتقداتهم من «غلو» في عصبية، أَو عصبيات متعددة الجوانب من مخالفاتهم.

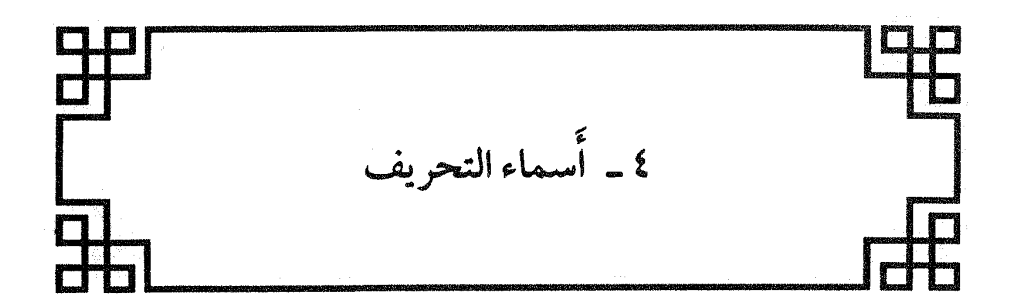
وبالجملة فالتحريف مُرُوْقٌ عن الصدق، و«تقولٌ» واللَّه تعالى يقول: **﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾** [الحاقة: ٤٦].

ومن أَقوال المفسرين في هذه الآية ﴿ **لَأَخذنا منه باليمين**﴾، أَي: بإِقامة الحجَّة على المتقول بأَن يقيض اللَّه له من يعارضه في تقوله، وينادي في الناس بأَن المتقوِّلَ مزمار من مزامير الشيطان، والتحريف من ولائد التقول؛ لأَن عمدته الباطل، والمزخرف بالباطل أَخو الساحر **﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾** فانظر كيف يبيع المحرف فضيلة الصدق بأَبخس ثمن(١).

□ □ □

---

(١) انظر: «رسائل الإصلاح»: (٢/ ١٠٣ ـ ١٠٥) مهم، و«القاديانية» أيضاً: (ص٣٣).



٤ ـ أَسماء التحريف

التحريف، والتبديل، والتغيير، كلها بمعنى واحد، و «التأْويل» من المشترك اللفظي، فالتأْويل، بمعنى: «ماهية الشيء وحقيقة ذاته»[١]، والتأْويل بمعنى: «التفسير» وعلى هذا جرى الطبري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في «تفسيره»، فيقول: «القول في تأْويل قول اللَّهِ تعالى» أَي: تفسير قول اللَّهِ تعالى. ويأْتي بمعنى «التحريف» وهو: «التأْويل بالباطل». ويقال: «تأْويل التحريف».

ولوقوع الاشتراك، رغب ابن تيمية، وابن القيم ـ رحمهما اللَّهُ تعالى ـ عن إطلاق «التأْويل» بمعنى «التحريف» إلاَّ مقيداً بلفظ: «تأْويل التحريف» وفي أَهله يقال: «المُحَرِّفة».

وَثَمَّ لأَهل الأَهواء إطلاقات مُضَلِّلَةٌ، فَهُمْ يُطْلقون على «التحريف» اسم: «التحقيق» و «المعرفة» و «التأْويل».

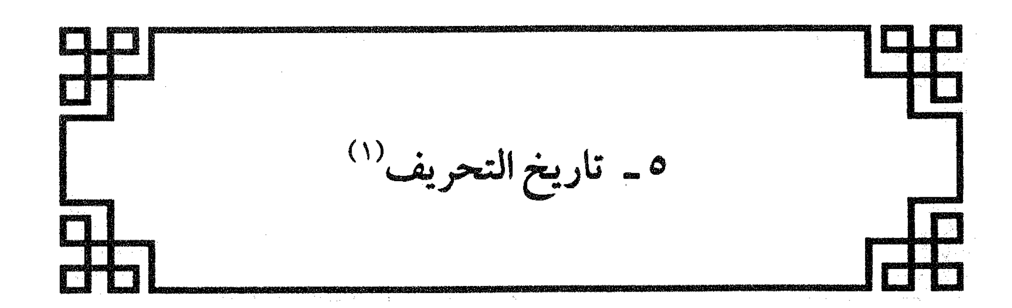
قال ابن القيم ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ[٢]: (فالتأْويل الباطل، هو إِلحاد، وتحريف، وإِن سَمَّاهُ أَصحابه تحقيقاً[٣]، وعرفاناً وتأْويلاً) انتهى.

---

(١) «الفتاوى»: (١٣/ ٢٨٩).

(٢) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢١٧). طبع دار العاصمة.

(٣) انظر عن لفظ التحقيق: «مدارج السالكين»: (٣/ ٣٨٨ ـ ٣٩٢)، «قطوف أدبية» في مواضع منه، «التعالم»: (ص/ ٦٠ ـ ٦١)، «الاستقامة»: (١/ ٣٩٣).



٥ ـ تاريخ التحريف[1]

التحريف، ويقال «التأويل بالباطل»: بدعة شيطانية.

ثم بدعة يهودية، حرفوا بها «التوراة»، وقد جاء في «القرآن الكريم» تخصيصهم بالوصف بالتحريف، دون غيرهم من الأُمم، فهم الراسخون في التحريف، وغيرهم تبع لهم فيه.

ثم صار بدعة لدى النصارى، فحرفوا في «الإنجيل».

ثم في المنتسبين إلى الإسلام ظاهراً «المنافقين».

ثم آلت هذه البدعة باطنية، رافضية، مجوسية.

ثم كلامية: قدرية، مجوسية، أَو إرجائية، أَو جهمية، أَو اعتزالية، أَو أَشعرية، أَو ماتريدية . . ثم طرقية صوفية، قبورية.

وآخر منزلة له في «الغلاتية» لدى متعصبة المذاهب الفروعية.

وفي آخرين من هنا وهناك، من أَفراد أَو جماعات، ممن يطوون صدورهم

---

(١) «الجواب الصحيح» لابن تيمية: (١/ ٣٦٥ ـ ٣٧٠)، (٤/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، «فهرس الفتاوى»: (٣٦/ ١٠٤)، «هداية الحيارى» لابن القيم: (ص/ ٤٩ ـ ٥٠)، «الصواعق المرسلة»: الجزء الأول إلى (٢/ ٢٣١)، ومنه: (١/ ٢١٥ ـ ٢٢٠، ٢٣٢ ـ ٢٣٣)، (٣/ ٩١٧ ـ ٩٢٠، ١٠٥١ ـ ١٠٥٢)، (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٧، ٥١٩)، «رسائل الإصلاح» لمحمد الخضر حسين: (١/ ٢١٧ ـ ٢١٨)، (٢/ ٢٢٦). وانظر: «فتح الباري»: (١٣/ ٥٢٢ ـ ٥٢٥).

على جحود غير قليل فيتبعون أَهواءهم.

قال ابن القيم ـ رحمه اللّٰه تعالى ـ[(١)]:

(والتَّحريف: العدول بالكلام عن وجهه، وصوابه إلى غيره، وهو نوعان: تحريف لفظه، وتحريف معناه. والنوعان مأْخوذان من الأَصل عن اليهود فهم الراسخون فيهما، وهم شيوخ المحرفين، وسلفهم، فإنهم حرفوا كثيراً من أَلفاظ التوراة وما غلبوا عن تحريف لفظه حرفوا معناه، ولهذا وصفوا بالتحريف في القرآن، دون غيرهم من الأُمم. ودرج على آثارهم الرافضة، فهم أَشبه بهم من القُذَّة بالقُذَّة، والجهمية فإنهم سلكوا في تحريف النصوص «الواردة» في الصفات مسالك إخوانهم من اليهود ولما لم يتمكنوا من تحريف نصوص القرآن حرَّفوا معانيه، وسطوا عليها، وفتحوا باب التأْويل لكل ملحد يكيد الدين، فإنه جاء فوجد باباً مفتوحاً، وطريقاً مسلوكة، ولم يمكنهم أَن يخرجوه من باب، أَو يردوه من طريق قد شاركوه فيها، وإن كان الملحد قَدْ وَسَّعَ باباً هم فتحوه، وطريقاً هم اشتقوه، فهما بمنزلة رجلين ائتمنا على مال، فتأَول أَحدهما وأَكل منه ديناراً، فتأَول الآخر وأَكل منه عشرة. فإذا أَنكر عليه صاحبه، قال إن حَلَّ أَكل الدينار بالتأْويل حَلَّ أَكل العشرة به، ولا سيما إذا زعم آكل الدينار أَن الذي ائتمنه إنما أَراد منه التأْويل، وأَن المتأَول أَعلم بمراده من المالك فيقول له صاحبه: أَنا أَسعد منك، وأَولى بأَكل هذا المال.

والمقصود أَن التأْويل يتجاذبه أَصلان: التفسير، والتحريف. فتأْويل التفسير، هو الحق، وتأْويل التحريف، هو الباطل.

فتأْويل التحريف من جنس الإلحاد، فإنه هو الميل بالنصوص عن ما هي

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢١٥ ـ ٢١٧).

عليه، إما بالطعن فيها، أو بإخراجها عن حقائقها مع الإقرار بلفظها. وكذلك الإلحاد في أسماء اللّه تارة يكون بجحد معانيها، وحقائقها، وتارة يكون بإنكار المسمى بها، وتارة يكون بالتشريك بينه وبين غيره فيها، فالتأْويل الباطل هو إلحاد وتحريف، وإن سماه أصحابه تحقيقاً، وعرفاناً، وتأْويلاً) انتهى.

والمحرِّفون واحد من أصناف ثلاثة، عندهم ما يناقض بعض ما أخبرت به الرسل، وهم[١]:

أهل التخييل: من الملاحدة المتفلسفة، والباطنية، الذين عارضوا الوحي، والنقل بالعقل، وغاية النص عندهم: أن الرسل خَيَّلُوا إلى الجمهور ما ينتفعون به.

أهل التجهيل: الذين يقولون ذلك الكلام ليس له معنى يعلمه الرسول، ولا غيره..

أهل التحريف والتأْويل بالباطل: الذين يؤولون الكلام على ما يوافق مرادهم. ومنهم[٢]:

طائفة عارضت النص بالرأْي، والقياس، وقالوا لأَهل الحديث: لكم الحديث، ولنا الرأْي والقياس، وهؤلاء غلاة المتفقهة الأرأتية.

وطائفة عارضته بالأَذواق والمواجيد. وقالوا: لكم الشريعة، ولنا الحقيقة. وهؤلاء غلاة المتصوفة.

وطائفة عارضته باسم السياسة والتدبير. وقالوا: أنتم أصحاب الشريعة، ونحن أصحاب السياسة.

---

(١) «الجواب الصحيح»: (٤/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، «فهرس الفتاوى»: (٣٦/ ١٠٤)، «الصواعق المرسلة»: (٣/ ٩١٧ ـ ٩٢٠، ١٠٥١ ـ ١٠٥٢).

(٢) انظر: «الصواعق المرسلة»: (٣/ ١٠٥١ ـ ١٠٥٢).

وهؤلاء هم المسمون اليوم: بـ «**العصرانيين**» دعاة فصل الدين عن الدولة.

وطائفة عارضته بالتأويل الباطن. وقالوا: أنتم أصحاب الظاهر، ونحن أصحاب الباطن، وهؤلاء هم: الباطنية، والرافضة.

وكل هؤلاء وأمثالهم ممن يحملهم «الغلو» و «المحبة لغير اللّه»: على «التحريف»: متبعون لأهوائهم كما قال اللّهُ تعالى: ﴿**فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ**﴾ [القصص: ٥٠].

والهوى لا ضابط له، وهو مدعاة لمعارضة الحق أبداً.

والتحريف واحد من أُمور خمسة، يُعَارَضُ بِهَا الحَقُّ، وهي[1]:

«١ـ لبس الحق بالباطل، وهو خلطه به، بحيث لا يتميز الحق من الباطل.

٢ـ كتمان الحق.

٣ـ إخفاؤه. وهو قريب من كتمانه.

٤ـ تحريف الكلم عن مواضعه. وهو نوعان: تحريف لفظه، وتحريف معناه.

٥ـ لَيُّ اللسان به؛ ليلبس على السامع اللفظ المنزل بغيره.

وهذه الأُمور إنما ارتكبوها؛ لأَغراض لهم دعتهم إلى ذلك..».

وإذا تأملت هذه الأُمور الخمسة، رأيتها تنزع من قوس واحدة: «التحريف» وترجع إليه.

والآن إلى نشر هذا الإجمال من وقوع بدعة «التحريف» بدءاً من «اليهود» إلى المبتدعة من المسلمين، حتى ولو كان صاحب بدعة خفيفة؛ لأَن البدعة انحراف، وهوى، ولا يتأيد ذلك بالوحي والهدى، وإنما بالتحريف، والتأويل

---

(١) «هداية الحيارى»: (ص/ ٤٩).

بالباطل، والمخارج بالحيل الباطلة لصرف النصوص، وَلَيِّهَا عن المراد منها، وإليك البيان:

أما أنه بدعة شيطانية: فإن إبليس ـ لعنه اللَّهُ ـ هو أول من قاس قياساً فاسداً، عارض به النص، فقال: «أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين».

فهذا التأويل الباطل، والتحريف العاطل بالقياس الفاسد، معارضة للوحي. سولت له نفسه منها الامتناع عن السجود. وبه صار إماماً لكل من عارض نصوص الوحي بالتأويل الباطل إلى يوم القيامة(١).

وأما اليهود: فهم الراسخون في «التحريف»، والناس تبع لهم فيه وقد جاء في «القرآن الكريم» وصفهم بالتحريف دون غيرهم من الأُمم، في آيات منها: قول اللَّهِ تعالى: ﴿**وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رَغَداً وادخُلوا الباب سُجَّدا وقولوا حطَّةٌ نغفر لكم خطاياكم وسنزيدُ المحسنين فبدَّل الَّذين ظَلَموا قولاً غير الَّذي قيل لهم فأَنزلنا على الذين ظلموا رجزًا من السماء بما كانوا يفسقون**﴾ [البقرة: ٥٨ ـ ٥٩].

وفي «الصحيحين»، عن النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ قال: «**قيل لبني إسرائيل: ادخلوا الباب سجداً، وقولوا: حطَّة، فَبَدَّلوا، فدخلوا يزحفون على أستاههم وقالوا: حطة: حبة في شعرة**»(٢).

وقال تعالى: ﴿**أَفتطمعون أَن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام اللَّهِ ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون**﴾ [البقرة: ٧٥].

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٣٧٠ ـ ٣٧٢).

(٢) «فتح الباري»: (٨/ رقم: ٤٤٧٦).

وقال سبحانه في تقريعهم، وكشف ما هم عليه من التحريف، والتبديل: **﴿سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ومن يبدل نعمة اللَّهِ من بعد ما جاءته فإن اللَّهَ شديد العقاب﴾** [البقرة: ٢١١].

فتبديلها: هو تحريفها، وتأويلها الزائغ.

ومنه: تحريفهم في صفة النَّبِيِّ - ﷺ - في التوراة، وإسقاطهم الحدود عن أشرافهم. وقال تعالى: **﴿يا أَهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأَنتم تعلمون﴾** [آل عمران: ٧١].

ولبس الحق بالباطل: خلطه بما يتعمدونه من التحريف، وما يدخلونه في الدين مما ليس منه تلبيساً على الناس، وإضلالاً لهم.

وقال سبحانه: **﴿مِن الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مُسمع وراعنا ليًّا بأَلسنتهم وطعناً في الدين ولو أَنهم قالوا سمعنا وأَطعنا واسمع وانظرنا لكان خيرًا لهم وأَقوم ولكن لعنهم اللَّه بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلاً﴾** [النساء: ٤٦].

قال المفسرون: يحرفون الكلم: أَي يُميلونه وَيُزيلونه عن مواضعه ويجعلون مكانه غيره، أَو المراد أَنهم يتأَولونه على غير تأْويله.

وقال سبحانه: **﴿فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظًّا مما ذكروا به ولا تزال تطَّلع على خائنةٍ منهم إلا قليلاً منهم فاعف عنهم واصفح إنَّ اللَّهَ يحب المحسنين﴾** [المائدة: ١٣].

وقال سبحانه: **﴿يا أَيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأَفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هَادُوا سمَّاعُون للكذبِ سمَّاعون لقومٍ آخرين لم يأْتوك يُحرفون الكَلم من بعد مواضعه يقولونَ إن أُوتيتم**

هذا فخذوه وإن لم تؤتوه فاحذروا ومن يرد اللَّهُ فتنته فلن تملك له من اللَّهِ شيئًا أُولئك الذين لم يردِ اللَّهُ أن يطهر قلوبهم لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذابٌ عظيم﴾ [المائدة: ٤١].

وكان مما حرفوه: الرجم على الزاني والزانية، جعلوا بدله تسويد الوجه. وقصتهم مشهورة في كتب الحديث، ويذكرها المفسرون في تفسير الآية[١].

وأمَّا النصارى: فقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه تعالى ـ اتفاق علماء المسلمين، وعلماء أهل الكتاب على وقوع التحريف في المعاني والتفسير في «التوراة» و «الإنجيل»، والخلاف إنَّما هُوَ في وقوع التحريف في الألفاظ والمباني. وكلامه ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ في هذا مطول في «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»[٢].

وأما المنافقون[٣]: فهم أول من قدح شرارة التبديل في الملة، وفيهم أنزل اللَّهُ قرآناً فقال سبحانه: **﴿سيقول المخلفون إذا انطلقتم إلى مغانم لتأخذوها ذرونا نتبعكم يريدون أن يبدلوا كلام اللَّه قل لن تتبعونا كذلكم قال اللَّه من قبل فسيقولون بل تحسدوننا بل كانوا لا يفقهون إلا قليلاً﴾** [الفتح: ١٥].

وأصل القصة أن النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ لما انصرف من الحديبية، ومن معه من المسلمين، وعدهم اللَّهُ فتح خيبر، وخص بغنائمها من شهد الحديبية، فلما انطلقوا إليها، قال هؤلاء المخلفون: ذرونا نتبعكم، ﴿يريدون أن يبدلوا كلام اللَّه﴾ والمراد بهذا الكلام الذي أرادوا أن يبدلوه هو: مواعيد اللَّه لأهل الحديبية خاصة بغنيمة خيبر.

---

(١) انظر: «الفتاوى»: (١١/ ٤٢٥، ٤٣٤).

(٢) «الجواب الصحيح»: (١/ ٣٦٧ـ ٣٦٨)، و«الفتاوى»: (٤/ ٣٣٢).

(٣) وانظر: «الفتاوى»: (٤/ ٣١٤).

أما الباطنية، وأما الكلامية، وأما الطرقية[١]، وأما الغلاتية القبورية[٢]، وأما الغلاتية الفروعية[٣]: فقد أُفردت فيهم مؤلفات، وجالت بشأن تحريفهم أبحاث، وَ ضَعْ يدك على ما شئت من كتب ابن تيمية، وابن القيم، تَقَرَّ عينك بما يكشف تحريفهم، وتلبيسهم، وأهواءهم.

وهنا أسوق إلماعة مجملة عنهم، فأقول:

امتدت هذه البدعة الشيطانية اليهودية، النصرانية، إلى المارقين من الإسلام باطناً «المنافقين» وتقدم بيان تحريفهم.

ثم إلى المارقين من الإسلام باطناً وظاهراً، كالباطنية الرافضة المجوس، والبهائية، والقاديانية، وغيرهم من الملاحدة، والزنادقة، أفراداً، أو جماعات.

وهل تعلم أن من أُصول الرافضة، الجمع بين سوأتين، في أصلين فاسدين:

فمن أُصولهم أن القرآن الموجود بأيدينا الآن مُحرَّفٌ.

ومن أُصولهم «التفسير الباطني»، وحقيقته: التحريف، والتأويل بالباطل والخيالات، والمحالات لآيات القرآن الكريم.

وقد بينتُ طرفاً من هذا في: «التعالم» وغيره.

وما من فرقة من الفرق المخالفة، المنتسبة إلى الإسلام كالرافضة، والجهمية، والقدرية، والجبرية، والمعتزلة، والأشاعرة .. إلا وقد ضربت بسهم وافر من «التحريف» ويقال: «تأويل التحريف»؛ لصياغة ما ينتمون إليه

---

(١) «الفتاوى»: (١٠/ ٦٩).

(٢) انظر: «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» لابن القيم»: (٢/).

(٣) انظر: كتب الاجتهاد وذم التقليد. ومن أجمعها كتاب «بدعة التعصب المذهبي» للشيخ محمد عيد عباسي.

من مذاهب بما يشبه الحق، وهو باطل محض.

قال ابن القيم ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ نقلاً عن ابن رشد ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ في «مناهج الأَدلة» ـ بعد ضربه المثال بدواء مركب للداء، وما داخله من التحريف، قال[1]:

(وهذه هي حال هذه الفرق الحادثة في الشريعة مع الشريعة، وذلك أَن كل فرقة منهم تأَولت في الشريعة تأْويلاً غير التأْويل الذي تأَولته الفرقة الأُخرى، وزعمت أَنه الذي قصده صاحب الشرع حتى تَمَزَّقَ الشرع كل مُمَزَّق، وَبَعُدَ جدّاً عن موضوعه الأَول؛ ولما علم صاحب الشرع ﷺ، أَن مثل هذا يعرض ولابد في شريعته قال: «**ستفترق أُمتي على اثنتين وسبعين فرقة، كُلُّها في النار إلا واحدة**» يعني بالواحدة: التي سلكت ظاهر الشرع ولم تؤولهُ.

وأَنت إذا تأَملت ما عرض في هذه الشريعة في هذا الوقت من الفساد العارض فيها من قبل التأْويل، تبينت أَن هذا المثال صحيح.

وأَول مَنْ غَيَّرَ هذا الدواء الأَعظم هم الخوارج، ثم المعتزلة بعدهم، ثم الأَشعرية، ثم الصوفية، ثم جاء أَبو حامد، فطم الوادي على القرى» اهـ، وذكر كلاماً بعد ذلك متعلقاً بكتب أَبي حامد ليس لنا غرض في حكايته).

وقال ابن القيم ـ أَيضاً ـ بصدد بيان أَن التأْويل سبب ضلال اليهود:

(وعلى أَعقاب هؤلاء، حَلَّت قارعة التحريف في كل من غلا في المذاهب، وجفا النصوص، وَعَقَد الولاء والبراء على المذهب، والتعصب لإمام المذهب، لا على الدليل، وما قام عليه من الحق المبين.

فيلعب بهذا الفريق داعي العصبية، والهوى، فالأَصل عندهم هو قول

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٧).

إمام المذهب المجتهد، والدليل تابع له؛ لهذا يسلكون وجوه التحريف، والتغيير، والتبديل، حتى يتم إخضاع النصوص للمذهب.

وهذه فَعْلَةٌ شنعاء، وجريمة كُبرى، أفرزتها البدعة الضالة: بدعة «التعصب المذهبي»، المطروقة جادتها بالتحريف المعنوي، بمعنى تحريف الأَدلة عن معانيها، وإِزالة أَحكامها عن مواضعها، وقد نرى نفراً جمع بين سوأَتين، فَيُحَرِّفُ المعاني وَيُحَرِّفُ المباني، ومن كل ذلك قد فعل المقلدة المتعصبة.

قال ابن القيم ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ[١]:

(وحقيقة الأَمر أَن كل طائفة تتأَول ما يخالف نحلتها، ومذهبها، فالعيار[٢] على ما يتأَول وما لا يتأَول هو المذهب الذي ذهبت إِليه، والقواعد التي أَصلتها، فما وافقها أَقروه ولم يتأَولوه، وما خالفها فإِن أَمكنهم دفعه، وإِلا تأَولوه. ولهذا:

لما أَصلت الرافضة عداوة الصحابة، ردوا كل ما جاء في فضائلهم والثناء عليهم أَو تأَولوه.

ولما أَصلت الجهمية: أَن اللَّهَ لا يتكلم، ولا يكلم أَحداً، وَلاَ يُرَى بالأَبصار، ولا هو فوق عرشه مباين لخلقه، ولا له صفة تقوم به، أَولوا كل ما

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣٣). وانظر: «الفتاوى»: (١٧/ ٤٤٥)، (١٩/ ٧٤ـ٧٥، ١٥٦، ١٦٤).

(٢) قال في «اللسان»: (والمعيار من المكاييل: ما عُيِّر. قال الليث: العيار: ما عايرت به المكاييل، فالعيار صحيح تام واف. تقول: عايرت به، أي سويته، وهو العيار والمعيار».

«لسان العرب»: (٤/ ٣١٨٧)، مادة (عير)، دار المعارف.

خالف ما أَصلوه.

ولما أَصلت القدرية: أَن اللَّهَ سبحانه لم يخلق أَفعال عباده، ولم يقدرها عليهم، أَوَّلُوا كُلَّ ما خالف أُصولهم.

ولما أَصلت المعتزلة: القول بنفوذ الوعيد، وأَن من دخل النار لم يخرج منها أَبداً، أَولوا كل ما خالف أُصولهم.

ولما أَصلت المرجئة: أَن الإِيمان هو المعرفة وأَنها لا تزيد ولا تنقص أَولوا ما خالف أُصولهم.

ولما أَصلت الكلابية: أَن اللَّهَ سبحانه لا يقوم به ما يتعلق بقدرته، ومشيئته، وسموا ذلك حلول الحوادث، أَولوا كل ما خالف هذا الأَصل.

ولما أَصلت الجبرية: أَن قدرة العبد لا تأْثير لها في الفعل بوجه من الوجوه، وأَن حركات العباد بمنزلة هبوب الرياح، وحركات الأَشجار أَوَّلُوا كل ما جاء بخلاف ذلك.

فهذا في الحقيقة هُوَ عِيَارُ التأْويل عند الفِرق كُلِّها، حتى المقلدين في الفروع أَتباع الأَئمة الذين اعتقدوا المذهب، ثم طلبوا الدليل عليه: ضابط ما يتأَول عندهم وما لا يتأَول ما خالف المذهب أَو وافقه. ومن تأَمل مقالات الفرق، ومذاهبها، رأَى ذلك عياناً وباللَّهِ التوفيق.

وكل من هؤلاء يتأَول دليلاً سمعياً ويقر على ظاهره نظيره، أَو ما هو أَشد قبولاً للتأْويل منه؛ لأَنه ليس عندهم في نفس الأَمر ضابط كلي مطرد منعكس يفرق ما يتأَول، وما لا يتأَول، إِن هو إِلا المذهب، وقواعده، وما قاله الشيوخ. وهؤلاء لا يمكن أَحد منهم أَن يحتج على مبطل بحجة سمعية؛ لأَنه يسلك في تأْويلها نظير ما سلكه هو في تأْويل ما خالف مذهبه. ـ كما سيأْتي بيانه في موضعه إِن شاء اللَّهُ ـ) انتهى.

والذي نعتقده، وندين اللَّه به، هو كما قرره ابن القيم ـ رحمه اللَّه تعالى ـ بقوله[١]:

(ووقوع الاختلاف بين الناس أَمر ضروري لا بد منه لتفاوت إرادتهم، وأَفهامهم، وَقُوَى إدراكهم، ولكن المذموم بَغْيُ بعضهم على بعض، وعدوانه وإلا فإذا كان الاختلاف على وجه لا يؤدي إلى التباين، والتحزب، وكل من المختلفين قصده طاعة اللَّه ورسوله، لم يضر ذلك الاختلاف؛ فإنه أَمر لا بد منه في النشأَة الإنسانية، ولكن إذا كان الأَصل واحداً، والغاية المطلوبة واحدة، والطريق المسلوكة واحدة، لم يكد يقع اختلاف، وإن وقع كان اختلافاً لا يضر، كما تقدم من اختلاف الصحابة، **فإن الأَصل الذي بنوا عليه واحد وهو كتاب اللَّهِ وسنة رسوله، والقصد واحد، وهو طاعة اللَّه ورسوله، والطريق واحد، وهو النظر في أَدلة القرآن والسنة، وتقديمها على كل قول ورأْي وقياس، وذوق**) انتهى.

وقد أَطَلَّ علينا في هذا الزمان موجة فاجرة أَفرزها «الغلو»، وعقد «الولاء والبراء» لآراء الرجال، ولهذا سلكوا من «التحريف» أَبشعه.

والعجيب أَنها في الجملة من غلاة الحنفية، فتفننوا في التحريف، والتبديل أَمراً عجيباً، فإنا للَّهِ وإنا إليه راجعون.

و«التحريف» من قبل ومن بعد، تراه بدعة موروثة يهذي بها كل ذي هوى.

ومنه نَجِدُ في عصرنا: **مذهب العصرانية**، وَمِنْ أُسُسِهِ **«ضغط النص للواقع»**. وهو نظير فعلة متعصبة المذاهب من ضغط النص للمذهب.

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (٢/ ٥١٩).

ومنه: أَفراد يعتلج في نفوسهم زيغ وذلة، فتسمع على فلتة لسانه، أَو ترى في كتابه، ما يضرب به الأَدلة عرض الحائط.

ثم هم يظهرونها باسم: «التأْويل»[١] والتأْويل فيه حق وباطل، فمن الحق ما كان بمعنى التفسير، وبيان المعنى الحق، وهو جارٍ على لسان السلف، ومنه قول الطبري في التفسير: «القول في تأْويل قول اللَّهِ تعالى».

والباطل يضم ما انتهجته كل فرقة مخالفة ترمي إِلى تأْييد مذهبها، فتصرف اللفظ عن ظاهره، وهذا تحريف النص في معناه.

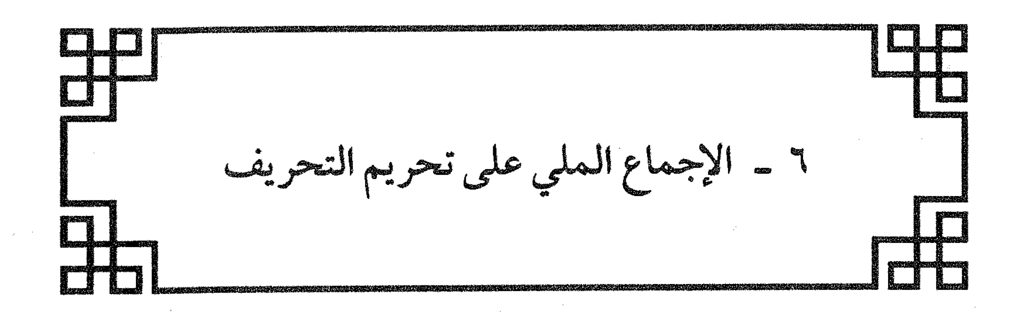
ويقال له: «تأْويل التحريف»، وهو «من جنس الإِلحاد فإِنه هو الميل بالنصوص عن ما هي عليه، إِما بالطعن فيها، أَو بإِخراجها عن حقائقها مع الإِقرار بلفظها . . .»[٢].

□ □ □

---

(١) انظر: «الصواعق المرسلة»: المجلد الأول بكامله، ط دار العاصمة بالرياض مهم، وفي الثاني إلى (ص/ ٦٣١).

(٢) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢١٧).



٦ ـ الإجماع الملي على تحريم التحريف

أَجمع أَهل الأَرض على اختلاف مِللهم، وَتَشَعُّب طوائفهم، ومذاهبهم، على تحريم «قصد التحريف، والتغيير، والتبديل»، لِمَا يفضي إليه من الميل عن الصراط، والتخبط في مضاجع الفساد، في مخاطر كبار.

لكن هذا الإجماع لم يَسْلَم لأَهل مِلَّة، إلاَّ لأَهل ملة الإسلام، ومضى صدر الأُمة وسلفها على ذلك، ثم خلفت خُلوف، وانقدح في الأُمة داعي الهوىٰ، والفُرقة، فلم يسلم ذلك ظاهراً ولا باطناً، إلاَّ لأَهل السنة والجماعة منهم، فهي عندهم من شعار الإسلام، ومعالم الإيمان، وحقّاً ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ في مواضع من كتبه[1] وساق في موضع ما قاله الشيخ إسماعيل الصابوني في أُصول معتقد أَهل السنة والجماعة، ومنه[2]. (ولا يحرفون الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة، والجهمية) انتهى.

وقد أَعاذ اللَّهُ أَهل السُّنَّةِ من التحريف والتكييف، وَمَنَّ عليهم بالتفهيم والتعريف..

أَمَّا أَهل الأَهواء، فقد مالت بهم أَهواؤهم ميلاً عظيماً، وأَودتهم مكاناً سحيقاً، فجلبوا لها مآخذ في الاستدلال، كان منها: تحريف النصوص ببترها،

---

(١) «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ١٦٦)، «الفتاوى»: (٧/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٢) «الفتاوى»: (٤/ ٥).

والإدخال، والإخراج ـ شأن الباطل لا يتأيد إلا بمثله ـ فحرَّفوا بذلك سنة الإسلام في «الأَمانة العلمية»، وصار نصيبهم من دعوى «الأَمانة العلمية» ظاهراً لا باطناً، فخرجوا بذلك إلى خطة الخسف، ودائرته «الخيانة العلمية»، وهذا الصنف محجور عليه طبعاً وشرعاً عن النظر والاستدلال في العلوم التي يداخلها هواه، وينازعه فيها مبلغ غايته، ومنتهى رضاه «الهوى»، وإن تَسَرْبَلَ بلباس المحبة، فهي محبة لغير اللَّه لما فيها من الغلو الشديد. فنحي بذلك عن الصف، وسقط بسوء فعله من العلماء العاملين، وصار بعمله هذا من المقبوحين، ومن نعمة الأَمانة العلمية من المحرومين. ورحم اللَّه أَهل الحياء.

وقد نَدَّد شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ بِالكَذْبَةِ في العلم، وبيَّن سوء أَثر تلبسهم بهذه المعصية وغيرها، على المسلمين، فقال[1]:

(وكذلك كذبهم في العلم من أَعظم الظلم. وكذلك إظهارهم للمعاصي، والبدع التي تمنع الثقة بأَقوالهم، وتصرف القلوب عن اتباعهم، وتقتضي متابعة الناس لهم فيها هي من أَعظم الظلم، ويستحقون من الذم، والعقوبة عليها ما لا يستحقه من أَظهر الكذب، والمعاصي، والبدع، من غيرهم؛ لأَن إظهار غير العالم ـ وإن كان فيه نوع ضرر ـ فليس هو مثل العالم في الضرر الذي يمنع ظهور الحق، ويوجب ظهور الباطل؛ فإن إظهار هؤلاء للفجور والبدع بمنزلة إعراض المقاتلة عن الجهاد، ودفع العدو؛ ليس هو مثل إعراض آحاد المقاتلة؛ لما في ذلك من الضرر العظيم على المسلمين.

فترك أَهل العلم لتبليغ الدين كترك أَهل القتال للجهاد، وترك أَهل القتال للقتال الواجب عليهم كترك أَهل العلم للتبليغ الواجب عليهم، كلاهما ذنب

---

(١) «الفتاوى»: (٢٨/ ١٨٨ ـ ١٨٩).

عظيم؛ وليس هو مثل ترك ما تحتاج الأُمة إليه، مما هو مفوض إليهم؛ فإن ترك هذا أَعظم من ترك أَداء المال الواجب إلى مستحقه. وما يظهرونه من البدع، والمعاصي، التي تمنع قبول قولهم، وتدعو النفوس إلى موافقتهم، وتمنعهم وغيرهم من إظهار الأَمر بالمعروف، والنهي عن المنكر: أَشد ضرراً للأُمة وضرراً عليهم من إظهار غيرهم لذلك.

ولهذا جبل اللَّه قلوب الأُمة على أَنها تستعظم جبن الجندي، وفشله، وتركه للجهاد، ومعاونته للعدو أكثر مما تستعظمه من غيره. وتستعظم إظهار العالم الفسوق، والبدع، أَكثر مما تستعظم ذلك من غيره، بخلاف فسوق الجندي، وظلمه، وفاحشته، وبخلاف قعود العالم عن الجهاد بالبدن.

ومثل ذلك ولاة الأُمور، كل بحسبه، من الوالي، والقاضي؛ فإن تفريط أَحدهم فيما عليه رعايته من مصالح الأُمة، أَو فعل ضد ذلك، من العدوان عليهم يستعظم أَعظم مما يستعظم ذنب يخص أَحدهم) انتهى.

وبالجملة فالتحريف ـ وهو مئنة الإثم ـ **منقصة في الإسلام**، ومن كبائر الذنوب والآثام، فإن كان في حديث نبوي شريف فإلى فاعله يساق هذا الوعيد: «من كذب عَلَيَّ متعمداً فليتبوأْ مقعده من النار»، وإن كان فيما سوى ذلك، فهو بحسب ما يترتب عليه من مخاطر، وآثام.

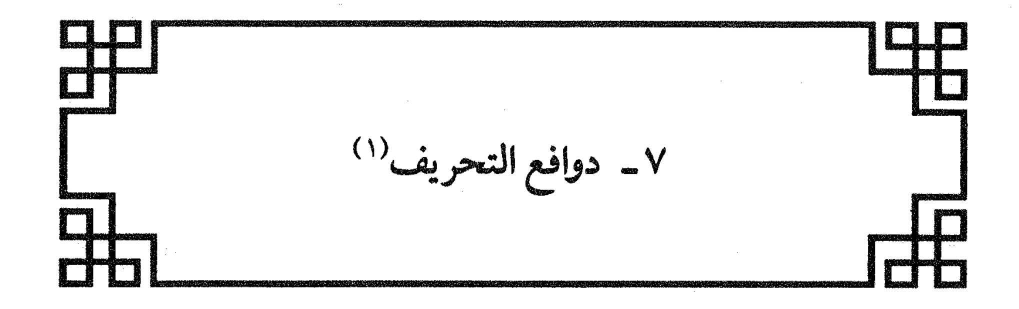
قال السمعاني ـ رحمه الله تعالى ـ[1]:

(مَنْ تَعَمَّدَ «الإدراج» فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين) اهـ.

□ □ □

---

(١) بواسطة: «شرح شاكر لألفية السيوطي»: (ص/ ٧٩).



٧ـ دوافع التحريف[١]

الحق ينجلي بدليله من كتاب أَو سنة، وماذا بعد الحق إلا الضلال، فلا يفتقر الحق أَبداً إلى دليل أَجنبي عنه؛ ولهذا فإن شعار أَهل السنة والجماعة: نشر ما لديهم من الحق والهدى بوضوح، وجلاء، وأَمانة، ووثوق. وهذا شأْن المطمئن بالإيمان، المستمسك بالدليل، لا بالاستنان بالرجال فتميزوا ـ رحمهم اللَّهُ تعالىٰ ـ بجمال الأحدوثة عنهم، وشرف الذِّكر في السِّيَر، والتاريخ.

و«أَهل الأَهواء» في المسائل التي يلتقون فيها مع أَهل السنة، تراهم كذلك، إلا ما ندر، لكن في مواضع المخالفة، يَشُطُّ بهم ما يعانون من غُلُوٍّ، ينازعون به الحق، فالتبس عليهم الأَمر، وقادهم دافعٌ من شبهة فَضَلُّوا. ورماهم شواظ العصبية فَحَرَّفُوا.

وَجِمَاعُ هذه الدوافع: «الحب لغير اللَّه»، والذي يداخل النفس أَحياناً على أنه للَّهِ، وأَصله «الغُلُوُّ» في حب الأَشياخ والعالم المتبوع، وهذا أَصل في فساد المتعبدة في أَهل كل مِلَّة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ:

(فالحب لغير اللَّهِ، كحب النصارى للمسيح، وحب اليهود لموسى

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٨/ ٣٢٠)، (٢٠/ ١٦٤)، «الاستقامة» لابن تيمية: (٢/ ٢٢٤ـ٢٢٦).

وحب الرافضة لعلي، وحب الغلاة لشيوخهم، وأئمتهم مثل من يوالي شيخاً، أَو إماماً، وينفر عن نظيره، وهما متقاربان، أَو متساويان في الرتبة. فهذا من جنس أَهل الكتاب الذين آمنوا ببعض الرسل وكفروا ببعض، وحال الرافضة الذين يوالون بعض الصحابة، ويعادون بعضهم، وحال أَهل العصبية من المنتسبين إلى فقه وزهد الذين يوالون الشيوخ والأَئمة دون البعض) انتهى.

وقال أَيضاً ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ :

(وليس لأَحدٍ أَن ينصب للأُمة شخصاً يدعو إلى طريقته ويوالي، ويعادي عليها، غير النَّبيِّ ـ ﷺ ـ ولا ينصب لهم كلاماً يوالي عليه، ويعادي، غير كلام اللَّهِ ورسوله، وما اجتمعت عليه الأُمة، بل هذا من فعل أَهل البدع، الذين ينصبون لهم شخصاً، أَو كلاماً يفرقون به بين الأُمة، يُوالون به على ذلك الكلام، أَو تلك النسبة ويعادون) انتهى.

وهذا الغلو البدعي، الناقض للحب الشرعي فَرْعٌ، تَوَلَّدَ عنه نواقض حملت مَنْ تَشَرَّبَ بها على التحريف، منها:

١ ـ الانحراف العقدي في «توحيد الأَسماء والصفات» كالاعتزال، والتمشعر، وانحرافات الكلابية، والماتريدية، وهكذا من الفرق الكلامية، وهذا أَضَرُّ باب على الخلق في «توحيد الأَسماء والصفات».

٢ ـ الانحراف العقدي في «توحيد العبادة» بما يكون شركاً، كدعاء الأَموات، والطواف بالأَضرحة، وما يكون بدعة كالتوسل بهم.

٣ ـ انحراف المتفقرة، والمتزهدة، والمتعبدة، وأَرباب السلوك والنسك اليابس، في «توحيد الاتباع»؛ إذ دخلوا في الطرق الصوفية المبتدعة، وهي ذات بدع مكفرة، أَو مضلة.

٤ ـ بدعة «التعصب المذهبي» وهذه أَدوىٰ الأَدواء في الفقهيات، فترىٰ العالم

ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة، أو مالك، أو الشافعي، أو أحمد، فيبلغ ببعضهم الحال إلى تحريف الدليل، أو دلالته، حتىٰ يلتقي مع المذهب، وكم للمتعصبة في هذا من مآثم ارتكبوها في «كل مذهب»، وترى في كتاب «بدعة التعصب المذهبي» للشيخ محمد عيد عباسي - كشف اللَّه كربته، وأخزىٰ من آذاه بغير حق - ترىٰ ما ينير السبيل في هذا، وفي «التعالم» مبحث مهم فلينظر.

وخذ مثالاً في المتقدمين: فهذا العلامة العيني - مع جلالة قدره - تراه في «عمدة القارىء» «كثيراً ما ينقل إحدى عبارات الحافظ ابن حجر، وقد حذف منها كلمة، أو جملة، أو جُمَلاً. ثم يورد الاعتراض عليها، وهي مهلهلة»، وانظر «مبتكرات اللآلي والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر»[١].

وَمِنْ قَبْلُ: برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني المتوفَّىٰ سنة ٥٩٣هـ - رحمه اللَّهُ تعالىٰ - فإنه في كتابه: «هداية المهتدي شرح بداية المبتدي» في الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة - رحمه اللَّهُ تعالىٰ -: أَرْعَفَ قَلَمَه بزيادة أَلفاظ لا أُصول لها، مضافة إلىٰ متون جملة كبيرة من الأَحاديث المرفوعة إلى النَّبِيّ - ﷺ - .

كُلُّ هذا لتأييد المذهب؟!

فهل هو سعي من المرغيناني الحنفي، إلىٰ «تحنيف السنة» حتى يؤيد المذهب، أَم أَنَّه اغتر بما سعىٰ به الغُلاة من قبل إلى «تحنيف السنة»؟ نقول: اللَّه أَعلم، واللَّهُ المَوْعِد.

---

(١) «مقدمة النشر»: (ص/ ١٦).

وقد ردَّ عليه الشيخ محمد بن إبراهيم الدهلوي المتوفى سنة ١٩٤٢م في كتابه: «دراية محمدي» باللغة الأُردية ومن هذه الزيادات التي لا أُصول لها[(١)]:

١ـ قول المرغيناني في «الهداية» (١/ ٤٥): وعن أَنس ـ رضي اللَّهُ عنه ـ: «أَن النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ كان إذا افتتح الصلاة كبر وقرأَ: سبحانك اللهم وبحمدك. إلى آخره، ولم يزد على هذا».

فقوله: «ولم يزد على هذا» زيادة على النص، وانظر: «نصب الراية» للزيلعي: (١/ ٣٢٠).

٢ـ وقوله (١/ ٦٣):

«لقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ إذا صلى أَحدكم ـ في الصحراء ـ فليجعل بين يديه سترة».

فقوله: «في الصحراء» ليست في نص الحديث، وانظر: «نصب الراية»: (٢/ ٨٠).

٣ـ وقوله: (١/ ٦٣):

(«ومقدارها ذراع فصاعداً» لقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «أَيعجز أَحدكم إذا صلى ـ في الصحراء ـ أَن يكون أَمامه مثل مؤخرة الرحل»).

فقوله: «في الصحراء» زيادة. وانظر: «نصب الراية» (٢/ ٨١).

٤ـ وفي: (١/ ٦٣) زيادة لفظ: «ولم يكن للقوم سترة» في حديث: «صلى ـ ﷺ ـ ببطحاء مكة إلى عَنَزَةٍ، ولم يكن للقوم سترة». وانظر: «نصب الراية»: (٢/ ٨٤).

٥ـ وفي: (١/ ٦٣) ساق حديث: أَن النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ قال: «مرة يا أَبا ذر وإلا فذر». ـ يعني في تسوية محل السجود ـ.

---

(١) بترجمة الشيخ أبي الأشبال صغير أحمد.

وانظر: «نصب الراية»: (٢/ ٨٦).

٦- وفي: (١/ ٦٤) زيادة لفظ:

«بموق عينيه» في حديث: «كان -ﷺ- يلاحظ أَصحابه في صلاته بموق عينيه».

وانظر: «نصب الراية»: (٢/ ٨٩).

٧- وفي: (١/ ٦٦) زيادة لفظ: «اجعل هذا في وترك» في حديث تعليم النَّبي -ﷺ- للحسن، دعاء القنوت.

وانظر: «نصب الراية»: (٢/ ١٢٥، ١٢٦).

٨- وفي: (٢/ ٧٢) زيادة لفظ: «اليمين» في حديث: «ثلاث جدهن جد ...».

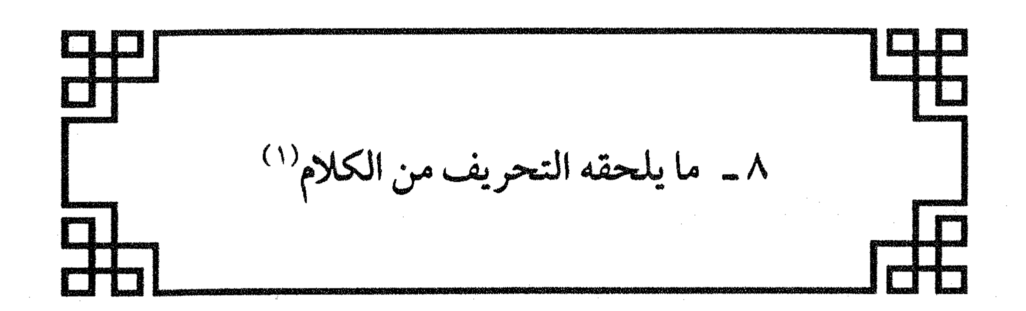
وانظر: «نصب الراية»: (٣/ ٢٩٣).

٩- وفي: (٣/ ١٠٣) زيادة لفظ: «الحكم» في حديث: «إنما بنيت المساجد لذكر اللَّهِ تعالىٰ والحكم».

وانظر: «نصب الراية»: (٤/ ٧٠، ٧١).

وهذه قلة من كثرة، ورُوي عن النَّبِيُّ -ﷺ-: «لا يؤمن أَحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به».

□ □ □



٨ ـ ما يلحقه التحريف من الكلام[1]

اعلم أولاً أن اللَّهَ سبحانه وتعالى تَكَفَّلَ بحفظ القرآن العظيم من أن يلحقه التبديل، والتحريف، فقال سبحانه: **﴿إِنَّا نحن نزلنا الذكر وإِنا له لحافظون﴾** [الحجر: ٩].

فهذا حفظ لكتابه يعم حفظه في مبانيه، وفي تفسيره ومعانيه. وقد رُوِيَ في الحديث أن النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ قال: «**من قال في القرآن برأيه فأَصاب فقد أَخطأَ**» رواه الترمذي: (٥/ ٢٠٠)[2].

ولهذا هيأ اللَّهُ ـ سبحانه ـ في نفوس المسلمين: الغَيْرَةَ على كتابه من أن يلحقه تحريف في مبانيه، أو معانيه. وعند وقوع شيء من ذلك من أهل الأهواء، يبتدره المسلمون بالنفي والإنكار ـ والحمد للَّهِ رب العالمين ـ فيبقى كلام اللَّهِ في مبناه، وفي معناه محفوظاً سالماً من أن يمسه تحريف، أو تبديل، أو تغيير، وتنزوي محاولات التحريف في حيز العدم.

وانظر: كم حاول المحرفون من اليهود، وأتباعهم في التحريف من

---

(١) «الموسوعة الفقهية» ط الكويت: (١٠/ ٢٠٠ ـ ٢٠٥) والعنوان مقتبس منها.

(٢) انظر: مقدمة «تفسير ابن كثير»: (١/ ٤ ـ ٦)، وعنه الشيخ عثمان الصافي في كتابه المهم النافع: «أخطار على المراجع العلمية...»: (ص/ ٣٨ ـ ٤١). «الجواب الصحيح»: (٢/ ١٣٨ ـ ١٤٠، ٢٢١ ـ ٢٢٢)، «الفتاوى»: (١٩/ ١٨٤ ـ ١٨٥)، و«روح المعاني» للآلوسي: (١/ ٢٣) مهم.

الباطنية والرافضة، ومحترفة الغلاة ـ تحريف كلام اللَّهِ تعالىٰ، وكلام اللَّه: «القرآن العظيم»: باقٍ سليماً من التحريف لم يمسسه سوء، وأنىٰ لهم أن يلحقه تحريف، وقد تكفل سبحانه بحفظه.

بل من آثار تكفل اللَّهِ بحفظ الذكر العظيم، حفظ الإسلام وبقاؤه، فكم كيد له وابتدع من بدع نسبت إليه، ومع هذا يبقى الإسلام هو الإسلام. والحمد للَّهِ رب العالمين.

وخذ هذا في شعائر الملة، وأَحكام الديانة. فهذا «بيت اللَّهِ الكعبة شرفها اللَّهُ تعالىٰ» كم بنى الملوك من بيوت ملأَت سمع الزمان، وكم بنى الوثنيون، والمبتدعون من بيوت، وكعبات، ومشاهد مقدسة عندهم. ومع ذلك يبقى بيت اللَّهِ تعالىٰ على قواعد إبراهيم ـ عليه السلام ـ هو بيت اللَّهِ تهوي إليه أَفئدة المسلمين محفوظاً، عامراً بالطواف، وتوجيه العبادة للَّهِ تعالىٰ تتهاوىٰ دونه تلك القصور الشامخات، وتُهجر الكعبات في حيز أَهل الشبهات.

وعلى هذا فقس في شعائر الملة الإسلامية كافة ـ والحمد للَّه رب العالمين ـ.

أَما الحديث النبوي الشريف، وهو الوحي الثاني، فهو قطرة من بحر القرآن الكريم، وقد قال اللَّهُ تعالىٰ: ﴿**وأَنزلنا إِليك الذكر لتبين للناس ما نزل إِليهم**﴾ [النحل: ٤٤].

وقد تكفل اللَّهُ ـ سبحانه ـ بحفظ كتابه، فالسُّنَّةُ وهي من كتابه العظيم، ووحي على النَّبِيِّ المعصوم ـ ﷺ ـ: محفوظة من التحريف، والتبديل.

ولهذا بلغتنا «السنة النبوية» كما عهدها النَّبِيُّ ـ ﷺ ـ إلى صحابته ـ رضي اللَّهُ عنهم ـ. وَهَيَّأَ في نفوس علماء المِلَّة حراستها، وحفظها، فما من ذي بدعة، وهوى، يتربص بالسنة التحريف، إلا ويكشفه العلماء، ويهتكون

ستره، وهذه الموضوعات، والواهيات، وما في حكمها بمعزل عن السنة النبوية الشريفة.

وهذه تحريفات المبتدعة تُكشف من حين إلى آخر.

وهذا الكتاب ولِلَّهِ الحمد وَصْلٌ لحياة الذَبِّ عن سنته.

التحريف لما سوى الوحيين من كلام الصحابة ـ رضي اللَّهُ عنهم ـ فمن بعدهم إلى أَن يشاء اللَّهُ تعالىٰ.

فكل كلام يتصل بحكم شرعي من نثر، أَو شعر، فإن علماء المسلمين أَهدى من القطا بمعرفة الكلام الصحيح من المحرف المبدل، فكم حرَّف الغلاة من كلام، وكم كشفه من ناقد. والحمد للَّهِ ربِّ العالمين.

وهذا التحريف من الخوض في حرمات المسلمين، وهو من أَشد مواطن الإثم المضاعف لتعدي ضرره على العلم، والمستضيئين به.

وقد صح عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «كل المسلم على المسلم حرام» الحديث.

وانظر مبحثاً نفيساً في كتاب الشيخ عثمان الصافي «أَخطار على المراجع العلمية» (ص/ ٦٠ ـ ٦١).

وقد بلغ الحال في بعض النفاة للصفات من أَهل الأَهواء، أَنْ حَرَّفَ بيت النصراني «الأَخطل التغلبي غياث بن غوث» وهذا معلوم.

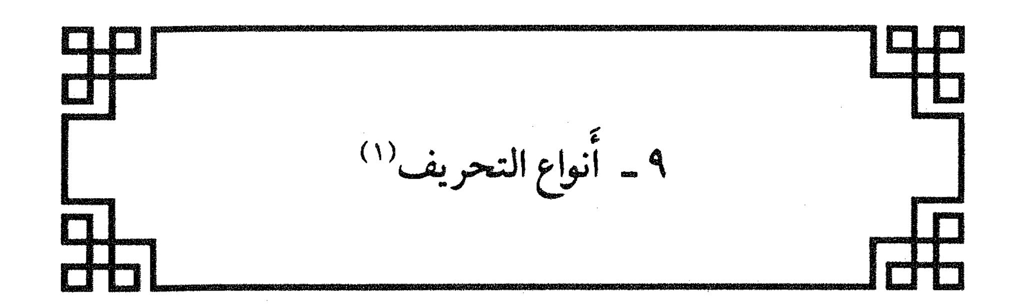
ومنه التحريف لما فيه حقوق العباد، في الوثائق، والوصايا، والعقود، والشروط، والسجلات، ونحوها.

قال اللَّهُ تعالىٰ في وعيد مبدلي الوصايا، ومحرفيها: **﴿فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه﴾** [البقرة: ١٨١].

وبالجملة فالتحريف، والتغيير، والتبديل، والتحوير بزيادة، أَو نقص،

أَو بتر، أَو تقديم، أَو تأْخير، كل ذلك مما يرمي إِلى التزوير، ويهدف للتضليل، وإِيجاد المخارج من الحقائق إِلى داعي الهوى: كله محرم، وفاعله مكشوف مع ما يلحقه من الإِثم والجناح.

□ □ □



٩ ـ أنواع التحريف[١]

يمكن تصنيف عَمَلِ أهل الأَهواء بترصدهم تحريف الكلم عن مواضعه للتضليل على أَنواع.

النوع الأَول: التحريف في ذات النص ومبناه.

وهذا على وجوه:

١ ـ التحريف في بنية الكلمة وجسمها.

٢ ـ الزيادة في النص بلفظ، أَو أَلفاظ، في جملة، أَو جمل.

٣ ـ النقص منه كذلك.

٤ ـ بتر النص. وهذا أَخص من سابقه.

٥ ـ التصرف في النص بالتقديم، والتأْخير، لا على سياق قائله.

٦ ـ التلفيق: بمعنى أَن يكون النص المنقول منه متصل العقد، والسياق في صفحة، أَو صفحات، ثم ينتزع الناقل سطوراً من بين السطور، فيسوقها مساقاً واحداً على أَن هذا نص كلامه.

٧ ـ الجمع بين هذه السوآت في نص واحد.

النوع الثاني: تحريف الأَدلة عن مواضعها[٢]، فيكون التحريف في وجه دلالة النص ومعناه بإِخراجها عن حقائقها مع الافتراء، بمعنى: صرف الأَدلة عن

---

(١) «هداية الحيارى»: (ص٤٩)، «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢١٥) ط دار العاصمة.

(٢) «الاعتصام» للشاطبي: (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٢).

وجوه الاستدلال منها، كحمل كلام اللَّهِ ورسوله على وفق المذهب[1].

ومنه في المدرسة العصرانية: «ضغط النص للواقع».

وهذا «التحريف» يسمونه «تأْويلاً» وهو تأْويل بالباطل، وفي هذا النوع من «التحريف» أَخرجوا نصوص الشريعة عن حقائقها، وَحَرَّفُوْهَا على غير المراد منها، وَلَقَّبُوا هذا «تأْويلاً»، وهذا من عمل المبتدعة للتضليل، ومنه تسميتهم «التعطيل»: «تنزيهاً» و«الإثبات» تجسيماً.

وقد أَوضح ابن القيم ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ في «النونية» جناية «التأْويل بالباطل» على الشريعة في نحو مائتي بيت، قال في مطلعها:

هَـــذَا وَأَصْـــلُ بَلِـيَّةِ الإِسْلاَمِ مِـــنْ
تَأْوِيـــلِ ذِي التَّحْـرِيْفِ وَالبُـطْلاَنِ

النوع الثالث: التحريف للمبنى والمعنى، وذلك في إطلاق الأَسماء الإسلامية، والمصطلحات الشرعية على الحقائق البدعية. وهذا من أَسوأ التضليل، والتلبيس.

ومنه: أَخْذ الباطنية عبارات المسلمين، واصطلاحاتهم، وإطلاقها على معانيهم الباطلة.

وأَخذ مبتدعة المسلمين عبارات أَهل السنة، وإطلاقها على بدعهم، فوافقوا أَهل السنة بظاهر لا باطن له. وقد وقع من وقع من علماء المسلمين في إطلاق مصطلحات لأَهل السنة، على أُصول الفلاسفة، ومذاهبهم. وهكذا[2].

---

(١) «الفتاوى»: (٧/ ٣٥)، (١٠/ ٣٦٦ـ ٣٦٧).

(٢) «الفتاوى»: (٤/ ١٩، ٦٦، ٦٨ ـ ٦٩ ـ ١٦٤) مهم، (١٧/ ٣٣٣، ٣٥٢، ٣٥٥)، (٣٧/ ٤)، «منهاج السنة» طبع جامعة الإمام: (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٣)، «الصواعق =

وكان لأَبي حامد الغزالي ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ في هذا وقوعات كثيرة؛ ولهذا قال صاحبه أَبو بكر بن العربي «شيخنا أَبو حامد، دخل في بطن الفلاسفة، ثم أَراد أَن يخرج منهم فما قدر».

وقد بسطت ـ ولِلَّهِ الحمد ـ ما يتعلق بالاصطلاح في «المواضعة» وهو مطبوع في «فقه النوازل».

النوع الرابع: التحريف بالطعن فيها[1] وإبطال ثبوتها.

ومنه لدى الرافضة الطعن بالسنة إلا بأَسانيدهم عن طريق المعصومين.

ومنه لدى مبتدعة أَهل السنة الطعن بحديث الآحاد في أَبواب الاعتقاد.

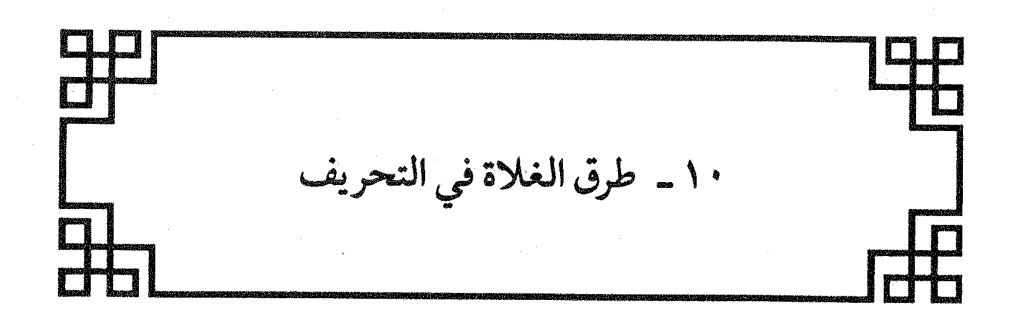
ومن كل هذه الأَنواع نزع الغُلاَةُ بالتحريف في آية، أَو حديث، أَو الاستدلال منهما بالتأْويلات الباطلة، والمحامل الباردة، أَو في إِسناد، بتوثيق المجروح، أَو عكسه، أَو التلبيس في عين الراوي بمشابه له في الاسم.

والتحريف في كلام عالم وصرفه عن وجهه المراد منه. وقد ترى الرجل يسوم نفسه سوم العذاب، فَيَعُبُّ من كل هذه الأَنواع، فمستقل ومستكثر. واللَّهُ المستعان.

□ □ □

= المرسلة»: (١/ ١٨٩ ـ ١٩٧) ط دار العاصمة بالرياض: (٢/ ٤٣٨ ـ ٤٤١ مهم، ٦٧٢ ـ ٦٧٧)، «سير أعلام النبلاء»: (٢٣/ ١٤٣).

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢١٧).



١٠ ـ طرق الغلاة في التحريف

من واقع مَا تَخطُّه أَقلام الغلاة، فينشرونه تحقيقاً أَو تأْليفاً، نرى لهم نفثات تحريف من خلال الطرق الآتية:

١ ـ مَكِيْدَةٌ فيها مَصْيَدَة، وأُحْبولة لاستدراج الغافلين هي في تَسَوُّرهم كتب السلف: في التفسير، والحديث، وفي علومهما، مثل بعض كتب الطبري، وابن قتيبة، وابن القيم، وابن كثير، والذهبي، وابن رجب وغيرهم، فيخرجونها للناس تحقيقاً، أَو اختصاراً، ولهم فيها نفثات مَهِيْنَةٌ من التحريف، والتلبيس فيها في مواضع، وعلى ندرة أَحياناً، فانظر، كيف يَمْتَطون هذا الدُّرَ الثمين، لمزجه بالخرز المهين كل هذا ليصلوا إِلى أَهل السنة عن طريق الكتب التي يرجعون إِليها، ويعولون عليها.

وهذا من بالغ كيدهم.

وقد تم الوقوف على أَمثلة لهذا في:

تعليقات الكوثري على «الانتقاء» لابن عبد البر.

و«الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة.

و«الأَسماء والصفات» للبيهقي.

و«شروط الأَئمة» للحازمي، وللمقدسي.

و«ذيول تذكرة الحفاظ» للذهبي. وغيرها.

وإِخراج دائرة المعارف العثمانية ـ ذات الخدمات الجليلة ـ لكتاب:

«مسند أَبي عوانة».

وتعليقات عبد الفتاح أَبو غدة الحنفي، على: «المنار» لابن القيم.

و«الموقظة» للذهبي.

وهذا المسكين، قد رَوَّض نفسه، على تحويل جملة كبيرة من النقول عن ابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، وابن حجر، والقاسمي، وغيرهم - إلى نقطة التلاقي مع ما يرمي إليه، بالتصرف في هذه النقول، والتحريف لها: بالزيادة، والنقص، والبتر، والتقديم، والتأْخير، والتلفيق . .

وفي تعليقاته على كتب اللكنوي، والتهانوي، الشيء الكثير، ويأْتيك خبر بعض منه فانظر.

وكلام بدعي فظيع، يتلوه خيانة في النقل، لمحقق كتاب: «مسند عمر ابن عبد العزيز» للباغندي.

فكيف ساغ لأُولاء أَن يجعلوا من أَنفسهم قَوَمَةً على كتب السلف؟ وقد أَخلُّوا بأَهم شروط القوامة: «الأَمانة العلمية».

٢ - **«طريق التَّلَوُّن»**:

من اقتحم الطريق الأُولى: «تحريف النص» من حديث، أَو أَثر، أَو كلام عالم، هان عليه: «طريق التلون» بما يبديه بعضهم من عبارات إجلال لابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، وغيرهم من علماء السلف، وهو في نفس الوقت، يتمدح بمن يعيبهم، وبمن يلعنهم، ويكفرهم، ويُنكِّل بهم، وبمذهبهم، في مواضع أُخرى لا تخفى على البصراء، كل هذا لكسب أَكبر عدد ممكن من القرّاء.

وهذا من المداخلات العجيبة التي يكدر النفوس سماعها، فضلاً عن إعمالها.

والدليل على هذا أنك لا ترى من هذا «الطراز» حرفاً واحداً في الثناء على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ في معتقده، في أَبواب التوحيد، والسلوك، ومنابذته للكلاميين من الأَشاعرة، وغيرهم، وللطرقية .. والتعبير الصريح بأَن ما قرره هو الحق؛ لأَنه مذهب السلف من الصحابة ـ رضي اللَّهُ عنهم ـ فمن بعدهم، كما دل عليه الكتاب والسنة.

لكن العكس هو الذي يَثْني عليه «الغُلاَةُ» صُدورهم.

فنحن لا نطالب بالثناء على ابن تيمية، فحسب، فإن الشخص يثني عليه بِمَا لَهُ من أَوصاف، مهما كانت منزلته من العلم والدين، لكن المطالبة بالسؤال المحدد: هل مذهب السّلف في أَبواب التوحيد .. الذي نصره ابن تيمية وغيره، حق أَم باطل؟

فعلىٰ طالب العلم أَن يبحث في مؤلفات، وحواشي، وتعليقات، السالكين لطريق التلون، فلن يجد حرفاً واحداً في هذا.

وادعاء مذهب السلف ـ مع مخالفته ـ للتغرير، والتلبيس: دعوىٰ قديمة، كشفها شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ في كتبه منها في «الفتاوى»: (٤/ ١٤٩، ١٥١ ، ١٦٤). وإن الدعوىٰ دون النصرة لهم، والبراءة من المخالفين لهم، تبقى دعوىٰ بلا بينة، فهي مردودة.

ونظير هذا تلقيب الأَشاعرة، والماتريدية لأَنفسهم بأَنهم: «أَهل السنة».

وهذا من التغرير من وجه، ونكاية بأَهل السنة والجماعة من وجه آخر، حتىٰ لا تبقىٰ لأَهل السنة والجماعة صفة التميز بهذا اللقب الشريف بالنسبة إلى «السنة» في وسط تلكم الأَهواء المضلة.

وهذا الصنيع منهم يذكرنا من وجه آخر، ما ذكر عن واعظ، قيل له ما مذهبك؟

قال: في أي مدينة(١).

٣ـ طريق «التمسح بنصرة السنة» والتحكك بالانتساب إليها، والإغراء بما يسوقونه من مُطايَبَاتٍ شتىٰ، ومتع للقراء، لكن في المواطن التي يعطفون على عصبية فيها، تجد العبث، واللعب بالنصوص، والتصرف فيها، وانتهاب الأَقوال، وتنتيفها مع التغرير بسياقتها، على مقتضى «الأَمانة العلمية» و «البحث العلمي» و «دقة المنهج» و «التزام المنهجية».

وهكذا في السَّرْد من هذه الكلمات، والشعارات المثخنة بالمكايد، والبريق الكاذب، ومنها:

العزو باسم الكتاب، ومؤلفه، ورقم الصفحة، والجزء، وجهة الطبع، ومكانه، وتاريخ طبعه، وملتزم نشره.

وهكذا من الصياغات التي تنقضها الحقائق، وتنكثها المراجعات، والتدقيقات؛ إذ «ربطوا الجواد خلف المركب».

بما غَيَّروا، وَحَرَّفوا، وبَدَّلوا، كُلُّ هذا لتأْييد ما شبه لهم به من انحراف، ومخالفة.

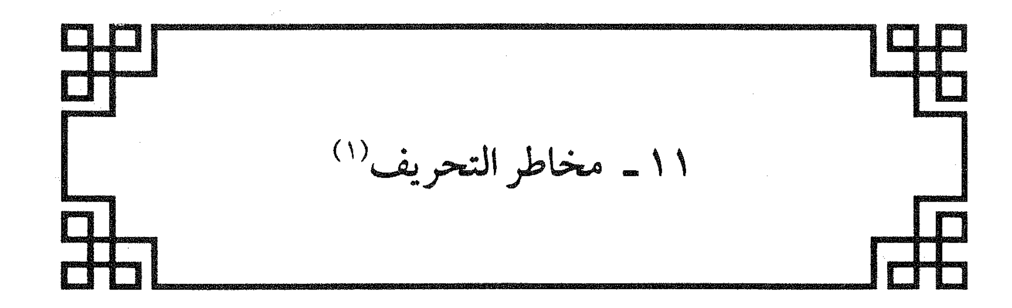
وهذه من أَسوأ مفاتيح النفوذ إلى تعبئة العقول بالانحراف عن منهج السلف.

ومع ذلك يظهرون «المِنَّة» على المستضعفين مِنَّا، ويبهرجون على عقولهم، بأَنهم شاركوا في تحقيق كتب السلف.

فالآن أَتاك نبأُ المحرفين، إذ تَسَوَّرُوا كتب السلف فاحذر مكرهم ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾.

---

(١) «منهاج السنة»: (٤/ ٩٨) طبع جامعة الإمام.



١١ ـ مخاطر التحريف[1]

مخاطر تحريف الغلاة ظاهرة، ظهور تحريمه، ومنها:

١ ـ التحريف من باب المجادلة بالباطل، فهو يفتح على الأُمة «باب غواية» وَمَا دَبَّت البدع في الدين إلى المسلمين، إلاَّ من التحريف على يد «الغلاة» وهذا يؤدي بمسائل الشرع إلى دين مبدل، وشرع محرف.

٢ ـ التحريف يفتح على الأُمة «بابَ مَعَرَّةٍ»؛ بسوء فعل الغلاة إذ خلطوا الوراثة النبوية بالوراثة الغُلاَتية، فصار الجمع بين الوراثتين، جمعاً بين حق وباطل. وهذا غاية في القدح والمعرة، وهذا غش لأُمة محمَّدٍ ﷺ، وقد صح عن النَّبِيّ ﷺ أَنه قال: **«من غشنا فليس منا»**.

٣ ـ التحريف «عبودية لغير اللَّهِ تعالىٰ» فالمحرِّف في الظاهر: عبد مطاع لكنه في الباطن: عبد مطيع لهواه. وهذه من عبودية القلوب لغير اللَّهِ تعالى[2].

٤ ـ التحريف «جارح لفاعله» ناقل له من العدالة إلى الجرحة؛ وهذا سالب لأَمانته العلمية.

٥ ـ ويسلب من فاعله: «الشخصية السوية».

---

(١) عن مخاطر التحريف انظر: «الصواعق المرسلة» لابن القيم: (١/ ٣١٠ ـ ٣١٦، ٣٤٨ ـ ٣٨١).

(٢) انظر: «الفتاوى»: (١٠/ ١٨٥، ١٨٩).

وجه ذلك: أَن التحريف خرق للمروءة، وهي مشتقة من «المرء»، ونقص في «الإِنسانية» وهي مشتقة من «الإِنسان».

وهذا اختلال في الآدمية، والشخصية السوية.

٦ـ التحريف ـ حينما ينكشف ـ يسلب من نفوس أَبناء المسلمين إِضعاف عقيدتهم بعلمائهم، ونفعهم، والرجوع إِليهم. وإِذا فقد الشباب «القُدْوَةَ» استلمتهم الأَهواء والانحرافات.

٧ـ التحريف: ظُلم لمن أُدخل على قوله التحريف، إِذْ قُوِّلَ مَا لم يَقُله.

وهذا من أَشد مواطن الجور والإِثم[1].

وإِذا كان الكل يُجمعون على تحريم الوضع في الحديث، وَتجريم واضعه فهذا وضع واختلاق لا يقصر عن ذلك في الظلم والإِثم[2].

٨ـ التحريف: إِخراج للنص عن معناه الحق، وتعطيل لحقائق النصوص، وتلاعب بها، وانتهاك لحرمتها. وكل هذا يعود على النص بالإِبطال. واللَّه تعالىٰ يقول: ﴿**ولا تلبسوا الحق بالباطل**﴾ [البقرة: ٤٢].

٩ـ بالتحريف كُتم النص الصحيح، فهو باب من أَبواب كتم العلم. وهذا من أَخلاق المغضوب عليهم.

قال شيخ الإِسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ[3]:

(ومن كتم الحق احتاج أَن يقيم موضعه باطلاً، فيلبس الحق بالباطل؛ ولهذا كان كل من كتم من أَهل الكتاب ما أَنزل اللَّهُ فلابد أَن يظهر باطلاً. وهكذا أَهل البدع . .) انتهى.

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢٩٩ ـ ٣٠١).

(٢) انظر: «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢٣٤).

(٣) «الفتاوى»: (٧/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

وقال أيضاً(١):

(فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه، ويبغضها، ويبغض إظهارها، وروايتها، والتحدث بها . .) انتهى.

وما جرى على الإسلام والمسلمين من جنايات وحوادث إلا بالتأْويل بالباطل. «التحريف».

قال ابن القيم ـ رحمه اللَّه تعالى ـ(٢):

(ومن جنايات التأْويل ما وقع في الإسلام من الحوادث بعد موت رسول اللَّهِ ـ ﷺ ـ وإلى يومنا هذا بل في حياته «صلوات اللَّهِ وسلامه عليه» بأَن خالد بن الوليد قتل بني جذيمة بالتأويل ولهذا تبرأَ رسول اللَّهِ ـ ﷺ ـ من صنعه، وقال: «اللهم إني أَبرأُ إليك مما صنع خالد»، وَمَنَعَ الزكاة من مَنَعَهَا من العرب بعد موت رسول اللَّهِ ـ ﷺ ـ بالتأْويل، وقالوا: إنما قال اللَّهُ لرسوله: ﴿خُذ من أَموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصلّ عليهم إن صَلَوٰتك سكنٌ لهم﴾ [التوبة: ١٠٣].

وهذا لا يكون لغيره، فجرى بسبب هذا التأْويل الباطل على الإسلام وأَهله ما جرى، ثم جرت الفتنة التي جرّت قتل عثمان بالتأْويل، ولم يزل التأْويل يأْخذ مأْخذه حتى قُتل به عثمان، فأَخذ في الزيادة، والتولد، حتى قُتل به بين علي ومعاوية بصفين سبعون أَلفاً أَو أَكثر من المسلمين، وقُتل أَهل الحرة بالتأْويل، وقُتل يوم الجمل بالتأْويل من قُتل، ثم كان قَتْل ابن الزبير، ونصب المنجنيق على البيت بالتأْويل، ثم كانت فتنة ابن

---

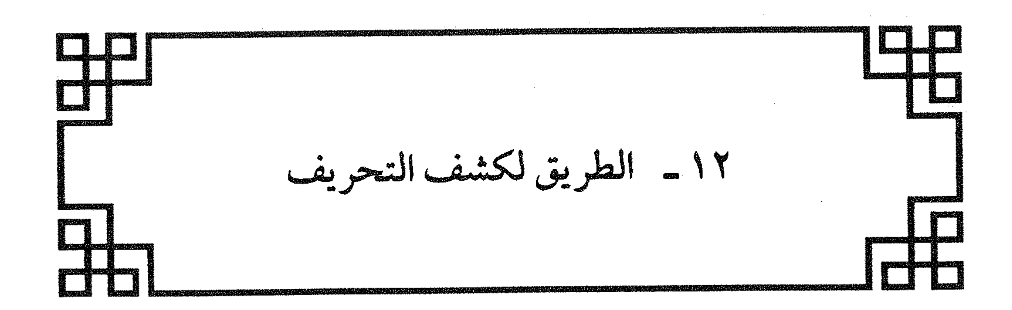
(١) «الفتاوى»: (١٩/ ١٦١ ـ ١٦٢)، «اقتضاء الصراط المستقيم»: (ص/ ٧)، وانظر: «الرد على المخالف»: (ص/ ٨٢).

(٢) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٣٧٦ ـ ٢٨١).

الأَشعث، وقُتل من قُتل من المسلمين بدير الجماجم بالتأْويل، ثم كانت فتنة الخوارج وما لقي المسلمون من حروبهم وأَذاهم بالتأْويل، ثم خروج أَبي مسلم وقتله بني أُمية، وتلك الحروب العظام بالتأْويل. ثم خروج العلويين، وقتلهم، وحبسهم، ونفيهم بالتأْويل. إلى أَضعاف أَضعاف ما ذكرنا من حوادث الإِسلام التي جرها التأْويل، وَمَا ضُرِبَ مالك بالسياط وطيف به إلا بالتأْويل، وَلاَ ضُرِبَ الإمام أَحمد بالسياط، وَطُلِبَ قتله إلا بالتأْويل، وَلاَ قُتِلَ أَحمد بن نصر الخزاعي إلا بالتأْويل، ولا جرى على نعيم بن حماد الخزاعي ما جرى، وتوجع أَهل الإِسلام لمصابه إلا بالتأْويل، ولا جرى على محمد بن إسماعيل البخاري ما جرى، وَنُفي، وأُخرج من بلده إلا بالتأْويل، وَلاَ قُتل من خلفاء الإِسلام، وملوكه، إلا بالتأْويل، ولا جرى على شيخ الإِسلام عبد اللَّه أَبي إسماعيل الأَنصاري ما جرى، وَطُلِبَ قَتْلُهُ بضعاً وعشرين مرة إلا بالتأْويل، ولا جرى على أَئمة السنة والحديث ما جرى حين حُبسوا وشُردوا وأُخرجوا من ديارهم إلا بالتأْويل، ولا جرى على شيخ الإِسلام ابن تيمية ما جرى من خصومه بالسجن، وَطُلِبَ قتله أَكثر من عشرين مرة إلا بالتأْويل.

فقاتل اللَّهُ التأْويل الباطل وأَهله، وأَخذ حق دينه وكتابه ورسوله وأَنصاره منهم، فماذا هدموا من معاقل الإِسلام، وهدموا من أَركانه، وقلعوا من قواعده؟ ولقد تركوه أَرق من الثوب الخلق البالي الذي تطاولت عليه السنون، وتوالت عليه الأَهوية، والرياح، ولو بسطنا هذا الفصل وحده وما جناه التأْويل على الأَديان، والشرائع، وخراب العالم، لقام منه عدة أَسفار، وإِنما نبهنا تنبيهاً يعلم به العاقل ما وراءه، وباللَّهِ التوفيق) انتهى.

□ □ □



١٢ ـ الطريق لكشف التحريف

إنها «المقابلة» في مواضع «المخالفة».

١ ـ ففي كتب السلف، التي تناولوها بالطبع والتحقيق: المقابلة عند الاقتضاء، بين النسخة، أو النسخ الخطية، وبين النص المطبوع.

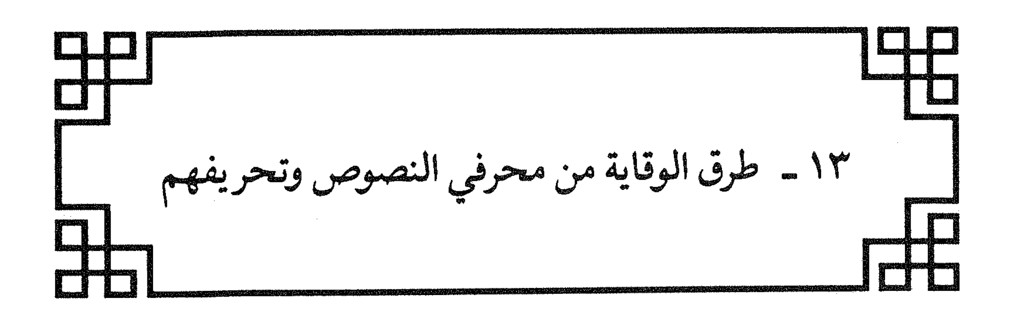
وقد تم الوقوف على نماذج عجيبة، من قصد التحريف في بعض النصوص فيها، منها في: «مصنف[1] عبد الرزاق، وابن أبي شيبة» و «مسند أبي عوانة والحميدي» و «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم. ويأتي بيان أمثلة تحريف الغلاة فيها.

٢ ـ وفي «تحضير النصوص» تحقيقاً، أو تأليفاً، المقابلة بين النص المنقول، وبين النص في الكتاب المنقول منه، من حديث، أو أثر، أو كلام عالم.

وقد تم الوقوف على نماذج عجيبة، آلت إلى «تحريف النصوص»، لِمَا حصل عن عمد إلى تحريفها، في كلام جمع من العلماء والحفاظ. فحرَّف جماعة منهم في نقول عن ابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، وابن حجر والقاسمي والمُناوي، وغيرهم. وقد ضرب أبوغدة من هذا بعطن.

---

(١) لم أقل مصنفي، ولا مسندي؛ لأن قاعدة العطف يكون على المضاف لا على المضاف إليه فكأن السياق: مصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة أما لو قلت: «مصنفي عبدالرزاق وابن أبي شيبة» فكأنما قيل: مصنفي عبدالرزاق، ومصنفي ابن أبي شيبة، فتنبه، وانظر: «قطوف أدبية» لعبد السلام هارون: (ص٤٦٢).



١٣ ـ طرق الوقاية من محرفي النصوص وتحريفهم

جماع الطرق الشرعية ثلاثة:

١ ـ **الطريق العام**: على كل مسلم من أَهل السنة هجر من تلبس بهوى وبدعة: الهجر الشرعي، كل بحسبه.

وقد بينت أَحكام الهجر، وآدابه في «هجر المبتدع» وهو مطبوع. ولِلَّهِ الحمد.

٢ ـ **الطريق الخاص بأَهل العلم**: تحطيم التحريف بالكشف والبيان، بالقلم واللسان.

وقد بينت ـ ولِلَّهِ الحمد ـ التأْصيل لهذا في كتاب مفرد هو: «الرد على المخالف من أُصول الإسلام» ومراتب الجهاد.

وأزيد هنا قول ابن القيم ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ[1]:

(وأَنت إذا تأَملت تأْويلات القرامطة، والملاحدة، والفلاسفة، والرافضة، والقدرية، والجهمية، ومن سلك سبيل هؤلاء من المقلدين لهم في الحكم والدليل، ترى الإخبار بمضمونها عن اللَّهِ ورسولِهِ لا يقصر عن الإخبار عنه بالأَحاديث الموضوعة المصنوعة، التي هي مما عملته أَيدي الوضاعين، وصاغته أَلسنة الكذابين، فهؤلاء اختلقوا عليه أَلفاظاً

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢٩٩ ـ ٣٠٢) مهم.

وضعوها، وهؤلاء اختلقوا في كلامه معاني ابتدعوها، فيا محنة الكتاب والسنة بين الفريقين، وما نازلة نزلت بالإسلام إلا من الطائفتين فهما عَدُوَّانِ للإسلام كائدان، وعن الصراط المستقيم ناكبان، وعن قصد السبيل جائران، فلو رأيت مَا يَصْرِفُ إليه المحرفون أحسن الكلام، وأبينه، وأفصحه، وأحقه بكل هدى وبيان، وعلم من المعاني الباطلة، والتأويلات الفاسدة، لكدت تقضي من ذلك عجباً، وتتخذ في بطن الأرض سَرَباً، فتارة تعجب، وتارة تغضب، وتارة تبكي، وتارة تضحك، وتارة تتوجع، لما نزل بالإسلام، وحل بساحة الوَحْي، ممن هم أضل من الأنعام.

فكشف عورات هؤلاء، وبيان فضائحهم، وفساد قواعدهم من أفضل الجهاد في سبيل اللَّهِ، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ لحسان بن ثابت: «إن روح القدس معك ما دمت تنافح عن رسوله»، وقال: «اهجهم أو هاجهم، وجبريل معك»، وقال: «اللهم أيده بروح القدس مادام ينافح عن رسولك»، وقال عن هجائه لهم: «والذي نفسي بيده لهو أشد فيهم من النبل»، وكيف لا يكون بيان ذلك من الجهاد في سبيل اللَّه؟ وأكثر هذه التأويلات المخالفة للسلف الصالح من الصحابة، والتابعين، وأهل الحديث قاطبة، وأئمة الإسلام الذين لهم في الأمة لسان صدق يتضمن من عبث المتكلم بالنصوص، وسوء الظن بها، من جنس ما تضمنه طعن الذين يلمزون الرسول، ودينه وأهل النفاق، والإلحاد، لما فيه من دعوى أن ظاهر كلامه إفك، ومحال، وكفر، وضلال، وتشبيه، وتمثيل أو تخييل، ثم صرفها إلى معان يعلم أن إرادتها بتلك الألفاظ من نوع الأحاجي، والألغاز، لا يصدر ممن قصده نصح، وبيان، فالمدافعة عن

كلام اللَّهِ، ورسوله، والذب عنه من أَفضل الأَعمال، وأَحبها إلى اللَّه، وأَنفعها للعبد.

ومن رزقه اللَّه بصيرة نافذة علم سخافة عقول هؤلاء المحرفين، وأَنهم من أَهل الضلال المبين، وأَنهم إِخوان الذين ذمهم اللَّه بأَنهم يحرفون الكلم عن مواضعه، الذين لا يفقهون ولا يتدبرون القول، وشبههم بالحمر المستنفرة تارة، وبالحمار الذي يحمل أَسفاراً تارة.

وَمَنْ قَبِلَ التأْويلات المفتراة على اللَّهِ ورسولِهِ التي هي تحريف لكلام اللَّهِ ورسوله عن مواضعه، فهو من جنس الذين قبلوا قرآن مسيلمة المختلَق المفترَى، وقد زعم أَنه شريك لرسول اللَّهِ ﷺ ـ وكان رئيساً كبيراً مطاعاً ـ يجعله شريكاً له في التصديق، والطاعة، والقبول، إن لم يقدمه عليه، لا سيما الغالية من الجهمية، والباطنية، والرافضة، والاتحادية) انتهى.

٣ ـ **طريق أَخَصُّ**: على من بسط اللَّهُ يده إعمال «الحَجْر لاستصلاح الأَديان فهو أَولى من الحَجْر لاستصلاح الأَبدان».

ولهذا نص الفقهاء ـ رحمهم اللَّهُ تعالىٰ ـ على مشروعية الحجر على «المفتي الماجن» و «المتطبب الجاهل» و «إذا سكن المبتلى بين الأَصحاء فلهم أَن يمنعوه»[(١)].

وهكذا يُعْمَلُ الحجر الشرعي على كل «متعالم» يدعي العلم، وليس بعالم من «طبيب، ومهندس، . .» وآكده «طالب العلم الشرعي» وآكد هذا من سطا على «النصوص» بتحريف، فواجب الحجر عليه، وعلى كتبه، ومنع تداولها، وإبعاده إلى حيث يقل خطره، وتضعف شوكته؛ لأَن «تحريف

---

(١) «الفتاوى»: (٢٤/ ٢٨٤)، و«فهرس»: (٣٧/ ٩٣).

النصوص» سعي فيها بالإفساد، وهذا من السعي في الأَرض بالفساد، و «تحريف النصوص» محاربة لنصوص الكتاب، والسنة، فهم أَضر على الأَمة من الذين يحاربونها في الأَموال، والمتاع.

وبالجملة فكل طريق شرعي تكف بأْس «محرف النصوص» عن المسلمين، لازم إِعمالها، والأَخذ بها.

وَمِنْ نكَدِ الدنيا، أَن يرى المسلم امتداد أَقلام «محرفي النصوص»، وانقباض أَقلام أَهل السنة.

وأَن يرى ملاحقة صاحب السنة لكلمة حق قالها، وترك «محرف النصوص» يعلن تحريفه، ولا نرى من يلحق أَدب القضاء في ظهره.

وأَن يرى تربع الغلاة على كراسي التعليم، وإِن جاوزوا سنَّ التعليم، وأَما صاحب السنة، فيقول لسان الحال، جاء البشير.

هذه عِللٌ فاشية، أَورثت علة العلل، لما نشاهده في الشبيبة من استرخاء، ولوثة في الاعتقاد؛ لتسرب هؤلاء «الغلاة» بيننا، يوجهون القوافل الشبابية، فينفخون في فِطَرِ أَبنائنا بما لديهم من سموم، ويثيرون في نفوسهم داعي الهوى، وينحون بهم منحى يبعدهم، عن جادة السلف، بما يخطون لهم من خطوط، فيها انحراف عن الصراط المستقيم، وقد فعلوا. فاجتالوهم عن صفاء الاعتقاد، وسلامة الفكر، وسمو النفس إِلى هنات، وهنات، ورشح أَصابهم، وشبه أَخذت تداخل نفوسهم.

يا قومي! إِن استمرت الحال، فانتظروا ساعة، يكون فيها أَبناؤكم شيعاً. فهل من متيقظ، وهل من مستبصر، فينقذ الأُمة من هذا «الجناح المهيض» والانقلاب المهين في الاعتقاد، والمشرب، والفكر، وعموم مسائل الدين.

هل من عقول زاكية، تنقذ أَحداثاً فَرَّطَ أَولياؤهم في تربيتهم على الدين،

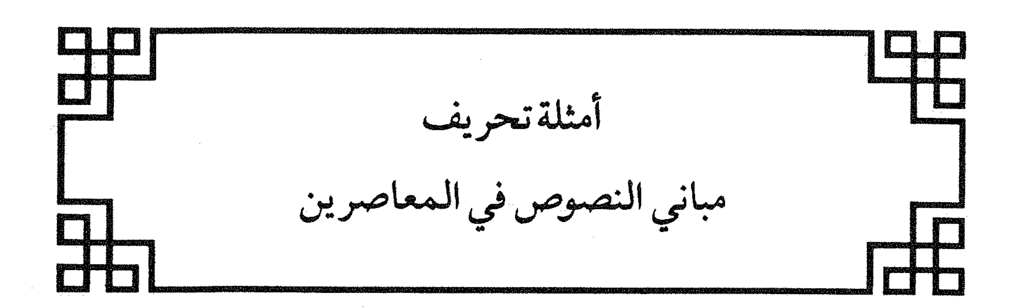
وهؤلاء يتصدون لتوجيههم، وصياغة عقولهم، ونحن غافلون.

إنها حقّاً «علة العلل» إن وَجَدَ هؤلاء المحرفون لهم تبيعاً من بيننا حينئذٍ تكبر الفتنة، ويصعب العلاج، والفتنة أَشد من القتل.

وأَخيراً: عسى أَن يجز هذا العتاب إلى مثابٍ وحسن مآب. ومن تدبير صحة الأَبدان قول الحارث بن كلدة: «الحمية رأْس الدواء». فتعاملوا ـ رحمكم اللّه ـ مع أَهل الأَهواء بالحماية منهم ومن شرورهم، ولنقل لهم: «ارجعوا وراءكم فهو أَوسع لكم».

□ □ □

القسم الثاني



أمثلة تحريف مباني النصوص في المعاصرين

ليس المراد هنا، ضرب المثال، بذكر جناية «أَهل الأَهواء» على «النصوص» بتحريف معانيها، وَلَيِّ أَعناقها عن المراد منها، وتأْويلها بالباطل، وَتَقْلِيْبِها على وجوه مستكرهة، ومعانٍ غَثَّة، بعيدة عن مراد اللَّه تعالى، وعن مراد رسوله ـ ﷺ ـ .

إلى غير ذلك، من وجوه التعسف بإخضاع النصوص، وضغطها للمعتقدات الباطلة، والمذاهب الفاسدة، والآراء الشاذة، فضلاً عن تأْويلات الباطنية الفجة، الكافرة. ليس هذا هو المراد؛ لأَن أَهل العلم والإِيمان قد فضحوا الغلاة في عبثهم، وهتكوا أَستارهم في تحريفهم، وكيدهم هذا. وجهودهم في نقض هذه الأَهواء معلومة قديماً، وحديثاً.

لكن المراد هنا، سياق أَمثلة «عبث الغلاة» وجنايتهم على «النصوص» من وجه آخر، في «تحريف مبانيها» بالزيادة، والنقص، والتحوير، والتلفيق .. إلى آخر هذه الخطة الفاجرة، الكاذبة، الخاطئة، الخاسرة، وَالتَّقَوُّلِ على اللَّه تعالى، وعلى رسوله ـ ﷺ ـ ، وعلى علماء أُمته ـ ﷺ ـ بما يمليه على «أَهل الأَهواء» الغلاة «خُلُقهم، وَأَدَبُهم، وَتَدينهم».

ثم ليس المراد هُنا ذِكْر أَمثلته فيمن مضى، فإِن جهود أَهل العلم، مازالت في كل عصر قائمة على كشف تحريفات الغلاة، وَمَنْ تتبَّعَ، عَلِم.

وإِنما المراد هُنا، ما هو أَخص من ذلك ـ مما يستبعده بعض طلبة العلم ـ

وهو ذكر أَمثلة تحريف النصوص لدى بعض الغلاة من «أَهل الأَهواء» المعاصرين، وأَن التحريف داء ساري المفعول في كل من غَلا، واتَّبَعَ الهوى.

وهي أَمثلة نَبَّهَ على كثير منها علماءُ العصر، وأَبناء الوقت في عدد من الأَقطار، في قلب جزيرة العرب «الديار السعودية» وفي مصر، والشام، والهند، والباكستان، والمغرب، وغيرها، منهم:

١ ـ شيخنا الشيخ عبد العزيز بن عبد اللَّه بن باز في رده على الصابوني، وفي تقديمه لكتابي «براءة أَهل السنَّة . . » إذ وصف «الكوثري» بالأَفَّاك الأَثيم.

٢ ـ الشيخ عبد اللَّه خياط، إمام وخطيب المسجد الحرام سابقاً وعضو هيئة كبار العلماء، في رجوعه عن تقريظه لمختصر الصابوني في التفسير؛ إذ غَرَّرَ به، وقد وصف الصابوني بالإخلال في الأَمانة العلمية.

وبينت هذا في «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير».

٣ ـ الشيخ حمود بن عبد اللَّه التويجري.

في جملة من ردوده على المخالفين. ومنها في كتابه: «تنبيه الإخوان على الأَخطاء في مسأْلة خلق القرآن» (ص/ ٤٤ ـ ٤٥). كشف عن تحريف لأَبي غدة ويأْتي.

٤ ـ الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد الأُستاذ بالجامعة الإسلامية، والمسجد النبوي الشريف.

نَبَّه على خيانة علمية لبعض الطلبة المعاصرين في ملحق «مسند عمر بن عبد العزيز» للباغندي.

٥ ـ الشيخ صالح بن عبد الله بن فوزان.

في جملة من ردوده. ومنها في رده على الصابوني، ووصفه للصابوني بالتلبيس والخيانة في النقل.

٦ـ الشيخ ربيع بن هادي مدخلي رئيس شعبة السنة في الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة ـ زادها اللَّه شرفاً.

بين وجوهاً من عبث الغلاة في كتابه: «تقسيم الحديث».

٧ـ الشيخ علي بن محمد ناصر فقيهي الأُستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ـ زادها اللَّه شرفاً.

في كتابه: «الفتح المبين بالرد على نقد عبد الله بن محمد الصديق الغماري لكتاب الأَربعين».

ففي (ص/ ٦٠، ٧٥، ١٣٥) ذكر نماذج من التحريفات.

٨ـ الشيخ أَبو تراب الظاهري.

له مقالات عن تحريف الغلاة المعاصرين في مصنف أَبي عوانة، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أَبي شيبة.

نشرها في «جريدة المدينة» عام ١٤١٠هـ.

٩ـ الشيخ محمد ناصر الدين الأَلباني.

بَيَّنَ في مواضع كثيرة من كتبه جملة من تحريفات الكوثري، وأَبي غدة، والصابوني.

١٠ـ الشيخ علي بن حسن عبد الحميد الحلبي.

في مجموعة من كتاباته، ومؤلفاته، منها في:

«الرد العلمي على حبيب الرحمن الأَعظمي».

وفي كتابه:

«كشف المتواري من تلبيسات الغماري».

١١ـ الشيخ سليم الهلالي.

في كتابه: «المنهل الرقراق . . . » (ص/ ٧٦ـ٩٨).

١٢ـ الشيخ أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي صاحب «عون المعبود» المتوفى سنة ١٩١١م ـ رحمه اللَّه تعالى ـ .

بَيَّن في كتابه: «التعليق المغني على الدارقطني» (١/ ٢) تحريف غلاة الحنفية، لحديث الوتر بثلاث.

وعنه في كتاب «زوابع في وجه السنة» (ص٢٤٥ ـ ٢٤٧).

١٣ـ الشيخ أبو الأشبال صغير أحمد، من علماء الحديث في الهند، المجاور بمكة ـ حرسها اللَّه تعالى ـ .

بعث إليَّ ـ أثابه اللَّه ـ بمجموعة من تحريفات الغلاة في مباني النصوص. ويأْتي ذكرها ـ إن شاء اللَّه تعالى ـ .

١٤ـ الشيخ محمد بديع الدين شاه الراشدي السندي في كتابه: «جلاء العينين بتخريج روايات البخاري في جزء رفع اليدين».

بيَّن في (ص/ ٦٦ ـ ٦٩) تحريف غلاة الحنفية لنص حديث رفع اليدين في الصلاة.

١٥ـ الشيخ وصي اللَّه عباس.

بعث إليَّ ـ أثابه اللَّه ـ ببعض تحريفات غلاة الحنفية مترجماً لها من «الأُردو» إلى «العربية». وتأْتي.

١٦ـ الشيخ عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي.

في أطروحته «للعالمية العالية»: «الدكتوراه» وهي: «شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه»: (١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٨).

١٧ـ الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد من علماء الهند. في كتابه النَّافع الفَذ

«زوابع في وجه السنة» المطبوع هذا العام ١٤١٢هـ. عقد مبحثين مهمين في تحريف النصوص في المعاني، والمباني (ص/ ٢٤١ ـ ٢٦٩).

١٨ـ الشيخ محمد ضياء الرحمن الأَعظمي.

بسط تحريف غلاة الحنفية لنص حديث وضع اليدين في الصلاة، في تعليقته على رسالة الشيخ محمد حياة السندي «فتح الغفور في وضع الأَيدي على الصدور».

١٩ـ الشيخ سلطان محمود ـ من علماء باكستان ـ له كتاب باسم: «نعم الشهود على تحريف الغالين في سنن أَبي داود».

خلاصته في كتاب: «زوابع في وجه السنة». بَيَّن فيه تحريف غلاة الحنفية لحديث أُبَيٍّ في صلاة التراويح.

٢٠ـ الشيخ إرشاد الحق الأَثري.

بسط تحريف غلاة الحنفية لنص حديث وضع اليدين بعنوان: «تحريف الحديث تحت ستار خدمة الحديث». المنشور في جريدة «الاعتصام» لاهور في ٢٠/ ٦/ ١٤٠٧هـ وترجمته مختصرة في كتاب «زوابع في وجه السنة».

في آخرين من علماء العصر، ذكرت بعضهم في مقدمة: «التحذير . . ».

فهؤلاء الأَجلاء من هذه الأَقطار الإِسلامية المتباعدة، بينوا ما وقع لهم من تحريف بعض أَهل الأَهواء، للنصوص في مبانيها بالزيادة، والنقص، والتلفيق . . نصحاً لله، ولرسوله ـ ﷺ ـ وللمؤمنين.

وما كان يدور بِخَلَدِي إفراد هذا النوع من التحريف بالتأْليف اكتفاء بما للعلماء في ذلك من إيقاظات، وتنبيهات، وجهود، وإِفادات، لكن وأَنا أَنظر

في مطلع هذا العام ١٤١١هـ في تعليقات الأُستاذ/ عبد الفتاح أبو غدة، على «الرفع والتكميل» للكنوي، رأَيت في (ص٨٦ ـ ٨٧) نقلاً عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه تعالى ـ .

نقله الأُستاذ موثقاً باسم الكتاب، ورقم الصفحة، ورقم الجزء، فاستنكرت هذا النقل رغم هذا التوثيق فرجعت إلى الأَصل المنقول منه، فوقع لي مَا أَوْجَسْتُ منه خيْفَةً: حَقيقةً فإذا بالأُستاذ قد حَرَّف نص كلام ابن تيمبة بمهارة بالغة في «التلفيق»؛ إذ أَن كلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه تعالى ـ يبدأ في «الفتاوى المصرية» من (٣/ ٢٢٧ ـ ٣/ ٢٣١) أَي في نحو خمس صفحات فنقل هذا الأُستاذ سطوراً متباعدة ساقها مساقاً واحداً أَنْتَجَتْ له ما يؤيد دعواه، ويأْباه سياق ابن تيمية بكامله ـ على ما يأْتي تفصيله إن شاء اللَّه تعالى ـ فأَجريت بَعْدُ تتبعاً لمواطن في تعليقاته على «الرفع والتكميل» فوجدت بادرة التحريف ترتقي إلى ظاهرة سَرْبَلَ بها كتابه من «تحريف النصوص» في «مبانيها» في نقله عن عدد من الأَعلام، على جادة أَهل الأَهواء، ثم وجدت هذه الروح التي أَخلدت إلى التحريف، امْتَدَّتْ منه إلى كتاب «الرفع والتكميل» ذاته إذْ حَذَفَ نحو سطرين مُهمين من الأَصل، لما قابلت مع بعض طلبة العلم الحلبيين طبعته المذكورة مع الطبعة الحجرية للرفع والتكميل، المطبوعة عام ١٣٠١هـ في «٣١» صفحة ويأْتي بيان ذلك إن شاء اللَّه تعالى.

ثم رأَيت هذه سمة لهذا المسكين في عامة رسائله، وتعليقاته يدلس تدليس تسوية، بتحريف كلام أَهل العلم بزيادة، أَو نقص، أَو تلفيق أَو تقديم وتأْخير . . وهكذا «يُسمن النصوص تارة، ويضمرها تارة أُخرى».

وكنت أَغض الطرف عما أَجده؛ لعلها عثرة كريم فتغتفر، أَو سِنَةٌ وذهول فينتظر، لكن رأَيتها حديث المجالس، وعلى أَلسنة كل غَادٍ ورائح، فما من

عالم منصف، إلاَّ ولديه مآخذ في التحريف على الغلاتية المعاصرين من «الأرأتية» وغيرهم، ورأينا بعضاً منها في مؤلفاتهم، وطالعتنا بعض «الصحف» في كشف تحريفات لبعض الغلاة فصاروا إلْبا على النصوص يتقارضون التحريف بالتسمين، والتضمير.

فحصلت لدي همة التتبع لما تناولته أَقلام الغلاة، من كتب بالتحقيق، وما لهم من تأْليف، فوجدت أَن الأَمر مفضوح، وعملهم مجروح، وكيسهم من الأَمانة منفوض، فترى الواحد منهم «منفوض الخِرْجِ» بما حرف، وَغَيَّر، وَبَدَّل، وإِن التتبع باب لا ينقضي، لكن حسبي أَن أُدَلِّلَ على استمرائهم هذا «التحريف» و «التهريب العلمي» بأَمثلة لا لبس فيها ولا غول؛ لكشف أَحوال هؤلاء المهربين لنصوص السنة، وأَحوال رجالها، وأَقوال أَهل العلم، وسطوهم العظيم بالتحريف، والعبث البعيد:

وإذا كـان فـي الأنابيـب حـيف
وقـع الطـيش في صـدور الصعـاد

أَيظن هؤلاء أَن تصديرهم لهذا «التخريب العلمي» سيمر هكذا مَرَّ السحاب؟ وينفذ إِلى أَقطار النصوص بلا حساب؟ اللهم لا، فإِن للعلم حماة، يعرفون تصاريف الكلام، ويعرفونهم في لحن الأَقوال، ويستخرجون الخبء من طيات الخطاب، فيناقشونهم الحساب «ومن نوقش الحساب هلك».

أَيها البصراء! أَي شيء أَكبر شهادة في هذا، أَن يجعل أَمام عين المحرف المنحرف بهوى: صحائف تكشف ما عملت يداه، وما هي إِلا مكيدة نصبها لنفسه، ننتشله منها حسبة للّه، وتحذيراً لغيره أَن ينقلب منقلبه، أَو ينثبر في مثواه، وليعلم الجميع أَن الباطل وإِن أَخنى عليه حين من الدهر، فإِنه لابد أَن ينكشف، وتبقى «القدوة» في «أُمناء الشريعة» الذين يقودون الناس بالحجة،

وصدق اللهجة، لا بنصوص تحرف عن مواضعها، وعصبيات وآراء تخرج في غير براقعها، وإن العلماء لهم بالمرصاد، عارضين مناهجهم في «تحضير النصوص» على «قانون البحث ومنهج التأليف»، فإن زَكَى فهو من العلم الذي يجتنى «وقد أَفلح من تزكى»، وإن مالت أَبحاثه عن قانونها، فإلى نسفها وكشفها،

وَعَلَى نَفْسِها بَرَاقِشُ تَجْنِي.

فانظر ـ يا رعاك اللَّه ـ كيف يصير الواحد منهم عبرة للمعتبرين يُسلم نفسه إلى هواه فينثل بقلمه من كنانته، بما تصدع به تلك الصحائف شاهدة عليه باختلال أَمانته، فيعمل من نفسه منشأة لتوجيه المغامز إليه، مُدَلِّلَةً على مبلغه في «خلقه، وأَدبه، وتدينه» وإنَّ «كذبة المنير صلعاء».

نسأَل اللَّه العفو، والعافية ورحم اللَّه سفيان إذ قال[1]:

«ما ستر اللَّه عز وجل أَحداً يكذب في الحديث».

وقال عبد اللَّه بن المبارك ـ رحمه اللَّه تعالى ـ[2]:

«لَوْ هَمَّ رجل في السَّحَر، أَن يكذب في الحديث، لأَصبح الناس يقولون فلان كذاب».

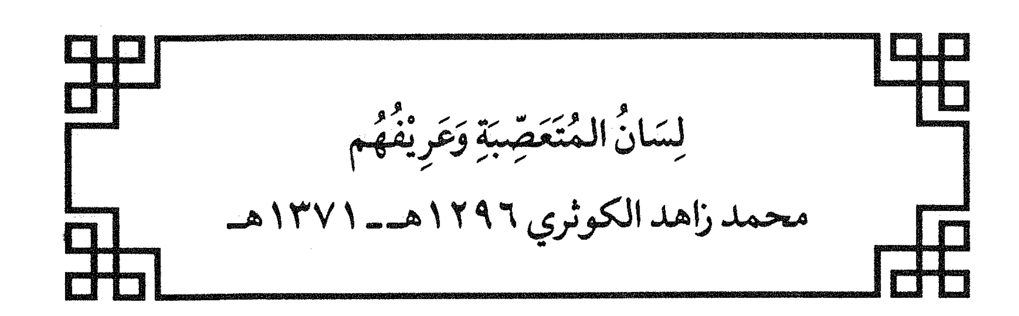
والآن، فإلى نماذج ترفع الستار عن بعض مهربي التحريف ومروجيه، وتبطل الحوالة ببضاعتهم المزجاة، وتدفع هذه المفسدة الكبرى عن المسلمين.

□ □ □

---

(١) «الموضوعات» لابن الجوزي: (١/ ٤٨، ٤٩)، وعنه: «زوابع في وجه السُّنَّة»: (ص/ ٢٢٤، ٢٦٨).

(٢) «زوابع في وجه السنة»: (ص/ ٢٦٨).



لِسَانُ المُتَعَصِّبَةِ وَعَرِيفُهُم

محمد زاهد الكوثري ١٢٩٦هـ - ١٣٧١هـ

ليس بعيداً، إذا قُلت: إن القرن الرابع عشر الهجري لم يَشهد مُسلماً، تَعَلَّقَ بأَهداب العلم الشرعي، فنسج على بصيرته عَنَاكِبَ التعصب الذَّميم، وَسَعَى رَكْضاً وراء داعية الغُلُوِّ فيه، مثل هذا المخلوق.

تَرَاهُ واقفاً بالمرصاد لأَيِّ نصٍّ يُخالف داعية تعصبه الذميم، فكلما أَوْجَسَ من نصٍّ خيْفَةً على مشاربه في: التجهم، والتمشعر، والتصوف المنحرف، والقبورية، والعصبية للمذهبية الحنفية ـ: جمع له نَفْسَه، وأَقبل عليه بِسَطْوٍ عظيم، من التحريف، والتبديل، والميل «الشطط الأَسود المنبوذ» وهذا غاية في ضياع الأَمانة بصلابة وجه:

صلابة الوجه لم تغلب عَلَى أَحَدٍ
إلَّا تكامل فيه الشَّرُّ واجتمعا

إنها شروط أَربعة لمن جاز القنطرة عنده، وهي أَن يكون:

متجهماً أَشعرياً.

حنفياً جَلْداً.

قُبورياً سادراً.

صُوفياً غالياً.

ففي حسبانه الخاسر، يا ويل من افتقد هذه الشروط، أَوْ واحداً منها، فإِنه يفيض عليه بلا حساب، من السِّباب تارة، والتكفير تارة أُخرى، ومن الغمز

تارة، والنَّبز تارة أُخرى.

وأَيُّ نص يعارض هذه الأُصول عنده، فإنه يبذل المساعي الذميمة بسخاء مُغلف بالمخاتلة، مدفوعة بفجور وهوى ومغاضبة.

وقد قيض اللَّه للحق أَنصاراً، وللشريعة حُرَّاساً؛ إذ قام العلماء بواجب الدفاع عن الشرع وحملته، فانتشرت ردودهم عليه، من عامة الأَقطار، من جزيرة العرب، ومصر، والشام، والمغرب، وغيرها.

وقد أَسهمت في هذا برسالة، طُبعت مراراً باسم:

«براءة أَهل السنة . .».

ولا بأْس هنا من التذكير ببعض تجنيه على بعض العلماء، وإِعراض تلميذه «الكوثري الصغير» عبد الفتاح أَبو غدة عن نقد هذا التجني وأَنهما يلتقيان على الغايات المذكورة، فإلى بعض الأَمثلة:

١ - يَرْمي ابن القيم - رحمه اللَّه تعالى - بالكفر والزندقة، وأَنه: «ضال مضل، زائغ، مبتدع، وقح، كذاب، حشوي، بليد، غبي، جاهل، مهاتر، خارجي، تيس، حمار، ملعون، من إخوان اليهود والنصارى، منحل من الدين والعقل، لا يزيد عنه في الخروج على الإسلام والمسلمين لا الزنادقة، ولا الملاحدة، ولا الطاعنون في الشريعة، بلغ في الكفر مبلغاً لا يجوز السكوت عليه، ولا يحسن لمؤمن أَن يغض عنه، ولا أَن يتساهل فيه».

هذا نصيب ابن القيم من هذا المفتون نثرها متفرقة في كتاب واحد، «تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم».

٢ - وفي شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه اللَّه تعالى - : يقول أَقوالاً فجة فاجرة، من التكفير، والتبديع، والتفسيق، والتضليل، ورميه بالتحريف، وأَنه مَا

بُلِيَ الإسلام بمثله.

٣ـ وعلماء الحديث وأَنصار السنة: قد نالتهم سهامه الخاسرة كغمزه للإمام مالك ـ رحمه اللَّه تعالى ـ، وللإمام الشافعي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ وقذفه للخطيب البغدادي، وللحافظ ابن حجر الشافعي ـ رحمهما اللَّه تعالى.

وَقَدْ وَثَّقْتُ أَقواله في هؤلاء العلماء في «براءة أَهل السنة». وإذا علمت أَنه في كتاب واحد، وهو: «تأْنيب الخطيب» قد سلخ نحو «٢٨٠» رجلاً من صدر هذه الأُمة، بجريمة أَنهم يروون ما يخالف مذهب الحنفية، أَو ليسوا حنفية أَصلاً.

وهذه الطريقة المشئومة من هذا الشانيء، غاية في الغل والوقاحة، نعوذ باللَّه من الإثم والخذلان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه تعالى ـ[1]:

(ومن أَعظم خبث القلوب: أَن يكون في قلب العبد غلٌّ لخيار المؤمنين، وسادات أَولياء اللَّه بعد النبيين، ولهذا لم يجعل اللَّه تعالى، في الفيء نصيباً لمن بعدهم، إلاَّ الذين يقولون: ﴿**ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غِلاًّ للذين آمنوا رَبَّنا إنك رءوف رحيم**﴾ [الحشر: ١٠].

وقال أَيضاً ـ رحمه اللَّه تعالى ـ[2]:

(.. تجد أَحدهم يتكلم في «أُصول الدين وفروعه» بكلام من كأَنه لم ينشأْ في دار الإسلام، ولا سمع ما عليه أَهل العلم والإيمان، ولا عرف حال سلف هذه الأُمة، وَمَا أُوتوه من كمال العلوم النافعة، والأَعمال الصالحة، وَلاَ عَرَفَ مما بعث اللَّه به نَبيه، مَا يَدُلُّهُ على الفرق بين الهدى والضلال، والغي

---

(١) «منهاج السنة»: (١/ ٢٢)، طبع جامعة الإمام.

(٢) «الفتاوى»: (٤/ ١٧٠ـ ١٧١).

والرشاد.

ونجد وقيعة هؤلاء في «أئمة السنة وهداة الأُمة» من جنس وقيعة الرافضة، ومن معهم من المنافقين في أبي بكر وعمر، وأعيان المهاجرين، والأنصار.

ووقيعة اليهود والنصارى، ومن تبعهم من منافقي هذه الأُمة في رسول اللَّه - ﷺ -.

ووقيعة الصابئة والمشركين من الفلاسفة، وغيرهم في الأنبياء، والمرسلين.

وقد ذكر اللَّه في كتابه من كلام الكفار، والمنافقين في الأنبياء والمرسلين، وأهل العلم والإيمان، ما فيه عبرة للمعتبر، وبينة للمستبصر، وموعظة للمتهوك المتحير.

وتجد عامة أهل الكلام، ومن أعرض عن جادة السلف - إلا من عصم اللَّه - يعظمون أئمة الاتحاد، بعد تصريحهم بكتبهم بعبارات الاتحاد، ويتكلفون لها محامل غير ما قصدوه، ولهم في قلوبهم من الإجلال، والتعظيم، والشهادة بالإمامة، والولاية لهم، وأنهم أهل الحقائق، ما اللَّه به عليم) انتهى.

□ فَرَحُ التلميذ:

دَأَبَ تلميذه أبو غدة عَلَى غَمْسِ لسانه بإطراء شيخه، واتخاذه عضداً، وَمَنَحهُ من الألقاب ما لم يمنحه لأي إمام، لا لأبي حنيفة، ولا غيره.

وَلَمْ نَرَ، وَلَمْ نَسمع عن هذا التلميذ الحفي بشيخه كلمة بإحسان تَرُدُّ هذا العدوان، وتنكر هذه العظائم، وتبرىء أعلام الإسلام من هذه الأقوال الفاجرة.

بل نرى منه الفرح الشديد بهذا المفتون: «السَّبَّاب، الطَّعَّان ...» وَبِكُتبه التي تحمل هذا الفتون، والتنويه بها، ومشاركته بالتحطط على ابن

القيم، وابن تيمية بالغمز حيناً، وبنقل أَقوال الخصوم دون تعقب حيناً آخر، بما تراه موثقاً في «البراءة»: (ص١٩ ـ ٢٢) ويأْتي بعض منها.

إنا على يقين أَنه يلتقي معه على تلك المشارب الأَربعة الكدرة.

لكن يبقى هل يوافقه على هذا «الفُتُون» بالطعون، أَم يخالفه؟؟

لقد رأَيناه في تعليقته على «جواب المنذري» ـ الذي استل تحقيقه من جهد الشيخ الفريوائي ـ يقول (ص/ ٧٧): في معرض دفعه لكلمة «الفريابي» في «إمام المغازي والسير: ابن إسحاق»:

(وكم في كتب الرجال من مثل هذا «الشطط الأَسود المنبوذ»؟! وما أَسهل التكفير على أَلسنة بعض الناس في القديم والحديث! يظنونه علامة متانة إيمانهم، وقوة تدينهم، ونعمة تفردهم بالإيمان الصحيح زعموا. وفي الحديث الشريف وقد باء بها أَحدهما) انتهى.

وقد سطر في رسالته: «كلمات...» (ص/ ٢٠) براءته من التكفير، وأَن من كفر مؤمناً فقد كفر، وَمَنْ أَراد أَنْ يُحْكَمَ عليه بالسَّفَهِ والعَتَه، فليُكفر أَئمة الإسلام.

❑ **فيا أَيها التلميذ**:

هل أَقوال الكوثري في ابن القيم، وابن تيمية، وغيرهما، من الشطط الأَسود المنبوذ أَم لا؟

وهل الكوثري من الذين يسهل عليهم التكفير في العصر الحديث أَم لا؟

وهل تحكم على الكوثري بالسفه والعته؛ لتكفيره قوماً، وطعنه في آخرين، أَم لا؟

وأَخيراً: أَيهما الكافر؟ الكوثري ـ الذي يكفر ابن القيم ـ أَم ابن القيم. فإن كان الكوثري فكيف تنتمي إليه، وإن كان ابن القيم، فلماذا لا تتبرأ منه؟!

وإني أبرأُ إلى اللَّه أن أُكفر مسلماً .

إنه من التلميذ : الصمت الطويل ، والإعراض العريض ، عن هذا الموقف الأَثيم من الكوثري في حق أَئمة الهدى والدين . أَين النصفة والعدل ، وحماية أَعراض العلماء ، وحفظ مقاماتهم ، والذب عنهم ، وأَخذ الثأْر لهم ممن ظلمهم ، وآذاهم ، بما يمليه على المسلم أَدبه ، وخلقه ، ودينه؟؟

أَم أَنه الرضا؟ ولكل مقام مقال .

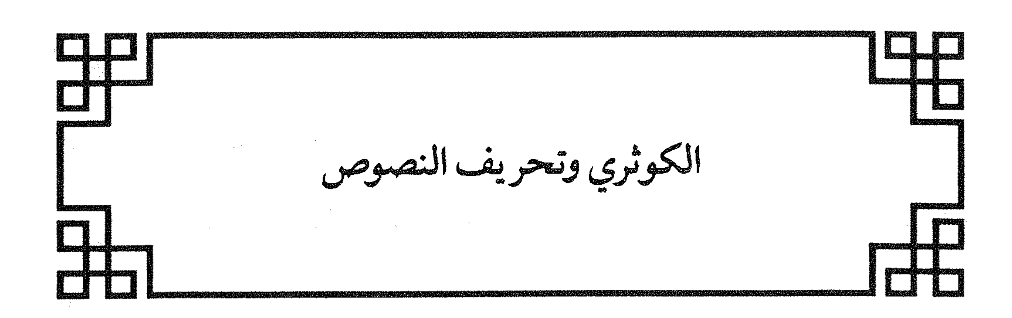
نعوذ باللَّه من الخذلان ، والذلة والهوان .

وقد أَعذر إليه أَهل العلم فنصحوه ، وَذَكَّروه باللَّه ، ليتبرأ من شيخه هذا في فتونه ، وبذلوا له النصيحة مشافهة ، وكتابة ، ولكن بدون جدوى .

ومن أَعلام العصر الذين بذلوا له النصح شيخنا الشيخ عبد العزيز بن عبد اللَّه بن باز، ومنه ما في تقديمه ـ أثابه اللَّه ـ لكتاب «براءة أَهل السنة» إذ قال : (ص/ ٣) :

(وقد سبق أَن نصحناه بالتبريء منه ـ أَي من الكوثري ـ وإعلان عدم موافقته له على ما صدر منه ، وأَلححنا عليه في ذلك ، ولكنه أَصَرَّ على موالاته له ، هداه اللَّه للرجوع إلى الحق ، وكفى المسلمين شره وأَمثاله) انتهى .

□ □ □



الكوثري وتحريف النصوص

لقد تَفَنَّنَ هذا المخلوق بالتحريف، وضرب من أَجله وجوهاً كثيرة، وقد كشفه علماء العصر ـ ولله الحمد ـ من شتى الأَقطار، وكان من أَجَلِّ كتبهم في ذلك كتاب العلامة المعلمي المتوفى سنة ١٣٨٦هـ ـ رحمه الله تعالى ـ: «التنكيل بما ورد في تأْنيب الكوثري من الأَباطيل». والذي اعتصر خلاصته الجامعة في مقدمته باسم «طَليعة التنكيل»، وقد قال في مقدمتها. (ص١٢):

(وهذه «الطليعة» له أَي للتنكيل، أعجلها للقراء، شرحت فيها من مغالطات الأُستاذ ومن مجازفاته، وذلك أَنواع) انتهى.

فذكر ثمانية أَنواع، وضرب لها المثال، فأَذكر هنا كلامه على هذه الأَنواع دون ضرب الأَمثلة لها؛ لتعلم أَن إفراطه في التحريف والتضليل به أَمر قد عناه العلماء بالكشف والبيان فإلى ذكرها:

قال ـ رحمه الله تعالى ـ:

(١ـ فمن أَوابده: تبديل الرواة، يتكلم في الأَسانيد التي في الأَسانيد التي يسوقها الخطيب طاعناً في رجالها واحداً واحداً، فيمر به الرجل الثقة الذي لا يجد فيه طعناً مقبولاً، فيفتش الأُستاذ عن رجل آخر يوافق ذلك الثقة في الاسم واسم الأَب، ويكون مقدوحاً فيه، فإذا ظفر به زعم أَنه هو الذي في السند) انتهى.

وذكر لهذا اثني عشر مثالاً في اثني عشر رجلاً.

(٢ـ ومن عوامده: أن يعمد إلى كلام لا علاقة له بالجرح، فيجعله جرحاً) انتهى.

وذكر لهذا سبعة أَمثلة.

(٣ـ ومن عجائبه: اهتبال التصحيف أَو الغلط الواقع في بعض الكتب إذا وافق غرضه) انتهى.

وذكر سبعة أَمثلة.

(٤ـ ومن غرائبه: تحريف نصوص أَئمة الجرح والتعديل، تجيء عن أَحدهم الكلمة فيها غض من الراوي بما لا يضره، أَو بما فيه تليين خفيف لا يعد جرحاً، فيحتاج الكوثري إلى الطعن فيمن قيلت فيه، فيحكيها بلفظ آخر يفيد الجرح) انتهى.

وذكر له ستة أَمثلة.

(٥ـ ومن فواقره: تقطيع نصوص أَئمة الجرح والتعديل، يختزل منها القطعة التي توافق غرضه، وقد يكون فيما يدعيه من النص، ما يبين أَن معنى ما يقتطعه غير المبادر منه عند انفراده) انتهى.

وذكر اثني عشر مثالاً.

(٦ـ ومن عواقره: أَنه يعمد إلى جرح لم يثبت، فيحكيه بصيغة الجزم، مُحتجاً به) انتهى.

(٧ـ ومن تجاهله ومجازفاته: قوله في المعروف الموثق «مجهول» أَو «مجهول الصفة» أَو «لم يوثق» أَو نحو ذلك) انتهى.

وذكر له سبعة أَمثلة.

(٨ـ ومن أَعاجيبه: أَنه يطلق صيغ الجرح مفسرة، وغير مفسرة بما لا يوجد في كلام الأَئمة ولا له عليه بينة) انتهى.

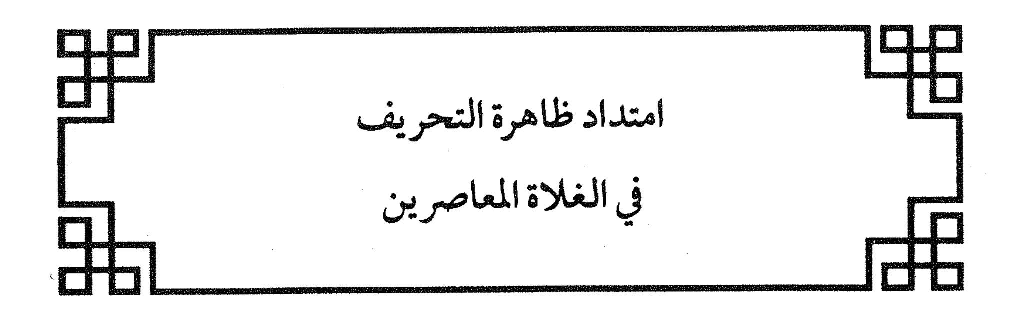
وذكر له ستة أَمثلة .

ثم قال ـ رحمه اللَّه تعالى ـ :

(فهذه ثمانية من فروع مغالطات الكوثري ومجازفاته، وبقي بعض أَمثلتها، وسترى ذلك في التنكيل، وكذلك بقيت فروع أُخرى ستراها في «التنكيل» .

لَقَدْ عَبَثَ الكوثري في (٢٧٣) ترجمة، في كتاب واحد هو: «تأْنيب الخطيب» . فهذه نصيب كتاب واحد، فما هو الموجود في كتبه الأُخرى؟!

□ □ □



امتداد ظاهرة التحريف في الغلاة المعاصرين

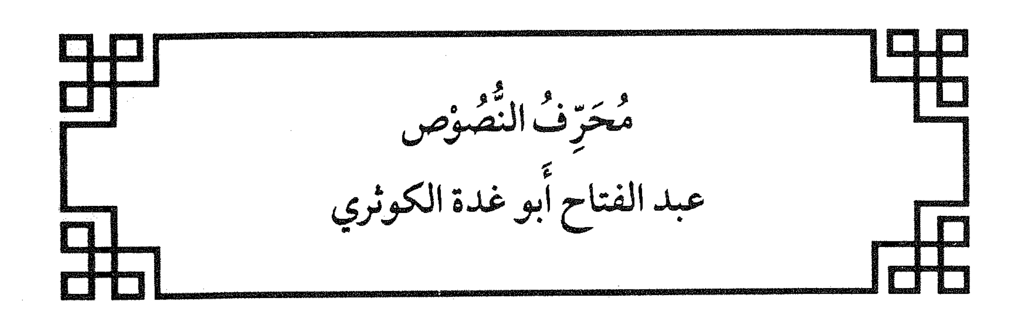
كما كَشَفَ أَهل العلم هذا الأَفَّاك، بردود متعاقدة، متناصرة بَيَّنَتْ أَوابده، وعَوامده، وقَرْطَسَتَهُ على أَغراضه، وغَرائبه، وفَواقره، وعَواقره، وتَجاهله، ومُجازافاته وأَعاجيب أَلاعيبه في التحريف، واهتبال التصحيف، كُنَّا نظن ـ وَأَنَّ المتعصبة يعيشون ساعة المأْتَمِ على فضيحة شيخهم ـ أَنهم لن يقعوا في هذا المأْثَمِ، فلن يجرأ أَحد منهم على النفوذ إلى أَقطار النصوص بالتحريف، والتلفيق، والزيادة، والنقص، والبتر، وصرفها عن المراد، والقرطسة على الأَغراض. ولكن أَخلفوا الظن وَفي اللَّهِ خُلْفٌ، فرحم اللَّهُ أَهل الحياء، وأَعان على قمع المحرفين، المنفوخين بالعصبية، والهوى.

لكن أَقول: إن مضى «الكوثري» في ذمة التاريخ، وقد ترك «تحريفاته» آية تنادي على خذلانه على حد قول اللَّه تعالى: ﴿**فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية**﴾ [يونس: ٩٢]. فإنا في هذه الأَزمنة المزمنة بلينا بمن يتذمر منهم التاريخ، من العاكفين على «الغلو»، فاعتملوا من أَجله «التحريف»، وغمسوا أَيديهم فيه إلى المرافق، كأَنما في آذانهم وَقْرٌ، فهم لا يسمعون، فهل تواصوا به أَم لكل امرىء منهم ماتعودا؟!

ما أَشبه الليلة بالبارحة، وهكذا: «فالبدع تكون في أَولها شبراً ثم تكثر في الأتباع، حتى تصير ذراعاً، وأَميالاً، وفراسخ»[١].

---

(١) انظر: «الفتاوى»: (٨/ ٤٢٥).



مُحَرِّفُ النُّصُوْص
عبد الفتاح أبو غدة الكوثري

لما رأيت (١) في مسرد تلامذة الكوثري من ترجمته، لأَحمد خيري يقول عن هذا «التلميذ»: (ص/ ٧٢) ـ الطبعة الأُولى سنة ١٣٧٣هـ.

(وبلغ من شدة تعلقه به، أَن نسب نفسه إِليه، فهو: الشيخ عبد الفتاح أَبو غدة الحنفي **الكوثري**، وهو من تلامذته بعد هجرته) انتهى.

ويزاد على هذا بَعْدُ أَنه تكنى به فهو: «أَبو زاهد».

ولما رأَيت أَن الكوثري قد نفض أَهل العلم أَيديهم منه؛ لما هو عليه من سوء الأَحوال في الاعتقاد، والتعصب الذميم، ورمي جمع غفير من علماء الملة بالتكفير، وآخرين بالمغامز المهينة، والتهم الفاجرة. ثم يأْتي هذا التلميذ، ويمنحه عالي الأَلقاب، ويمسك بجادته ويقفو أَثره في مشاربه، ولا ترى منه حرفاً واحداً في الإِنكار عليه لا سيما في «التكفير» لجمع من أَساطين العلماء، والرمي بالتهم الباطلة وعظائم الجرائم الفاجرة.

وَيُثْنِي على كتبه التي تحمل هذا الإِفك، والباطل، والتعصب المتعفن. منها:

ثناؤه المتابع على «تأْنيب الخطيب» في تعاليقه على «الرفع والتكميل» (ص/ ٤٤٠)، لاسيما (ص/ ٧٤، ٧٧).

---

(١) نعتذر من تأخر الجواب بعد صفحات: (ص/ ١٣٤)

هذا الكتاب الذي جرح فيه نحو ثلاثمائة من علماء الملة ورواة السنة، وأَبدى فيه عَقَائِدَ زائفةً، تُناقض عقيدةَ السلف.

ولما رأَيته مُرْجِئاً حَادَّ النَّفَسِ في التمشعر.

إذ يصرح بعقيدة الإرجاء، وهو: «تأْخير العمل عن حقيقة الإيمان» كما في تعليقته على «الرفع والتكميل»: (ص/ ٨١ ـ ٨٢).

وقوله في الدلالة على هذا: (ص/ ٥٠٢):

(إرجاء العمل أن يكون ركناً أَصلياً للإيمان هو الذي عليه الكتاب، والسنة، وجمهور الصحابة[١]، وجميع المسلمين. ت).

ومن أَجل ذلك كان شديد الغمز، والحط على الإمام البخاري[٢]. ـ رحمه اللَّه تعالى ـ إذ اشترط أَن لا يُخْرِجَ في «صحيحه» عمن لا يرى أَن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، كما في (ص/٨٢) من تعليقته على «الرفع والتكميل»، وفي الدلالة عليه قال: (ص/ ٥٠٢) كلمته الخبيثة في حق أَمير المؤمنين في الحديث:

(تبجح بعض العلماء أَنه لم يُخْرِجْ في كتابه عمن لا يرى: الإيمان قول

---

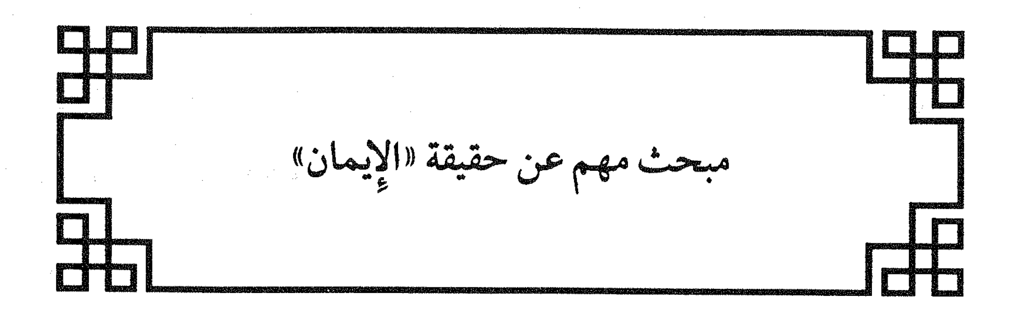
(١) انظر: كيف ينسب ـ حسبه الله ـ اضطراب الصحابة وانقسامهم في باب الإيمان، والصحابة ـ رضي الله عنهم ـ كانوا يتعلمون الإيمان ويأخذونه بالتلقي عن رسول الله ﷺ ولم يؤثر عنهم حرف واحد في الخلاف فيه. ويأتيك البيان بعد فانتظره!!

(٢) الحط على الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ يصدر كثيراً من متعصبة الحنفية انظر على سبيل المثال: «نصب الراية» للزيلعي: (١/ ٣٥٦) ومن تنقص بعض غلاة الحنفية للإمام أمير المؤمنين في الحديث البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ ما نُسب إليه من أنه سُئل عن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة، فأفتى بانتشار المحرمية بينهما. وظاهر عليها الوضع والكذب. وقد ذكرها اللكنوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الفوائد البهية» ثم نَقَضَها.

وعمل . . وأَخرج فيه من غُلاة الخوارج ، ونحوهم . ت) .

ويقصد بهذا : البخاري في «صحيحه» الذي أَطبقت الأُمة على أَنه أَصح الكتب بعد القرآن العظيم .

❑ ❑ ❑



مبحث مهم عن حقيقة «الإيمان»

حيث إن هذه المسألة استغرقت نحو ثلث كتاب «الرفع والتكميل» وجمع المعلق لها نفسه بما ينقله عن «شيخه» وفيه من التلبيس ما اللَّه به عليم. فهذه خلاصة لابد منها، تبين الحق، وتزهق الباطل، فأقول:

من أُصول الاعتقاد في ملة الإسلام، الذي قامت عليه دلائل الكتاب، والسنة، والإجماع من الصحابة ـ رضي اللَّه عنهم ـ فمن بعدهم من التابعين لهم بإحسان ـ: أَن «حقيقة الإيمان»:

«قول وعمل، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية»: **وذلك دين القيمة**.

مضت الأُمة على ذلك إلى مائة عام من الهجرة، ونحو عقدين من صدر القرن الثاني، مضوا على ذلك اعتقاداً، وواقعاً، علماً وعملاً، كما رَبَّاهم النَّبِيُّ ـ ﷺ ـ على ذلك كما قال بعضهم: كنا مع النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ ونحن غلمان حَزَاوِرَة ـ الحَزَوَّر: الغلام الفطن ـ فتعلمنا الإيمان، قبل أَن نتعلم القرآن، فازددنا به إيماناً» رواه ابن ماجه: (برقم/ ٦١) وعبد الله بن الإمام أَحمد في «السنة»: (١/ ٩٧).

وكان الواحد منهم إذا سُئل عن الإيمان أَجاب بنصوص الوحيين الشريفين.

فهذا أَبو ذر، والحسن بن علي ـ رضي اللَّهُ عنهم ـ سُئلا عن الإيمان فأَجابا بقول اللَّه تعالى: ﴿**ليس البر أَن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر**

من آمن باللَّه واليوم والأخر والملئكة والكتب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتمى والمسكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة . . ﴾ الآية [البقرة: ١٧٧] وانظر: «فتح الباري»: (١/ ٥٠).

وتارة يكون الجواب بالحديث، كما أجاب النبيُّ - ﷺ - بذلك جبريل - عليه السلام - وَوَفْدَ عبد القيس. كما في حديث الإسلام والإيمان والإحسان، المشهور.

وحديث: «الإيمان بضع وسبعون شعبة: أدناها إماطة الأذى عن الطريق».

وعلى ذلك توافرت كتب السنة في أصول الملة بأقلام سلفها الأمناء، مثل: «السنة» لابن الإمام أحمد، واللالكائي، وابن بطة، وغيرهم.

كان الناس على ذلك المعتقد الصافي:

من أن «الإقرار» ركن الإيمان.

وأن «القول» ركن الإيمان.

وأن «الفعل» ركن الإيمان.

وأن الإيمان «يزيد وينقص».

عقيدة سهلة ميسورة، وعمل دؤوب، حتى أن بعضهم يقول في تعبيره: «الدين: قول وعمل». والآخر يقول: «الإيمان قول وعمل».

إنه الاعتقاد الجازم، والعمل الجاد، بلا اصطلاحات منطقية، ولا تكلفات فلسفية. فهم بذلك لا يحتاجون إلى تعريف أو بيان، كيف يُعَرِّفُونَ أمْراً يعيشونه اعتقاداً، وعلماً، وعملاً، ودعوة، وجهاداً.

يقول الإمام الحجة أبو عبد اللَّه البخاري - رحمه اللَّه تعالى -:

«لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم: أهل الحجاز، ومكة،

والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، والشام، ومصر، لقيتهم كرات قرناً بعد قرن ـ أي طبقة بعد طبقة ـ أدركتهم، وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة ـ ثم أخذ في تعدادهم على البلدان ـ وقال :

فما رأيت واحداً منهم يختلف في هذه الأشياء :

«أن الدين : قول وعمل . . . » .

مضت الأُمة على ذلك المعتقد، لا يختلف فيه اثنان قط ـ وعلى المدعي الدليل ـ ثم إنه من محدثات الأُمور: أَنْ فَاهَ بعض العباد، والفقهاء بالكلام في «حقيقة الإيمان» فكان أَوَّلَ من حَرَّكَ هذه الفتنة :

حماد بن أبي سليمان المتوفىٰ سنة ١٢٠هـ، شيخ أبي حنيفة، وعنه أخذ به .

وقيل : أول من فاه بها : قيس الماصر.

وقيل : ذر بن عبد الله الهروي .

عندئذٍ ابتدرهم جماعة المسلمين بالرد، وأكذبوهم، وأبطلوا دعواهم، فصاروا بذلك «أهل السنة والجماعة» .

ثم تَشَعَّبَتْ بَعْدُ الفِرَقُ المتكلمة في حقيقة الإيمان :

فالمرجئة الفقهاء، وابن كلاب اختزلوا ركنه الأعظم «العمل» .

والجهمية، والأشعرية، والماتريدية : اختزلوا «القول والعمل» .

والغسانية : اختزلوا ركنية الاعتقاد بالجنان، فهو باللسان، والجوارح فقط .

والكرامية : قَصَرَتْهُ على «اللسان» فقط .

أما الخوارج، والمعتزلة، فقالوا عن حقيقة الإيمان هي :

«اعتقاد، وقول، وعمل» لكن لا يزيد بالطاعة، ولا ينقص بالمعصية .

ثم افترقوا:

فقالت الخوارج: يَكْفُرُ صاحب الكبيرة.

وقالت المعتزلة: هو بمنزلة بين المنزلتين.

وعلى الرغم من اتساع دائرة هذه الأَهواء الهادرة، والفتن المتعددة، فقد ثَبَّتَ اللَّه الذين آمنوا «أَهْلَ السنة والجماعة» على أَصل الملة، وحقائقها الشرعية من أَن الإيمان: «قول، وعمل، ونية، وسنة، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية».

وعليه: فالإيمان إذا كان قولاً بلا عمل، فهو كفر.

وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية، فهو نفاق.

وإذا كان قولاً وعملاً ونية بلا سنة، فهو بدعة.

كما قاله سهل بن عبد اللَّه التستري، والأَوزاعي، والشافعي، وغيرهم.

«وهنا ينبغي التنبيه على أَمر مهم، وهو أَن ما ورد عن كثير من التابعين، وتلامذتهم، في ذم الإرجاء، وأَهله، والتحذير من بدعتهم إنما المقصود به هؤلاء المرجئة الفقهاء ـ الذين يقولون: الإيمان التصديق والقول ـ فإن جهماً لم يكن قد ظهر بعد، وحتى بعد ظهوره كان بخراسان، ولم يَعْلَم عن عقيدته بعض من ذم الإرجاء من علماء العراق، وغيره، الذين ما كانوا يعرفون إلا إرجاء فقهاء الكوفة، ومن اتبعهم، حتى أَن بعض علماء المغرب كابن عبد البر لم يذكر إرجاء الجهمية بالمرة».

وبعد أَن بين شيخ المفسرين ابن جرير الطبري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ معنى «الإرجاء» وأَنه التأْخير، ساق بسنده عن ابن عيينة، أَنه سئل عن الإرجاء فقال: «الإرجاء على وجهين: قوم أَرجوا أَمر علي وعثمان، فقد مضى أُولئك. فأَما المرجئة اليوم: فهم يقولون: الإيمان قول بلا عمل.

فلا تُجالسوهم، وَلاَ تُؤاكلوهم، وَلاَ تُشاربوهم، وَلاَ تُصلُّوا معهم، وَلاَ تُصلوا عليهم.

ثم قال الطبري ـ بعد نقل آثار عنهم ـ :

«والصواب من القول في المعنى الذي من أَجله سميت مرجئة، أَن يقال: إن الإرجاء معناه ما بينا قبل من تأْخير الشيء.

فَمُؤَخِّرٌ أَمْرَ عَلي وعثمان ـ رضي اللَّه عنهما ـ وَتَارِكٌ وَلاَيَتهُمَا، والبَرَاءَةَ مِنها مُرْجِىءٌ أَمرهما فهو مرجىء.

ومؤخر العمل والطاعة عن الإيمان، مرجئهما عنه، فهو مرجىء. غير أَن الأَغلب من استعمال أَهل المعرفة بمذاهب المختلقين في الديانات في دهرنا، هذا الاسم، فيمن كان من قوله: الإيمان قول بلا عمل، وفيمن كان مذهبه، أَن الشرائع ليست من الإيمان وأَن الإيمان، إنما هو التصديق بالقول دون العلم المصدق بوجوبه) انتهى.

وعليه: فإذا رأَيت وَصْفَ الراوي بأَنه «مرجىء» فانظر في ترجمته، وروايات وَصْفِهِ بالإرجاء، فَإِنْ قُيِّدَ بإرجاء أَمر الشيخين أَو إرجاء صاحب الكبيرة، . . . وإِ لاَّ فهو عند الإطلاق ينصرف إلى الرمي بالإرجاء، إرجاء الفقهاء، الذين يؤخرون العمل عن حقيقة الإيمان.

ولا تغتر بعد بتمحلات اللكنوي في «الرفع والتكميل»، ومن بعده الكوثري، ثم فرح أَبي غدة بمنحاهما، فما هي إلا مخارج بالحيل الباطلة، وَصَرْفٌ لِتاريخ الرواة، وَكَلامِ النُّقَّادِ عن وجهه السليم المُسلَّم به.

وفي نقد «المرجئة» الذين يؤخرون العمل عن حقيقة الإيمان عقد البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في كتاب الإيمان من «صحيحه» قوله:

«باب خوف المؤمن من أَن يحبط عمله وهو لا يشعر». فساق فيه

مَجْمُوْعَةَ آثار للرد على «مرجئة الفقهاء».

وهذا «الإرجاء»: تأخير العمل عن حقيقة الإيمان أخطر باب لإكفار الأُمة، وتهالكها في الذنوب، والمعاصي، والآثام، وما يترتب عليه من انحسار في مفهوم العبادة، وتمييع التوحيد العملي «توحيد الأُلوهية»، وكان من أسوأ آثاره في عصرنا «شرك التشريع» بالخروج على شريعة رب الأَرض والسماء، بالقوانين الوضعية فهذه على مقتضى هذا الإرجاء، ليست كفراً.

ومعلوم أن الحكم بغير ما أَنزل اللَّه معاندة للشرع، ومكابرة لأَحكامه ومشاقة للَّهِ ورسوله[١]. .

وبهذا تعلم ما في نقول أَبي غدة عن الكوثري، وغيره من التلبيس والتضليل، بل الكذب الصراح على نصوص الوحيين واتهام الصحابة ـ رضي اللَّه عنهم ـ بانقسامهم في معرفة «حقيقة الإيمان».

وهذا بيان بعض هذه التلبيسات:

قوله نقلاً عن الكوثري (ص/ ٨١): «كان في زمن أَبي حنيفة وبعده أُناس صالحون، يعتقدون أَن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ويرمون بالإرجاء من يرى الإيمان: العقد والكلمة، مع أَنه الحق الصراح بالنظر إلى حجج الشرع . .».

وهذا محض افتراء، وانتصار للإرجاء بالهوى، فليست حقيقة الإيمان: «قول وعمل يزيد وينقص»، لم توجد إلا زمن أَبي حنيفة بل هي الاعتقاد الحق

---

(١) هذه خلاصة لمبحث الإرجاء بأنواعه، وحقيقة كل نوع، وانقسام الناس فيه، مستخلصة من «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» الجزء الرابع، لاسيما الصفحات: ١٧١، ١٨١، ٣٠٧، ٣٥١، ٣٨٦. ومن كتاب «الإرجاء» للشيخ سفر ابن عبد الرحمن الحوالي.

الذي لا راد له بنصوص الوحيين.

فانظر إلى هذا التلبيس، كيف يجعل «عقيدة المرجئة» المحدثة في الإسلام، هي الأَصل، وعقيدة الإسلام الحق هي المحدثة. حسبهما اللَّه.

ويقول ـ حسبهما اللَّه ـ (ص/ ٨٢): «وعليه الكتاب، والسنة، وجمهور الصحابة، وجميع علماء أَهل السنة . . ».

وهذه أَربع كذبات ـ في ذات الهوى ـ كذب على كتاب اللَّه تعالىٰ. كذب على سنة رسول اللَّه ـ ﷺ ـ كذب على الصحابة ـ رضي اللَّه عنهم ـ فنعوذ باللَّه من هذه الجرأة البالغة في الفجور، كيف يصرح بانقسام الصحابة ـ رضي اللَّه عنهم ـ في عقيدتهم، وينسب إليهم اعتقاد محدثات الأُمور، وكذبة رابعة: على علماء أَهل السنة. والحال ما علمت.

وهذه إشارة تدلك على ما وراء ذلك من تقليب الحقائق، ونشر التلميذ لها.

اللهم إنا نعوذ بك من شرورهم، ونجعلك في نحورهم.

ولما رأَيته يتابع التحطط على الإمام البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ عند أَدنى مناسبة تمس الحنفية.

منها أَنه في تعليقته على «الرفع والتكميل»: (ص/ ٨٢) ساق كلام شيخه الكوثري ومنه:

«ومن الغريب أَن بعض من يعدونه من أُمراء المؤمنين في الحديث يتبجح قائلاً: . . ».

والإمام البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ هو: أَمير المؤمنين في الحديث ولم يأْت في طبقته، فما بعد، من اشتهر بهذا اللقب مثل اشتهاره في حق الإمام البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ.

وهنا تعلم السِّرَّ جيداً في تأليف هذا التلميذ البارع في مسالك التنقص ـ رسالة في «أُمراء المؤمنين في الحديث». وقد عَدَّ الإمام البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ من جملتهم ولم ينوه بفضل تميزه على أَهل طبقته فما بعد، وأَن هذا اللقب أَصبح جزءاً من اسم «أَمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري» ـ رحمه اللَّه تعالى ـ .

وصنيعه هذا على حَدِّ المثل الجاري: «يا داخل مصر مثلك كثير». أَي إن كنت أَيها البخاري أَمير المؤمنين في الحديث فقد لُقِّب به آخرون.

على أَنه في هذه الرسالة «أُمراء المؤمنين في الحديث» قد سبقه الشيخ/ محمد حبيب اللَّه الشنقيطي المتوفى سنة ١٣٦٢هـ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في منظومته: «هدية المغيث في أُمراء المؤمنين في الحديث». وقد ذكر سبعة عشر نفراً، وزاد «التلميذ» تسعة آخرين. ولم يشر إلى ذلك في التراجم إلا في (ص/ ١١٩ ـ ١٢٠) فهاتان سَوْءَتَان: استلال، وجحود. مع الشقوة الأُولى: التوهين من شأْن هذا اللقب في حق الإمام البخاري، أَما الشيخ الشنقيطي، فذكرهم على سبيل من شَرُفُوا بهذا اللقب.

واللَّه الموعد.

- **وَمِنْ غَمْزِهِ للإمام البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ :**

أَنه في (ص/ ١٥٢) من تعليقته على «الرفع والتكميل» ذكر أَن محمد بن سيرين المتوفى سنة ١١٠هـ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ «كان إذا مدح أَحداً ـ أَيْ زَكَّاهُ وَعَدَّله ـ قال: هو كما يشاء اللَّه، وإذا ذَمَّه ـ أَيْ جَرَحَهُ ـ قال: هو كما يعلم اللَّه». ثم قال:

«نقله الأُستاذ الزركلي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في ترجمته في «الأَعلام» (٧/ ٢٥) عن «شرح نهج البلاغة لابن أَبي الحديد».

هكذا يعتمدها ـ التلميذ ـ من نقل قومي[١]، عن رافضي؟؟؟

ثم قال: ـ حسبه اللَّه ـ غَامِزاً الإمام البخاري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ:

(هذا الأُسلوب الرفيع منه في الجرح، في غاية اللطف والبراعة والورع لم يدرك شأوه فيه البخاري، على كمال فطنته، وبارع لطافته، ودقة عبارته ..) انتهى.

ولا أَدري كيف التوفيق بين قوله هنا وقوله (ص/ ٤٠١ ـ ٤٠٢) فلينظر واللَّه المستعان.

وفي تعليقته على «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي: (ص/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢) جمع التحامل على البخاري في صعيد واحد.

وغير خَافٍ على اللبيب، أَن أَسباب هذا الانحراف عن الإمام البخاري فرط عصبية حنفية، إرجائية ..

---

(١) الزركلي ـ تجاوز الله عنا وعنه ـ عضو حزب الاستقلال العربي. فيه نفس قومي حاد وهو القائل:

لو مثلوا لي موطني وثناً ... لهممت أعبد ذلك الوثنا

لهذا لم يترجم ـ حسب التتبع ـ لأحد من سلاطين الدولة العثمانية في «الأعلام». وهذه لفتة نفيسة، لم أر من تنبه لها. وهي منقصة للزركلي، وكتابه؛ إذ كيف يترجم للأعلام وفيهم: الكفار، والضلال من أهل القبلة ويترك تراجم سلاطين دولة عاشت نحو سبعة قرون، أليس في وسعه أن يترجم للعلم بما له وما عليه، أو يعرف به فحسب كشأنه في عدد من الأعلام.

هذا وللأستاذ محمد أحمد دهمان، مقال ذكر فيه بعض أوهام الزركلي في الأعلام، ولديَّ ضعفها، فإن نشطت جمعت ما هنالك في كتيب مستقل. ومنها قوله في ترجمة أُبي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ: «كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود» اهـ. وحاشا أُبيّاً من ذلك، فلعله انقلب على الزركلي: كعب الأحبار فالله أعلم.

فإن البخاري ـ رحمه اللّه تعالى ـ أول «كتاب» افتتح به «صَحيحَه» هو «كتاب الإيمان»: «قرر فيه مذهب أَهل السنة والجماعة، وَضَمَّنَه الرَّدَّ على المرجئة، فإنه كان من القائمين بنصر السنة والجماعة، مذهب الصحابة، والتابعين لهم بإحسان»[1].

ولما رأَيته لفرط تعصبه، وَخَلْفيته في الاعتقاد: مُوْلَعاً بالغمز، واللمز، واللّه تعالى يقول: ﴿ويل لكل همزة لمزة﴾.

ومنه: لمزه الخبيث في تعليق له على «الأَجوبة الفاضلة»: (ص/ ١٣٠) لمعتقد ابن القيم ـ رحمه اللّه تعالى ـ إذ قال أَبو غدة:

(. . . بل تراه ـ أَي ابن القيم ـ إذا روى حديثاً جاء على مشربه المعروف، بالغ في تقويته، وتمتينه كل المبالغة . .).

ثم بعد أَن طول الكلام، وضرب المثال في «حديث بنى المنتفق» قال: (ص/ ١٣٢):

(فصنيع ابن القيم هذا يدعو إلى البحث والفحص عن الأَحاديث التي يرويها من هذا النوع، وَيُشَيِّدُ بها تأْليفه، وهي من كتب يوجد فيها الحديث الضعيف، والمنكر، والموضوع) انتهى.

وهذا اتهام فاجر منه لابن القيم ـ رحمه اللّه تعالى ـ لكنه داء المخالفة العقدية.

ثم تراه في (ص/ ٣٠١) ينتقل من الغمز، والتوهين إلى التصريح بنقد عقيدة السلف التي نصرها ابن القيم ـ رحمه اللّه تعالى ـ فيقول فرحاً بنقد السبكي «لنونية» ابن القيم، وهي في عقيدة الفرقة الناجية:

---

(١) «الفتاوى»: (٧/ ٣٥١).

(وتجد نماذج كثيرة من هذا النوع في «نونيته» المسماة: «الكافية الشافية». وقد استوفى نَقْدَ ما فيها الإمام تقي الدين السبكي في كتابه «السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل» وشيخنا الإمام الكوثري في تعليق عليه سماه: «تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم») انتهى.

وانظر أيضاً: (ص/ ٣٠٢).

ومن دلائل انحرافه في الاعتقاد قوله (ص/ ١٥) في خدمته لكتاب الكوثري ـ «فقه أهل العراق وحديثهم» ـ عن أَحاديث الآحاد من أَنها لا توجب العلم الضروري.

ولما رأَيته غارقاً في «التعصب المذهبي»:

انظره يسوق في معرض الدفاع عن الإمام أَبي حنيفة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ «اليمين الغموس» للتهانوي، مسروراً بها، فيقول في تعليقته على «الرفع والتكميل»: (ص/ ٣٩٤):

(... **فواللَّه لم يولد في الإسلام بعد النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ أَيمنُ، وأَسعدُ من النعمان أَبي حنيفة. ودليل ذلك ما هو مُشاهد من اندراس مذاهب الطاعنين عليه، وانتشار مذهب أَبي حنيفة، وازدياده اشتهاراً ليلاً ونهاراً. ويأْبى اللَّهُ والمؤمنون إلا أَبا حنيفة** ..).

وله أَمثال هذه النفثات في التعصب الذميم، وأَحياناً بالسكوت ومنه: في «المنار» لابن القيم ـ رحمه اللَّه تعالى ـ (ص/ ١٣٥) قال في سياق ما لا يصح فيه حديث:

(ومن ذلك حديث: «لا تقتل المرأَة إذا ارتدت». قال الدارقطني: «لا يصح هذا الحديث عن النَّبي ـ ﷺ ـ») انتهى.

لم يعلق عليه بشيء؟! لأَن فيه مأْخذاً على مذهب الحنفية كما في

«التنكيت والإفادة»: (ص/ ١٦٦) فانظره.

ومن الحمية بالمكذوب: نقله على سبيل التسليم ببعض المؤلفات المنسوبة إلى الإمام أَبي حنيفة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ عن طريق الكذابين، ومنها:

«العالم والمتعالم» رواية أَبي مقاتل حفص بن سَلْمٍ السمرقندي. رماه الحاكم وغيره بالوضع، وَكَذَّبَهُ وكيع، وتركه، كما في «المدخل إلى الصحيح» للحاكم: (ص/ ١٣٠، ١٣١) و «الميزان»: (١/ ٥٥٧).

وهذه الرسالة طبعها الكوثري، فَشَدَّ عليها التلميذ، كما في تعليقه على «الموقظة»: (ص/ ١٥١)، و «الرفع والتكميل» (ص/ ٣٦٥).

ولهذا التعصب المذهبي تراه شَدِيْدَ الْوَطْأَةِ على كل شافعي، وغير شافعي، ممن له موقف في مسأَلة، أَو رجل مِمَّن يَمَسُّ المذهب «مذهب أَبي حنيفة» أَو رجال المذهب «طبقات الحنفية»، ولن تراه يقدح في حنفي قط.

ومنه قوله في تعليقته على «الرفع والتكميل»: (ص/ ٧٠):

(وتعصب الدارقطني على الإمام أَبي حنيفة معروف، وتعصبه لمذهب الشافعي مكشوف، نص على ذلك غير واحد من العلماء . . .) انتهى.

ومنه (ص/ ٧٨) نَقْلُ تجريح شنيع للخطيب البغدادي.

ومنه (ص/ ٨٨) تنقصه لأَهل الحديث.

ومنه (ص/ ٣٠٦، ٣٤٠) في حق ابن عدي.

ومنه (ص/ ٣٣٠) في حق شيخ الإسلام ابن تيمية، الْتَقَطَ ما في «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ١٥٦ ـ ١٦٠) فأَثبته ولم يتعقب قَوْلَه:

(وَقَدْ نُقل عنه عَقَائِدُ فاسدة، شَنَّعَ عليه بها اليافعي، وابن حجر المكي، وغيرهما، وهو بشر له ذنوب وخطأ، فليتنبه الإنسان على خطئه، وليقر بمهارته وفضله . . .) انتهى.

ومنه (ص/ ٣٩٨) قوله السَّمج :

(وعلى كل حال: فالمأمول من **سماحة** الإمام أَبي حنيفة، أَن يتسع صدره يوم القيامة لمسامحة الإمام البخاري، ومسامحة شيخه الحميدي، **الذي ورثه التعصب والتحامل الشديد على الإمام أَبي حنيفة**. رضي اللَّه عنهم جميعاً، وغفر لنا ولهم، وأَسكنهم في عليين.

وتعصب البخاري على أَبي حنيفة، وانحرافه عنه معروف لدى العلماء، وقد ذكره غير واحد، ومنهم . . . إلخ) ثم قال:

(وانظر: لذكر تعصب البخاري على أَبي حنيفة ـ رحمهما اللَّه تعالى ـ: «قواعد في علوم الحديث» للتهانوني، وما علقته عليه ص/ ٣٨٠ ـ ٣٨٤) انتهى.

وانظر: (ص/ ٤١٤) من تعليقته على «الرفع والتكميل».

- **ومن فرط تعصبه غمزه لأَهل السنة في الهند بقوله:**

(من حوالي منتصف هذا القرن، قامت في الهند نغمة من بعض الناس المسمين أَنفسهم «أَهل الحديث» زعموا فيها أَن مذهب السادة الحنفية ـ الذي هو مذهب جمهور المسلمين في تلك البلاد الواسعة العريضة ـ: يخالف الأَحاديث النبوية في كثير من مسائله . .).

وإن الإنسان ليعجب، كيف يتعصب هذا، وأَمثاله للإمام أَبي حنيفة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في الفروع، ويخالفونه في «الأُصول»؟! وهو مسلك ابتلي به عدد من الخلق من أَهل المذاهب كافة، إلا من عصم اللَّه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللَّه تعالى ـ: نقلاً عن أَبي الحسن الكرجي الشافعي في كتابه: «الفصول في الأُصول عن الأَئمة الفحول إلزاماً لذوي البدع والفضول» لما ذكر أَنه اقتصر في النقل عن الأَئمة المقتدى

بهم ـ قال[١]:

(إن في النقل عن هؤلاء إلزاماً في الحجة على كل من ينتحل مذهب إمام يخالفه في العقيدة، فإن أَحدهما لا محالة يُضلل صاحبه، أَو يُبدعه، أَو يُكفره، فانتحال مذهبه ـ مع مخالفته له في العقيدة ـ مستنكر ـ واللَّه ـ شرعاً وطبعاً، فمن قال: أَنا شافعي الشرع أَشعري الاعتقاد، قلنا هذا من الأَضداد، لا بل من الارتداد؛ إذ لم يكن الشافعي أَشعري الاعتقاد.

ومن قال: أَنا حنبلي الفروع، معتزلي في الأُصول، قلنا: قد ضللت إذاً عن سواء السبيل فيما تزعمه؛ إذ لم يكن أَحمد، معتزلي الدين والاجتهاد.

قال ـ أَي الكرجي ـ وقد افتتن أَيضاً خلق من المالكية بمذاهب الأَشعرية، وهذه ـ واللَّه ـ سبّة وعار . . .) انتهى.

ولما رأَيته في تعليقه على «الرفع والتكميل» يُخَرِّجُ مَا يَمُرُّ ذِكْره من الأَحاديث سوى:

حديث: «من حج ولم يزرني . . .». (ص/ ٢١٢، ٢٥، ٣٨).

وحديث: «من زار قبري وجبت له شفاعتي». (ص/٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢). وفي «الأَجوبة الفاضلة» (ص/ ١٥٥).

بل ظاهر تعليقاته في تلك الصفحات السكوت على إغماض عن تقوية هذين الحديثين تصريحاً، والتلميح إلى قوة حجة السبكي في «شفاء السقام» على ابن تيمية في هذا الحديث كما في تعليقته رقم٣ (ص/ ٢٥١).

☐ **ثم بعد ذلك تراه «حزبياً» يحمل لقب:**

«المراقب العام للإخوان المسلمين»[٢] ولا أَدري كيف يكون في هذا

---

(١) «الفتاوى»: (٤/ ١٧٦ ـ ١٧٧).

(٢) وينظر: «الأصولية في العالم العربي»: ص١٧٤ ـ ١٧٦. ترجمة عبدالوارث سعيد.

العمل الحزبي، وهم يؤسسون حزبهم على «توحيد الحاكمية» ومنابذة «شرك التشريع» وهذا رأس في العمل، والعمل من أركان الإيمان و «المراقب العام» مرجىء: لا يرى العمل ركناً للإيمان.

لما رأيته كذلك قَدْ جَنَّدَ نَفْسَهُ، وَأَجْرَى قَلَمَهُ في هذه المسالك التي أَملاها عليه «**أَدبه، وخلقه، وتدينه**» وهي مما يأْباها اللّه ورسوله والمؤمنون.

فالإرجاء، ليس من عقيدة السلف الصالح في شيء.

والتعصب المذهبي بدعة في الإسلام.

والقبوريات خَلَلٌ ظاهر في توحيد العبادة.

والحط من أَقدار العلماء بدافع التعصبات المذهبية، والعقدية ليست من سبيل المؤمنين في شيء.

كل هذه تجاوزات للحق، «ومن تجاوز الحق ضاق مذهبه»، لهذا قلت ما تمثلت به العرب: «أَتَتْكَ بِحَائِنٍ ـ أَي هالك ـ رِجْلاه» فعلمت أَن من كان كذلك فهو على الجادة لا بد أَن يلج في «أَفْحَشِ زَمَانَةٍ: عَدَمِ الأَمانة» فرأَيت المسكين قد أَجهد نفسه في تحريف النُّقُوْلِ، والتصرفِ فيها بالبتر، والزيادة، والنقص، والتلفيق . . إلخ.

ووقفت في هذا على نماذج كثيرة، وأُخرى نَبَّهَ عليها غيري من العلماء. ولم أَقصد التتبع التام، ولو تتبعت هذا المسكين في نُقوله التي يَخْضِبُهَا بِحُسْنِ الإخراج، لصارت في محيط أَمانته الهشة ـ هباءً منثوراً. ولكن أَسوقها للمثال[1]:

---

(١) على أنا لم نلحقه المؤاخذة في مواضع الوهم والغلط، فمن ذا الذي لم يهم وهذا طرف منها على وجه التنبيه لا على وجه المؤاخذة فمنها:

١ ـ في «الأجوبة الفاضلة» للكنوي (ص/ ٢٧) ذكر حديث: «خير القرون قرني ثم الذين =

. . . .

= يلونهم ثم يفشو الكذب» أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما. انتهى.

قال في التعليق عليه: (هذا اللفظ لم أجده في الصحيحين أو غيرهما مما رجعت إليه من المصادر الحديثية).

وتعقبه الشيخ/ حمدي عبد المجيد السلفي في حاشيته على «المعتبر» للزركشي (ص/ ٢٥٠) بأنه في مسند أحمد وغيره فلينظر.

٢ ـ وفي «الأجوبة الفاضلة» (ص/ ٥١ ـ ٥٢): (وكذا إذا تلقت الأمة الحديث بالقبول يعمل به على الصحيح . .).

قال أبو غدة (ص/ ٥٢): (أي يعمل به وجوباً، ويكون ذلك العمل تصحيحاً له، كما صرح به الحافظ ابن حجر في نكته . .).

الحافظ ابن حجر لم يصرح بالتصحيح للحديث، وإنما قال: يعمل به وجوباً كما في «النكت» (١/ ٤٩٤) وفرق بينهما فتأمل.

٣ ـ وفي تعليقته على «الأجوبة الفاضلة» (ص/ ٧٣) نسب كتاب «أقضية الرسول» للقرطبي صاحب التفسير.

وهذا وهم إنما هو: لابن الطلاع القرطبي.

٤ ـ وفي تعليقه على «المنار المنيف»: لابن القيم (ص/ ٥٨) عن حديث رد الشمس لعلي ـ رضي الله عنه ـ قال:

(ممن أثبته وصححه: الإمام الطحاوي في «مشكل الآثار»: ٢/ ٨ ـ ١١، والبيهقي في «دلائل النبوة»، والقاضي عياض في «الشفاء» . .) انتهى.

والقاضي عياض، إنما نقل تصحيح الطحاوي، وسكت فليتأمل.

٥ ـ وفي تعليقه على «المنار»: (ص/ ٦٩) ذكر بعض المؤلفات عن «الخضر» ثم قال: (ويعد ما كتبه الحافظ ابن حجر في «الإصابة» عن الخضر تأليفاً . .) انتهى.

والحافظ ابن حجر قد أفرده بكتاب مطبوع اسمه:

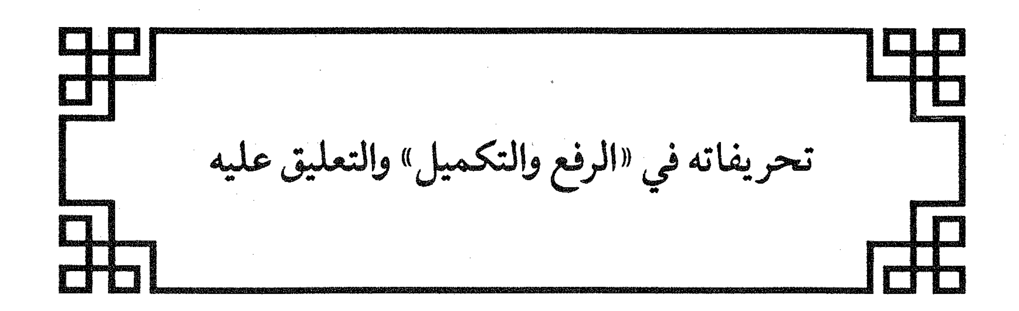
«الزهر النظر . .» من عمل العالم الفاضل الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد.

٦ ـ وفي تعليقه على «المنار» (ص/ ٦٠) قال نقلاً: (قلت ـ القائل ابن كثير ـ . . . . .).

هذا وهم. صوابه: ـ القائل الزركشي ـ كما في «المعتبر»: (ص/ ٨٦) فلينظر.

٧ ـ وفي تعليقه على «المنار»: (ص/ ١٢٦) قوله على حديث: «السخي قريب من الله . .»: (هو ضعيف وليس بموضوع . .).

يا هذا سياق ابن القيم على أن الحديث لا يثبت، وليس صريحاً بأنه موضوع. وفرق بينهما. فلماذا هذا التكثر في النقد؟



تحريفاته في «الرفع والتكميل» والتعليق عليه

«الرفع والتكميل» للشيخ عبد الحي اللكنوي المتوفى سنة ١٣٠٤هـ طبع في حياته سنة ١٣٠١هـ بمطبعة أَنوار محمدي بالهند في «٣٠» صفحة، ثم طبع بعد وفاته سنة ١٣٠٩هـ. بالمطبع العلوي في لكنو بالهند، وعلى هاتين الطبعتين اعتمد الأُستاذ/ عبد الفتاح أَبو غدة بطباعة الكتاب، الذي قدم له وعلق عليه، وفهرسه في «٥٦٤» صفحة كما في الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ.

وإِذا نظرنا إِلى الطبعة الهندية وهي في «٣٠» صفحة نحو أَربع صفحات مقدمة، ونحو سبع صفحات في «مبحث الإِرجاء» للدفاع عن الإِمام أَبي حنيفة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ ونحو تسع عشرة صفحة بناها على نقول جملتها من «الميزان» ومن «هدي الساري»، وَوَجَّهَ الكثير منها إِلى أُصول الحنفية في الاصطلاح.

والمهم هنا معرفة ما في هذه التعليقات من تحريفات، وأَن كتاب اللكنوي «الرفع والتكميل» لم يسلم من تحريفه أَيضاً. وإِليك البيان، مقروناً برقم الصفحة من الطبعة الثالثة بتعاليق أَبي غدة.

☐ **التحريف الأَول: في متن «الرفع والتكميل»:**

في المرصد الأَول: (ص/ ٧٩) ذكر اللكنوي أَقوال العلماء في مدى قبول الجرح والتعديل مبهماً أَو مفسراً. وفي نهاية حكايته للقول الأَول، وفيه الجرح بالرأْي، وبالإِرجاء، قال اللكنوي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ (ص/ ٧) ـ

كما في الطبعة الهندية ـ :

(وبالجملة فأسباب الجرح كثيرة، وكثير منها مختلف فيه، فما لم يبين الجارح سبب ضعف الراوي، أو المروي، لا يعتبر به، لا سيما إذا كان الجارح من المتعنتين أو من المتعصبين) انتهى.

هذا النص محله (ص/ ٨٤) من الطبعة «المحققة» بعد قوله «ونظائره كثيرة»، لكن حذفه محقق الكتاب، وقد ألمحت لك إلى السبب. والله المستعان على ما يصنعون.

☐ **التحريف الثاني :**

في حاشيته على «الرفع والتكميل» (ص/ ٨٦ ـ ٨٧) نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ كلامه في كتابه: «إقامة الدليل على إبطال التحليل» ضمن «الفتاوى الكبرى» (٣/ ٢٢٧ ـ ٢٣١).

وبالمقابلة بالأصل المنقول منه، وجدت أنه تلاعب بالنص في عدة أمور:

نقل نحو ثلاثة سطور من (٣/ ٢٢٧)، ثم تجاوز (ص/ ٢٢٨)، ونحو خمسة عشر سطراً من (ص/ ٢٢٩)، ثم عاد إلى النقل من (ص/ ٢٢٩) ـ وأول (ص/ ٢٣٠) ثم ترك نحو سبعة عشر سطراً، ثم عاد إلى النقل (ص/ ٢٣١).

وهذه السطور التي ينقلها من خمس صفحات، يؤلف بينها كأن ابن تيمية ساقها مساقاً واحداً لا يتخللها له أي كلام ولم يشر إلى ما يفيد الاختصار والتصرف والحذف.

هذا تلاعب وتحريف للنص من جهة، ومن جهة أُخرى فإن مطلع كلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في «الوجه السابع عشر» (٣/ ٢٢٧)

ما نصه:

(الوجه السابع عشر: إن الحيل مع أنها محدثة كما تقدم، فإنها أحدثت بالرأي، وإنما أحدثها من كان الغالب عليهم الرأي، فما ورد في الحديث والأثر من ذم الرأي وأهله فإنما يتناول الحيل، فإنها رأي محض ليس فيه أثر عن الصحابة . .).

وقد تصرف هذا الناقل فقال في مطلع السياق (ص/ ٨٦):

(ما ورد في الحديث والأثر من ذم الرأي وأهله، فإنما يتناول الحيل، فإنها أحدثت بالرأي، وإنها رأي محض، ليس . .).

فشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّه تعالى ـ يسند إحداث الحيل إلى من كان الغالب عليهم الرأي فقال: «وإنما أحدثها من كان الغالب عليهم الرأي» فحذفها هذا الناقل؟ لأنها تنحي باللائمة على أهل مشربه.

هذا مع ما تراه من تقديم وتأخير. فاللّه المستعان. ورحم اللّه أهل الحياء. واللّه المعين على قمع المقبوحين بحرفة التحريف.

- **التحريف الثالث**:

في تعليقه على «الرفع والتكميل» (ص/ ٨٣ ـ ٩٢) وفي مبحث لحوق هذا اللقب: «أهل الرأي» بالحنفية، وبيان المعلق أنه محمدة، والذب عمن جرحوا بهذا من الفقهاء الأثبات كما في (ص/ ٨٤). هنا قعدت به الأمانة العلمية فعجز عن تحملها لقوة الدافع «العصبية لأهل الرأي» فوقع له ضروب من التحريف والتلبيس، فزاد حيناً وأقحم في النص حيناً آخر، ونقص وبتر، ولفق بين الكلام المتباعد ومن هذه المواضع ما يلي:

في ترجمة (محمد بن عبد اللّه بن المثنى الأنصاري) نقلاً عن ابن حجر في «هدي الساري» (٢/ ١٦١). وبقي لكلام ابن حجر بقية مهمة فيها

بيان أَقوال عدة في هذا الراوي سوى الجرح بالرأْي منها :

أ - أَنه عالم ولم يكن من فرسان الحديث .

ب - تغير تغيراً شديداً .

ج - ذهبت كتبه فكان يحدث من كتاب فلان .

د - أنكر عليه حديث الحجامة .

هـ - من أَصحاب الرأْي .

فهو متكلم فيه بعدة أُمور منها الرأْي . وقد اقتصر المعلق على نقله دون سواه .

- **التحريف الرابع :**

وفي (ص/ ٨٤) من تعليقه على «الرفع والتكميل» نقل كلام الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (٢/ ١٧٠) عن الوليد بن كثير المخزومي الأَنصاري ، فبتر كلامه .

- **التحريف الخامس :**

في (ص/ ٨٥) من «الرفع والتكميل» نقل عن القاسمي في كتابه «الجرح والتعديل» (ص/ ٢٤) .

وبالمقابلة وجدت كلام القاسمي يتكون من أَصل ، وحاشية فأَخذ التلميذ نحو سطرين من المتن ، ثم أَدخل بعدهما نحو أَربعة سطور من الحاشية ، ثم قطعها ، ثم عاد إِلى الأَصل فنقل منه نحو ثلاثة سطور ، ثم ترك نحو خمسة سطور ثم عاد إِلى المتن ، ثم أَتى ببقية الحاشية . وبها انتهى النقل .

وهذا تصرف عجيب ، لم يذكر الناقل ما يدل عليه مع ما وقع من زيادة لفظ ليس في كلام القاسمي وهي في آخر المقطع الأَول من النقل ، «لكن

العصبية»، ولم أرها بهذا النص في كلام القاسمي.

ووقع أيضاً حذف كلمة «بعد» عقب قوله في المقطع الثاني «ثم حكم» وعبارة القاسمي: ثم حكم بعد.

يبقى بعد هذا ما هو السر في هذا «التلفيق» و «البتر» و «الزيادة» وهذه المهارة في التركيب: إنه تدليس التسوية بإسقاط مقاطع الكلم التي تمس الحنفية ولو على سبيل العموم، وتسوية النص وسياقه مساقاً واحداً، ليخرج في خدمة المشرب، فاللَّه المستعان على ما يعملون.

- **التحريف السادس:**

وفي (ص/ ١٤٢) من حاشيته على «الرفع والتكميل» قال: (ثم قولهم في الراوي الضعيف: «ليس بشيء». قال فيه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٣٤٠ ـ ٣٤١) في «باب قل أي شيء أكبر شهادة؟ قل اللَّه»: والشيء يساوي الموجود لغةً وعرفاً، وأما قولهم: «فلان ليس بشيء» فهو على طريق المجاز والمبالغة في الذم، فلذلك وصفه بصفة المعدوم) انتهى.

- **إقحام بدعي:**

هذه اللفظة «المجاز» ليست في كلام الحافظ ابن حجر المسوق من (ص/ ٣٤٠)، فهي تقول عليه. وإقحام مقصود وتحريف للنص لا يمليه إلا انحراف في المعتقد، من إنكار إطلاق لفظ «شيء» على اللَّه تعالى وأنه مؤول فهو إطلاق مجازي. وانظر «فتح الباري» نفسه (١٣/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣) طبعة السلفية. و «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٤٢).

وانظر تحريفه في النص بعده:

□ **التحريف السابع :**

وفي (ص/ ١٤٢) أَيضاً قال : (قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ٤٩١/١٠ : «قال الخطابي : معنى قوله : «ليسوا بشيء» أَي ليس قولهم بشيء صحيح يعتمد، وهو كما تقول العرب : لمن قال قولاً غير سديد : ما قلت شيئاً. وزاد ابن بطال : يريدون بذلك المبالغة في النفي، وليس ذلك كذباً) انتهى.

بالمقابلة ترى أَن هذا المسكين تلاعب بالنص فزاد، ونقص، وقدم وإِليك النص في «فتح الباري» (١٠/ ٤٩٢):

(قال الخطابي : معنى قوله : «ليسوا بشيء» فيما يتعاطونه من علم الغيب أَي ليس قولهم بشيء صحيح يعتمد، كما يعتمد قول النَّبِيّ - ﷺ - الذي يخبر عن الوحي. وهو كما يقال لمن عمل عملاً غير متقن، أَو قال قولاً غير سديد : ما عملت أَو قلت شيئاً. وقال ابن بطال، نحوه، وزاد : إِنهم يريدون بذلك المبالغة في النفي، وليس ذلك كذباً) انتهى.

فهذا النص على قِصَرِهِ تلاعب به مرات : فحذف مرة، ثم حذف أُخرى، ثم زاد جملة، ثم حذف، ثم حذف أُخرى، ثم حذف ثالثة، فأَصبح نقلاً ممسوخاً، لكنه التأْييد لما سبق في وجه التحريف قبله.

واللَّه المستعان.

□ **التحريف الثامن :**

في «الرفع والتكميل» (ص/ ١٤٤) نقل عن شيخ الإِسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٤٩، ٣٥٠)، فانتزع نحو ثلاثة سطور في آخر (ص/ ٣٥٠) ثم ساق بعده من صفحة قبله بعض السطر الثاني عشر من (ص/ ٣٤٩)، ونصه : (وأَبو حاتم من أَصعب الناس تزكية) انتهى.

ونص شيخ الإسلام ابن تيمية (ص/ ٣٤٩):

(وابن معين، وأَبو حاتم من أَصعب الناس تزكية) انتهى.

- **التحريف التاسع:**

في «الرفع والتكميل» حاشية رقم٢ (ص/ ١٤٤ ـ ١٤٥) نقل عن «هدي الساري» لابن حجر (٢/ ١١١) فزاد في النقل ونقص. كما يعلم بالمقابلة.

- **التحريف العاشر:**

وفي حاشيته (ص/ ١٤٦) على «الرفع والتكميل» ذكر ترجمة خالد بن مَخلد المخزومي، عن «هدي الساري» لابن حجر (٢/ ١٢٥) فزاد ونقص كما يعلم بالمقابلة.

تنبيه: «المخزومي» صوابه: القَطَواني كما في: «هدي الساري» و«التقريب» وغيرهما.

- **التحريف الحادي عشر:**

وفي الحاشية (ص/ ١٤٦) من «الرفع والتكميل» نقل عن ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٩٤) فزاد ونقص، كما يعلم ذلك بالمقابلة.

- **التحريف الثاني عشر:**

وفي تعليقته على «الرفع والتكميل» (ص/ ١٤٦) ذكر ترجمة (الوليد ابن كثير المخزومي) عن «هدي الساري» (٢/ ١٧٠) فحرف بالنقص، كما يعلم بالمقابلة.

وفي الحذف مهارة بالفرار من العيب بالرأْي؛ إذ حذف كلمة الساجي: «قد كان ثقة ثبتاً يحتج بحديثه، لم يضعفه أَحد، إنما عابوا عليه الرأْي».

- **التحريف الثالث عشر :**

في الحاشية رقم٥ «الرفع والتكميل» (ص/١٤٩) نقل عن الذهبي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في «الميزان» (٢/ ٩) في ترجمة: «العباس بن الفضل». فزاد في الكلام، ونقص.

- **التحريف الرابع عشر :**

وفي التعليقة رقم٤ على «الرفع والتكميل» (ص/ ١٥١) نقل عن «تهذيب التهذيب» (١٢/ ١٣٧) في ترجمة (أَبي طُعمة الأُموي) فتصرف في النقل بالتقديم والتأْخير.

- **التحريف الخامس عشر :**

وفي تعليقته رقم٤ (ص/ ٢١٢) من «الرفع والتكميل» لما نقل اللكنوي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ عن ابن حجر في ترجمة «عبد العزيز بن المختار البصري» في «مقدمة فتح الباري» (٢/ ١٤٤) علق عليه بقوله :

(قلت : في نقل المؤلف لكلام الحافظ ابن حجر ـ رحمهما اللَّهُ تعالى ـ بعض الاختصار، وتمام كلام الحافظ : فذكره.

والمعلق لم يلتزم بكلام الحافظ، بل حذف ـ هو الآخر ـ منه كما يعلم بالمقابلة فلينظر، وهكذا يدفع معور عن مُعْوِر.

- **التحريف السادس عشر :**

في حاشيته (ص/ ٢١٤) على «الرفع والتكميل» نقل عن «هدي الساري» (٢/ ١٤٤ ـ ١٤٥) في ترجمة: عبد المتعال بن طالب :

(شيخ بغدادي ثقة وَثَّقه أَبو زرعة . . .) إلخ.

زاد الناقل هذه اللفظة «ثقة» فلم يقلها ابن حجر ـ رحمه اللَّهُ تعالى ـ ونص عبارته : «شيخ بغدادي وثقه أَبو زرعة . . . » إلخ.

□ **التحريف السابع عشر :**

وفي حاشيته (ص/ ٢١٤) على «الرفع والتكميل» نقل عن الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٥١٤) قوله[1]:

(وأَخرجه أَبو الشيخ من وجهين آخرين . .) فاستمر نحو أَربعة سطور، ثم حذف نحو سطرين، ثم استمر في نقل كلام ابن حجر. ولم يشر إلى الحذف والاختصار.

□ **التحريف الثامن عشر :**

وفي حاشيته (ص/ ٢١٦) على «الرفع والتكميل» نقل عن «ترتيب المدارك . . . » للقاضي عياض (٣/ ١٦ ـ ١٧) من طبعة المغرب، في ترجمة «زكريا بن منظور . . . » فحصل حذف منه في موضعين.

ثم قال :

(انتهى بزيادة ما بين الشرطتين « ـ ـ » من «الجرح والتعديل» لابن أَبي حاتم (١/ ٢/ ٥٩٧).

فلله ما أَحلى هذه الإشارة بالزيادة. ويا ليته أَشار إلى الحذف والنقص.

ثم ليته التزم هذا المسلك، فلا ندري أَيهما أَورع عنده مما يمليه «أَدبه وخلقه وتدينه».

□ **التحريف التاسع عشر :**

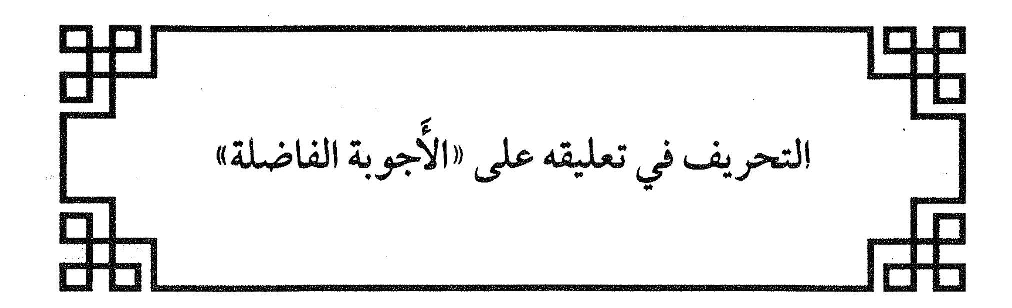
وفي حاشيته (ص/ ٢١٦) على «الرفع والتكميل» نقل عن الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٨١) في ترجمة حبيب بن أَبي حبيب المدني المصري. فزاد فيما نقله، ونقص.

---

(١) ومن الطبعة السلفية : (٩/ ٥٩٥).

فهذه خدمته لمتن كتاب «الرفع والتكميل» والتعليق عليه فيها تسعة عشر تحريفاً، وهذا بحسب ما وقع لي لا بحسب التتبع، وقد أَوضحت في بعضها وجه التحريف، وأَشرت في البعض الآخر إلى مجرد التحريف طلباً للاختصار، وعند المقابلة تتبين الأَسباب. واللَّه المستعان.

□ □ □



التحريف في تعليقه على «الأَجوبة الفاضلة»

ومن انحراف أَمانته، لتعصبه الشديد لمدرسة أَهل الرأْي: تحريفه لجادة أَهل العلم بإِغفال الجرح.

□ مثالـــــه:

في حاشيته على «الأَجوبة الفاضلة» للكنوي (ص/ ٢١٤) لما ذكر اللكنوي (ص/ ٢١٢ ـ ٢١٣) المناظرة التي جرت بين أَبي حنيفة والأَوزاعي في مسأَلة «رفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع منه» والخلاف في صحتها. عَلَّقَ عليها أَبو غدة في حاشيته (ص/ ٢١٤) بقوله: (وقد أَسندها عن الحارثي الإِمام الموفق المكي في «مناقب الإِمام الأَعظم»: ١/ ١٣٠. والحارثي إِمام حافظ مشهور من كبار فقهاء الحنفية ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة القاسم بن أَصبغ ص/ ٨٥٤. فقال: وفي سنة أَربعين وثلاثمائة مات عالم ما وراء النهر، ومحدثه الإِمام، العالم، العلامة أَبو محمد عبد اللَّه بن محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي البخاري. الملقب بالأُستاذ، جامع «مسند أَبي حنيفة الإِمام» وله اثنتان وثمانون سنة. أَفاده المحقق محمد عبد الرشيد النعماني في تعليقه على «دراسات اللبيب»: ص/ ٢٠٥)[1] انتهى.

---

(١) انظر ترجمة الحارثي هذا في: «تاريخ بغداد»: (١٠/ ١٢٦، ١٢٧)، «الأنساب» للسمعاني: (١/ ١٩٦)، «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (ص/ ٨٥٤)، «لسان الميزان»: (١/ ٢٧).

=

وذكر نحو هذه الحاشية في تعليقته على «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي (ص/ ٣٠٠) ورمز في آخرها بحرف (ش) إشارة إلى أنها من تعليقات المؤلف التهانوي كما ذكر اصطلاحه بهذا الرمز (ص/ ٧) منه.

□ **وجه انحراف الأَمانة:**

ووجه الانحراف في الأَمانة العلمية في هاتين الحاشيتين هي: أَن عبد اللَّه ابن محمد بن يعقوب الحارثي هذا قد ترجمه الذهبي في «الميزان»: (٢/ ٢٦٩)[١] ترجمة مظلمة رمي فيها بعظائم منها «الوضع».

والوقوف على ترجمته في العبادلة من حرف العين في «الميزان» وغيره، أَيسر بكثير من الوقوف على كلمة الذهبي عنه في عجز ترجمة «القاسم بن أَصبغ» من «تذكرة الحفاظ». وذكره اللكنوي في «الفوائد البهية»: (ص/ ١٠٤).

لكنه ذِكْرٌ يُسْقِطُ إسناد المناظرة، وبالتالي يقدح في «مسند أَبي حنيفة الإمام» للحارثي فهذا الصنيع في الحاشيتين وهن شديد في الأَمانة العلمية، وانحراف عن ذكر ما في «الراوي» من جرح وتعديل، ثم تحقيق النظر بداع من عدل وإنصاف لا بهوى وإجحاف.

= **تنبيه:** على الرغم من أن «تذكرة الحفاظ» هي بتصحيح وتحقيق العلامة المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ لكن طباعة الكتاب في «دائرة المعارف العثمانية» فوقع بعض إدخالات «حنفية» فهل هي تطبيعات أم عملت من وراء عمل العلامة المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ منها في (ص/ ٢٩٢ رقم٢٧٣) ترجمة القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة رمز له بحرف (ع) أي من رواة الكتب الستة، وهو لا رواية له في شيء منها.

(١) وانظر: «تاريخ بغداد»: (١٠/ ١٢٦ ـ ١٢٧)، «الأنساب» للسمعاني: (١/ ١٩٦).

وهذه تعليقة نفيسة للمعلمي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص/ ١٤) عن حديث: «كان النَّبِيُّ ـ ﷺ ـ إذا استاك . . . » إلخ قال المعلمي ما نصه:

(وهذا أَيضاً في الذيل عن الديلمي، وفي سنده عبد اللَّه بن محمد ابن يعقوب البخاري الحارثي الملقب بالأستاذ، ترجمته في «لسان الميزان» ٣/ ٣٤٨ وهو مرمي بالوضع، وقد وقفت له على أَشياء أَجزم بأَنها من وضعه، كوصية أَبي حنيفة للسمتي، ومناظرة الأَوزاعي مع أَبي حنيفة، وأَشياء لا ريب في وضعها، ولكنه يسمي شيوخاً لا يعرفون، ثم يصنع تلك البلايا، ويحدث بها عنهم، وقد كانت له معرفة وعلم، ونعوذ باللَّه من علم لا ينفع) انتهى.

□ **التلميذ يقيم الحجة على نفسه:**

وهذه الجادة لا تخفى على المبتدئين. وقد تحجج بها هذا المتعصب على «الأَلباني» حين ذكر ـ الأَلباني ـ على حد زعمه: «الجرح دون التوثيق» في حق أَبي حنيفة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ فقال في حاشيته على كتاب «قواعد في علوم الحديث» (ص/ ٣١٩):

(فَذِكْرُ ذاك الشانىء الجرح دون التوثيق مناف للأَمانة العلمية؛ إذ من المقرر في علم الرجال أَن ذكر الجرح دون التعديل ظلم وخيانة، ولا أَظن به أَنه يجهل هذا، وإِنما غلبه التعصب الذميم على الإِمام أَبي حنيفة . . .) انتهى.

ويقال لهذا التلميذ «الشانىء» لغيره بغير حق: «إِذا كنت كذوباً فكن ذكوراً». لماذا تعرض عن ذكر جرح العلماء للحارثي كما في ترجمته المظلمة في «الميزان»، أَليس من الأَمانة والسياق في بيان حال إِسناد المناظرة بين الإِمامين الأَوزاعي وأَبي حنيفة، أَن تبين حال الحارثي. وما قيل فيه من جرحة.

ويقال أيضاً: أعطنا حرفاً واحداً في توثيق «الحارثي» ومعلوم أن وصف الذهبي له بأنه عالم ما وراء النهر ومحدثه، الإمام العلامة، كل هذه ليست من نعوت التعديل، ولا تلازم بين هذه الأوصاف وبين النعت بالجرحة أو التعديل فكم من إمام حافظ، ومحدث مشهور، قد رمي بعظائم.

وقد أشار إلى طرف من ذلك التهانوي نفسه في هذا الكتاب: «قواعد في علوم الحديث» (ص/ ٤١٣) فقال:

(وقال في ترجمة «عاصم بن أبي النَّجُود»: وقال البزار: لا نعلم أحداً ترك حديثه، مع أنه لم يكن بالحافظ، قلت ـ أي التهانوي ـ فالحفظ ليس بشرط لصحة الحديث) انتهى[1].

وفي «الجواهر والدرر» (١/ ٣٧) قال السخاوي:

(واعْلم أنه ينبغي أن لا يقبل الوصف بذلك إلا من موصوف به، فرب من يسرد كثيراً من الأنساب والمتون ممن هو قاصر في تخريج الحديث، وتمييز صحيحه من سقيمه، ومعرفة علله مع قصور عبارته، وجمود فهمه، عند من لا تمييز له، فيصفه بذلك ظناً منه أن ذلك بمجرده كافٍ، وهذه غفلة، إنما الحفظ المعرفة، هذا إن حصل الوثوق به فيما يسرده مما لا يعلمه إلا النقاد، فأما إذا لم يكن كذلك فتلك الطامّة، وقد كان في شيوخ شيوخنا العلامة تقي الدين الدجوي ما لقيت أحداً ممن أخذ عنه إلا وذكر عنه أمراً عجيباً في الحفظ، ومع ذلك فقد قال فيه صاحب الترجمة ما نصه: «كان يستحضر الكثير من هذا الفن، إلا أنه ليس له فيه عمل القوم، ولا كانت له عناية بالتخريج، ولا معرفة العالي والنازل، والأسانيد، وقدم الحافظ جمال الدين

---

(١) وانظر: (ص/ ٢٨ ـ ٢٩)، الحاشية.

ابن الشرائِحِي عليه، لتحقّقه بذلك، وكذا قال شيخي، حيث ذكر في ترجمة العراقي شيخه أَن من أَخصّ جماعته به صهره الهيثمي، وهو الذي درّبه وعلمه كيفية التخريج، والتصنيف، بل هو الذي كان يعمل له خطب كتبه، ويسمّيها له، وصار الهيثمي لشدة ممارسته أَكثر استحضاراً للمتون من شيخه، حتى يظن من لا خبرة له أَنه أَحفظ منه، وليس كذلك، لأَن الحفظ المعرفة». اهـ.

وهو كذلك بلا شك فقد قال ابن طاهر: سأَلت أَبا القاسم هبة الله بن عبد الوارث الشيرازيّ، هل كان الخَطيبُ يعني به الحافظَ الشهيرَ الذي يُعدّ الناس بعده عيالاً على كتبه، مثلَ تصانيفه في الحفظ؟ فقال: لا، كنا إِذا سأَلناه عن شيءٍ أَجابنا بعد أَيام، وإِن أَلححنا عليه غضب، ولم يكن حفظه على قدر تصانيفه، وقد كان إِمام المذهب الشافعيّ رضي الله تعالى عنه في الفقه والاستنباط بالمكان الذي رزقه الله إِياه بحيث طبّق الأَرض علماً، وقال بعض المجتهدين: من فاته عقله يوشك أَن لا يجده عند غيره يقول على وجه التواضع والإِنصاف، كما نقله الفخر الرازي في أَول الباب العاشر من مناقبه: لو كنت أَحفظ لغلبتُ أَهل الدُّنيا، وعقَّب الفخر بقوله: والفهم غير الحفظ، والحكماء يقولون: إِنهما لا يجتمعان على سبيل الكمال؛ لأَن الفهم يستدعي مزيد رطوبة في الدماغ، والحفظ يستدعي مزيد يبوسة، والجمع بينهما محال.

ونحو تقديم شيخنا لابن الشرائحي على الدجوي صُنْعَ السبكي الكبير في تقديم ابن رافع على ابن كثير، وتبعه صاحب الترجمة حيث قال: إِن الإِنصاف أَن ابن رافع أَقربُ إِلى وصف الحفظ على طريقة أَهل الحديث من ابن كثير، لعنايته بالعوالي، والأَجزاء، والوفيات، والمسموعات دون ابن كثير، وابن كثير أَقرب إِلى الوصف بالحفظ على طريقة الفقهاء، لمعرفته بالمتون الفقهية، والتفسيرية، دون ابن رافع، فيجمع منهما حافظ كامل، قال: وقَلّ من

جمعهما بعد أَهل العصر الأَول، كابن خُزَيمة، والطحاوي، وابن حِبّان، والبيهقي، وفي المتأَخرين شيخنا العراقي.

قلت: وشيخنا العامل ملحِق الأَواخر في الفنّ بالأَوائل، ولقد رأَى رحمه الله بِخَطِّي طبقة وصفتُ فيها بعض السامعين أَو القارىء بذلك فعمل بخطه الحاء فاءً، والفاءَ ضاداً، وجوَّد الظاءَ لاماً، تنبيهاً للسالك.

هذا وقد وصف بخطه ذي الجودة والبهاء جماعةً من الآخذين عنه بها جرياً على سُنَن الشيوخ في تنشيط طلبتهم، ونظراً إلى أَنَّهم أَبرع بالنسبة لمن في طبقتهم، وتَأَيّد بوصفه أَكثر في وصيته كما سيأْتي بطلبة الحديث المتحققين بطلبه، والاشتغال به أَكثر من الاشتغال بغيره، من سائر العلوم الدينية، ممن شهد لهم بذلك جماعةُ أَهل العلم بالحديث، على أَني لست أَحب بثَّ ما عندي هنا في هذا أَجمع، وإن كان حيثُ وجد الإخلاص يوم القصاص القولُ انفعُ، لكن في التلويح ما يُغني عن التصريح، ولم يكن صاحب الترجمة رحمه الله بالمتساهل في الوصف بهذه اللفظة، غير أَن العذر عنه ما قدمته، مع ما كان يحكيه لخواصه في تأْويل ذلك، وللناس أَعذار لا يُطلَّع عليها، وإذا تأَملت قوله في ترجمة الحافظ ناصر الدين محمد بن عبد الرحمن بن زُريق الدمشقي من معجمه ما نصه: ولم أَر في دمشق من يستحق اسم الحافظ غيره، مع أَنه كان بها ابن الشرائحي الماضي، والشهاب الحُسباني الذي شهد فيه البُلقيني أَنه أَحفظ أَهل دمشق، والشهاب بن حِجّي، وغيرهم، علمت أَنه لا يُثْبِتها لإبراهيم العجلوني ونحوه، ويترك هؤلاء الفحول، فرجع الأَمر إلى باب التأْويل، والله الموفق) انتهى.

فهذه الأَلقاب ليست من مراتب التوثيق والتعديل، فافهم ذلك. واللَّه المستعان.

ولا يفرح «التلميذ» بما جاء في مقدمة «إعلاء السنن»: (١/ ١٨٣) للتهانوي، فإنه ذكر ترجمة الذهبي للحارثي في «الميزان». وَنَسَفَ جميع ما قاله أَئمة النقد في «الحارثي» بأَن الدهلوي المتوفى في القرن الثالث عشر الهجري، قد أَثنى عليه.

أَقول: لا تفرح أَيها التلميذ بهذا، فإن «إمام المحققين . . . ـ الكوثري قد نالت سهامُه «الدهلويَّ» فجاء في «مقالات الكوثري» (ص/ ٤١٨) أَن الدهلوي لا يحتج به في الرجال.

وما كانت هذه التناقضات، والمماحكات من هؤلاء المتعصبة لتكون لمدرسة الرأْي، «لولا التعصب الذميم للانتماء المذهبي» فقد خدموا التعصب وأَضروا بالمذهب. ولا يجني جَانٍ إلا على نفسه واللَّه الموعد.

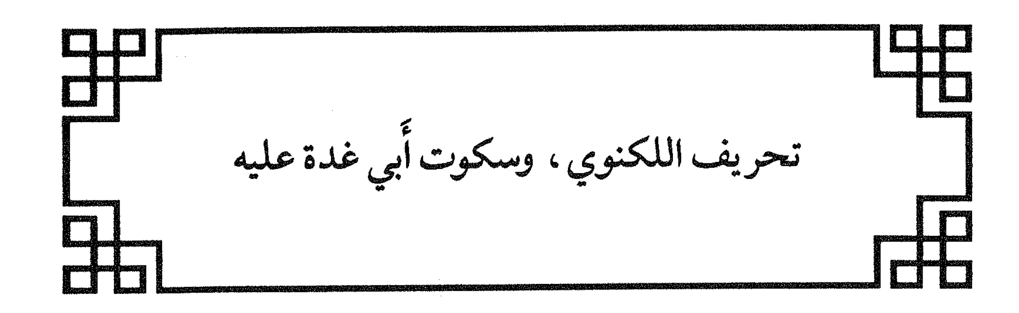
وهكذا (ينكشف البهرج، ويَنْكبُ الزَّغَل ﴿ولا يحيق المكر السيء إلا بأَهله﴾ فقد نصحتك)[١].

وفي الختام فانظر نقض هذه المناظرة سنداً، وأَنها مسلسلة بالكذابين في «جلاء العينين»[٢] فهو مهم.

---

(١) اقتباس من كلام ذهبي للحافظ الإمام الثقة الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ كما نقله من تنكبه في حاشيته على «قواعد في علوم الحديث»: (ص/ ٢٧ ـ ٢٨).

(٢) (ص/ ٥٢ ـ ٥٤). وفيه أيضاً: ص/ ١٤١ ـ ١٤٢ ما رواه وكيع قال: صليت في مسجد الكوفة فإذا أبو حنيفة قائم يصلي، وابن المبارك إلى جنبه يصلي، فإذا عبد الله يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع، وأبو حنيفة لا يرفع، فلما فرغوا من الصلاة، قال أبو حنيفة لابن المبارك: رأيتك تكثر رفع اليدين، أردت تطير؟ فقال ابن المبارك: رأيتك ترفع يديك حين افتتحت الصلاة، فأردت أن تطير؟ فسكت أبو حنيفة، قال وكيع: فما رأيت أحضر من جواب عبد الله لأبي حنيفة. رواه البيهقي (٢/ ٨٢).



تحريف اللكنوي، وسكوت أبي غدة عليه

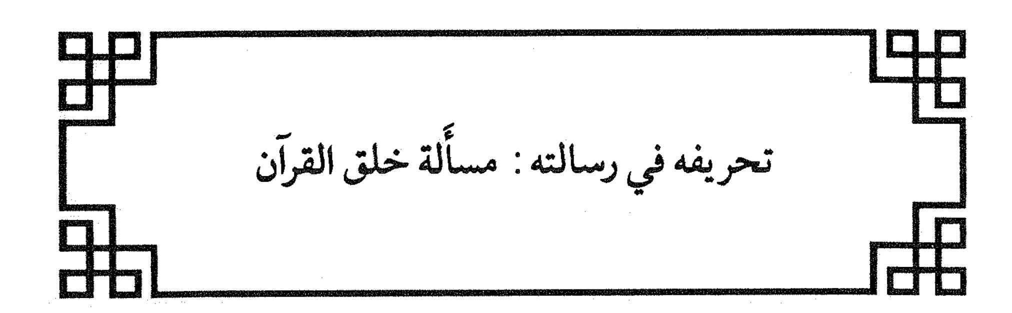
في: (ص/٩٨) من «الأجوبة الفاضلة» نقل اللكنوي كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في «منهاج السنة النبوية»: (٤/ ٢٧ ـ ٢٨، ٧٥). وَنَبَّهَ أبو غدة في تعليقته على مواضع من تصرفات اللكنوي ـ رحمه الله تعالى ـ في نقل عبارة شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ لكن في الموضع المهم من «منهاج السنة»: (٤/ ٢٧) نقل اللكنوي في «الأجوبة الفاضلة»: (ص/٩٨) كلام ابن تيمية عن كتاب الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ «فضائل الصحابة» ووجود زيادات فيه لابنه عبد الله، ولأبي بكر القطيعي وأن في زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة فتصرف اللكنوي فحذف اسم الكتاب «فضائل الصحابة» وجعل بدله «مسند أحمد». ولم يصحح أبو غدة هذا التصرف، فالتفت حلقتا البِطان منهما على هذا التصرف بالتحريف؟!

وقد نبه الشيخ عبد الرحمن الفريوائي في كتابه «شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه»: (١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٨) على هذا التحريف، وذكر بتحقيق بالغ أن الزيادات في «المسند هي لعبد الله بن الإمام أحمد فقط، وأن علامتها روايته لها من غير أبيه فالقاعدة فيه: أن ما كان في المسند من روايته عن أبيه فهو من «المسند» وما كان فيه عن غير أبيه فهو من زياداته على مسند أبيه.

وأَما القطيعي فليس له زيادات في المسند خلافاً لما اشتهر.

وأَما في كتاب الإمام أَحمد «فضائل الصحابة» ففيه زيادات لعبد اللَّه ابن الإمام أَحمد، ولأَبي بكر القطيعي.

□ □ □



تحريفه في رسالته: مسألة خلق القرآن

□ **التحريف:**

لهذا التلميذ رسالة باسم: «مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل».

رد عليها الشيخ/ حمود بن عبد اللَّه التويجري برسالة سماها: «تنبيه الإخوان على الأخطاء في مسألة خلق القرآن». طبع دار اللواء بالرياض عام ١٤٠٤هـ. قال في مقدمتها (ص/ ٥):

(فقد رأيت . . .)

وفي (ص/ ٤٤ ـ ٤٧) قال:

(وفي هامش صفحة ١٢، ذكر المؤلف أن البخاري قرر في كتابه «خلق أفعال العباد» أن المداد والرق ـ أي الورق ـ والكتابة والحفظ للقرآن وأصوات العباد به كلها مؤلفة مخلوقة من فعل المخلوقين. وأن القرآن صفة اللَّه تعالى وهو قول الجبار أنطق به عباده. وكذلك تواترت الأخبار عن النَّبيِّ صلى اللَّه عليه وسلم، أن القرآن كلام اللَّه.

وأقول: إن هذه الجملة قد لخصها المؤلف من عدة مواضع من كتاب «خلق أفعال العباد» وأدخل فيها أحرفاً ليست في كلام البخاري. منها قوله «للقرآن» بعد قوله «والحفظ»، ومنها قوله «به» بعد قوله «وأصوات العباد»، ومنها قوله «كلها مؤلفة من فعل المخلوقين». وكان ينبغي للمؤلف أن يلتزم

الأَمانة في إيراده لأَقوال البخاري بحيث لا يدخل فيها ما ليس منها. ولا سيما إذا كان المزيد مما يفسد الكلام ويغير معناه. وهذه الأَحرف المزيدة في بعضها إفساد لبعض كلام البخاري، وتغيير لمعناه، وإحالة له إلى قول من يقول من الجهمية: أَن اللفظ بالقرآن مخلوق. فمن هذه الأَحرف قوله «به»، أَي في قوله «وأَصوات العباد به ـ أَي بالقرآن ـ كلها مؤلفة مخلوقة من فعل المخلوقين». وهذه العبارة لا فرق بينها وبين قول من يقول من الجهمية: «إن أَلفاظنا بالقرآن مخلوقة». فإن كان المؤلف قد أَدخل هذا الحرف في كلام البخاري متعمداً فما أَعظم ذلك وأَبشعه. وإن كان قد أَدخله سهواً أَو لعدم علمه بما يدل عليه من إحالة المعنى إلى قول اللفظية فينبغي له أَن يستدرك ذلك وينبه عليه. وفيما قرره البخاري في كتاب «خلق أَفعال العباد» كفاية في الردّ على عبارة المؤلف وما تدل عليه من موافقة اللفظية الذين يزعمون أَن أَلفاظهم بالقرآن مخلوقة. وقد ذكر أَبو داود في كتاب «المسائل» وعبد اللّه بن الإمام أَحمد في كتاب «السنة» أَن الإمام أَحمد ـ رحمه اللّه تعالى ـ سئل عن رجل يقول: أَلفاظنا بالقرآن مخلوقة، والقرآن كلام اللّه وليس بمخلوق، فقال: هذا يُجَانَب، وهو فوق المبتدع، وما أَراه إلا جهمياً، وهذا كلام الجهمية. القرآن ليس بمخلوق.

وأَما قول المؤلف: «والحفظ للقرآن» فهي كلمة مجملة يحتمل أَن يراد بها أَن الحفظ والمحفوظ مخلوق. وهذا من أَقوال الجهمية. ويحتمل أَن يراد بها أَن الحفظ مخلوق والمحفوظ غير مخلوق. وهذا قول أَهل السنة. وحيث كانت هذه الكلمة تحتمل المعنيين فإن إدخالها في كلام البخاري يعد جناية عليه.

وأَما قوله: «كلها مؤلفة من فعل المخلوقين» فهذه الجملة عائدة إلى ما قبلها من الجمل، وأَخصها بها الجملة التي تليها وهي قوله: «وأَصوات العباد

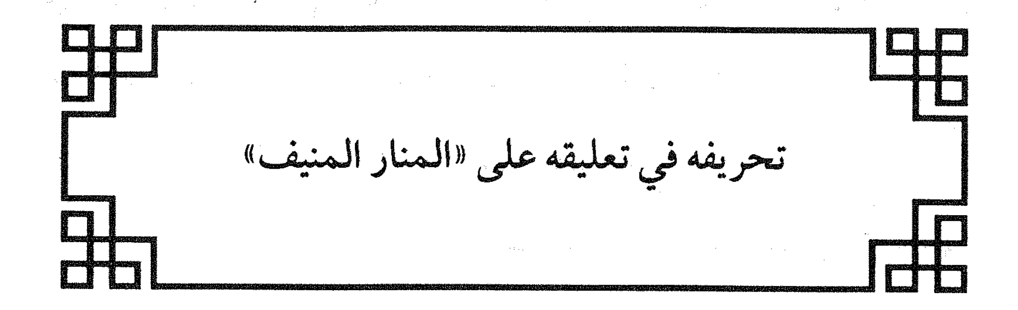
به ـ أي بالقرآن ـ ». وعلى هذا يكون المعنى: أَن أَصوات العباد بالقرآن كلها مؤلفة من فعل المخلوقين. وهذا هو قول اللفظية بعينه:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة

وإن كنت تدري فالمصيبة أَعظم)

انتهى.

□ □ □



تحريفه في تعليقه على «المنار المنيف»

ومن تحريفاته في تعليقه على «المنار»: (ص١٣٤) نقل عن «الهيثمي» في «مجمع الزوائد» (٨/ ٧٧) ومنه:

(وثقه ابن عدي وغيره، وبقية رجاله رجال الصحيح) انتهى.

ونص عبارته:

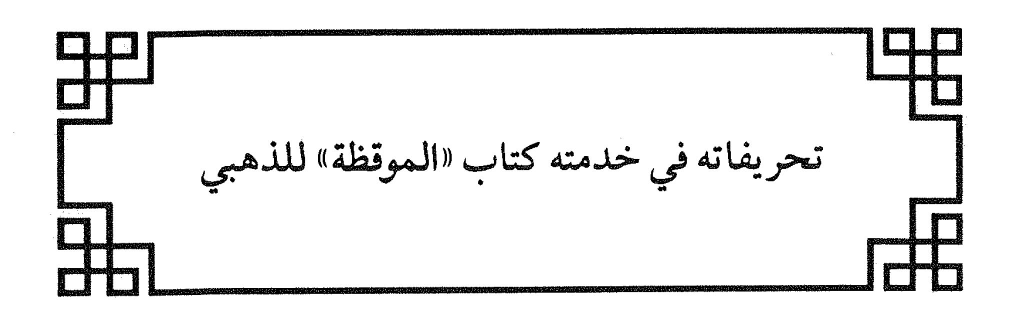
(وثقه ابن عدي وغيره، وفيه ضعف. وبقية رجاله رجال الصحيح) انتهى.

فحذف قوله: «وفيه ضعف»؟

لماذا؛ لأَنه يتعقب ابن القيم في أَنه لا يصح في البراغيث عن النَّبيِّ ﷺ شيء.

وتوجيه ذلك لا يخفى؟!

❑ ❑ ❑



تحريفاته في خدمته كتاب «الموقظة» للذهبي

□ **التحريف الأَول :**

في التتمة الثالثة بعد «الموقظة» للذهبي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ (ص/ ١٢٥ ـ ١٢٧) نقل عن الحافظ ابن رجب ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في كتابه : «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥، ٣٧٣ ـ ٣٧٤) من طبعة دمشق و(ص/ ٢٧١ ـ ٢٧٢، ٢٧٩) من طبعة بغداد .

وبعد أَن تَعرَّض لشرح مذهب مسلم، ـ رحمه اللَّه تعالى ـ ، ومذهب علي بن المديني، والبخاري، في الحديث المعنعن بشرطه، وَرَجَّح مذهبهما، وأَطال في ترجيحه .

أَخذ في نقل كلام ابن رجب إِلى قوله أَول (ص/ ١٢٧) «على ما قاله مسلم» ثم حذف نحو أَربعة أَسطر، ثم عاد إِلى النقل بنحو سطرين، ثم حذف نحو أَربع ورقات ثم استمر في النقل .

□ **التحريف الثاني :**

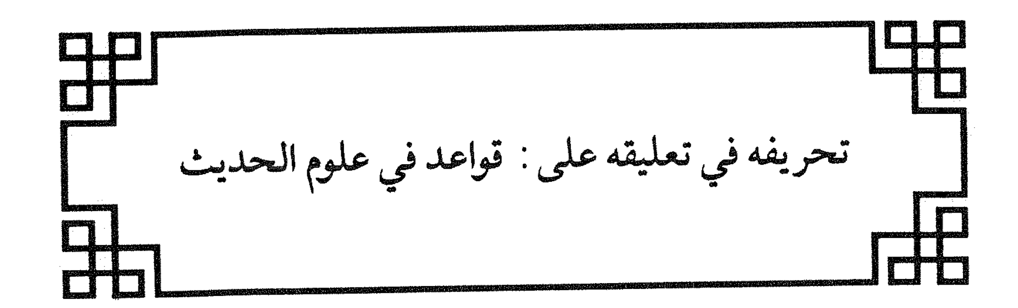
وفي آخر «الموقظة» (ص/ ١٢٩) نقل عن «هدي الساري» لابن حجر (١/ ٨) فنقل بضعة سطور إِلى قوله : «ولو مرة». ثم حذف نحو سطرين، ثم عاد إِلى النقل .

ولهذا فإِنه في «١٤٧» من تتمته على «الموقظة» لما نقل عن «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٣/ ٢٧، ٦٠ ـ ٦٢) قال : «ما ملخصه بحروفه». من

(ص/ ١٤٧ ـ ١٦١).

فإنه هنا نقل ثم حذف نحو (٣٣) صفحة ثم تصرف مراراً بالنقل والحذف. ثم عاد إلى النقل، لكنه أشار إلى ما يفيد تصرفه بالتلفيق. وإن كان المحذوف فيه حط ونقض على المخالف في مسألة الإيمان من أنه لا يتبعض ولا يزيد ولا ينقص كما في (ص/ ٥١).

□ □ □



تحريفه في تعليقه على: قواعد في علوم الحديث

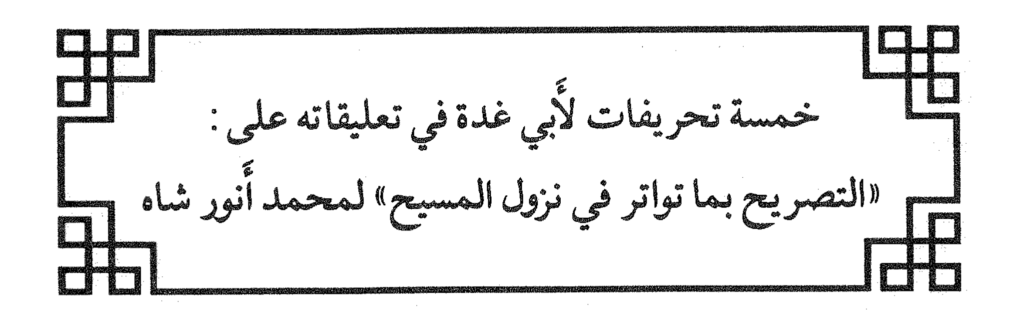
وفي حاشية على «قواعد في علوم الحديث» (ص/ ٤٦٦) في ترجمة شريك بن عبد الله بن أَبي نمر، قال:

(وقال ابن حجر في «التقريب»: صدوق يخطىء كثيراً) انتهى.

❑ **التحريف:**

لفظ: «كثيراً» ليست في نسخ «التقريب» لكن لعله عبر نظره إلى ترجمة: شريك بن عبد الله النخعي، المذكور قبله ففيه: «صدوق يخطىء كثيراً..».

❑ ❑ ❑



خمسة تحريفات لأبي غدة في تعليقاته على: «التصريح بما تواتر في نزول المسيح» لمحمد أنور شاه

١ـ في التعليقة رقم٢ (ص/ ٩٧) زيادة لم يقلها ابن حجر في: «فتح الباري».

٢ـ وفي (ص/ ١٠٤ ـ ١٠٥) ذكر نقولاً عن الحافظ ابن حجر. زاد في بعضها ونقص في البعض الآخر، وغير في موطن ثالث.

٣ـ وفي التعليق رقم١ (ص/ ١٠٧) نقل عن النووي ـ رحمه اللّٰه تعالى ـ في «شرح مسلم» فزاد عليه ونقص.

٤ـ وفي التعليق رقم٢ (ص/ ١١٠) نقل عن النووي أيضاً، فغير في كلامه وتصرف.

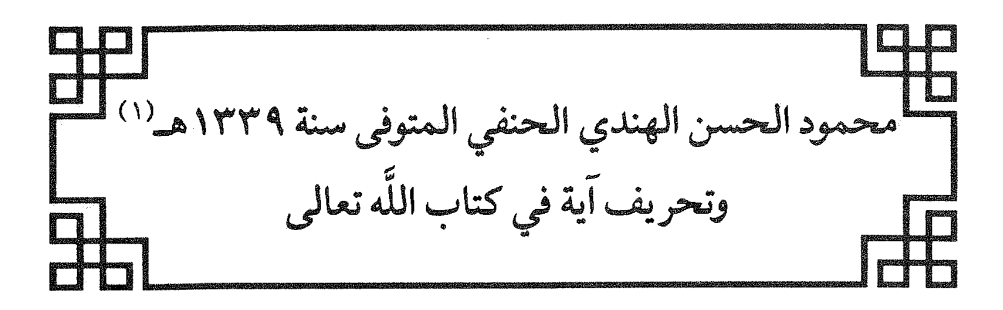
فهذا تمام ثلاثين تحريفاً.

وقد سئمت من تتبع مخازي هذا المبتلى بالتحريف، والتصرف في النقول، فاكتفيت بالإشارة إلى ما وقع لي أنه حرف وتصرف فيه، ليرجع إليه من شاء.

والنتيجة: أن هذا التلميذ، لا يوثق بعلمه، ولا بنقله.

والتحريف انقطاع في نسب العلم الموروث، فلا تجعل بينك وبين العلم وسائط محرفين.

□ □ □



محمود الحسن الهندي الحنفي المتوفى سنة ١٣٣٩هـ[1] وتحريف آية في كتاب اللَّه تعالى

قال اللَّه تعالى: ﴿يا أَيها الذين آمنوا أَطيعوا اللَّه وأَطيعوا الرسول وأُولي الأَمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى اللَّه والرسول إن كنتم تؤمنون باللَّه واليوم الآخر ذلك خير وأَحسن تأْويلاً﴾ [النساء: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿وإذا جاءهم أَمر من الأَمن أَو الخوف أَذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أُولي الأَمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل اللَّه عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً﴾ [النساء: ٨٣].

في كتاب «إيضاح الأَدلة» (ص/ ١٠٣) للشيخ محمود الحسن، الملقب عند الحنفية، بشيخ العرب والعجم، وبشيخ الهند. والمطبوع كتابه بمطبعة جمال برنتنك وركس. دهلي قال بصدد إثبات التقليد، ما ترجمته[2]:

(ولهذا قال اللَّه تعالى: «فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى اللَّه والرسول وأُولي الأَمر منكم». وواضح أَن المراد بأُولي الأَمر في هذه الآية، غير الأَنبياء الكرام ـ عليهم السلام ـ فظهر بكل وضوح بهذه الآية، أَن الأَنبياء، وجميع أُولي الأَمر، تجب طاعتهم، وأَنت قد رأَيت الآية: «فردوه إلى اللَّه والرسول إن كنتم تؤمنون باللَّه واليوم والآخر». وَلَمَّا تعلم إلى الآن أَن القرآن الذي فيه هذه الآية،

---

(١) «نزهة الخواطر»: (٨/ ٤٦٥ ـ ٤٦٩).

(٢) قام بالترجمة من الكتاب المذكور: فضيلة الأستاذ بجامعة أم القرى الشيخ/ وصي الله عباس. جزاه الله خيراً.

فيه تلك الآية المذكورة سابقاً أيضاً. العجب أنك تظن حسب عادتك أن الآيتين متعارضتان، فتحكم بنسخ إحداهما بالأُخرى.

أيها المجتهد: أقول لك حقاً إن طمعك في إثبات التقليد المتنازع فيه بالآيات المذكورةمثله كمثل جائع يقول: اثنان زائداً على اثنين: أربعة أرغفة) انتهى مترجماً.

والآية الكريمة من سورة النساء/ ٥٩ فيها:

«فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى اللَّه والرسول إن كنتم تؤمنون باللَّه واليوم الآخر» الآية:

وليس فيها «وأُولي الأَمر منكم» فاختلقها. قال المترجم ـ أثابه اللَّه ـ:

(ومن الغريب أن بعض علماء الهند، أفاد أن الكتاب المذكور للشيخ محمود، طُبع أكثر من عشر طبعات، وفي جميعها هذا التحريف المتعمد، ولم ينكره مقلدوه رغم التنبيه عليه) انتهى[1].

---

(١) تنبيه: في ١٦/ ١١/ ١٤١٢هـ وصلني من فضيلة قاضي التمييز الشرعي بالمحكمة العليا في الباكستان ونائب رئيس مجمع الفقه الإسلامي الشيخ/ محمد تقي العثماني، هذه الرسالة أسوقها بنصها:

(بسم الله الرحمن الرحيم. إلى ..../ بكر أبو زيد، حفظه الله تعالى السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

بعد رجوعي إلى كراتشي راجعت كتاب «إيضاح الأدلة» فوجدت أن الخطأ موجود في أصل الكتاب، والترجمة التي قام بها الشيخ وصي الله لا مؤاخذة عليها، ولكن الواقع أنه لا يتجاوز من كونه خطأ وسبقة قلم، وإن سياق العبارة يدل على أن الشيخ محمود الحسن رحمه الله تعالى قد اشتبه عليه آخر الآية بأولها، فإن أول الآية هو قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾.

فكلمة «أولي الأمر» موجودة في أول الآية، فاشتبه عليه الأمر وظن أن هذه الكلمة =

. . . .

= موجودة في آخر الآية أيضاً، ولم يكن حافظاً للقرآن، ولم يرجع إلى المصحف عند كتابته، فوقع في هذا الخطأ، وحاشاه أن يقصد بذلك التحريف لكتاب الله تعالى.

والدليل على ذلك أن ما أتى به من الاستدلال يدور على نقطة واحدة فقط، وهي أن الله تعالى أمر بإطاعة أولي الأمر علاوة على إطاعة الله والرسول، وهذا المعنى موجود في أول الآية، فلم تكن هناك أية حاجة إلى أن تدرج هذه الكلمة عن قصد في آخر الآية، ولا يتصور من أحد من المسلمين مهما بلغت ضلالته أن يتصرف في ألفاظ كتاب الله تعالى عن قصد، فإن مثل هذا التحريف لا يتصور نجاحه على الإطلاق، لأن القرآن الكريم ـ الحمد لله ـ موجود بين أيدي المسلمين، يستطيع كل أحد أن يراجعه كل حين.

وعلى كُلٍّ، فإن هذا خطأ وقع في كتاب «إيضاح الأدلة» وسوف أراجع ناشر الكتاب أن ينبه عليه ويصححه في الطبعة القادمة، ولئن نبه على ذلك الشيخ محمود الحسن رحمه الله تعالى لما تقاصر في تصحيحه أبداً. فليس من الحق إدراج هذا الخطأ في ضمن تحريف كتاب الله تعالى، ولا إطلاق كلمة الأفَّاك على من ارتكبه كما وقع في صفحة ١٦٣ من كتابكم.

وأما ما نقلتم عن الشيخ شبلي نعماني من كتابه «سيرة النعمان» فقد راجعت أصل الكتاب المطبوع بكراتشي، فإنه خال عن الاعتراض الذي أوردتموه في كتابكم، وإن عبارته قد انتهت على قوله: «وظاهر أن الجزء لا يمكن عطفه على الكل».

وأما ما نقلتم عن عبارته: «من يؤمن بالله فيعمل صالحاً، فيه حرف التعقيب الذي يحصل به فصل قطعي في هذا البحث». فليس موجوداً في هذه الطبعة التي بين يدي، والآية الكريمة موجودة قبل هذه العبارة بصفحتين: ومن يؤمن بالله ويعمل صالحاً﴾ بالواو كما هو في القرآن الكريم، ويمكن أن تكون العبارة التي ذكرتموها في بعض الطبعات القديمة، وتنبه المؤلف على هذا الخطأ، فصححه في الطبعة القادمة.

وعلى كلٍّ: فإن مثل هذه الأخطاء لا ينبغي التسارع عليها بالحكم بالتحريف، ولا سيّما إذا صدر هذا الخطأ من عالم عرف فضله وورعه وتقواه، وإن الشيخ محمود =

. . . .

= الحسن ـ رحمه الله تعالى ـ يفوق في ذلك على الشيخ شبلي النعماني بمراتب لا تحصى، فإن الشيخ محمود الحسن ـ رحمه الله تعالى ـ عالم متمكن جاهد طول حياته ضد البدع والأهواء، وكان مجتنباً كل التجنب عن التفسير بالرأي وغيره، في حين أن الشيخ شبلي النعماني كان مؤرخاً، وقد تكلم في علوم الحديث والفقه بآراء شاذّة لا تمتّ إلى محجّة جمهور السلف بصلة، وقد انتقد على بعض الأحاديث الصحيحة بمجرد رأيه، على الرغم من اعترافه بصحة الإسناد. وأما الشيخ محمود الحسن ـ رحمه الله تعالى ـ فهو بعيد عن مثل هذه المحايدات كل البعد.

وأرجو أن يقع إسقاط ما كتبتموه في الشيخ محمود الحسن والشبلي النعماني في الطبعة القادمة إن شاء الله تعالى.

وفقكم الله تعالى لكل خير. وأرجو أن لا تنسوني في دعائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد تقي العثماني) انتهى.

* * *

كما وصلني من فضيلة الأخ الشيخ/ صلاح الدين مقبول أحمد. من منسوبي/ مركز «أبو الكلام أزاد» في نيودلهي. الرسالة المؤرخة في ١/ ١١/ ١٤١٢هـ. وهذا نصها:

(بسم الله الرحمن الرحيم. . . . ./ بكر بن عبد الله أبو زيد ـ حفظه الله وتولّاه ـ، وكيل وزارة العدل، ورئيس مجمع الفقه الإسلامي بجدة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد منيت الأمة الإسلامية عبر تأريها الطويل ـ بالأهواء السادرة والبدع الهادرة، وتجرّأ أهلها ـ القدامى منهم والجدد ـ على تحريف نصوص الوحيين مبنى ومعنى: ﴿فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون﴾.

ولا ريب أن كتابكم النافع العظيم «تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال» ـ محاولة جريئة صادقة للتنبيه على هذه الظاهرة الأليمة الفاجرة، والكشف عن زيغها وضلالها، ثم القضاء المبرم عليها.

وهذا الكتاب من جهة أخرى: =

. . . .

= * إنذار لعلماء السنة والحديث والأثر، وإيقاظهم من سباتهم العميق ليصدّوا هذا العدوان الغادر الأثيم على دواوين السنة.

* ونداء إلى الباحثين المحققين في الجامعات الإسلامية في العالم، وإلى الكتّاب المسلمين في المؤسسات العلمية أن يتناولوه في بحوثهم ومقالاتهم ومؤلفاتهم بالنقد والاستنكار.

* وإهابة بدور النشر والتوزيع أن لا تختار للطبع إلا أدق نسخ الكتب تحقيقاً وتمحيصاً، وتوجس من تحقيقات أهل الأهواء وتعليقاتهم وبحوثهم ومؤلفاتهم خيفة ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾.

هذه أمانة في أعناق علماء الأمة، لا يجوز التفريط فيها أبداً.

ومن هنا قيام فضيلتكم بأداء هذه الأمانة في هذا الكتاب القيم يفتح آفاقاً واسعة أمام الباحثين عن الحق، لعلهم يأخذون حذرهم من مؤامرات أهل الأهواء وتلاعبهم بنصوص المصادر الإسلامية والمراجع العلمية.

فجزاكم الله خيراً على هذه الغيرة العلمية الصادقة، وعلى هذا الجهد البالغ في أداء هذا الواجب، والتنبيه الخطير على مؤامرات المحرّفين ضد السنّة، والشعور العميق بالمسئولية تجاه صيانة النصوص من أيدي العابثين، لتبقى غضّاً طرياً إلى ما شاء الله.

«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

فهنيئاً لكم بحمل هذا العلم.

وهنيئاً لكم بهذه البشرى، وبهذا الشرف العلمي العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محبكم في الله

صلاح الدين مقبول أحمد

نيودلهي: ١/ ١١/ ١٤١٢هـ - ٤/ ٥/ ١٩٩٢م

* * *

=

. . . .

= **تحريف الغلاة لترجمة بابٍ في سنن أبي داود**

قال الإمام أبو داود ـ رحمه الله ـ في كتاب الصلاة من سننه:

«باب من رأى القراءة إذا لم يجهر». «السنن مع العون»: (٣/ ٤٩) السلفية؛ و«مختصر السنن» للمنذري: (١/ ٣٩٤)، تحقيق أحمد شاكر وحامد الفقي.

هكذا نص ترجمة هذا الباب في جميع الطبعات الهندية: (كالمحمدية ١٢٦٤هـ، والقادرية ١٢٧١هـ كلتاهما بدلهي؛ والمجيدية بكانفور ١٣٤٦هـ)، والطبعات المصرية القديمة أيضاً.

ولكن الشيخ محمود الحسن الديوبندى [ومرّ ذكره في تحريف آية سورة النساء: ٥٩؛ وتحريف حديث أبي بن كعب في سنن أبي داود] أزال هذه الترجمة من الطبعة المجتبائيّة بدلهي، واستبدل بها: «باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام».

ولإثبات هذا التحريف اضطرّ إلى تحريف آخر، فقال في الحاشية: «يوجد هذا الباب أيضاً بترجمتين أخريين في نسختين أخريين:

الأولى: «باب من ترك القراءة فيما جهر الإمام».

والثانية: «باب من رأى القراءة إذا لم يجهر».

وقد نص الشيخ خليل السهارنفورى الحنفي في «بذل المجهود» على هذا التحريف، ولكنه قرّره من جهة مطابقته لأحاديث الباب. وقال:

«باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام» ـ وليست هذه الترجمة إلا في النسخة المجتبائية.

وعلى الحاشية نسختان أخريان:

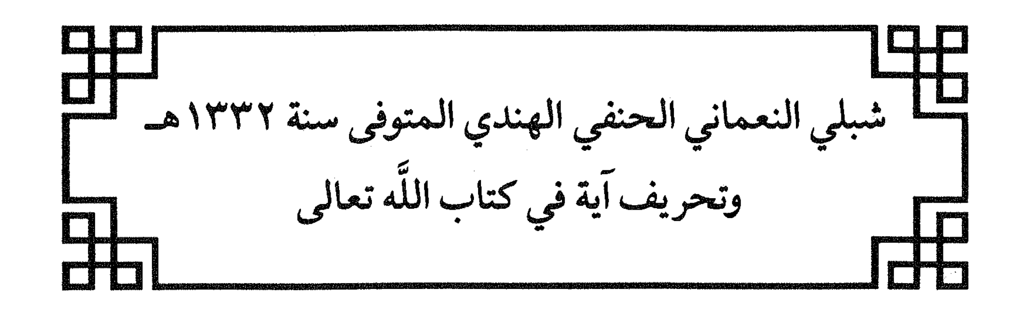
(الأولى): «باب من ترك القراءة فيما جهر الإمام» ـ وهذه الترجمة مثل الترجمة السابقة ولم توجد إلا في حاشية المجتبائية.

«والثانية» «باب من رأى القراءة إذا لم يجهر» ـ وهذه الترجمة موجودة في جميع النسخ الموجودة، واختارها صاحب «العون»، ولم يذكر غيرها . . . «بذل المجهود: (٥/ ٦١) ـ طبع ندوة العلماء. وقابله بـ (٥/ ٦٧ ـ ٦٨) لترى تناقضاً =

. . . .

❑ ❑ ❑

= عجيباً من السهارنفوري أيضاً مع تنصيصه على هذا التحريف . فنسأل الله السلامة .
(من كتاب «نتائج التقليد» للشيخ محمد أشرف ـ بالأردية ـ ملخّصاً ومترجماً) .



شبلي النعماني الحنفي الهندي المتوفى سنة ١٣٣٢هـ وتحريف آية في كتاب اللّه تعالى

قال اللّه تعالى: ﴿**يوم يجمعكم ليوم الجمع ذلك يوم التغابن ومن يؤمن باللّه ويعمل صالحاً يكفر عنه سيئاته ويدخله جنات تجري من تحتها الأَنهار خالدين فيها أَبداً ذلك الفوز العظيم**﴾ [التغابن: ٩].

وقال تعالى: ﴿**ومن يؤمن باللّه ويعمل صالحاً يدخله جنات تجري من تحتها الأَنهار خالدين فيها أَبداً قد أَحسن اللّه له رزقاً**﴾ [الطلاق: ١١].

في كتاب: «سيرة النعمان» للشيخ شبلي النعماني. (ص/ ١٦١) في بيان أَن «العمل» ليس بداخل في «الإيمان». والشيخ شبلي معروف عند الحنفية بلقب: «حجة الملة والدين. وشمس العلماء»: قال ما نصه مترجماً من اللغة الأُوردية إلى العربية[١]:

(إن الإمام ـ أَي أَبا حنفية ـ أَثبت هذه الدعوى بأُسلوب حسن والحق فيه أَنه لا يمكن إثباته بطريق أَحسن منه. وأَي دليل أَقوى في الفصل بين الإيمان والفرائض من أَن الدعوة في أَول الإسلام كانت منحصرة في «الإيمان» وحده، ولم يكن للفرائض أَي وجود، والآيات التي استدل بها الإمام يثبت بها بداهة أَن الأَمرين منفصلان لأَن في جميع الآيات عطف العمل على الإيمان، وظاهر أَن الجزء لا يمكن عطفه على الكل «من يؤمن باللّه فيعمل صالحاً» فيه حرف

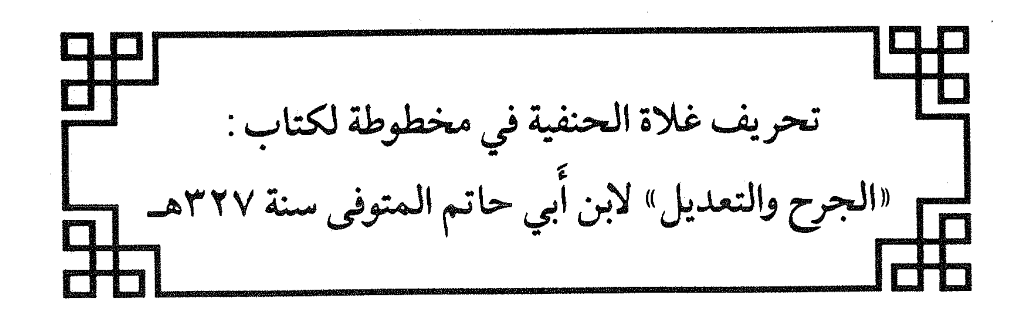
---

(١) ترجم ما يلي الشيخ وصي الله عباس الأستاذ بجامعة أم القرى.

التعقيب الذي يحصل به فصل قطعي في هذا البحث) انتهى مترجماً.

والآية: «ومن يؤمن بالله ويعمل صالحاً».

□ □ □



تحريف غلاة الحنفية في مخطوطة لكتاب: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧هـ

كشف العلامة المعلمي المتوفى سنة ١٣٨٦هـ ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في تعليقاته على كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، طرفاً من تحريف غلاة الحنفية في بعض مخطوطات الكتاب، في خصوص أقوال بعض أهل العلم في «الإمام أبي حنيفة» ـ رحمه اللَّه تعالى ـ لتنقلب إلى الثناء، ومنها:

١ ـ في (٨/ ٤٤٩ رقم٢٠٦٢) قال ابن أبي حاتم في ترجمة أبي حنيفة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ:

(حدثني أبي، قال: سمعت محمد بن كثير العبدي، يقول: كنت عند سفيان الثوري، فذكر حديثاً، فقال رجل: حدثني فلان بغير هذا، قال: من هو، قال: أبو حنيفة، قال: أحلتني على غير مليء) انتهى.

قال المعلمي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ تعليقاً على قوله: «أحلتني على غير مليء»:

(هكذا في الأصليين، ولكن بعض المطالعين في [ك] حاول التغيير، فطمس على الكلمتين، وكتب: «على مليء».

والأصل يلوح من تحت الطمس. وقد حكاها الخطيب في: «تاريخ بغداد» ١٣/ ٤١٧ عن المؤلف، فقال: «على غير مليء») انتهى.

وأبو حنيفة النعمان ـ رحمه اللَّه تعالى ـ إمام، لكن إمامة أي إمام عندنا لا

تقتضي تحريف النصوص[١].

٢ ـ وتحريف آخر من غلاة الأَحناف، وقع في الصفحة بعده (٨/ ٤٥٠) من «الجرح والتعديل» لما أَسند ابن أَبي حاتم عن محمد بن جابر اليمامي قوله: (سرق أَبو حنيفة كتب حماد مني) انتهى.

قال المعلمي ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في الحاشية معلقاً برقم٣ على كلمة «سرق» ـ ما يلي:

(هكذا في الأَصلين، ولكن المطالع السابق ذِكْره، حاول طمس الكلمة في [ك] وأَن يكتب فوقها: «أَخذ») انتهى.

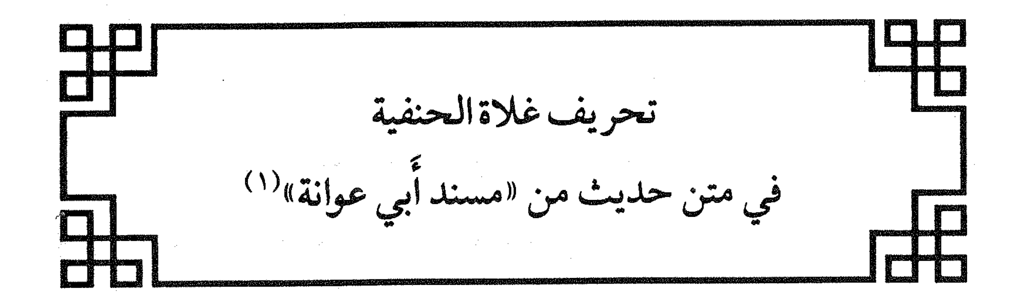
يعني لتكون العبارة كالآتي:

«أَخذ أَبو حنيفة كتب حماد مني».

□ □ □

---

(١) وقد أشرت إلى هذا في: «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير»: (ص/ ٢٢ ـ٢٣).



تحريف غلاة الحنفية
في متن حديث من «مسند أَبي عوانة»[١]

في مخطوطة «مسند أَبي عوانة» المحفوظة صورتها في مكتبة الجامعة الإِسلامية بالمدينة النبوية ـ على ساكنها أَفضل الصلاة والسلام ـ قال: «بيان رفع اليدين في افتتاح الصلاة قبل التكبير بحذاء منكبيه، وللركوع، ولرفع رأْسه من الركوع، وأَنه لا يرفع بين السجدتين»:

«حدثنا عبد اللَّه بن أَيوب المخزومي، وسعدان بن نصر، وشعيب بن عمرو في آخرين، قالوا: ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أَبيه، قال:

«رأَيت رسول اللَّه ـ ﷺ ـ إِذا افتتح الصلاة، رفع يديه، حتى يحاذي بهما، وقال بعضهم: حذو منكبيه، وإِذا أَراد أَن يركع وبعدما يرفع رأْسه من الركوع، ولا يرفعهما، وقال بعضهم: ولا يرفع بين السجدتين. والمعنى واحد) انتهى.

هذا نص الترجمة، والحديث بعدها في «المخطوط» بخط واضح جلي.

ومنه ترى مطابقة الحديث للترجمة بمشروعية رفع اليدين قبل الركوع وبعده، وأَما بين السجدتين فلا يشرع الرفع.

---

(١) مذاكرات مع الشيخ أبي الأشبال صغير أحمد نزيل البلد الحرام. لأبي تراب الظاهري بن الشيخ المحدث عبد الحق الهاشمي مقال في: «جريدة المدينة» عدد ٨٣٠١ ص٢ في ٦/ ٧/ ١٤١٠هـ بعنوان «تحريف الغلاة في مسند أبي عوانة».

□ **محل التحريف :**

معروف في مذهب الحنفية، القول بعدم مشروعية رفع اليدين قبل الركوع وبعده. ورفعهما في هذين الموضعين سنة، رواهما عن النَّبِيّ ﷺ نحو ثلاثين صحابياً منهم العشرة المبشرون بالجنة، منهم الخلفاء الأَربعة ـ رضي اللَّه عنهم ـ.

وقد أُوذي بإِحياء هذه السنة عدد من أَهلها، منهم: الطرطوشي المتوفى سنة ٥٢٠هـ. فقد كان يرفع يديه عند الركوع، وعند رفع الرأْس منه، فكاد المتعصبة يقتلونه كما روى القصة تلميذه ابن العربي وغيره[١].

ومنهم الشيخ السندي الكبير محمد بن عبد الهادي المتوفى بالمدينة سنة ١١٣٨هـ سُجن بسببها[٢]. بل قال بعض الحنفية بفساد صلاة من يرفع يديه فيهما، فرد عليه اللكنوي وغيره[٣].

وقد طُبع «مسند أَبي عوانة» في حيدر آباد بالهند. والحديث كما ترى يدل على مشروعية الرفع لليدين قبل الركوع وبعده، فَسَطَا الناشرون في «دار الغلو» على متن الحديث فحذفوا منه حرف العطف «الواو» في قوله: «ولا يرفعهما» فطبعت هكذا: (٢/ ٩٠):

«. . . وإِذا أَراد أَن يركع وبعد ما يرفع رأْسه من الركوع لا يرفعهما وقال

---

(١) «أحكام القرآن» لابن العربي: (٤/ ١٩٠)، «تفسير القرطبي»: (١٩/ ٢٧٩)، «الاعتصام» للشاطبي: (١/ ٢٩٥)، وعنهم بديع الدين في «جلاء العينين»: (ص/ ٤٦ـ٤٨).

(٢) «جلاء العينين»: (ص/ ٤٨).

(٣) انظر: «الفوائد البهية»، للكنوي ـ رحمه الله تعالى ـ (ص/ ٥٠) وعنه وعن غيره في: «جلاء العينين»: (ص/ ٥١ ـ ٥٢).

بعضهم: ولا يرفع بين السجدتين والمعنى واحد»[١].

فجعل السياق على سبيل الاستئناف: وإذا أراد أن يركع . . . إلخ.

ليتسنى له - بزعمه - إثبات عدم رفع اليدين بعد الركوع.

ومَا عَلم هذا المتعصب أن الكلام بحذف هذه الواو من «ولا يرفعهما» مع وجود قول الراوي في آخر السياق:

«والمعنى واحد» يكون كلاماً هندياً حتى تعود إليه «الواو». فإذا عادت إليه «الواو» صار عربياً في تركيبه ومعناه.

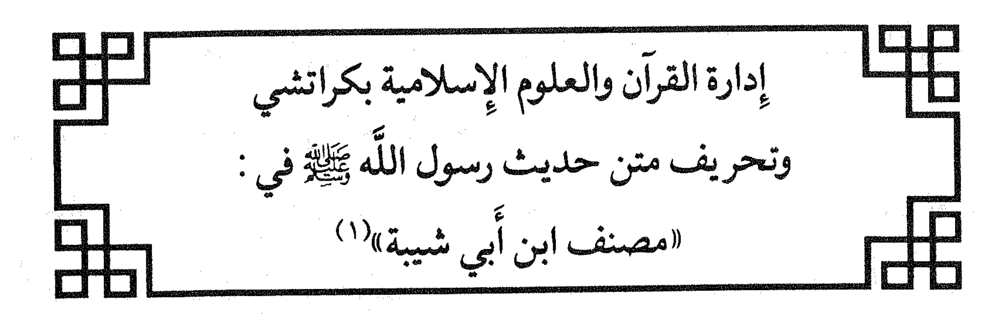
فهذا من الناشر المحرف: تحريف، وغباء.

وهكذا - والحمد للَّه - يُبقىٰ في السياق، ما يبطل هذا التحريف.

□ □ □

---

(١) أي: لا يرفعهما بين السجدتين. وقال بعضهم: ولا يرفع بين السجدتين. والمعنى في اللفظين واحد.



إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي وتحريف متن حديث رسول الله ﷺ في: «مصنف ابن أبي شيبة»[1]

قال ابن أَبي شيبة ـ رحمه اللَّه تعالى ـ في: «باب وضع اليمين على الشمال» من «مصنفه» (١/ ٣٩٠) ما نصه:

حدثنا وكيع، عن موسى بن عمير، عن علقمة بن وائل بن حجر، عن أَبيه، قال: «رأَيت النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ وضع يمينه على شماله في الصلاة» انتهى.

هذا نصه في «مصنف ابن أَبي شيبة» في الطبعة الأُولى في بومباي «الهند» بتحقيق وتصحيح: عبد الخالق الأَفغاني «الحنفي».

نشر: مختار أَحمد النَّدوي السلفي.

□ **التحريف في طبعة كراتشي:**

وفي طبعة «مصنف ابن أَبي شيبة» بكراتشي ـ باكستان، نشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية (١/ ٣٩٠) أُدخل فيها زيادة تخالف الأُصول، والطبعات

---

(١) مذاكرات مع الشيخ أبي الأشبال صغير أحمد. ومقال في جريدة المدينة ١٠/ ٦/ ١٤١٠هـ بعنوان: «صيانة الحديث النبوي الشريف من خيانة وعبث المحققين المعاصرين». لأبي تراب الظاهري بن الشيخ عبد الحق الهاشمي.
«زوابع في وجه السنة»: (ص/ ٢٥١ ـ ٢٥٤)، عن مقال: «تحريف الحديث تحت ستار خدمة الحديث» لإرشاد الحق الأثري. وفيه تفصيلات مهمة. وفي «فتح الغفور» للشيخ محمد حياة السندي، وحاشيته للشيخ محمد ضياء الرحمن الأعظمي، تحقيق بالغ في هذا فلينظر.

المتقدمة وما في كتب التخريج. فكان سياقه بما زاده من تحريف على ما يلي بعد سياق سنده عن وائل بن حجر ـ رضي اللّٰه عنه ـ قال: «رأيت النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ وضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرة».

فزاد هذا الحنفي المسرف في الغلو هذه اللفظة: «تحت السرة» لتكون دليلاً لمذهب الحنفية من قولهم بوضع اليمين على الشمال في الصلاة تحت السرة.

وهذا التحريف بالزيادة المكذوبة في هذا الحديث في طبعة «مصنف ابن أَبي شيبة» أيضاً طبع المكتبة الإمدادية. تحقيق: حبيب الرحمن الأَعظمي (٢/ ٣٥١)[١] مع التغرير.

وإنما الذي في «المصنف» (١/ ٣٩٠) بعده: أَثر إبراهيم النخعي قال: «يضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرة».

قال ابن عبد البر[٢]:

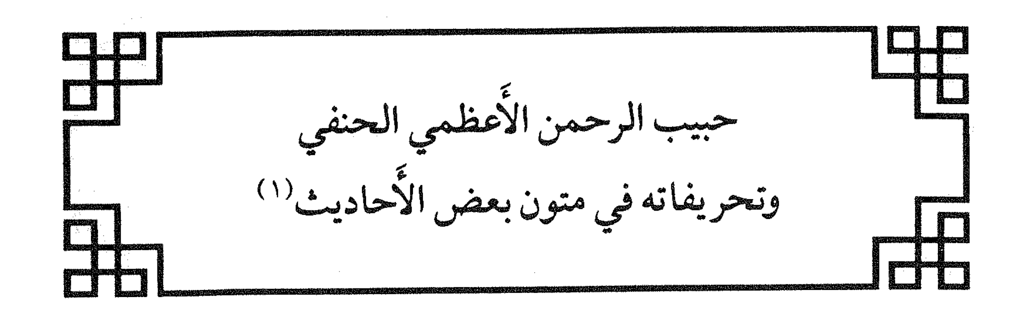
(وقال الثوري، وأَبو حنيفة: أَسفل السرة، وروي ذلك عن: علي وإبراهيم النخعي، ولا يثبت ذلك عنهم) انتهى.

□ □ □

---

(١) مذاكرات مع الشيخ أبي الأشبال صغير أحمد. وانظر مقال أبي تراب الظاهري في جريدة البلاد عدد ٨٥٣٧، وجريدة المدينة في ١٠/ ٦/ ١٤١٠هـ.

(٢) بواسطة: «فتح الغفور»: (ص/ ٣٨).



حبيب الرحمن الأَعظمي الحنفي وتحريفاته في متون بعض الأَحاديث[١]

١ـ في «مصنف ابن أَبي شيبة» مضى بيان تحريفه مع تحريف طبعة إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي لحديث وضع اليدين في الصلاة، بزيادة لفظ: «تحت السرة».

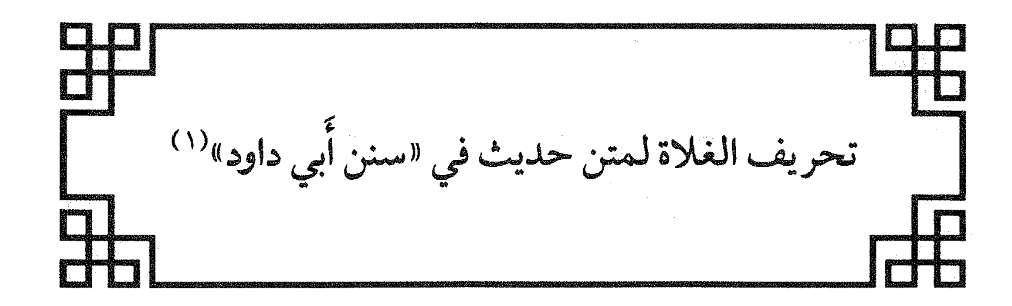
٢ـ في «مسند الحميدي»[٢] (٢/ ٢٧٧) نشر: المجمع العلمي تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأَعظمي حديث سالم بن عبد اللَّه عن أَبيه في رفع اليدين عند الركوع وبعده. جرىٰ حبيب الرحمن الأَعظمي على جادة «غلاة الحنفية» في تحريف متن هذا الحديث في طبع «مسند أَبي عوانة». وتحريف الأَعظمي لهذا الحديث في «مسند الحميدي» نحوه. والرد عليه وكشفه على مثل ما مضى في: «تحريف الغلاة في متن حديث في مسند أَبي عوانة» فلينظر.

وللأَعظمي تعليقة برقم٦ (٢/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨) فيها زيادة في التضليل والتلبيس ودفعها معلوم لدى أَهل العلم. واللَّه المستعان.

---

(١) انظر: «الرد العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي» للشيخ علي بن حسن عبد الحميد، وسليم الهلالي.

(٢) مذاكرات مع الشيخ أبي الأشبال صغير أحمد. وانظر: جريدة البلاد عدد ٨٥٣٧ مقال أبي تراب الظاهري بن الشيخ المحدث عبد الحق الهاشمي. «زوابع في وجه السنة»: (ص/ ٢٥٥ ـ ٢٥٨)، «جلاء العينين»: (ص/ ٦٦ ـ ٦٩) بحث مهم في تحريف الغلاة لهذا الحديث في إسناده ومتنه.



تحريف الغلاة لمتن حديث في «سنن أَبي داود»[(١)]

بسنده عن الحسن: أَن عمر بن الخطاب ـ رضي اللَّه عنه ـ جمع الناس على أُبي بن كعب، فكان يصلي لهم عشرين ليلة . . . الحديث. وهو مرسل أَرسله الحسن المولود سنة ٢١هـ عن عمر ـ رضي اللَّه عنه ـ المتوفى سنة ٢٣هـ.

❏ **التحريف**:

هكذا نص الحديث في «سنن أَبي داود» بلفظ: «ليلة» في جميع نسخ سنن أَبي داود والمطبوعة منذ عام ١٣١٨هـ. وكان من آخرها طبعة حمص (٢/ ١٣٦ رقم١٤٢٩).

ومازالت طبعات السنن لأَبي داود مع شروحها كذلك حتى طبعت في الهند بحاشية: محمود الحسن الحنفي. المَارِّ ذكره في تحريف آية سورة النساء: ٥٩، فذكروا في الحاشية: لفظ «ركعة»، وكذا في حاشية «بذل المجهود»: (٧/ ٢٥٢).

ومن هنا أدخلت بعد. وفرح بها غلاة آخرون كان آخرهم الصابوني في رسالته: «الهدي النبوي الصحيح لصلاة التراويح» (ص/ ٥٦).

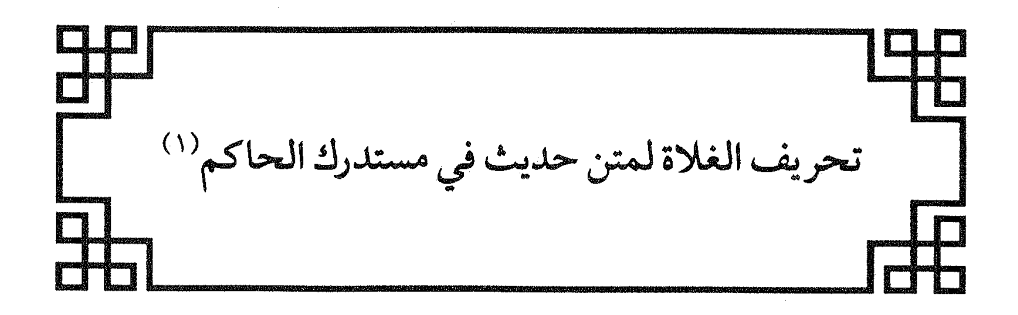
---

(١) انظر: «زوابع في وجه السنة»: (ص/٢٤٨ ـ ٢٥٠)، «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير»: (ص/ ٢٠ ـ ٢١).

كل هذه لإثبات الدليل على مذهب الحنفية من أَن عدد صلاة التراويح (٢٠ ركعة).

والردود في كشف هذا التحريف منتشرة. والحمد للَّه رب العالمين.

□ □ □



تحريف الغلاة لمتن حديث في مستدرك الحاكم[1]

بسنده عن عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ قالت:

«كان رسول اللَّه ـ ﷺ ـ يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن ..» «المستدرك»: (١/ ٥٨).

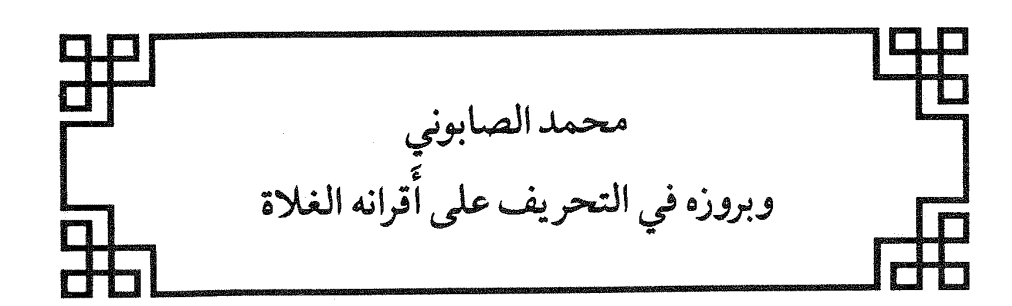
وقد ذكر الحفاظ أَلفاظ الرواة لهذا الحديث، بلفظ: «لا يقعد»، وبلفظ: «لا يجلس». وبلفظ: «لا يفصل بينهن».

وليس منها لفظ: «لا يُسَلِّمُ ..».

وقد نبه العلامة أَبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي، صاحب «عون المعبود» على تحريف بعض الحنفية لمتن هذا الحديث إِلى لفظ «لا يسلم إِلا في آخرهن». بين ذلك في: «التعليق المغني على الدارقطني»: (٢/ ٢٦ ـ ٢٧).

□ □ □

(١) «زوابع في وجه السنة»: (ص/ ٢٤٤ ـ ٢٤٧).



محمد الصابوني
وبروزه في التحريف على أَقرانه الغلاة

هذا المسكين، لا ترقى حاله إلى درجة الاشتغال بنقده، وقد بينت أَمثلة من اختلال أَمانته، وكثرة تحريفاته في «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير» (ص/ ١٤ ـ ٢٤)، وفي مواضع أُخرى من الطبعة الثانية.

وقد كشفه العلماء بنحو ثلاثين رداً جميعها مطبوعة. وحسبنا اللَّه ونعم الوكيل.

يُضَافُ إليها نحو عشرة تحريفات في كتابه الدفاعي بالباطل: «كشف الافتراآت». فهذا «الأَبْلَه» يواجهه العلماء بتحريفاته، فيدفعها بمثلها، متقولاً على الأَئمة: البخاري، وابن جرير، وابن تيمية، وابن كثير ـ رحمهم اللَّه تعالى ـ مُحَرِّفاً لِكَلاَمِهِم.

وقد كشفها، الشيخ سليم الهلالي، في كتابه: «المنهل الرقراق...»: (ص/ ٧٦ ـ ٩٨).

ومنها: أَن ابن جرير ـ رحمه اللَّه تعالى ـ ذكر في «تفسيره»: (٢٩/ ١٤ سطر/ ٣٠): أَثراً بسنده، عن عبيد، قال «سمعت الضحاك يقول: ﴿يوم يكشف عن ساق﴾، وكان ابن عباس يقول: كان أَهل الجاهلية...».

فنقله «الصابوني»: (ص/ ١٦) قائلاً:

(عن الضحاك، قال: سمعت ابن عباس، يقول: ...).

وهذا تحريف في غاية الكذب والغباء؛ إذ أَن الضحاك لَمْ يَلْقَ ابن عباس

ـ رضي اللَّه عنهما ـ فكيف يقول الضحاك، «سمعت ابن عباس» وَهُوَ لَمْ يَلْقَه؟!

وتذكرنا هذه «الفَعْلَة» بعمل: «الجوباري» أَحمد بن عبد اللَّه؛ إذ بلغ من كذبه وتغفيله: أَنه لما ذكر له اختلاف المحدثين في سماع الحسن البصري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ من أَبي هريرة ـ رضي اللَّه عنه ـ ساق بإسناده قوله:

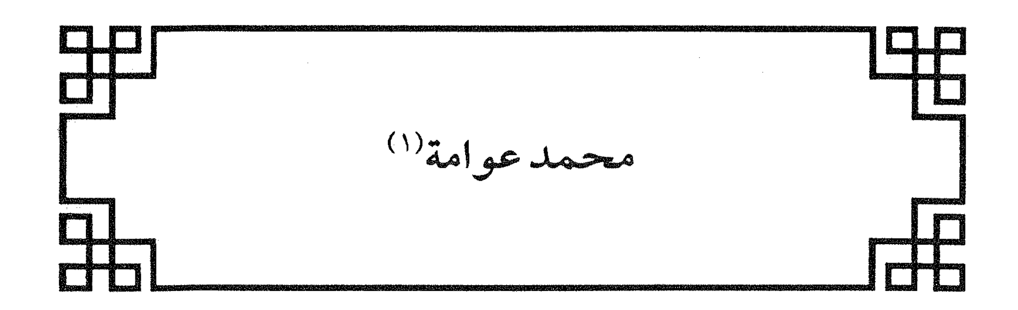
«أَن النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ قال: سمع الحسن من أَبي هريرة»!

وصدق الإمام الزهري ـ رحمه اللَّه تعالى ـ؛ إذ قال: «الكذب شَرُّ غوائل العلم»[1].

□ □ □

---

(١) «التعالم»: (ص/ ١٦ ـ ١٧).



محمد عوامة[1]

في عام ١٣٨٧هـ طبع «مسند عمر بن عبد العزيز» للباغندي بتحقيق وتتمة: محمد عوامة. وفي (ص/ ٢٢٢) ذكر نقلاً عن القاضي البيضاوي في جواز بناء المساجد على القبور، استظهاراً للأرواح، والبركة. وذلك بواسطة «فيض القدير» للمناوي (٤/ ٤٦٦).

والمناوي، لما نقله كان له تعقب، فأسقط هذا الناقل تعقب المناوي.

ألا إن هذه خيانة من وجهين :

١ ـ خيانة للمعتقد السليم بمنع اتخاذ القبور مساجد.

٢ ـ إسقاطه تعقب المناوي على وهن فيه.

وفي طبعة قادمة ـ إن شاء اللَّه تعالى ـ لكتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر ـ رحمه اللَّه تعالى ـ موثقة على نسخة المؤلف، مخدومة على يد «أهل السنة» بالتحقيق، والتدقيق ـ سيرى الناظر من خلالها:

١ـ أن طبعات «التقريب»: «الهندية» ـ ولدي منها أربع طبعات ـ و«المصرية» إذا كان فيها تطبيعات، وأخطاء من وجه، فإن «الطبعة الحلبية» بتحقيق «العوامة» فيها تطبيعات، وأخطاء من وجوه، وقد وقفت حتى الآن على نحو «٤٠٠» خطأ فيها.

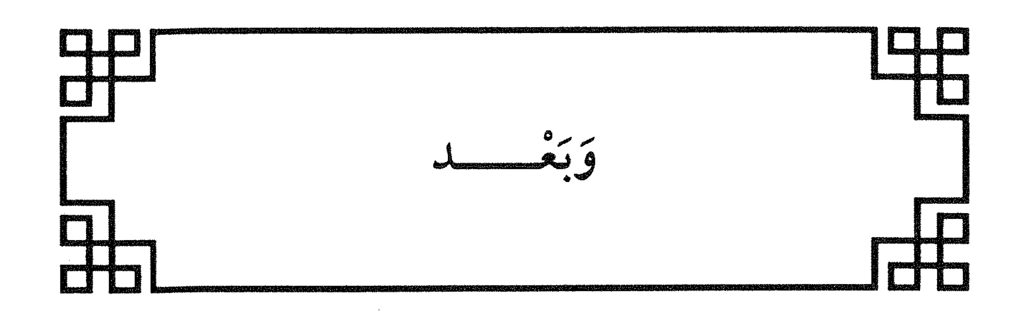
---

(١) الدلالة على هذا التحريف من فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد ـ أثابه الله ـ.

يسر اللَّه إتمامه وطبعه على خير وعافية.

٢ـ وسيرى الناظر أَيضاً: أَن من تناغمت أَصواته مع «مستظهري الأَرواح والبركة ببناء المساجد على القبور»: لن يُسَدَّد في خدمة «تراث السلف». واللَّه المستعان.

□ □ □



«فهذا تصريح من غير تعريض، وتصحيح ليس فيه تمريض» تم تبيانه ديانةً بأَمثلة معاصرة، من المحرفين في تحريفاتهم، للنصوص في بنْيَتها، وللنقول في مبانيها.

وأَنَّ فَعْلَتَهم خيانة، تخرق حجاب الأَمانة، ومن هتك أَمانته، جَرَحَ عَدَالَتَه «وَمَا خَائِنٌ بِمُزَكَّى».

وَمِنْ أَهَمِّ الأَسباب الواقية من هذه اللَّاغية:

إعمال أَحكام الشريعة الغراء:

بمنع سُكنى المبتلى بين الأَصحاء[1].

إلحاق أَدب القضاء، في ظهر من حَرَّف وَلَغَا.

منع تسويق كتب أَهل الأَهواء، وهجرها في حَيِّز العدم، وهجر أَهلها في حيز العوام.

انتهى.

والله الموفق.

المؤلف

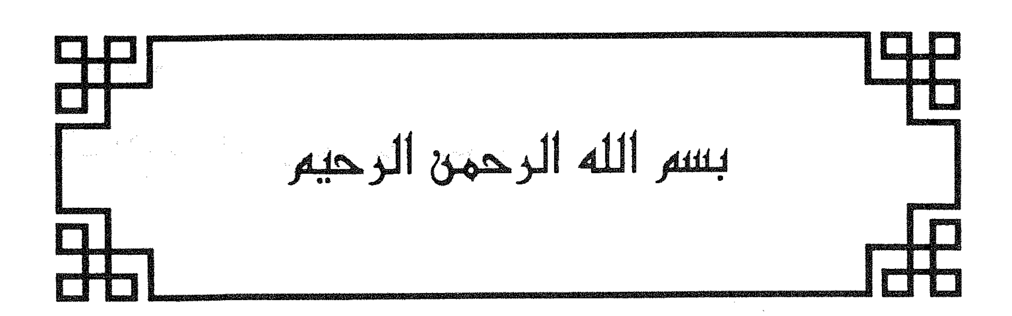
بكر بن عبد الله أبو زيد

٢/ ٤/ ١٤١٢ ـ الرياض

---

(١) «فهرس الفتاوى»: (٣٧/ ٩٣).

براءة أهل السنة
من الوقيعة في علماء الأمة



من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم صاحب الفضيلة العلامة الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد وكيل وزارة العدل. لازال مسدداً في أَقواله وأَعماله، نائلاً من ربه جزيل نواله، آمين.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد:

فقد اطلعت على الرسالة التي كتبتم بعنوان: «براءة أَهل السنة، من الوقيعة في علماء الأُمة» وفضحتم فيها المجرم الآثم، محمد زاهد الكوثري بنقل ما كتبه من السَّبِّ، والشَّتم، والقذف لأَهل العلم والإيمان، واستطالته، في أَعراضهم وانتقاده لكتبهم إلى آخر ما فاه به ذلك الأَفَّاك الأَثيم، عليه من الله ما يستحق، كما أَوضحتم أَثابكم الله تعالى تعلُّق: تلميذه الشيخ عبد الفتاح أَبو غدة به، وولاءه له، وتبجحه باستطالة شيخه المذكور في أَعراض أَهل العلم والتُّقَىٰ، ومشاركته له في الهمز واللمز، وقد سبق أَن نصحناه بالتبرىء منه، وإعلان عدم موافقته له على ما صدر منه، وأَلححنا عليه في ذلك، ولكنه أَصر على موالاته له هداه الله للرجوع إلى الحق، وكفى المسلمين شره وأَمثاله.

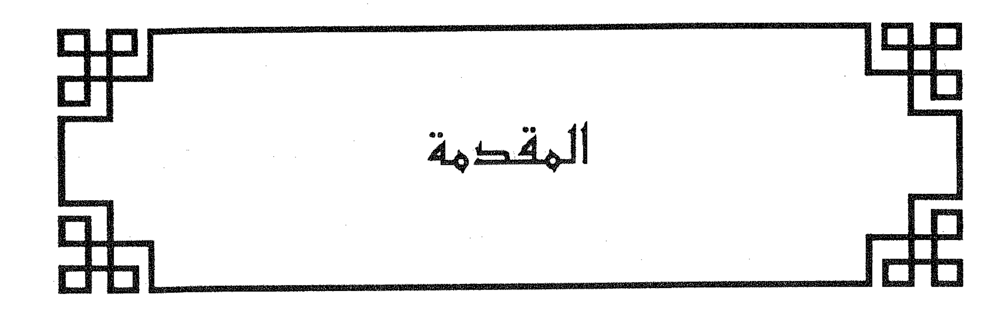
وإنا لنشكركم على ما كتبتم في هذا الموضوع ونسأَل الله أَن يجزيكم عن ذلك خير الجزاء، وأَفضل المثوبة لتنبيه إخوانكم إلى المواضع التي زلت فيها قدم هذا المفتون ـ أَعني: محمد زاهد الكوثري ـ.

كما نسأله سبحانه أن يجعلنا وإياكم دعاة الهدى، وأنصار الحق إنه خير مسئول، وأكرم مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الرئيس العام

لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد



المقدمة

الحمد لله، وأَشهد أَن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأَشهد أَن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل وسلم عليه، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم بإِحسان إِلى يوم الدين.

أَما بعد:

فهذه أُكتوبة تنطق بـ «**براءة أَهل السنة من التكفير، والقذف، والتنقص لطائفة من علماء الأُمة**»، لتكشف عن شخصين في حقيقتهما، حتى تصيح الحقيقة بهما من كل جانب، وتضرب بأَشعتها على رؤس أَقلامهما:

أَحدهما[1]: بطانة هذا المسلك.

والثاني[2]: ظهارته.

الأَول: مِذْرَهُ طعنٍ فَوّقَ سهامه بهذه المباني المروعة، والعبارات المرهقة، وهو منفلت العنان، ذَرِب اللسان بهتك الحرمات، والمحارم، فَيَلِغُ في أَعراض الأَبرياء، ويكفر أَساطين العلماء، وينتقص منارات الهدىٰ. كل هذا ليكثر سواد مزاعمه لسواد مشاربه في أَمراض متنوعة: من التقليد الأَصم، والتمشعر بغلوٍّ وجفاء، والتصوف السادر، والقبورية المكِبَّة للمخلوق عن الخالق.

---

(١) محمد زاهد بن الحسن الكوثري.

(٢) من تكنى به ونسب نفسه إليه: أبو زاهد عبد الفتاح أبو غدة الكوثري.

والثاني: يحتضن حاملها هذا، ويحيي ذكره، وينشر كلمته، ويبذل في سبيله مهجته. مفتوناً به فتوناً بمحبة جامحة، وهوى أكمه، فرمىٰ بنفسه في حبائله واحترق فيه، وصار أَتبع له من ظله، وكأَنما أَخذ على قلمه ميثاقاً غليظاً أَن لا يفتر من ذكره، وأَن ينظم ما يقرؤه في أَلواح عواطفه عنه، وتعاطفه معه ـ أَمام القراء والدارسين ـ في صورة أَفراد خير القرون، مع سكوت طويل عن ضراوته . . .

في مسلك لا يطيقه إِلا من فُرِضَ عليه بسلطة قاهرة؟

وكان الأَول «**صريع أَهل السنة**» قد فُرِغ منه، إِذ أطيح به بردود متعاقدةٍ متناصرة، كاشفة خبيئته، موضحة حقيقته:

جَـاءَتْ تَهَـادى مُشْرِفـاً ذراهـا
تحـن أُولاهـا علـى أُخْراهـا

فطاح جملةً واحدة، ولن تجد له بَعْدُ من الراسخين في العلم تَبِيعاً، لا سيما بعد صدور كتابَي «**التنكيل** . . .» و«**طليعته**» لذهبي العصر العلامة المعلمي، المتوفىٰ سنة ١٣٨٦هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

وهذه ـ ولله الحمد ـ سُنَّة ماضية في حفظ الله لدينه مادام في الأَرض كتابٌ يتلى، وسُنَّة تدرس، وفي القلوب عقل وإِيمان. فإِن هذا وأَمثاله لا مكان لهم في سجل العلماء المعتدِّ بهم إِلا على سبيل إِسبال بُردة التفنيد، والرمي في وجهته بكل نقدٍ وتنقيد.

لكن ظهارته خفقت فيه رياحه، فتكايَسَ بالركض وراءه، وأَفرغ مُهْجَتَه بالتمدُّح به، وامتلأَ قلبه بتعظيمه ومحبته له حتى بلغ من شدة تعلقه به أَن تكنى به، ونسب نفسه إِليه، وطفق منحدراً في مدبحه، خالعاً عليه غلائل التقديس المُصَبَّغَة بغلو وإِسهاب، ونَصَب قلمه لنشر مقولاته. ثانياً عِطفه عن تعقبه في

سبله الفجة، وميله عن المحجة، بل سرت عدواه إليه في جملة من تعليقاته، وكانت نقوله عن هذا «**المهاتر**» في مواطن من أشراف المواطن «**علوم السنة النبوية**»؟

فانظر كيف يُورِدُ مُمْرِضاً على مُصح، متغمغماً في غَمَراته، كأنه لا يحرك قلمه تحريكَ من يشعر بأن في الدنيا شيئاً يقال له: «**التاريخ**».

والتاريخ الصحيح يضرب المتمرد عليه في تفضيل النفاية على النقاوة بيد قاسية، تخفق لطماتها في الآفاق، فتجلله عار الأبد.

فالتاريخ من ورائه محيط، وعلى مغامزه شهيد.

وفي كل هذا تدليل على مكنون يقينه، ومرمى اعتقاده فَلاَ لَوْمَ علينا إذ دفع قلمه ينقر بشوكته في هذا «**المَهْيع**» فدس مولود انتصاره في صفوف القراء والدارسين للسنة المشرفة وعلومها ـ كما سيمر نظرك عليه بعد إن شاء الله تعالى ـ أن يجري مِنَّا تسطير هذه النقول الموثقة وسياقها إلى مشهد أنظار أهلِ السنة، لِكَفِّ بأْسها، وسد طرق التشغيب بها، وليبتعد المفلحون عن هذه الخطة المندسة في صفوفهم، ويغسلوا أيديهم من كاتبها وما كتب في مشارب كدرة بالتصريح حيناً، والتلويح أحياناً.

وهي نقولٌ تجري سياقتها على شيمة الكرام ﴿وإذا مرُّواْ باللغو مرُّواْ كِرَاماً﴾؛ لأنها كفيلة بأن يقوم بردها على عقبها صدورها فيستغنى عن تسويد الأوراق بمطارحته فيها، ولأنها تحكم على قائلها، ومُرَوِّجها، وحاضن مبتدعها ـ بما يتلاقى معها شرعاً بمجرد النظر فيها، منتجة الإشراق أمام كل طالب علم ـ لمحيا تقعيد لا ينفد، وتأْصيل لا ينقطع، بالإعراض عن هذا الطراز وإنتاجهم، وعدم النقل أو العزو إليهم، حتى يخوضوا في حديثٍ غيره.

وَلْيُعْلَمَ أن في علماء السنة غِنىً عن هذا الغثاء، وفي كتبهم وإنتاجهم ما

يشفي غلة كل غليل.

وَلِيعْلَمَ التلميذ أَنه محجوج ممجوج بهذه المساوقة التي ركب لها غارب عشواء، وفتح عينيه لها في ليلة ظلماء.

وكم تَمَنَّينا لو طوى الثوب على غِرَّة، ليستمر طي بساط التحذير بِمَرَّة، لكنه أَورث البحثرة بالدعاية لهذا البائس، والغبطة به، وبمزاعمه المنبوذة، والبادىء أَظلم، فلا بد إِذاً أَن يحمل أَهل السنة في أَناملهم أَقلام النُّصرة لها بكلمة حق يخر لها «**الباطل**» صعقاً، ولتفضح «**المبطل**» بنشر مُثل من بواطله تحذيراً من فتنه وبواقره، ودفعاً لخبائثه، بشاهد عدل يناجي القارىء من صريف قلمه بكلمات هو قائلها.

ثم لتنفض عن الأَنظار غبار الترويج، وتحسر عن أُناس يحملون على رؤسهم بياضاً، وفي قلوبهم سواداً، معلنةً أَنه لا مكان للمُسْتَخْفِين والساربين هنا: ذلك بما عملته أَيديهم.

وبه تعلم أَنه ليس القصدُ هنا الكشفَ عن ذاك المبتلى، وإِنما المسير إِلى الكشف عمن خلفه بالعض على هذا البلاء بطريق نصرته البالغة لبائس تشعبت به الأَهواء، قد فرغ أَهل السنة من الإِطاحة به.

وقد قال العلامة محمد بهجت البيطار في رسالته «الكوثري وتعليقاته» (ص/ ٢٦):

(وجملة القول: أَن هذا الرجل لا يعتد بعقله، ولا بنقله، ولا بعلمه، ولا بدينه، ومن يراجع تعليقاته يتحقق صدق ما قلناه) اهـ.

وهذا الدفاع مما نحتسبه عند الله كفاحاً عن أَعراض العلماء، وصوناً لأَفكار الناشئة من هذا الوباء، مبتعدين عن النزاع والمماظة، والخوض في تلك المخاضة، ولكن «من جر أَذيال الناس بباطلٍ جروا ذيله بحق».

فإلى حقائق تميط الأَذى عن الطريق، طالما غفل عنها أُناس، وتغافل عنها آخرون، معوقدة في نماذج من عدوانه، ووجوه مساوقة تلميذه له، ليرى أَهل العلم ماذا يحتضنون، وماذا يراد بهم ـ من إيجاد الطائفية، وهم نائمون، وفي الإشارة ما يغني عن طول العبارة.

والله المستعان.

وعليه فأَقول:

اعلم أَنه ظهر ثلاثة كتب يتكون كل واحد منها من:

أَصل، وحاشية، وهي:

«الرفع والتكميل»، و«الأَجوبة الفاضلة» كلاهما للشيخ عبد الحي اللكنوي، المتوفىٰ سنة ١٣٠٤هـ ـ رحمه الله تعالى ـ.

وَكُلُّ واحدٍ منهما يمثل رسالة بقدر بسطة اليد، ولو وضعت في ظرف لوسعها، لكن صار نفخهما بتكبير الحرف، وإطالة التعليقات. وثالثها «**إنهاء السكن**» مقدمة «**إعلاء السنن**» للشيخ ظفر التهانوي، المتوفىٰ سنة ١٣٩٤هـ ـ رحمه الله تعالى ـ وكان مطبوعاً في مجلدة لطيفة. ثم طبع بعد باسم «**قواعد في علوم الحديث**» في مجلد كبير للسببين المذكورين في سابقيه.

والناظر فيها تقوم عنده بالدلائل الجلية أُمور ثلاثة:

الأَول: أَن ما في هذه الأُصول من علم نافع هو في الجملة نصوصٌ مِن تَتَبُّع «الميزان» للحافظ الذهبي، و«اللسان» و«التهذيب» و«هدي الساري» ثلاثتها للحافظ ابن حجر.

ومن يقف على هذه يتحصل على أَضعاف ما وقفا عليه من القواعد وفرائد الفوائد في الجرح والتعديل، ولعل سبب العدول عن ذكرها أَنها لا تخدم ما ستراه في الأَمر الثاني.

الثاني: أَن هذه الأُصول الثلاثة، أُسست لنصرة أُصول مدرسة أَهل الرأْي «الحنفية»، ولهذا ترى فيها جوراً عن قصد السبيل في مواضع، بصرف بعض تلك النصوص عن وجهها، وإن كان اللكنوي ـ رحمه الله تعالى ـ أَخف من التهانوي ـ رحمه الله تعالى ـ.

وللعصبية هُواة، وكم جرت من مهازل.

ولا يُعلم في المذاهب السُّنِيَّة أَعظم تعصباً من الحنفية، كما هو محرر في محله لدى أَهل العلم، ومنهم: شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في «منهاج السنة النبوية»[١]، وابن أَبي العز الحنفي، المتوفىٰ سنة ٧٩٢هـ ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «الاتباع»[٢].

الثالث: أَن ذاك «مُحَضِّر النصوص»[٣] ـ أَثقلها بالحواشي التي شدت على هذا الانتصار بتجسيد المذهب الحنفي، والتمشعر، حتى امتلأَت بهذه النصرة خاصرتا حواشيه بما يشهد الناظر فيها أَن هذه هي الروح التي تموج في جسم تلك الحواشي من رأْسها إلى عقبها، مع ما فيها من المحامل البعيدة والمغامز، والتَّذَرُّع بكلام الشيخين: ابن تيمية، وابن القيم ـ رحمهما الله تعالى في مواضع، في ضروب من التعسف بالاستدلال واجتزاء النقول، والحط عليهما حيناً، ونقل كلام خشن في حقهما أَحياناً، وانتقاد مسلكهما. إلى آخر ما أَفْضَتْ إليه النوبة عن شيخه بقلمه الهماز في هذا المَهْيَع. مثل:

همزه ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ بأَنه:

(تغلبه عادته، ومشربه المعروف) أَي في الحكم على الأَحاديث صحة

---

(١) (٢/ ١٤٣، ٦٦).

(٢) (ص/ ٨)

(٣) لقبه بذلك الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري في مجلس مشهود.

وضعفاً في: أَبواب التوحيد.

فقال في تعليقه على «الأَجوبة الفاضلة» (ص/ ١٣٠ ـ ١٣٢):

(أَما ابن القيم فمع جلالة قدره، ونباهة ذهنه، ويقظته البالغة، فإِن المرء ليعجب منه ـ رحمه الله تعالى ـ كيف يروي الحديث الضعيف، والمنكر في بعض كتبه كمدارج السالكين من غير أَن ينبه عليه.

بل تراه إِذا روى حديثاً جاء على مشربه المعروف، بالغ في تقويته وتمتينه كل المبالغة، حتى يخيل للقارىء أَن ذلك الحديث من قسم المتواتر في حين أَنه قد يكون حديثاً ضعيفاً أَو غريباً أَو منكراً، ولكن لما جاء على «مشربه» جمع له جراميزه، وهب لتقويته وتفخيم شأْنه بكل ما أُوتيه من براعة بيان، وقوة لسان...) اهـ.

وهكذا، كسكوته في حواشيه على الأَحاديث التي تعالج المشرب الخلفي، ولو كانت مرفوضة سنداً مثل:

«من زار قبري وجبت له شفاعتي».

فإِنه في «الرفع والتكميل» (ص/ ١٦٣) و«الأَجوبة الفاضلة» (ص/ ١٥٥) ولم يعلق عليه.

وهو في «الرفع والتكميل» ذكر كلام السبكي في: موسى بن هلال في «شفاء السقام» وذكر محشيه أَنه فيه (ص/ ٩). والذي في (ص/ ٩) من «شفاء السقام» هو: الحديث المذكور وفي سنده: موسى بن هلال.

قال في نفس الصفحة (رقم/ ١٦٣) من حواشيه على «الرفع والتكميل» عن السبكي:

(وله مناظرات مع معاصره ابن تيمية الحراني الحنبلي وهو مصيب في أَكثرها. تُوفي سنة ٧٥٦هـ ـ رحمه الله تعالى) اهـ.

وفي (ص/١٩٨ ـ ١٩٩) من تعليقه على «الرفع والتكميل» ذكر ترجمة اللكنوي لابن تيمية ومنها قوله:

(وقد نقل عنه عقائد فاسدة . . .).

ولم يتعقبه هنا ولا في تعليقته على «إقامة الحجة» (ص/٢٩).

كما تابع شيخه في التنقص من أَمير المؤمنين الإمام البخاري صاحب «الصحيح» ـ رحمه الله تعالى ـ في: مبحث الإرجاء من أَن الإيمان هو «التصديق» حيث لم يخرج في صحيحه عن من يعتقد ذلك، وأَنه لم يخرج إلا عن من قال: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. فساق في كلام لشيخه من «تأْنيب الخطيب»: (ص/٤٤ ـ ٤٥) قوله:

(ومن الغريب أَن بعض من يَعُدُّونه في أُمراء المؤمنين في الحديث يتبجح قائلاً: إني لم أُخرج في كتابي عمن لا يرى أَن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، مع أَنه أَخرج عن غلاة الخوارج ونحوهم في كتابه . . . .) اهـ.

إلى آخر ما جَرَّت إليه هذه النصرة التي رأَى وسيرى الناظر فيها كظيظاً من الانتصارات، والمخاصمات، من طرف مدرسة الرأْي أَمام كل تقعيد علمي ينصره الدليل.

وهي: اجترار لأَنفاس «مجنون أَبي حنيفة»[(١)] ـ في مشاربه من أَهواء طاغية في «الاعتقاد، والتقليد الأَصم، والسلوك» ومن أَجلها: انقلب إلى الدرك الأَسفل من حرفة: التكفير، والقذف، والتنقص لكل من يناهض هذه المشارب، فقذف غيظاً، ورجم غيباً: بَرَكَ الإسلام، وأَئمته الأَعلام، وطالت نباله بعض الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فطوَّح به نزق التمرد إلى رميه أَنساً

---

(١) لقبه بذلك: أبو الفيض أحمد بن الصديق الغماري، كما في: كتاب «بدع التفاسير»: (ص/ ١٨٠) لشقيقه عبد الله الغماري. والجنون وراثة.

ـ رضي الله عنه ـ بما يعني (الهرم واختلال الضبط)[1]. وبالتالي رفض مروياته؟

ورحم الله أَبا حاتم الرازي إذ قال:

(علامة أَهل البدع الوقيعة في أَهل الأَثر). و(علامة المبتدع إطراء المبتدعة)[2].

ومن انساب قلمه في هذه المفازة المُضِلَّة غلبت شهوته وعاطفتُه: عِلْمَه وَرَوِيَّتَه؟

ومنه:

رميه ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ بأَلفاظ متعفنةٍ يأْبىٰ الطبع سماعها، حشرها في رسالة واحدة هي «تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم» الذي علقه على كتاب السبكي «السيف الصقيل في الرد على ابن زَفيل» ـ في الرد على نونية ابن القيم المسماة:

«الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية».

أَسوق هنا بعضها مع ذكر صفحاتها.

فقد رمى ابن القيم بـ:

(الكفر): (ص/ ٢٢ـ، ٢٤، ٢٨، ٣٠، ٣٦، ٦٦، ١٧٠، ١٨٢).

و(الزندقة): (ص/ ١٨٢).

و(أنه: ضال مضل): (ص/ ٩، ١٠، ٢٢، ٢٣، ٣٧).

(زائغ): (ص/ ٩، ١٦، ١٧، ٢٢، ٢٨، ٣٥، ٣٧).

(مبتدع): (ص/ ٨).

---

(١) كما في: «التأنيب»: (ص/ ٨٠). وانظر نقضه في: «التنكيل»: (١/ ٢١٩)، و«طليعته»: (ص/ ٦٤) للمعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ.

(٢) «شرح السنة» للبربهاري: (ص/ ٥٥، رقم١٧٧).

(وقح): (ص/ ٤٧، ١٦٨).

(كذاب): (ص/ ٤١، ٥٧، ١٦٨).

(حشوي): (ص/ ١٣، ١٤، ٣٩).

(بليد): (ص/ ٦٦).

(غبي): (ص/ ١٠).

(جاهل): (ص/ ٢٥، ٦٠).

(مهاتر): (ص/ ٢٧).

(خارجي): (ص/ ٢٨).

(تيس حمار): (ص/ ٢٨، ٥٩).

(ملعون): (ص/ ٣٧).

(لا يزيد عنه في الخروج على الإسلام والمسلمين لا الزنادقة ولا الملاحدة ولا الطاعنون في الشريعة: (ص/ ٥٧).

(من إخوان اليهود والنصارى): (ص/ ٣٩).

(منحل من الدين والعقل): (ص/ ٦٣).

ولما قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في (الجهمية):

إن المعطل بالعداوة معلن
والمشركون أَخف في الكفران

قال السبكي في رده عليه:

(ما لمن يعتقد في المسلمين هذا إلا السيف).

قال معلقه في «تبديد الظلام المخيِّم» مؤيداً كلام السبكي:

(لأَن ذلك ـ أَي كلام ابن القيم ـ زندقة مكشوفة، ومروق ظاهر، وإِصرار على اعتقاد الإيمان كفراً، قبحه الله كيف يعتقد في المشركين أَنهم أَخف في

الكفر من المؤمنين المنزهين ـ يعني بذلك المعطلة ـ والشيخ الإمام المصنف ـ رضي الله عنه ـ يعني بذلك السبكي ـ رجل معروف بالورع البالغ، واللسان العفيف، والقول النزيه، لا تكاد تسمع منه في مصنفاته كلمة تشم منها رائحة الشدة، ولينظر القاريء حاله هذا مع قوله في ابن القيم «ما له إلا السيف».

إنه إن فكر في هذا قليلاً، علم العلم القاطع أَن هذا الناظم بلغ في كفره مبلغاً لا يجوز السكوت عليه، ولا يحسن لمؤمن أَن يغض عنه، ولا أَن يتساهل فيه) اهـ.

ويقول ممتدحاً نفسه وكتابه هذا[1]:

(وكتاباته ـ يعني نفسه ـ ولا سيما الرد على نونية ابن القيم دواء شافٍ للمرض بداء التجسيم والوثنية) اهـ.

ثم يأْتي التلميذ، ولا ينفي ذلك عن ابن القيم، بل يقبض قبضة من آثار أُستاذه فينبذها في حواشيه، وتعليقاته مشتدة حفاوته بهذا الكتاب، ممجداً له هو ومؤلفه فيقول[2]:

(وتجد نماذج كثيرة من هذا النوع[3]، في «نونيته» المسماة «الكافية الشافية»[4]. وقد استوفى نقد ما فيها الإمام تقي الدين السبكي في كتابه: «السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل». وشيخنا الإمام الكوثري في تعليقه عليه الذي سماه: «تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم») اهـ.

---

(١) «المقالات»: (ص/ ٤١٧).

(٢) «الأجوبة الفاضلة»: (ص/ ٣٠١).

(٣) أي من الأحاديث التي يصححها ابن القيم على مشربه السلفي كما في: (ص/ ١٣٢) من: «حاشية الأجوبة الفاضلة».

(٤) اسمها الكامل «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية».

وقال أيضاً[١]:

(ولشيخنا الكوثري ـ رحمه الله تعالى ـ كلمة جامعة في حال الذهبي فقف عليها في تعليقه على رد السبكي على نونية ابن القيم، المسمى: «السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل».) اهـ.

وقد شحن هذه التعليقة الآثمة بسهام خاسئة من الثلب، وسافل الكلم في حق الحافظ الذهبي، والنقول على أعدائه في ذلك في سبع صفحات من: (ص/ ١٧٦)، إلى: (ص/ ١٨٢) بما لا يُستكثر منه بجانب ما سمعته عنه في حق ابن القيم وغيره، ونقول:

الله حسبه، وهو سبحانه الموعد، والكلام الساقط مسقط لقائله.

والشأن هنا أن تنظر ـ رحمك الله تعالى ـ كيف يُثني التلميذ على هذه التعليقة المثقلة بذلكم الهذيان من ذلك المهذار المهاتر، وهي في حقيقتها نقض لاعتقاد السلف؛ لأن النونية المسماة: «الكافية الشافية في اعتقاد الفرقة الناجية» تعني تقرير اعتقاد السلف، والنقض على الفرق والمذاهب الضالة، فمن يثني على نقدها لا يعتقد ما فيها.

وكيف يتمدح بمؤلفها وهي: مشحونة بالتكفير والتجديع لعلماء السنة وأتباعهم.

وما التمدح بمن يرمي المسلمين في صميم علمائهم إلا ممن يسره كثرة سواد المنسلخين من اعتقاد السلف، ولا أظن عامياً على فطرته السليمة يفهم غير هذا.

وكيف يصيح مغتبطاً بهذا اللغط في وسط جزيرة العرب، وأمام شُداة

---

(١) «الأجوبة الفاضلة»: (ص/ ٣٠٢).

الاعتقاد لمذهب السلف الأَخيار، كأَنهم في حساب المُسْتَخِف صم بكم لا يعقلون.

إن لم يكن هذا هو عين الاستخفاف والاستغفال فلا يعرف لهما سواه من سبيل؟

وكيف يصح لأَهل السنة بعد هذا: شهر كتبه، والحفاوة به وبها. وبالتالي بمن ينفخ بشأْنه وشأْنها، ويذكي جذوتها. إن لم تكن علوم الحديث إلا عند هؤلاء فعليها وعلى حملتها السلام.

وإن كنت لا تزال في ريب مما يَدْعُو إليه ونُحَذِّر منه فإليك نماذج تعطيك برد اليقين في كشف الكمين:

١ـ **عدوانه على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ:**

يقول في «المقالات»: (ص/ ٣٩٩):

(وقد سئمت من تتبع مخازي هذا الرجل المسكين، الذي ضاعت مواهبه في شتى البدع، وفي تكملتنا على «السيف الصقيل» ما يشفي غلة كل غليل، في تعقب مخازي ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم) اهـ.

ويقول في تقديمه لكتابَي سلامة القضاعي الشافعي المطبوع عام ١٣٦٦هـ. بمطبعة السعادة بمصر، وهما:

«البراهين الساطعة على رد بعض البدع الشائعة»، و«براهين الكتاب والسنة القاطعة على وقوع الطلقات مجموعة منجزة أَو معلقة»، يقول (ص/):

(ويرى ابن تيمية فرقاً بين حياته ـ عليه السلام ـ وبين انتقاله إلى الرفيق الأَعلى في جواز التوسل به ـ إلى أَن قال: والذي أَخذه الشيخ الحراني من اليهود لا ينحصر في هذا الفرق، بل أَخذ أَيضاً القول بتجويز حلول

الحوادث في الله سبحانه من كتاب: المعتبر لأَبي البركات ابن ملكا فيلسوف اليهود المتمسلم . . .) اهـ.

وفي «صفعات البرهان» له: (ص/ ٢٩) قال فيه أَيضاً وفي مؤلفاته:

(. . . ومع ذلك فيها جميع ما سبق على أَلوان من الخداع بل لا يقدر أَن يتكلم قدر ورقة أَو ورقتين في أَي كتاب من كتب دون أَن يدس فيها شيئاً من بدعه، وكل ميزته كونه سلس الكلام لا يستعصي عليه طريق في التمويه، حتى لم أَر أَجرأَ منه على البدع، وأَكثر منه تناقضاً ممن يذكر بعلم. ويعجب الإِنسان من تصرفه في أَقوال العلماء، وروايته لها بأَلفاظ تدل على معانٍ تبعد كل البعد عن معاني أَلفاظهم وهذا مما جربته عليه في مواضع لا تعد. وأَما في تراجم الرجال فيجعل الكبير صغيراً، والصغير كبيراً إِذا أَعوزه البحث إِلى ذلك، وفي نسبة الرجال إِلى الآراء والمذاهب يتناقض كلامه في مقام ومقام إِلى نحو ذلك، ومن يقع منه أَمثال هذه التصرفات إِما أَن يكون في عقله شيء ربما يكون القلم مرفوعاً عنه. وقد تكون رغبته عن النكاح طول عمره مع سلامة البنية والصحة التامة وقوة الجسم أَورثت هذه الحالة الشاذة في عقله . . .) اهـ.

ويقول في «تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم»: (ص/ ٨٠):

(بل هي ـ أَي ابن تيمية ـ وارث علوم صابئة حران حقاً، والمستلف من السلف ما يكسوها كسوة الخيانة والتلبيس . . .) اهـ.

ويقول أَيضاً:

(ومن اتخذه إِماماً إِنما اتخذه إِماماً في الزيغ والشذوذ من غير أَن يتهيب ذلك اليوم الذي يدعى فيه كل أُناس بإِمامهم) اهـ.

ولشداة علماء السلف أَن يتمثلوا في وجه من يناهضهم:

هاشـــمٌ جـدنا فـإن كنـتِ غَضْـبَى
فامـلئي وجهَـك الجـميلَ خُدوشا

٢ـ **عدوانه على علماء الحديث :**

ثم اعتدى اعتداءً سافراً فسلق كل من كان سلفياً على اعتقاد أَهل السنة والجماعة من علماء الحديث في قديم الدهر وحديثه ـ وذلك بنسبتهم إلى الملل الكافرة التي محاها الإسلام فقال في حقهم من تعليقاته على «ذيول تذكرة الحفاظ» : (ص/ ٢٦١)[(١)] :

(ولم يستأْصل الإسلام من عقولهم بعد شأْفة نِحَلِهِم التي كانوا عليها قبل الإسلام من : يهودية بفلسطين، ونصرانية بالشام، ووثنية بالبادية، وصابئة بِحَرَّان وواسط عبدة الأَجرام العلوية وغيرها من قدماء المشبهة ظانين أَن ما هم عليه هو الاعتقاد الصحيح في الله . . .) اهـ .

ومعلوم أَنه يريد خيار عباد الله من علماء الإسلام في هذه الديار، فيريد مثلاً بصابئة حران : شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ. ويريد بوثنية البادية : الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله تعالى ـ . . . وهكذا .

ومنه في «المقالات» : (ص/ ٤١٨) تجديعه للعلامة الشوكاني لأَنه يناصر السلفية ـ فنقل كلمة ابن حريوة اليمني في الشوكاني إذ قال :

(إنه يهودي مُنْدَسٌّ بين المسلمين لإفساد دينهم) .

---

(١) للعلامة محب الدين الخطيب ـ رحمه الله تعالى ـ رد عليه باسم : «عدوان على علماء الإسلام يجب أن يكون له حد يقف عنده» نشر في : «مجلة الزهراء» : (٦/ م/ ٥)، وطبع في آخر تعقبه من صاحب الذيول في رده المطبوع عام ١٣٤٨هـ بدمشق .

فأيدها فرحاً بها بقوله:

(وليس ذلك ببعيد لمناصبته العداء لعامة المسلمين وخاصتهم على تعاقب القرون) اهـ.

وما هذا إلا لأن الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ ينصر اعتقاد السلف.

٣ ـ **عدوانه على إمام الأئمة ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ:**

في «المقالات»: (ص/ ٤٠٩) قال:

(ولهذين الكتابين ـ يعني كتابه السنة، وكتاب نقض الدارمي ـ ثالث في مجلد ضخم يسميه مؤلفه ابن خزيمة «كتاب التوحيد» وهو عند محققي أهل العلم كتاب الشرك، وذلك لما حواه من الآراء الوثنية . . .) اهـ.

٤ ـ **عدوانه على عبد الله بن الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ :**

في «المقالات»: (ص/ ٤٠٢) عنوان باسم: «كتاب يسمى كتاب السنة وهو كتاب الزيغ» ومما قاله عنه (ص/ ٤٠٣):

(والآن نتحدث عن كتاب السنة هذا تحذيراً للمسلمين عما فيه من صنوف الزيغ، لاحتمال انخداع بعض أُناس من العامة بسمعة والد المؤلف، مع أن الكفر كفر كائناً من كان الناطق به . . .) اهـ إلى (ص/ ٤١٢).

ثم قال (ص/ ٥٠٤):

(ويوم كان القرامطة يقلعون الحجر الأسود من الكعبة المكرمة كان هؤلاء الحشوية البربهارية يدعون إلى هذه الوثنية ببغداد بالسيف . . .) اهـ.

عقيدة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ التي ورثوها من أنوار الكتاب والسنة، وتابعهم عليها التابعون لهم بإحسان هذه هي «الوثنية» عنده؟

٥ـ عدوانه على الإمام عثمان بن سعيد الدارمي ـ رحمه الله تعالى ـ:

في خمسين صفحة من «المقالات» (ص/ ٣٥٢ ـ ٤٠١) نَفَضَ ـ وحسابه على الله ـ غيظه على هذا الإمام، ومن تابعه في الاعتقاد، ومما قاله (ص/ ٣٥٦):

(فيا ترى: هل يوجد في البسيطة من يكفر هذا الكفر الأَخرق سوى صاحب «النقض» ومتابعيه . . .) اهـ.

وبعد نُقولات حرفها من كتاب الدارمي ـ رحمه الله تعالى ـ قال (ص/ ٣٧٥):

(فقل لي بربك هل يوجد على وجه البسيطة مؤمن يشك فيمن يتفوه بتلك الكلمات ونظائرها ـ وهي كثير في كتبهم أَو يرتاب في أَنه حاد الله ورسوله، وخرج عن جماعة المسلمين أَهذه هي السنة التي يدعون إليها ـ عاملهم الله بما يستحقون، وعاجلهم بما يستأْهلون من نقمته وعذابه، وأَزاح شرورهم، وظلمات شركهم وضلالهم عن هذا البلد المنكود بهم وبرعوناتهم وجهالتهم) اهـ.

إلى آخر مقاطع من الكلام على هذا المنوال، ومنها: أَنه لا تجوز مناكحتهم، ولا إمامتهم كما في (ص/ ٣٨٢). والحكم عليهم بمفارقة جماعة المسلمين كما في (ص/ ٣٩٤).

ماذا بعد هذا إن كان التلميذ يؤمن به ويُؤَمِّن على دعاء شيخه المذكور فكيف يرضىٰ لنفسه ديانة أَن يقيم بين ظهراني من يحكم شيخه بأَنهم كفار لا تجوز مناكحتهم ولا إمامتهم . . . ؟

وإن كان لا يرتضيه فكيف لا ينفيه ويذب عن إخوته في الإسلام؟

وأَقل الأَحوال: لماذا لا يطوي الثوب على غِرَّة، فيترك التمجيد له بِمَرَّة؟

٦ـ **قذفه للخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ بالصِّبية والسكر:**

اشتد فرحه بما ساقه في «التأنيب»: (ص/ ١٩ ـ ٢٠) بما ذكره سبط ابن الجوزي عن محمد بن طاهر المقدسي في ذلك.

وفي «التنكيل»: (١/ ١٣٥ ـ ١٤٥) بين ما في هذه الحكاية من ضعف وانقطاع. وديدن السبط في «مرآة الزمان» بذكر الحكايات المنكرة. وأَنه ترفض بعد. وأَنه كان سادراً في حنفيته.

فانظر كيف تحمل العصبية الصماء على الاحتجاج بالمقاطيع والمعاضيل وإشاعة الفاحشة بها.

٧ـ **قذفه للحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ:**

غمز الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ بفعلة شنعاء، وكذبة صلعاء، هي من صريح القذف عند الفقهاء.

وفي «بدع التفاسير»: (ص/ ١٣٩) لعصريه الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري ذب عن عرض الحافظ ابن حجر مِمَّا اختلقه هذا المبتلى.

٨ـ **عدوانه على الإمام الشافعي ورميه في نجاره ـ رحمه الله تعالى ـ:**

لقد رمى الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ في «نجاره» ـ أَي نسبه ـ وفي لسانه، وفي ثقته، وفي فقهه، وذلك في «التأْنيب»: (ص/ ٤، ١٠٠، ٢٣٠). وفي «إحقاق الحق»: (ص/ ٧). وتجد الرد عليه مبسوطاً في «التنكيل»: (١/ ٤٠٣ ـ ٤٣٨)، وأَن هذا المسكين يلجأ في دعاويه إلى غير ملجأ.

إلى غير ذلك في مئات الأَعلام من العلماء تتبعه العلامة المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ في «٢٧٣» ترجمة، جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

وهكذا يتعالج بقرض الأَعراض، والتمضمض بالاعتراض، وسحب أَذيال البغض على كل من ليس «حنفياً، أَشعرياً، صوفياً، قبورياً» مع مهارة بالغة في: التَّقَوُّل، وتحريف النقول، والتصرف في نصوص المؤلفين، كما فعل في «الانتقاء» لابن عبد البر، وتداركه: القدسي إلى آخر ما هنالك من الصيال والتصاول، وأَسباب الخذلان والتخاذل. ولم نره في شيء مما تقدم ندم على ماقدم.

وفي كتابَي «التنكيل» و«طليعته» للعلامة المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ من الردود الموثقة الأَمينة من غير سرف ولا مخيلة ما يكشف مخازي هذا المبتلى، وأَنها كما قال المعلمي في موضع من كتابه ـ أَصبحت:

(كضرطة عير في الفلا).

- ومع هذا:

فهذا التلميذ الوفي لتلكم المشارب الكدرة: يزنه بميزان علماء السلف، مع ما رأَته عينك الباصرة في هذه النماذج من فحش القول وقبحه، والتبرقع بالصفاقة، والحماقة، وبث الرِّيَب، وتنزيل السباب والشتائم.

وهذا التلميذ لم نعلمه يتعقبه فيما كتب ولو مرة واحدة في دفع هذه الخبائث من صريح كذبه، أَو عدوانه؟

وهذا التلميذ أَثقل رسائله، وتعليقاته بالنقل عنه بما يزيد عن مائة وعشرين مرة ـ بما يمثل مجموعة مجلدة مستقلة مستغفلاً لعباد الله كأَنه يصيح بها في وادٍ لا يُنْبِتُ إلا أَغفالاً شربوا من تلك الأَرض. من عمل «جُلَّق». كل هذا يسوقه بقلم الحفاوة والرضا، أَليس هذا هو عين المساوقة في: الاعتقاد والرضا؟

وهذا التلميذ صار من أَجله «سَمَرياً»[١] يجمع ما يحسبه ناهضاً لمشاربه الكدرة وجل الاستدلالات منها كأَحاديث السُّمَّار لا يهم السامر صدقاً كانت أَم كذباً، وعند التحقيق فالذي يسوقه: نصف ليس له، ونصف عليه، فبماذا يتسلى المفلسون؟

والمسكين بقدر ما احترق في «الكوثري»، تهالك في مشاربه، لكن الشيخ ينشرها عن طريق الفظاظة والمجاهرة، والسرف والمناكدة؛ لأَنه في إقليم يسمح له بذلك، والتلميذ تحت وطأَة الإقليم، والعيش الرغيد[٢] ينشرها بكلمات يلف حبلها على غاربها عن طريق النقل المجرد، وترك النص بلا تعليق، ومسلك التشذيب لمدرسة أَهل الحديث بالشد على مسلك مدرسة الرأْي في القديم والحديث.

فهو في المحاماة عن شيخه ومشاربه: وكيل جَلْد.

إنه بهذا الرضا الفضفاض، وهذه الحفاوة البالغة، وحال الرجل كما أَشرت، وفوق ما وصفت في اتجاهاته العقدية، والمذهبية، والتلميذ مثل بهذا العناء وحمله ونشره؛ فإن حواشيه «زاملة هذه المشارب» تحمل مخاطر عظيمة على أُصول الحديث ومصطلحه، مكدرة صفوها، مائلةً بها إلى مسار مدرسة معينة؟

وهذا إخسار في الميزان، والله تعالى يقول: ﴿وأَقيموا الوزن بالقسط ولا

---

(١) في: «منهاج السنة النبوية» لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: (٣/ ١٩) قال: «وقال الإمام أحمد في هذا الكلبي: ما ظننت أن أحداً يحدث عنه، إنما هو صاحب سمر ونسب» اهـ. وفي بعض النسخ: «سمر وشبه» اهـ.

(٢) سبحان الله متى كانت المجاملة في الاعتقاد ديناً؟ نعوذ بالله من حياة الذل، وعيش العذاب الهون.

تخسروا الميزان﴾، ولن يبلغ السادرون في العصبية مأربهم، وإن أكل البَغَض قلوبهم، والله من ورائهم محيط.

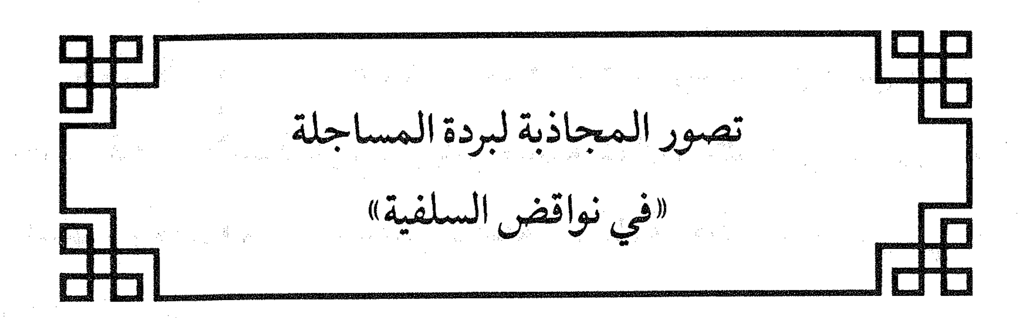
فيا أَيها الراغب في السنة: اعتبر اعتبار أُولي الأَبصار، وكن من كتب عصبة التعصب على تَقِيَّة، فإنها ليست بِنَقِيَّةٍ، وفيها دَسَائس خَلَفية[1]، وَتَبَصَّر أَي الفريقين أَحق بالأَمن من الهوىٰ وغَلَبة العصبية[2]. واحذر العزو إليها فإن فوتها غنيمة، والظفر بها هزيمة.

□ □ □

---

(١) قال أبو مسهر في: بقية بن الوليد الحمصي: «أحاديث بقية ليست نقية، فكن منها على تقية» اهـ من: «الميزان»: (١/ ٣٣٢).

(٢) لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ مبحث حافل في: «منهاج السنة النبوية»: (٣/ ٣١ ـ ٤٠) في إيذاء المبتدعة لأهل السنة والتحطط عليهم، والبعثرة في صفوفهم، وتكدير علومهم. ولولا طوله لنقلته هنا لنفاسته. فانظره.



تصور المجاذبة لبردة المساجلة «في نواقض السلفية»

وبعد: فكيف يسوغ لعبد يتبع الدليل، ويرفض التعطيل، والتشبيه، والتأْويل، وينابذ الإشراك، والبدع في الدين أَن يتكفكف في مهيع هذا: القِذِّيف، الشَّغَّاب، السَّبَّاب، الطَّعَّان، الشَّتَّام، ضارباً في مجاهل شُبهاته، ومشتبهاته، يحرث كتبه حرثاً، ويحييها قراءة وبحثاً، وينشر عصارتها في صفوف القراء والدارسين، رافعاً لها على كاهل الرضا والقبول، ناصباً نفسه له ظهيراً، ولها نصيراً. وهي محل التزود والإمداد بأُصول النقض لمدرسة السلف في نواقض أَربعة:

١ـ انتصابه للتقليد الأَصم في عصبية سادرة.

٢ـ وثبته إلى التمشعر غالياً جافياً.

٣ـ انفلات وكاء عقيدته، في عجم دلائل توحيد الله في عبادته إلى: قبورية زائفة.

٤ـ ثم انساب صريف قلمه في التكفير، والقذف للأَبرياء، والتنقص للأَوفياءِ، لكل ناج من تلك المشارب الثلاثة.

وهذه الأَربع جرت التلميذ إلى أَربع:

١ـ تنكر لعلماء السلف.

٢ـ غلائل التقديس المصبغة.

٣ـ احتضان المبتدعة.

٤ـ الدَّنِيَّة بالدين.

فانظر كيف التقت حلقتا البطان؛ إذ هما يرميان عن قوس واحدة لغاية واحدة، فيقبل الأُستاذ بأَربع، ويدبر متابعه بثمان، منثورة في صدور الطلاب، وأَفئدتهم وأَفكارهم، والقلوب ضعيفة، والشبه خطافة، وليس في «الرَّبْع» حراك. قال أَبو تمام:

مَسَاوٍ لَوْ قُسمن عَلَى الغـواني
لما أُمْهِـرْنَ إلاَّ بِالطَّـلاَقِ

وإليك تصور المجاذبة فيها على هذا الترتيب، بأَحرف تناسب الإجمال عن هاتيك الأُمور العظام، تبصرةً لمن كان له عقل رشيد، ولتكون على ما أَقول شهيداً:

١ـ **العصبية السادرة:**

كيف يرضى «السلفي» باعتماد النقل عن هذا البائس مع إغراقه في العصبية، ولا تحذير؟

أَليس الدين النصيحة؟

٢ـ **التمشعر:**

وإذا رضي ذلك لأَن ما ينقله يعتقده حقاً، فكيف لا يبين للناس تهالكه في عتبة التجهم والاعتزال.

وهذا من واجب البيان، ولا يجوز تأْخيره عن وقت الحاجة. أَم أَنه يلتقي معه في ذلك، كما تفيده عدد من التعليقات، والمبالغة في الثناء على فِئَام من المثاقفين لاعتقاد السلف.

ومنه:

تصريحه بأَنه «مرجىء» يعتقد الإيمان هو: «التصديق»، ونقل لهذا كلام

شيخه، الذي رمى فيه من يعتقد معتقد أَهل السنة والجماعة من أَن الإيمان: «قول وعمل، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية» ـ رماه بأَنه «خارجي».

ومن أَجله عرض بالتنقص لأَمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ.

وذلك في تعليقته على «الرفع والتكميل»: (ص/ ٦٧ ـ ٦٩).

وأَثنى على هذا المقطع من كلام شيخه غاية الثناء، وكرره مضاعفاً.

٣ـ القبورية:

وإذا كان يلتقي معه في: التعصب، والتمشعر، فكيف لا يكشف ما لديه من الأَغاليط الكبار في «توحيد العبادة»؟ كما في عدد من «مقالاته» لا سيما «محق التقول» وفي غيرها كثير من البدع والشركيات التي طردها التوحيد.

أَم أَنه يلتقي معه في هذا بدلالة ما في رسالته الدفاعية «كلمات» من أَن تقسيم التوحيد لدى السلف إلى: توحيد الربوبية، وتوحيد الأُلوهية، وتوحيد الأَسماء والصفات: هو تقسيم اصطلاحي؟

وما يؤمن بهذا التقسيم إلا من اعتقده تقسيماً حقيقياً لا اصطلاحياً.

وبدلالة ما تقدم حول «من زار قبري وجبت له شفاعتي».

وبدلالة ما في رسالته «صفحات من صبر العلماء» (ص/ ٥٧)، إذ قال: (قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة الإمام ابن المقرىء محمد بن إبراهيم الأَصبهاني ٣/ ٩٧٣ ـ ٩٧٤: رُوي عن أَبي بكر بن علي قال: كان ابن المقرىء يقول: كنت أَنا والطبراني، وأَبو الشيخ ـ ابن حَيَّان ـ بالمدينة، فضاق بنا الوقت ـ يعني فراغ أَيديهم من النفقة ـ فواصلنا ذلك

اليوم ـ أي صاموا ذلك اليوم إلى صيام اليوم الذي قبله ـ.

فلما كان وقت العشاء، حضرت القبرَ، وقلت: يا رسول الله الجوع!

فقال الطبراني: اجلس! فإما أن يكون الرزق أو الموت فقمت أنا وأبو الشيخ ـ أي قاما يصليان لله تعالى ـ فحضر الباب علوي ففتحنا له، فإذا معه غلامان بقفتين فيهما شيء كثير، وقال:

شكوتموني إلى النَّبِيّ ﷺ، رأيته في النوم فأمرني بحمل شيء إليكم) اهـ.

هذه القصة ساقها الذهبي في ترجمة: ابن المقرىء بصيغة التمريض، على عادة المؤلفين في التراجم كالمؤلفين في «السير» يذكرون ما يصح وما هو دونه، وفي نظم عمود النسب:

واعلم بأن السِّيَرا
تجمع ما صح وما قد أُنكرا

لكنهم يسندون، أو يدلون على منزلة المروي ببيان مرتبته، أو سياقه بصيغة التمريض كما هنا وكم من قصة أو رواية من هذا النوع وغيره تساق بأسانيد، وهي مقاطيع أو معاضيل، أو موضوعات وهكذا.

ثم يأتي من لا يتوقى فيبني عليها قصوراً وعلالَى. وهذه القصة مرفوضة سنداً ومتناً، وحاشا لله أن تكون تلك الصفوة تستغيث برسول الله ـ ﷺ ـ بعد التحاقه بالرفيق الأعلى، فيصرفون له ـ ﷺ ـ ما هو من خصائص الله سبحانه. والله أعلم.

٤ ـ التكفير والقذف:

وإذا كان يلتقي معه في ثلاثياته هذه، فلماذا لا ينفي عن أعراض علماء الإسلام ـ ممن أكل شيخُه خبزه بلحومهم ـ بما شنه عليهم من: التكفير، والإلحاد، والقذف . . . في تلكم الصفحات الدامية، من غير رفق ولا

هوادة:

يكفر مسلماً، ويلوث عرضاً، ويدنس شرفاً، في سبيل عصبية آفنة، ومشارب كدرة.

وما هذا والله إلا صنيع من تجردت نفسه من الأَدب والحياء مع رب الأَرض والسماء.

«وبئس الزاد إلى المعاد العدوان على العباد».

لا أَظن المجاذب يجد للسكوت عن هذا مخرجاً؟؟

وله مجلس مشهود في المدينة النبوية بشهادة بعض علمائها الجامعيين، وقرائها المشهورين ـ من أَنه قال في حق الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ: (ذاك دَعِيٌّ). ومن وراء هذا:

استعجمت دارمي لا تكلمنا
والدار لو كلمتنا ذات إخبار

٥، ٦ ـ «التنكر لعلماء السلف»، «غلائل التقديس المصبغة»:

وإذا كان يلتقي معه في رباعياته هذه ـ وأعيذ بالله كل مُسلم من التتابع في غَير حق ـ فلماذا يرغب في النزول عن العلو؛ لأَن جميع ما لديه من باطل، وحق؛ له سلف من طرازه في «الباطل»، وفي الحق، لدى الذؤابة والسنام من السلف الأَماثل؟

فلماذا قطع الوصال بحبل السلف من هذا الباب، كأَنما مَرَّ على الإسلام فجوة عظيمة لم يقم بِسَدِّهَا إلاَّ [1]:

(أُستاذ المحققين، الحجة، المحدث، الفقيه، الأُصولي، المتكلم، النظار، المؤرخ، النقادة) إلى آخر زخرف من الأَلقاب في مواضع

(١) ألقاب الإهداء في فاتحة «الرفع والتكميل».

متكاثرة، يقفوها من شيخه المعاني المروعة في خدش السنة، ورفع الأَسنة على أَهل السنة بالسب والتجديع، وتصحيح المنكر، وإِنكار الصحيح. كل هذا لسواد مشاربه؟

ويتبع هذا من التلميذ: سكوت طويل، ولا تعقيب ولا تنبيه.

أَلا يتردد هذا المسلك بين الغش، والإِقرار. إِن لم يكن هو عين الإِقرار.

٧ـ **احتضان المبتدعة :**

ومن قال: آخذ ما صفى، وأَدع ما كدر، قيل: هذا غير مقبول فيمن غلا وجفا، ونأَى عن الصدق والتُّقى، مع السكوت عن مسالكه في: التضليل والردى. والمعقود في: اعتقاد أَهل السنة والجماعة أَنه لا ولاء إِلا ببراء؛ فلا موالاة للسنة إِلا بالبراءة من البدعة، ولا موالاة لعلماء السنة وأَهلها، إِلا بالبراءة من علماء المبتدعة وحملتها، وهلم جرا.

فالمنابذة مستحكمة، والرحم جَذَّاء بين السنة والفعلات الشنعاء، والنهي عن المنكر من واجبات الشريعة الغراء، وكل امريء بقدر ما فيه يكون الولاء والبراء، ويناصح وينبه على خَطَئِهِ وخطله، على ضوء شريعة رب الأَرض والسماء، وأَيضاً فلم يجر هذا منه في حق أَعداد من العلماء، بل تحطط على الشيخين: ابن تيمية، وابن القيم، وغيرهما، وأَرشد إِلى صحائف تحمل السَّخَائم والردى.

فهل يصدق من قال: بأَنه تائب من البدعة، وهو محتضن لحاملها، متنكر لمفترعها.

فهذا العلامة المعلمي، المتوفىٰ سنة ١٣٨٦هـ ـ رحمه الله تعالى ـ:

له جهود في خدمة السنة وعلومها، كما في «التنكيل» و«طليعته»، وفي: تحقيقاته الحافلة في كتب في: الرجال، والأَنساب، والموضوعات،

أَبدى يَرَاعُهُ فيها بَرَاعةً وَدُرَراً في أُصول التخريج، وقواعد الجرح والتعديل، في جهود انتشرت الاستفادة منها في كتب المعاصرين.

ولم نر التلميذ يذكره بخير سوى مرتين، مرة لنقده، وأُخرى للتحجج به على بعض أَقرانه السلفيين؟

فبماذا يفسر هذا الهجران والتنكر لعالم سلفي؟

وبماذا تفسر تلك الحفاوة والاحتضان؟

نعم لا يجتمع الولوع بين المتضادين فكما لا يجتمع في قلب عبدٍ: حب القرآن وحب الغناء، فكذلك لا يجتمع حب السنة والبدعة، ولا حب السني والمبتدع.

والذي في قبضته ولوعه بهذا البائس.

قال العلامة محمد الخضر حسين ـ رحمه الله تعالى ـ في «رسائل الإصلاح»: (٢/ ١٣):

(وكثيراً ما يقاس الرجل بأَصدقائه فإِن رآه الناس يصاحب الفساق والمبتدعين، سبق إِلى ظنونهم أَنه راضٍ عن الابتداع ولا يتحرج من الفسوق. وقد صرح بعض الشعراء أَنه ترك مودة رجل من أَجل أَنه يصاحب الأَراذل من الناس فقال:

يزهدني في ودك ابن مساحق
مودتك الأَرذال دون ذوي الفضل) اهـ

٨ـ **الدَّنِيَّة بالدين:**

فإِن قيل: إِنه على مذهب السلف، قيل: لم يحصل في هذا ما يؤيده من الحواشي في بابَي: الأَسماء والصفات والعبادة.

فما بقي إِلا سلفه على مشربه.

وكم من مناسبة مرت ولم يحصل له أي تقرير.

ومن ينحو في الاعتقاد منحى السلف، المعروف عند الإطلاق، ينفض يديه من المبتدعة، ويغسل كتبه من الخلفية، ويكف قلمه عن المدح، والتمجيد، والحفاوة بمن يلعن السلف، ويسبهم، ويكفرهم.

وإذا كان شيخه يكفر أهل هذه الديار الكريمة السائرين على اعتقاد السلف الصالح في قديم الدهر وحديثه ممن يصفهم، ويصف أئمتهم: بالحشوية، والمجسمة، والبربهارية، والشرائحية، والتيمية، والوهابية، وزعيم البادية، وبقايا الوثنية، والصابئة الحرانية . . . وهكذا.

فإن كان التلميذ لا يرتضي هذا فكيف لا ينفيه، وكيف لا يسقط هذا «الجركسي الناقد» من حسابه؟

وإن كان يرتضيه، فكيف يسوغ له ديناً وشرعاً أن يعيش بين من يعتقد كفرهم، وأنهم ـ كما يقول شيخه ـ بقايا نحل محاها الإسلام، كما مَرَّ؟

فبأي المسلكين يحمي دينه، ويصون ماء وجهه؟

فإن قيل: بدا منه هذا في رسالته «كلمات».

قيل: ليس فيه دليل واحد قائم بوضوح وجلاء يفيد هذا. وليس فيه حرف واحد يفيد التبري من هذه المشارب؟

وهذه الرسالة دفاعية، لم تحصل ابتداءً، وإنما بعد «التوضيح» الذي كاد أن يعمل عمله، فحرر هذه على سبيل التَّضَنِّي، والدفاع الشخصي، ومخاتلة نفس القارىء، ومباهتة أهل السنة على مرأى ومسمع، في ورقات بعين عابسة، ونفس ساخطة، وأدلة مكبة على وجهها بأُسلوبٍ حَمَّالِ أوجهٍ، يخذل أولُه آخرَه، وآخرُه أولَه، لصد الإثارة عن الإغارة. ومن مارس لغة المرتاب عرفه في لحن خطابه. وكيف يصافحُ أَهْلَ السنة مَنْ

يَداهُ مشغولتان بحمل المبتدعة؟ فعسى الله أَن يكف البأْس عن هذا القطر وكافة الأَقطار فإنه قد عرف على مدىٰ التاريخ: توالي النذر من الطائفية، وأَن تعدد الاتجاهات، والتموجات العَقَدية، والفكرية في البلد الواحد، تورث انشطار أَهله، وصراعهم، وضعفهم، وأَن دين الإسلام واحد لا يقبل الفرقة ولا الانقسام، ويأْبى هذه النواقض أَشد الإباء، فيجب على من بسط الله يده أَن يقلم أَظافير الفتن، ويقمع نوابت الضلال، وطوبى له في حماية الإسلام والمسلمين:

أَرى خلل الرماد وميض نارٍ
ويوشك أَن يكون لها ضرامُ
فإن النار بالعودين تذكى
وإن الحرب أَوله كلام
لئن لم يُطْفِها عقلاء قوم
يكون وقودَها جثثٌ وهامُ

هذا مجمل من العرض بحجة ظاهرة، ومراتب من الإلزام ببينات قاهرة، تكشف البعثرة المندسة في صفوف طلاب الحديث، فعلى طلبة العلم: التيقظ من كل مسرف على نفسه، ومنابذته وما كتب.

وجميل بمن سمع الحق: أَن يقيم الوزن بالقسط فيتبعه بوضوح وجلاء، فالاعتقاد لا يحتمل المجاملة ولا المتاجرة، ولا نثر ماء الوجه وإهداء صيانته.

فليصل العبد قلبه بربه.

وليقطع أَسباب مثل تلك المحبة الجامحة به إلى الهلكة.

وليبحث: ليعلم.

وليكتب: ليفيد.

ولينقد: لنصرة الحق والحقيقة المستقيمة على الطريقة بمثل ما كان عليه النَّبِيُّ - ﷺ - وأَصحابه - رضي الله عنهم -.

ومن حاد: فسيكون علمه وبالاً، وبحثه ضلالاً، وجهده هباءً، نعوذ بالله من الشقاء، والفتن الصماء.

وإن وراء الأَكمة رجالاً، وللحق أَنصاراً.

﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾.

والحمد لله رب العالمين.

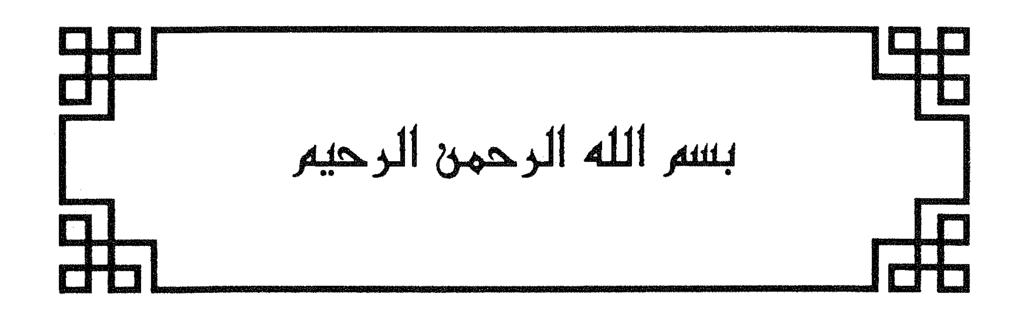
تنبيه:

بعد عرض هذه الرسالة على بعض العلماء أَشار إِليَّ أَنه سبق نحو من هذا الإِيقاظ في:

جريدة الدعوة: ص١٢، عدد٣٢٣، في ٢٨/ ٨/ ١٣٩١هـ

فنلفت إِليه الأَنظار.

التحذير من
مختصرات محمد علي الصابوني في التفسير



الحمد لله، وأَشهد أَن لا إِله إلا الله، وأَشهد أَن محمداً رسول الله، اللهم صل وسلم عليه، وعلى آله، وعلى أَصحابه، ومن اهتدى بهداه إِلى يوم الدين . . .

أَما بعد:

فَإِنَّ التَّحلي بالأَمانة العلمية في الطَّلب، والتَّحمل، والأَداء، والعَمل والبَلاغ، والبَحث، والتَّأْليف: بُنْية الأَسَاسِ في صدق النية، وخلوصها من شَوْبِ الإرادة لغير الله تعالى؛ لهذا فإن العلماء - رحمهم الله تعالى - يبذلون فائق العناية بتلقين هذا الواجب الطلاب، وتصديره الآداب.

قال العلامة الشيخ محمد الخضر حسين المتوفىٰ سنة ١٣٧٧هـ - رحمه الله تعالى -[١]:

(صلاح الأُمة في صلاح أَعمالها، وصلاح أَعمالها في صحة علومها، وصحة علومها أَن يكون رجالها أُمناء فيما يروون أَو يصفون، فمن تحدث في العلم بغير أَمانة فقد مس العلم بقرحة، ووضع في سبيل فلاح الأُمة حجر عثرة.

لا تخلو الطوائف المنتمية إلى العلوم من أَشخاص لا يطلبون العلم ليتحلوا بأَسنى فضيلة، أَو لينفعوا الناس بما عرفوا من حكمة، وأَمثال هؤلاء لا

---

(١) «رسائل الإصلاح»: (١/ ١٣).

تجد الأَمانة في نفوسهم مستقراً، فلا يتحرجون أَن يرووا ما لم يسمعوا، أَو يصفوا ما لم يعلموا، وهذا ما كان يدعو جهابذة أَهل العلم إلى نقد الرجال، وتمييز من يسرف في القول ممن يصوغه على قدر ما يعلم، حتى أَصبح العلماء على بصيرة من قيمة ما يقرؤونه فلا تخفى عليهم منزلته، من القطع بصدقه أَو كذبه، أَو رجحان أَحدهما على الآخر، أَو احتمالهما على السواء) اهـ.

وامتداداً لهذا الحبل الموروث، شَهَرَ العلماء ـ من المفسرين والمحدثين، والفقهاء، والأُدباء، والمؤرخين، وغيرهم قَوْلَةَ الحق في كتبهم الكاشفة عن خلائق أَقوام في السطو، والانتحال، والكذب والتلبيس، والاختلاق: في نقل، أَو مسأَلة، أَو رسالة، أَو كتاب، وهكذا . . . ومن تتبع الإنتاج العلمي عَلِم.

هكذا كان دأب أُمناء الشريعة، لكن إذا دب إلى الأُمة داء الغفلة، وضعف عامل الولاء والبراء، والحب والبغض في الله، وامتد التراخي عن التحذير من قطاع الطريق: تسورت النخالة حرم العلم الشرعي تخب فيه وتضع.

إلاَّ أَن هذه الأُمة المرحومة يتوالى فضل الله عليها فما يزال المنهج السوي شارعاً في حياتها، تلوح منه سطور التيقظ والتذكير، والتنبيه والتحذير، على أَيدي علمائها الأُمناء، تحذيراً ممن مس العلم بقرحة فأَخل بأَمانة العلم، أَو خاض فيه من لم يتحمله، ولم يلجأ منه إلى ركن وثيق. وليعلم كل مسرف على نفسه أَن عليه من أَلسنة الخلق حسيباً، ومن أَعينهم رقيباً، ومن أَقلامهم متابعاً.

وفي خط الدفاع من العلماء عن حرم العلم الشرعي، والذود عنه ترى وتسمع ردوداً فاضت على أَسلات أَلسنتهم، وأَسنة أَقلامهم، ومن المرقوم في

حق كاتب وما كتب :

١ـ «الرد على أخطاء محمد علي الصابوني في كتابه: صفوة التفاسير، ومختصر تفسير ابن جرير». وعليه تقريظ للشيخ عبد الله بن عبد الغني خياط ؛ إمام وخطيب المسجد الحرام سابقاً، وعضو هيئة كبار العلماء حالياً.

٢ـ «مخالفات هامة في مختصر تفسير ابن جرير الطبري للشيخ محمد علي الصابوني».

كلاهما في غلاف واحد، تأليف الشيخ محمد بن جميل زينو مدرس التفسير في دار الحديث الخيرية بمكة ـ حرسها الله تعالى ـ طُبعا عام ١٤٠٦هـ.

٣ـ «تنبيهات هامة على كتاب صفوة التفسير»: تأليف الشيخ محمد بن جميل زينو. وفيه إضافات إلى رسالته السابقة، طبع عام ١٤٠٧هـ، وفي مقدمته تقاريظ وكلمات مؤيدة من عدد من العلماء، وفي آخره ردود لبعض العلماء هي :

٤ـ «ملاحظات على كتاب صفوة التفسير» : للشيخ سعد ظلام، عميد كلية اللغة العربية بمصر: (ص/ ١٠٣، ١٠٩) من مجلة منار الإسلام في العدد الرابع من السنة العاشرة، ونشر بعضها في مجلة التوحيد المصرية في العدد السادس عام ١٤٠٨هـ لشهر رجب.

٥ـ «ملاحظات على صفوة التفاسير»: للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، عضو الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد: (ص/ ١١٠ـ ١١٩).

٦ـ «ملاحظات عامة على كتاب صفوة التفاسير للصابوني» : للشيخ صالح

الفوزان الأُستاذ بجامعة الإمام وعضو هيئة كبار العلماء: (ص/ ١٢٠ ـ ١٤٧).

٧ـ للشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي من بلاد المغرب في كتابه: «المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات»: (ص/ ١٤٨ ـ ١٤٩). وقد طبع الكتاب في مجلدين عام ١٤٠٥هـ. فانظر منه: (٢/ ٣٧١ـ٣٧٩).

٨ـ «تعقيبات وملاحظات على كتاب صفوة التفاسير»: للشيخ صالح الفوزان. مطبوع على الآلة الراقمة. ثم طبعته جامعة الإمامة محمد ابن سعود الإسلامية، وفيه نحو من (١٥٥) ملاحظة.

٩ـ في مقدمة الجزء الرابع من: «السلسلة الصحيحة» للأَلباني: (ص/ هـ ـ م)، تعقيبات على «مختصر تفسير ابن كثير».

١٠ـ وفي مواضع من الجزئين الثالث والرابع من «السلسلة الضعيفة» للأَلباني: (٣/ ٣١٠، ٤٧١، ٥٩٣) ـ (٤/ ٥١، ٤١٢).

١١ـ تعميم وزارة الحج والأَوقاف برقم ٩٤٥/ ٢/ ص في ١٦/ ٤/ ١٤٠٨هـ من المديرية العامة للأَوقاف والمساجد في منطقة الرياض المتضمن مصادرة «صفوة التفاسير» وعدم توزيعه حتى يصلح ما فيه من أَخطاء عقدية.

١٢ـ «ملاحظات على مختصر تفسير ابن جرير الطبري»: للشيخ إسماعيل الأَنصاري مصورتها لدي.

١٣ـ وكتاب الشيخ عثمان بن عبد القادر الصافي الطرابلسي، وعنوانه: «الأَخطار على المراجع العلمية لأَئمة السلف» دراسة تمهيدية تهدف إلى المحافظة على التراث العلمي الإسلامي، والتحذير من العبث به، على ضوء وجهة نظر في كتابَي: «مختصر تفسير ابن كثير»، و«صفوة التفاسير»

للشيخ محمد علي الصابوني. طبعت على الراقمة في (٨٢) صفحة عام ١٤٠٣هـ.

وهي رسالة علمية جديرة بالاهتمام، لأَن الردود المذكورة إن كانت في قضايا عينية للتدليل على التحريف و . . . فإن هذا الكتيب يقتلع الموضوع من أَساس فكرة الاختصار والتصفية، بعيدة عن ضوابطها العلمية، والآداب التأْليفية الشرعية.

هذه الردود تتعلق بالكتب الثلاثة: «صفوة التفاسير»، «مختصر تفسير ابن جرير الطبري»، «مختصر تفسير ابن كثير».

١٤ـ «تنبيهات هامة على ما كتبه الشيخ محمد علي الصابوني في صفات الله عزَّ وجلَّ»: لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

١٥ـ تعقيبات الشيخ صالح الفوزان.

١٦ـ «منهج الأَشاعرة في العقيدة ـ تعقيب على مقالات الصابوني»: للشيخ سفر الحوالي. طبع في رسالة، عام ١٤٠٧هـ.

١٧ـ «تعقيبات على مقالات الصابوني»: للشيخ إدريس بن محمد علي. مطبوع على الراقمة في (٢٦) صفحة، مصورته لدي.

١٨ـ «محرر خطي»: للشيخ محمد بن سعيد القحطاني، رئيس قسم القراءات في كلية الدعوة وأُصول الدين بجامعة أُم القرى . . مصورته لدي.

١٩ـ محضر اتخذ عليه في مناقشة المشايخ له فيما نشره في مجلة المجتمع. وهو من محفوظات كلية الشريعة بجامعة أُم القرى في ١٦/ ٣/ ١٤٠٤هـ أَدانته اللجنة فيه.

٢٠ـ «نظرات في كتاب النبوة والأَنبياء»: تأْليف الشيخ محمد محمود أَبو رحيم. طبع عام ١٤٠٦هـ.

٢١ـ الرد على الصابوني فيما سماه: «الهدي النبوي الصحيح في صلاة التراويح»: تأْليف الشيخ محمد بن يوسف العجمي. طبع عام ١٤٠٦هـ.

٢٢ـ «الكشف الصريح عن أَغلاط الصابوني في صلاة التراويح»: تأْليف الشيخ علي بن حسن عبد الحميد الحلبي. مصورتها لدي.

فهذه كتبه عليها اثنان وعشرون رداً، وجميع الردود تحمل كلمات حق سارت مسار الشمس، كشفاً عن مدى تحمله لأَمانة العلم فيما كتب، إذ اتسع نشر ما كتبه لتوزيعه بدون مقابل في الظاهر؟؟

وفي مطالع هذه القائمة من الردود رأَيت فيها وصفه بأُمور مذهلة يتعجب الإنسان منها، كيف يقتحمها من ينتسب للعلوم الشرعية مع شيبته وتقادم سنه فيما يذكر . . . وأَهمها ما يلي:

١ـ وصفه بالإخلال في الأَمانة العلمية كما في كلمة الشيخ عبد الله خياط، والشيخ صالح الفوزان: عضوي هيئة كبار العلماء.

٢ـ وصفه بالجهل كما في مقدمة: «السلسلة الصحيحة» للأَلباني، ومحرر الشيخ محمد بن سعيد القحطاني.

٣ـ خَلْفِيته في الاعتقاد بالتأْويل لآيات في الأَسماء والصفات جرته إلى مسخ عقيدة السلف بزيغ عقيدة الخلف التي نزلها في تفسير الإمامين السلفيين: شيخ المفسرين ابن جرير الطبري، والحافظ ابن كثير القرشي، في مختصريه لهما، وفي صفوة التفاسير. وأَن هذه نكاية عظيمة بأَهل السنة في تحريف مصادر لهم مهمة في الاعتقاد السلفي، تحت اسمي «الاختصار والتصفية». وعلى هذه ترتكز عامة الردود المذكورة.

وبناء على ما تقدم صدر التعميم المذكور بمصادرة «صفوة التفاسير» كما

أوقف توزيع المختصرين. والذين قرظوا كتبه من علماء السلف رجعوا عن تقاريظهم إِمَّا تحريراً أَو مشافهة، معلنين أَنه صار تغريره بهم؛ إِذ قرأَ عليهم مواضع ليست ذات دخل. والمحسن الذي قام بطباعة جملة كبيرة منها لما علم حقيقة الحال طبع عشرات الآلاف من بعض الردود عليه، وهكذا يمتد الانحسار عن كتبه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وهذه الردود من علماء أَهل السنة لا يراد بها تعرية الرجل وكشفه بأَنه خَلْفِي صوفي، يغتلم في التعصب المذهبي فهو أَهون من أَن يلتفت إِليه لكنه لما حث الخطى بميادينه الثلاثة المذكورة التي يحسن الركض فيها، انبرى لصنيعه أَهل السنة دفاعاً عن كتاب الله تعالى، وصيانة لسنة نبيه ـ ﷺ ـ من عبث المتعالمين، وتأْويل الجاهلين، موضحين ذلك في قالبين:

❏ **الأَول**:

أَنه استجر تفسيري ابن جرير، وابن كثير في اختصاره لهما، لكنه شرق بمنهجهما السلفي في عقيدة التوحيد فأَفرز مختصريه، وابن جرير، وابن كثير، بريئان مما يخالف تفسيريهما.

❏ **الثاني**:

«صفوة التفاسير» اسم فيه تغرير وتلبيس، فأَنى له الصفاء وهو مبني على الخلط بين التبر والتبن؛ إِذ مزج بين تفسيري ابن جرير، وابن كثير السلفيين، وتفسير الزمخشري المعتزلي، والرضي الرافضي، والطبرسي الرافضي، والرازي الأَشعري، والصاوي الأَشعري القبوري المتعصب، وغيرهم لا سيما وهذا المزج على يد من لا يعرف الصنعة ولا يتقنها كهذا الذي تسور هذا الصرح بلا سلم. وإِلا فإِن أَهل العلم يستفيدون من المفسرين المتميزين بما لا يخرج عن الجادة: مسلك السلف، وضوابط التفسير، وَسَنَن لسان العرب.

وفي ضوء هذين القالبين يعطون التقويم الشرعي لما كَتَبَ وخلاصته: فقد الاعتبار بها.

فلا يغرنك صفو أَنت شاربه

فربما كان بالتكدير ممتزجا

هذه خلاصة لما يقف عليه الناظر في الردود المذكورة. وقد جمعتها مع ما دارت عليه من كتب هذا الكاتب زيادة مني في التوثيق والمعذرة، لعل ما ذكر يكون من باب الخطإِ والوهم والغلط، الذي قل أَن ينجو منه أَحد سوى سيد البشر ـ ﷺ ـ، لكنني رأَيت ـ وهذا أَمر مسلَّم به ابتداء ولله الحمد ـ أَن هؤلاء العلماء هم في ردودهم أَبصر من زرقاء اليمامة؛ إِذ أَثخنوه بالحجج القاهرة، والبينات الظاهرة، وهذا هو المعهود من علماء أَهل السنة والجماعة ـ ولله الحمد والمنة ـ:

فوجدت لدى هذا الرجل أَمراً كُبَّاراً، وجدت كلمة العلامة الخياط واقعة موقعها في قوله[1]:

(... لأَن الصابوني قد أَخل بما التزمه، أَولاً: من حيث أَمانة النقل، وثانياً: من حيث تفسير بعض الآيات بما يختلف عن مذهب السلف) اهـ.

ونحوه قول الشيخ صالح الفوزان[2]:

(وهذا والعياذ بالله من التلبيس والخيانة في النقل) اهـ.

ووجدت أَن أَفاعيله يحدوها انفساح ذراع هذا الرجل في بحر لجي من عقيدة خَلْفية، وعصبية، يمسخ بتمشعره، عقيدة السلف من مكانتها في التفاسير الثلاثة ـ وذلك بالبتر للنص حيناً، والنقل لمذهب خَلْفي يحكيه ابن

---

(١) «الرد على أخطاء محمد الصابوني»: (ص/ ٦١).

(٢) «تعقيبات وملاحظات على صفوة التفاسير»: (ص/ ٢٥).

جرير، ويرد عليه ثم يقرر مذهب السلف، فينقل هذا الرجل مذهب الخلف، ويترك رد ابن جرير عليه، وتقريرَه لمذهب السلف، ويضيف في مواضع من تفسير آيات الاعتقاد من كلام الرازي وغيره من أَهل الرفض والاعتزال إلى «صفوة التفاسير» وهكذا في سلسلة من الدسِّ المهين ترى مجامعها العامة وضرب المثال لها في الردود المذكورة، واعتبر هذا من كتبه الثلاثة في تفسير عدد من آيات الصفات.

ووجدت أَن هذا الرجل في العلم كالدفتر، يحكي ما قاله غيره دون أَن يضرب في التحقيق بسهم وافر، وهذه أَدنى مراتب طلب العلم، ولهذا فأَنت تراه مضطرباً من مختصر إلى آخر في مواطن متكاثرة، ومن انسدت عليه أَبواب مذهب السلف الحق، عميت عليه أَنباء التحقيق.

ووجدت لدى هذا الجمَّاع: انقداح زناده بشظايا نالت من أَمانته العلمية منالاً في مواضع متكاثرة واضحة كالشمس في رائعة النهار[1].

ووجدت الملاحظات ممن ذُكِرَ هي لضرب المثال، وإلا فالأَمر أَعظم من ذلك!

ووجدت أَنه في بعض ما كتب كثيراً ما يرضي عاطفته بكلمات سبٍّ، وتجديع، واستهزاء بأَهل العلم.

ووجدت أَنه من مجموع ما كتبته يمينه له حظ وافر من الأُمور الثلاثة المتقدمة.

فيفيد وصفه بالجهل أَنه: يصحح الضعاف، ويضعف الصحاح، ويعزو أَحاديث كثيرة إلى «الصحيحين»، أَو السنن الأَربعة أَو غيرها، وليس في

---

(١) ويقال: «رابعة النهار» وهو مثل مولد، كما في: «تاج العروس».

«الصحيحين» مثلاً أَو ليس في بعضها، ويحتج بالإسرائيليات، ويتناقض في الأَحكام.

ويفيد وصفه بالإخلال بالأَمانة العلمية: بتر النقول، وتقويل العالم ما لم يقله، وتحريف جمع من النصوص والأَقوال، وتقريره مذهب الخلف في كتب السلف.

ويفيد خَلْفيته في الاعتقاد: مسخه لعقيدة السلف في مواضع من تفسير ابن جرير، وتفسير ابن كثير، وبأَكثر في: «صفوة التفاسير»، وما تحريفه لعدد من النصوص إلا ليبرر هذه الغاية. وإن تشويه هذين الكتابين: «تفسير ابن جرير»، و«تفسير ابن كثير» أَمر لا يمكن بحال قبوله.

وبالجملة فهذه الوجادات التي كشفها هؤلاء الأَعلام هي حق لأَن في كتبه ما يؤدي شهادته على كل حرف منها: «ومن فيه ندينه بما فيه»، وكما قيل: «يَدَاكَ أَوْكَتَا وَفُوكَ نَفَخ».

ومن حاله كذلك، فعند السلف: لا يجوز أَن يعتمد في علم ولا نقل، فعلى كل مسلم بعامة وكل طالب علم بخاصة، عدم اقتناء كتبه، أَو العزو إِليها لأَنها مما اختلط فيها الحق بالباطل، والجهل بالعلم، والنقل الصحيح بالنقل المحرف.

وهنا أُقيد نماذج معدودة مما نفشت فيه همة هذا الكاتب، الواحد منها يسند ما ذكر بكل اطمئنان وثبات، أُوثقها بأَرقام الصفحات من قائمة الردود المذكورة وما وردت عليه، مصنفاً لها في الفصول الآتية:

١ ـ أمثلة الإخلال بالأمانة العلمية .

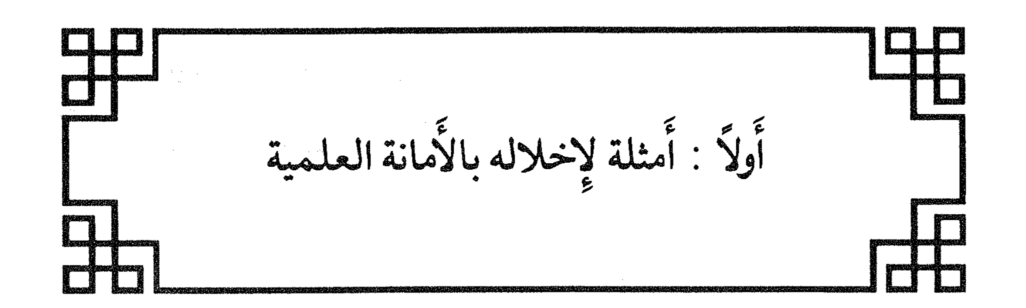
٢ ـ مسه عقيدة التوحيد بما ينابذها .

٣ ـ أمثلة لجهالاته بالسنة[١] .

□ □ □

---

(١) تنبيه : بعد التقييد لهذا «التحذير» رأيت لهذا الكاتب رسالة باسم : «كشف الافتراءات في رسالة التنبيهات» في نحو: (١٨٦) صفحة ، وقد كتبت حوله ما تراه إن شاء الله تعالى في آخر هذا «التحذير» بعنوان «مع الكاتب في جولته الأخيرة» .



قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - في «روضة المحبين» (ص/ ٤٧٣):

(وسمعت رجلاً يقول لشيخنا: إذا خان الرجل في نقد الدراهم، سلبه الله معرفة النقد، فقال الشيخ: هكذا من خان الله تعالى ورسوله في مسائل العلم) اهـ.

إن أهم الأمر في ذلك إخلاله بأمانة التفسير لآيات كريمة في صفات الله - سبحانه وتعالى - على خلاف منهج السلف من الصحابة - رضي الله عنهم - فمن قفى أثرهم فيها، ويأتي بيانه، وأما ما سوى هذا، فإلى نماذج موثقة من عدد من كتبه:

١ - عند قوله تعالى من سورة القلم:

﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾.

في «مختصره لابن جرير»: (٢/ ٤٧٨)، و«صفوة التفاسير»: (٣/ ٤٣٠)، ويأتي بيان ما فيه: (ص/ ٤٩) فلينظر.

٢ - ومنها: عند تفسير قول الله تعالى في سورة «ص»[1]:

﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾.

أبدل لفظ ﴿بيدي﴾ كما هي في نص كلام ابن جرير إلى لفظ: «بذاتي»

(١) «تعقيبات»: (ص/ ١٨).

فراراً من إثبات ما أَثبته لنفسه. فقال في: «صفوة التفاسير» (٣/ ٦٥):

(أَي قال له ربه: ما الذي صرفك وصدك عن السجود لمن خلقته بذاتي من غير واسطة أَب أَو أَم) اهـ.

٣ـ ومنها[1]: تحريفه لكلام ابن جرير ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسير الآية الثالثة من سورة يونس:

﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾.

قال في «مختصر الطبري» (١/ ٥٧٣):

(هذا هو ربكم فأَخلصوا له العبادة، وأَفردوه بالربوبية. سواه، فوحدوه بالعبادة) اهـ.

وعبارة ابن جرير ـ رحمه الله ـ في: «تفسيره» (١١/ ٦٠) هذا نصها:

(فاعبدوا ربكم الذي هذه صفته وأَخلصوا له العبادة وأَفردوه بالأُلوهية والربوبية) اهـ.

ففي تصرفه في عبارة الطبري خيانة من وجهين:

أ ـ حذف قوله (الذي هذه صفته) وأَول الآية:

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِن بَعْدِ إِذْنِهِ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾.

ومنه تعلم السر في الحذف.

ب ـ حذف لفظ (الأُلوهية) لأَن الخلفية لا يلتقون مع أَهل السنة في تقسيم التوحيد إلى: توحيد الربوبية، وتوحيد الأُلوهية، وتوحيد

---

(١) «تنبيهات»: (ص/ ١٥١ ـ ١٥٢).

الأسماء والصفات؟

٤ـ ومن بالغ فقد الأمانة العلمية تقوله على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ ما لم يقله.

وحقيقة الحال أنها كلمات للفقيه أبي محمد[1]، فقد نشرت «مجلة المجتمع» في أعدادها: ٦٢٧ ـ ٦٤٦، مقالات له، وفيها نسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ أنه قال:

(الأشعرية أنصار أصول الدين، والعلماء أنصار فروع الدين) اهـ.

وهذه العبارة هي لأبي محمد الجويني، ذكرها عنه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ كما في «مجموع الفتاوى»: (١٥/٤ ـ ١٧) إذ قال، (ص/ ١٥):

«وكذلك رأيت في فتاوى الفقيه أبي محمد فتوى طويلة فيها أشياء حسنة، قد سئل بها عن مسائل متعددة قال فيها:

(ولا يجوز شغل المساجد بالغناء والرقص . . .

ـ إلى أن قال ـ:

قال: (وأما لعن العلماء لأئمة الأشعرية فَمَنْ لَعَنَهُمْ عُزِّر. وعادت اللعنة عليه، فمن لعن من ليس أهلاً للعنة وقعت عليه، والعلماء أنصار فروع الدين، والأشعرية أنصار أصول الدين).

قال: وأما دخولهم النيران . . . انتهى) اهـ.

وأصله في «نقض المنطق»: (ص/ ١٥٠).

فهل هذا جهل بمواقع كلام أهل العلم، أم تلبيس ليحتج للتمشعر

---

(١) «منهج الأشاعرة في العقيدة»: (ص/ ٨ ـ ٩).

بكلمات ينسبها تقولاً على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ بل يقول شيخ الإسلام في: «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ١٥٨)، مبيناً منزلة أَهلها:

(وأَهل السنة نقاوة المسلمين، فهم خير الناس للناس) اهـ.

ونحوه: (٥/ ١٦١ ـ ١٦٢).

ومقالة الفقيه أَبي محمد هذه هي لأَهل الكلام في حق أَهل السنة، وقد فند الرد عليها شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ في: «الفتاوى»: (٤/ ١٥ ـ ١٧)، وانظر: (٤/ ٥٥ ـ ٥٦)، و(٦/ ٥٣).

٥ـ في كتابه: «النبوة والأَنبياء»: (ص/ ٣)، قال:

(وقد راعيت فيها الإيجاز، والتنقيح للأَخبار، فتركت الغث وأَخذت الصحيح السمين، واعتمدت على أَوثق المصادر أَلا وهو كتاب الله الذي لا يأْتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فأَكثرت من الاستشهاد به، ثم على أَقوال المفسرين الموثوقين، كما أَخذت بالأَخبار الثابتة الصحيحة من كلام سيد المرسلين، وقد رجعت إلى الكتب التاريخية، فانتقيت منها الأَخبار التي توافق ما جاء في الكتاب والسنة ولا تخالف المعقول، وطرحت منها ما كان من إسرائيليات بعيدة عن منطق العقل والدين) اهـ.

والالتزام بعدم الذكر إلا لما ثبت بكتاب أَو سنة، منهج مفترض على كل باحث، لكن سرعان ما تصدع هذا الالتزام من الكاتب، مع ما في مقدمته من ثغرات فقد أَخلَّ بأَمانة الالتزام بالدليل الصحيح، وفاقد الشيء لا يعطيه، فتجده يؤسس أَحكاماً في حق بعض أَنبياء الله ـ عليهم السلام ـ، وليس لها ما يسندها من دليل صحيح، ويبتر النقل بما يبين منزلة المنقول، ويدعم ما ذكره بنصوص يذكرها من أَناجيل: برنابا،

ولوقا، ومتّى، وإسرائيليات منكرة، وأُخرى ليس لها ما يسندها، وفي مواضع يضطرب في الحكم، وهكذا.

وقد كشف عن هذه العورات في هذا الكتاب: الشيخ محمد أَبو رحيم في رسالته: «نظرات في كتاب النبوة والأَنبياء». ومنه أُشير إلى نماذج منها:

أ - في: (ص/ ١٩٣) من كتابه «النبوة والأَنبياء» ذكر قصة عن إنجيل برنابا فيها فحش في حق مريم - عليها السلام -.

ولم يتعقبها بشيء. وتعقبها في «النظرات»: (ص/ ٧ - ١٠).

ب - وفي (ص/ ١٨٧) قال:

(ثم خطب[1] مريم، ولكنه لم يتم بينهما لقاء أَو زواج، وقد كانت العادة الجارية عندهم، أَن يطلب الشاب الفتاة من أَهلها، ثم يتعاشران بدون اتصال زوجي، ويقيمان على ذلك مدة من الزمن من أَجل أَن تعرف أَخلاقه ويعرف أَخلاقها، - وقد عقب عليها بقوله -: وبنظرة واحدة يظهر التناقض والتعارض بين أَعظم الأَناجيل وأَكثرها شهرة أَلا وهو إنجيل . . .).

أَين الدليل، أَين الإثبات لهذه العادة، تلك عادة لم يعلم ثبوتها، ونبرأ إلى الله من حصولها في حق مريم. أَليس من الخير أَن تُطوى هذه الرواية ولا تروى.

وانظر: «النظرات»: (ص/ ٨ - ١٠).

ج - وفي: (ص/ ٢٤٧)، ذكر جمع يعقوب - عليه السلام - بين

---

(١) أي: يوسف النجار.

الأُختين، وأَن هذا لم يكن في شريعتهم محرماً. ثم نسخ في شريعة التوراة كما هو الحال في الشريعة الإسلامية.

ولم يذكر له دليلاً.

والطبري في «تاريخه»، (١/ ٣١٧) قال:

(وقد قال بعض أَهل التوراة) اهـ. فنقله ممرضاً.

«النظرات»: (ص/ ١١ ـ ١٢).

د ـ وفي: (ص١٣١، ١٤٤، ١٦٣، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٤٥، ٢٥٩، ٢٩٦، ٣١٦): حدد قبور عدد من الأَنبياء ـ عليهم السلام ـ: قبر آدم، ونوح، وإِسماعيل، وهود، وصالح، وإِسحاق، وغيرهم.

والمحققون من أَهل العلم على أَن هذا لا يعرف.

فأَين التزام الدليل؟!

«النظرات»: (ص/ ١٧ ـ ٢٥).

هـ ـ وفي: (ص/ ١٤٤): ذكر أَثر ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ نقلاً عن «تاريخ ابن كثير» من أَن سفينة نوح طافت بالبيت العتيق أَربعين يوماً.

وهو أَثر لم يثبت، وابن كثير قد تعقبه بما يفيد عدم ثبوته، كما في «تاريخه»: (١/ ١٥٣).

فلماذا يذكر ما لم يثبت، ولماذا يحذف تعقب ابن كثير له؟!

«النظرات»: (ص/ ٣٨ ـ ٤٠).

و ـ وفي: (ص/ ١٢٥): ذكر أَن آدم ـ عليه السلام ـ من الرسل.

وفي: (ص/ ١٣٥): ذكر أَنه نبي وليس رسولاً.

وهذا تناقض؟!

«النظرات»: (ص/ ٥٦).

ز ـ وفي: (ص/ ١٣٦): ذكر عُمْرَ نوح ـ عليه السلام ـ ١٣٥٠ سنة، وفي (ص/ ١٤٤): أن عمره ١٧٨٠ سنة.

فأين الدليل؟! إنه تناقض مع عدم الدليل.

٦ـ في رسالته: «الهدي النبوي الصحيح في صلاة التراويح»: ذكر ما يحتج به على صلاة عشرين ركعة في التراويح، ومنها قوله في (ص/ ٥٦) ما نصه:

(جـ: واحتجوا كذلك بما روي عن الحسن، أن عمر ـ رضي الله عنه ـ، جمع الناس على أُبي بن كعب، فكان يصلي لهم عشرين ركعة، ولا يقنت بهم إلا في النصف الثاني، فإذا كان العشر الأواخر من رمضان، تخلف أُبيٌّ فصلى في بيته، فكانوا يقولون أَبق أُبيّ) انتهى.

وعلق في حاشيته بقوله:

(المغني ٢/ ١٦٧، لابن قدامة الحنبلي، وذكر أنه رواه أبو داود) انتهى بنصه.

وإليك ما في «المغني»: (٢/ ١٦٧):

(وقد روى الحسن أن عمر جمع الناس على أُبيٍّ بن كعب فكان يصلي لهم عشرين ليلة ولا يقنت بهم إلا في النصف الباقي . . .) اهـ. إلى آخر ما تقدم.

ومن المقابلة بين النصين نجد أن ما ذكره ابن قدامة من رواية الحسن عن عمر ـ رضي الله عنه ـ هو بلفظ: «عشرين ليلة»[1].

---

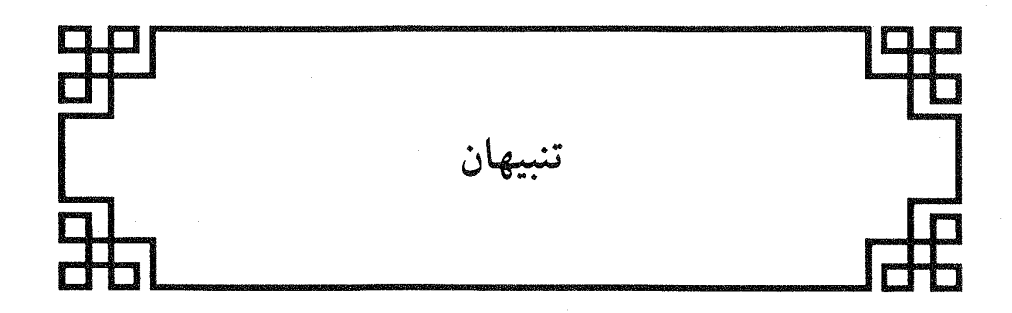
(١) انظر: الرد على الصابوني فيما أسماه: «الهدي النبوي الصحيح»، بقلم محمد العجمي.

والكاتب حرفها بلفظ: «عشرين ركعة» لتدل على المراد، وإلا لم يكن في الرواية دلالة على العشرين فهذا تحريف ظاهر.

وهذا الأَثر بنصه في: «سنن أَبي داود»: (برقم: ١٤٢٩) باللفظ الذي ذكره ابن قدامة في «المغني»: «عشرين ليلة». وهذا الأَثر مرسل ظاهر الإرسال؛ لأَن الحسن البصري ـ رحمه الله تعالى ـ وُلد عام ٢١هـ. وعمر ـ رضي الله عنه ـ تُوفي عام ٢٣هـ فأَنَّى للحسن ـ رحمه الله تعالى ـ الرواية عن عمر ـ رضي الله عنه ـ؟!

ولو نظر هذا المسكين في رسالة العلامة الشيخ إسماعيل الأَنصاري المطبوعة في صلاة التراويح عشرين ركعة، لعلم كيف تقام الأَدلة بأَقلام الأُمناء.

□ □ □



تنبيهان

* **الأَول** :

في هذه الرسالة : «الهدي النبوي» أَرضى عاطفته بعبارات تجديع من السخرية ، والسخف ، وبذيء اللفظ ، وخفيفه مما لا يكون إلا من خفيف .

* **الثاني** :

تحريفه هذا تحدوه عصبية مذهبية ، وكم للمتعصبة من مواقف يؤذون بها أَنفسهم ، ويزرون بها ، ويفتضحون بها ، ومن الأَمثلة على هذا تنبيهات في حواشي العلامة المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ على تحريفات في مواضع من بعض مخطوطات كتاب «الجرح والتعديل» لابن أَبي حاتم ، ومنها ما في : (٨/ ٤٤٩ ، برقم : ٢٠٦٢) في ترجمة الإمام أَبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ قال ابن أَبي حاتم :

(حدثني أَبي ، قال : سمعت محمد بن كثير العبدي ، يقول : كنت عند سفيان الثوري ، فذكر حديثاً ، فقال رجل : حدثني فلان بغير هذا ، قال : من هو؟ قال : أَبو حنيفة ، قال : أَحلتني على غير مليء) اهـ .

قال المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ تعليقاً على قوله (أَحلتني على غير مليء) :

(هكذا في الأَصلين ، ولكن بعض المطالعين في «ك» حاول التغيير فطمس على الكلمتين ، وكتب «على مليء» ، والأَصل يلوح من تحت

الطمس، وقد حكاها الخطيب في: «تاريخ بغداد»: (١٣/ ٤١٧)، عن المؤلف، فقال: «على غير مليء».) اهـ.

وأَبو حنيفة: النعمان بن ثابت إمام مَلِيء وَمُلِيءَ عِلْماً ـ رحمه الله تعالى ـ، وإمامة أي إمام عندنا لا تقتضي تحريف النصوص.

وإذا أَردت الأَمثلة على ذلك محررة فانظرها في كتاب: «التنكيل لما في تأْنيب الكوثري من الأَباطيل» فقد ذكر من خياناته في النقل أَمثلة مهمة منها:

أَن عبد الصمد بن المعَدَّل قال في أَخيه مدحاً له:

أَطاع الفريضة والسنة . . . . البيت . . . إلخ.

فقال هذا الأَفاك (الكوثري):

(أَضاع الفريضة والسنة) البيت . . . ليقلبه قدحاً لهواه وتعصبه.

ومنها في ترجمة: «الوضاح بن عبد الله» قال فيه علي بن عاصم: (وضاح ذاك العبد) هكذا عند من ترجمه، فاهتبل (الكوثري) التصحيف في طبعة «التهذيب»، (وضاع ذلك العبد)، وصرف بصره عن النص في النسخ الأُخرى وذكر هذا اللفظ المصحف (وضاع ذاك العبد) للنقلة الكبيرة من التعديل إلى التجريح، وهكذا في عدة أَلفاظ يقلبها من التعديل إلى التجريح وعكسه مما وافق هواه. وتجد أَمثلتها في «طليعة التنكيل»، وفي «التنكيل» للمعلمي: (١/ ٥٣ ـ ٦٤) وغيرهما.

والله المستعان.

وفي كتاب «رد الكوثري على الكوثري» لأَحمد بن الصديق الغماري، أَمثلة كثيرة، وشهد شاهد من أَهلها في جوانب من الاعتقاد.

وهذه سلسلة الفساد ووسيلة الإفساد للعلوم ولا سيما الشرعيات، تراها متتابعة لدى «أَهل الأَهواء»، ولا نزال نطلع على خائنة منهم من وقت إلى آخر.

ومنها: لتلميذ هذه (المدرسة) ما ذكره في: (ص/ ٢٢٢) من تعليقه في زياداته على «مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله تعالى ـ» للباغندي:

حيث ذكر نقلاً عن القاضي البيضاوي في جواز بناء المساجد على القبور استظهاراً للأَرواح والبركة، وذلك بواسطة «فيض القدير» للمناوي: (٤/ ٤٦٦). والمناوي لما نقل هذا عن البيضاوي تعقبه، فأَسقط هذا التلميذُ التعقيب.

فأَين الأَمانة؟! احذرهم أَن يفتنوك.

ومن مواطن الاستغفال، والتلاعب بعقول القراء، ما يراه الناظر من عمل محقق كتاب اللكنوي ـ رحمه الله تعالى ـ: «سباحة الفِكْرِ في الجهر بالذكر»، إذ جاء فيه (ص/ ٧٠)، ما نصه:

(ومن توابع الذكر القلبي: الذكر النفسي، وهو أَن يحصل بصعود النفس وهبوطه، ذكر لا إله إلا الله، هو أَو نحو ذلك، وهو ذكر حسن موجب لحصول التشبه بالملائكة . . .) اهـ.

فإن محقق الكتاب لم يعلق حرفاً واحداً بإنكار السلف لـ (الذكر النفسي) بالصفة المذكورة ومنها: الذكر بالضمير (هو) لفظياً أَو نفسياً، وإذا لم يحصل منه ذلك فهو مطالب أَمانةً أَن يضع فاصلة بعد لفظ (هو)؛ ليظهر مراد المؤلف من الذكر النفسي بالضمير (هو)، فإنه لا يراد به هنا إلا الذكر به بدلالة السياق قبل وبعد، ولو أَراد بقوله (هو) الذكر بـ (لا إله إلا الله)، لكان مراداً بقوله (أَو نحو ذلك) نحو النحو، وهذا لغو من القول، ولأَن من أَجاز الذكر النفسي بصعود النفس وهبوطه قال بالذكر بالضمير (هو) من باب أَولى، ومن قال بهما قال بالذكر بالاسم المفرد كلفظ الجلالة (الله، الله)، وكل هذا مما أَنكره

السلف على الخلف ؛ لعدم النص به . فالله المستعان .

ومن غريب ما رأيت ما عمله محققان معاصران للرسالة الفقهية لابن أبي زيد القيرواني سنة ٣٨٦هـ ـ رحمه الله تعالى ـ مع شرحها «غرر المقالة» : (ص٧٦)، طبع دار الغرب الإسلامي ، إذ جاء فيها من واجب الاعتقاد ما نصه :

(العالم ، الخبيرُ، المديرُ، القديرُ، السميع ، البصير، العلي ، الكبير، وأنه فوق عرشه المجيد بذاته ، وهو في كل مكان .

بعلمه خلق الإنسان ، ويعلم ما توسوس به نفسه . . .) اهـ .

فالابتداء من أول السطر بقوله (بعلمه خلق الإنسان) خطأ محض ، فإن الجار والمجرور (بعلمه) متعلق بما قبله ، وصواب السياق :

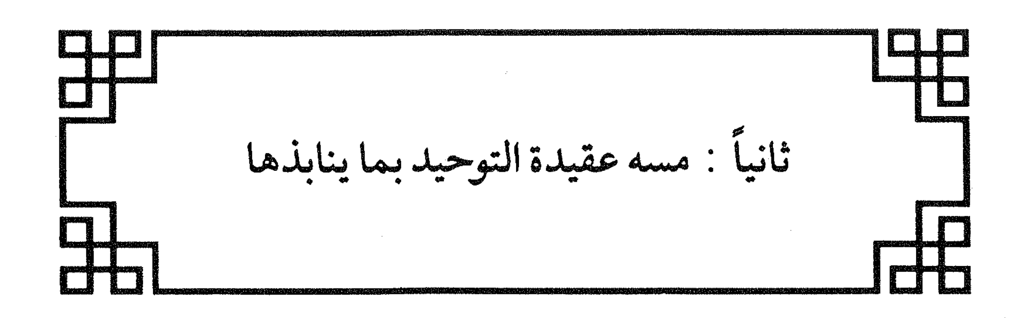
(وهو في كل مكان بعلمه . خلق الإنسان ، ويعلم ما توسوس به نفسه) اهـ .

وعلى هذا كل طبعات الرسالة التي بين أيدينا ، وهذا ما يناسب عقيدة ابن أبي زيد القيرواني ـ رحمه الله تعالى ـ السلفية ، وهو الذي يتناقله علماء السلف عنه ، منهم ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في : «اجتماع الجيوش الإسلامية» : (ص/ ٥٢ ، ١٥٠) الطبعة الأخيرة .

والله أعلم .

وبالجملة فاحتجاج محمد الصابوني المذكور بهذا الأثر، أثر الحسن ـ رحمه الله تعالى ـ: فيه جهل بمنزلته سنداً ، وتحريف ظاهر للفظه . أما ورود هذا الأثر بهذا اللفظ في مراجع أخرى فهذا محل بحث .

□ □ □



ثانياً : مسه عقيدة التوحيد بما ينابذها

إن أعظم خطر في الكتب الثلاثة: «الصفوة» و«المختصرين» هو تحريفه[١] لتفسير آيات في صفات الله عزَّ وجلَّ خلافاً لعقيدة السلف بما لا يقول به الإمامان الحافظان: «ابن جرير»، و«ابن كثير» ـ رحمهما الله تعالى ـ، وإخراجه لهذين المختصرين على أَن هذا مختصر ما يقرره «ابن جرير»، وذلك مختصر ما يقرره «ابن كثير»، وصفوة ما لدى السلف وهم من تأْويل الخلف برآء، وقد علم أَن ابن جرير، وابن كثير يجريان التقرير لآيات الأَسماء والصفات على قاعدة السلف المطردة: الإيمان بحقائقها[٢] على الوجه اللائق بالله تعالى، وإجراؤها على ظاهرها من غير تكييف، ولا تمثيل، ولا تحريف[٣].

والمتعين أَن المخْتَصِرَ لا يخالف ما قرره صاحب الأَصل، بل المحافظة والالتزام بنصه، كما أَن تقرير مذهب الخلف في «الصفوة» نسف لمذهب

---

(١) انظر في التعبير بلفظ التحريف دون (التأويل الخلفي): «فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمة ـ رحمه الله تعالى ـ: (٣/ ١٦٥ ـ ١٦٨) وهو مهم، (٤/ ١٩١)، (٣٣/ ١٧٠ـ ١٨١)، والفهرس: (٣٦/ ١٠٤).

(٢) في معنى الحقيقة، انظر: «فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»: (٥/ ٢٠٠ — ٢٠٢) فهي «اللفظ المستعمل فيما وضع له».

(٣) انظر: المرجع السابق: (٣/ ١٦٥ ـ ١٦٨).

السلف فلا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم .

وعليه : فإننا نقول وننبه ، وننشر، ونعلن ، أن هذا الاختصار لتفسير ابن جرير، وتفسير ابن كثير مسخ لهما عن مكانتهما السلفية ، والجادة المأثورة لما تراه من التأويل ، والتحريف ، ولذا فإن نسبتهما إلى ابن جرير، وابن كثير نسبةٌ غير موثوقة ، ولا مأمونة ، وهما مما يخالف نصهما بريئان منه لمخالفته منهج السلف الذي انتهجاه في تفسيريهما على أحسن تقويم، أخذاً بمسلك الصحابة ـ رضي الله عنهم ، ومن تبعهم بإحسان ـ وإن ما تراه من نماذج في هذا البحث وفي البحث بعده هي أدلة عينية على ذلك فليتنبه .

ولا نعرف على مدى التاريخ مَن احترف التلبيس فسطى على تفسير ابن جرير ، وتفسير ابن كثير، فنصب في سطورهما باسم الاختصار عوامل التحريف ، والتبديل قبل هذا العمل الذي أثار الرهج ، وآذى المهج .

ونحن نناصحه ، والمنازعة له في السوأة التي لا تغتفر وهي نسبة هذا التحريف «التأويل الخلفي» إلى ابن جرير، وابن كثير تقولاً عليهما بما لم يقولاه ، وهل هذا إلا إسقاط لِلْعُمَدِ من كتب السلف ، وإلى نماذج في مخالفة منهج ابن جرير، وابن كثير:

١ ـ تحريفه لتفسير قول الله تعالى :

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ الآية .

«صفوة التفاسير» : (١/ ٢٤) .

وفي كشفها تنبيهات : (ص/ ١١٣) .

٢ ـ تحريفه لتفسير قول الله تعالى :

﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ الآية .

«صفوة التفاسير» : (١/ ٣٦) .

وفي كشفها: «تنبيهات»: (ص/ ٧١ ـ ٧٣).

٣ـ تحريفه لمعنى استواء الله تعالى، وعلوه على خلقه ـ سبحانه ـ. في آيات من كتابه الكريم.

«صفوة التفاسير»: (١/ ٤٦، ١٦٢)، و(٢/ ٧٦).

وفي كشفها: تعقيبات: (ص/ ٩)، وتنبيهات: (ص/ ١١٤).

٤ـ تحريفه لمعنى صفة السمع في قول الله تعالى:

﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ الآية.

«صفوة التفاسير»: (٣/ ٣٣٥).

وفي كشفها: تعقيبات: (ص/ ٢٤).

٥ـ تحريفه لتفسير قول الله تعالى:

﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾، وقوله تعالى: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ في نظائر لهما.

«صفوة التفاسير»: (٣/ ٦٥، ٨٧).

ولكشفها: تعقيبات: (ص/ ١٨، ١٩)، وتنبيهات: (ص/ ١١٥، ١١٩).

٦ـ تحريفه لمعنى صفة التعجب لله سبحانه وتعالى، في قوله تعالى:

﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ في نظائر لها.

«صفوة التفاسير»: (١/ ٣٤٥، ٥٣١).

وفي كشفها: تعقيبات: (ص/ ٦، ٧).

٧ـ تحريفه لتفسير قول الله تعالى:

﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ الآية. في نظائر لها من الآيات المثبتة صفة الكلام لله سبحانه.

«صفوة التفاسير» (١/ ٢١٣)، (٢/ ٢٠٨)، (٣/ ١١٠، ١١٧، ٢٢١).

وفي كشفها: تعقيبات: (ص٤، ١٩)، وتنبيهات: (ص١١٣، ١١٨).

٨ـ تحريفه لتفسير قول الله تعالى:

﴿إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ الآية.

«صفوة التفاسير»: (٣/ ٧١).

وفي كشفها: تعقيبات: (ص/ ١٨).

٩ـ هضمه لتوحيد الأُلوهية. في جملة تفسيرات خَلْفية، فليحذف كلمة «توحيد العبودية» ويبدلها بلفظ: «توحيد الربوبية».

ويقول في موضع آخر: «لا معبود إلا الله». وصوابه: «لا معبود بحق إلا الله»[١]. وهكذا في كلمات لمن لا يرى مسلك السلف في تقسيم التوحيد الاستقرائي بدلالة الكتاب والسنة ـ إلى ثلاثة أقسام[٢]:

---

(١) وإن شئت فقل في الخبر (حقٌّ) بدون الباء كما في «قرة عيون الموحدين»: (ص/ ٣١) وغيره، وانظر في آخر «شرح الطحاوية»: استدراكاً لشيخنا عبد العزيز ابن باز: (ص/ ٥٩٨)، و«الاستغناء» للقرافي، وتجد فيه نجاح النحاة في المقدر بما يتفق مع تحقيق السلف، وهناك عدد من وجوه التأييد لكلٍّ من الوجهين حررتها في مباحث الاعتقاد فتأمل. والله أعلم.

(٢) هذا التقسيم الاستقرائي لدى متقدمي علماء السلف: أشار إليه ابن منده، وابن جرير الطبري، وغيرهما، وقرره شيخا الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وقرره الزبيدي في «تاج العروس» وشيخنا الشنقيطي في «أضواء البيان» في آخرين رحم الله الجميع. وهو استقراء تام لنصوص الشرع، وهو مطرد لدى أهل كل فن كما في استقراء النحاة: كلام العرب إلى (اسم، وفعل، وحرف)، والعرب لم تَفُهْ بهذا ولم يعتب على النحاة في ذلك عاتب، وهكذا من أنواع الاستقراء، وهذه إشارة مما قيدته في الاعتقاد، يسر الله طبعها آمين.

١ ـ توحيد الربوبية .

٢ ـ توحيد العبادة .

٣ ـ توحيد الأَسماء والصفات .

وانظر:

«صفوة التفاسير»: (١/ ٢٠٧، ٢٩٣، ٤٧٦)، (٢/ ٩، ٢٢، ٧٧، ١١٨، ١١٩، ٢١٠، ٣٠٤، ٣٤٤، ٤١٤)، (٣/ ١٠٨).

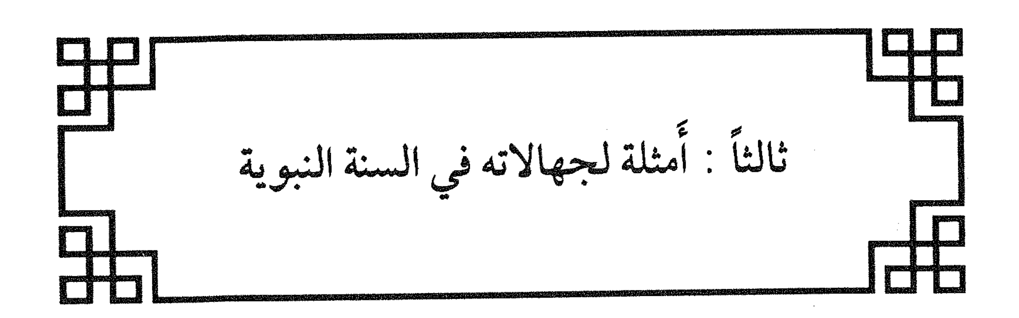
وفي كشفها: تعقيبات: (ص/ ٤، ٥، ٧، ٩، ١٠، ١٤، ١٥، ١٩، ٢١).

١٠ـ والكاتب مرجىء، يؤخر الأَعمال عن مسمى الإيمان، ويقصره على التصديق.

«صفوة التفاسير»: (١/ ٢٧١، ٤٠٩)، (٢/ ٣١٠، ٣٤٨، ٤٨٨، ٥٣٠)، (٣/ ٣٢١، ٣٦٥).

وفي كشفها: تعقيبات: (ص/ ٥، ٧، ١٤، ١٦، ٢٣، ٢٤).

□ □ □



ثالثاً : أَمثلة لجهالاته في السنة النبوية

أَما في هذا الميدان فقد أَبان غاية البيان في سلسلة يتبع بعضها بعضاً من الخلط والوهم، مكونة ركاماً أَحسبه جهلاً منه لتكاثره، فمثلاً في «مختصر تفسير ابن كثير».

١ـ عزا أَحاديث ولا يصح العزو كله أَو بعضه.

٢ـ وأَثبت، قصة ثعلبة بن حاطب التي رواها ابن كثير بسند ضعيف، وقد ادعى أَنه حذف الضعيف، وأَثبت الصحيح.

٣ـ وأَوهم في العزو إلى البخاري فأَطلق وهو خارج الصحيح، ونسب الحكم على حديث إلى غير قائله.

٤ـ والتزم أَن لا يذكر إلا حديثاً صحيحاً فذكر المراسيل، والضعاف والواهيات، ولم يبين.

أَما «مختصر تفسير ابن جرير» فقد أَراح نفسه من هذا الالتزام فلم ينوه عنه في المقدمة.

٥ـ ولم يفقه مسلك ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ في سياقه المرويات على نوعين كما في (ص/ هـ) من الجزء الرابع «السلسلة الصحيحة».

ونجد الأَمثلة لهذا موثقة في:

أ ـ مقدمة الجزء الرابع من: «السلسلة الصحيحة»: (ص/ هـ ـ م) وهو مهم.

ب ـ وفي: «السلسلة الضعيفة»: (٣/ ٣١٠، ٤٧١، ٥٩٣).

ج ـ وفي: «السلسلة الضعيفة»: (٤/ ٥١، ١٤٢، ٤١٢).

د ـ وفي: «تنبيهات هامة»: (ص/ ٩١، ٩٥ ـ ٩٦)، حيث ذكر في: «صفوة التفاسير»: (٣/ ٣٢١) بعض النصوص المؤولة ومنها: (وقوله عليه السلام: الحجر الأَسود يمين الله في الأَرض» اهـ.

والحديث مرفوعاً أَسانيده بين الضعف، والضعف الشديد، كما في «فتاوى» شيخ الإسلام ابن تيمية: (٣/ ٤٤)، (٥/ ٣٩٨، ٥٨٠ ـ ٥٨١)، وكتاب «العقل والنقل»: (٣/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥)، و«ضعيف الجامع الصغير»: (٣/ ١٠٩ ـ ١١٠)، و«السلسلة الضعيفة»: (١/ ٢٥٧).

وظاهر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ وقفه على ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، وأَنه لا يحتاج إلى تأْويل؛ لأَن المشبه ليس هو المشبه به بل هو غيره. ففي نفس الحديث بيان أَن مستلم الحجر ليس مصافحاً لله تعالى، وأَنه ليس هو نفس يمينه، ونحوه لدى ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في: «زاد المعاد» في مباحث بيعة الرضوان، وفي: «عدة الصابرين»: (ص/ ٣٥ ـ ٣٦). والله أَعلم.

وفيها أَيضاً: (ص/ ٨٩ ـ ٩٠)، ما ذكره في: «صفوة التفاسير»: (١/ ٥٥١) من السياق لقصة ثعلبة بن حاطب على سبيل الجزم بصحتها. والمحققون من أَهل العلم على بطلانها، وقد أفردت في إبطالها والذب عن عرض الصحابي ثعلبة ـ رضي الله عنه ـ مؤلفات، والله أَعلم.

وفيها أَيضاً: (ص/ ٦٥)، وفي: «تعقبات الشيخ صالح الفوزان»:

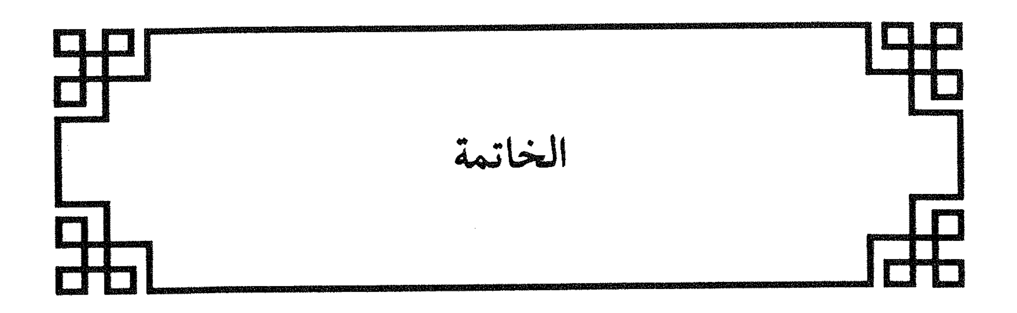
(ص/ ٢٢)، ذكر قوله في: «صفوة التفاسير» (٣/ ٢٧٣): (ومذهب أَهل السنة أَن النَّبِيَّ ﷺ رأَى رَبَّه ليلة المعراج في السموات العلى رؤية بصرية، ولهم أَدلة من السنة النبوية) اهـ.

وأَهل الاستقراء من علماء أَهل السنة قرروا نفي وجود حديث ثابت من السنة يدل على رؤية النَّبي - ﷺ - ربه بعينه ليلة المعراج. وكما في حديث أُم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - وغيره. ولشيخ الإِسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أَبحاث محررة في هذا منها: ما في «مجموع الفتاوى»: (٦/ ٥٠٩).

والله أَعلم.

□ □ □





الخاتمة

وفي الختام أَقول: يتعين على كل مسلم، أَن يتقي الله سبحانه وتعالى، فيما يأْتي ويذر، وفيما يعلم وما لا يعلم، وأَن يقف حيث انتهى علمه، ورحم الله امرأً عرف قدر نفسه. وليعلم أَن من ورائه مواقف صعاباً، ولو لم يكن إلا تلكم الساعة الرهيبة المذهلة، وهي سويعة التساؤل عنه قبل دفنه، وعن شيوع خبر انقضاء أَجله، وإصغاء الآذان إلى الجواب، لو لم يكن إلا ذلك لكان كافياً.

وأَذكر موقفاً رهيباً لمستلم أُستاذية العالم الإسلامي في عصره ـ في التفسير بل في جل العلوم، الشيخ محمد الأَمين الشنقيطي، المتوفىٰ سنة ١٣٩٣هـ ـ رحمه الله تعالى ـ، دفين مقبرة المعلاة بمكة ـ حرسها الله تعالى ـ، كم ذرفت لموته العيون، وانطلقت الأَلسن بالدعاء له، والثناء عليه، في علمه، وورعه، وتقواه، وتقاله من الدنيا، ويتحسسون في العالم من يكمل تفسيره «أَضواء البيان»، «عَلَى نَفَسِهِ»: «إيضاح القرآن بالقرآن»، فلِلَّه دَرُّه ما أَبهى درره، ورحمه الله رحمة واسعة آمين.

وموقفاً من قبل للعالم المتفنن المتقن الشيخ أَحمد محمد شاكر، المتوفىٰ في سنة ١٣٧٧هـ ـ رحمه الله تعالى ـ، فإن اختصاره لـ «تفسير ابن كثير» ـ رحمه الله تعالى ـ، الذي سماه: «عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير»، هو عمدة لدى أَهل العلم، ومازالوا يتسمعون في كل حين وآخر، نبأً من يجري الله

على يديه إتمام هذين الكتابين الجليلين (على الجادة) (بصيرة العالم المتفنن، وأَمانة المفسر، ونفس المحدث، وفقه النفس . . .) ولكن:

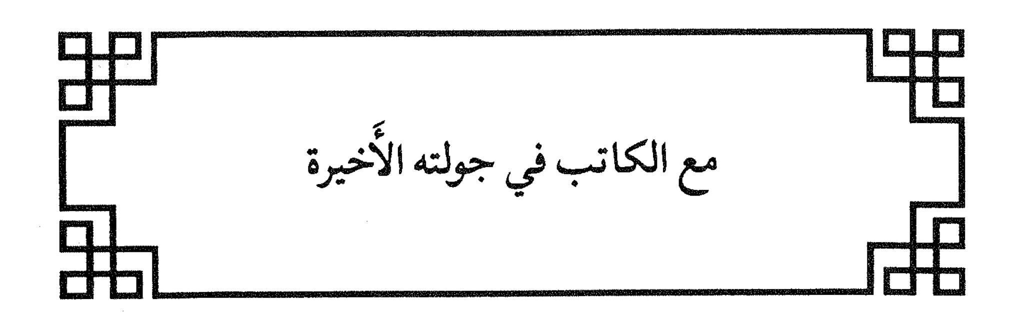
وكم حسرات في بطون المقابر.

هذا ولم نسمع، ولم نر أَن واحداً من أَهل الأَرض استطاع أَن ينال منهما بحق، ومن فعل فقد شان نفسه، وأَزرى عليها، والعصمة لرسل الله -عليهم الصلاة والسلام-.

فيها أَيها المسلم: انظر وقارن، لتعلم الفوارق، حتى يكون لك من المواقف، وسير الرجال عبرة، ومن أَخبارهم عظة، وقل آمنت بالله ثم استقم.

والله تعالى أَعلم، وصلى الله على نبينا وآله وسلم.

□ □ □



مع الكاتب في جولته الأخيرة

قرأ هذا «التحذير» مطبوعاً على «الراقمة» عدد من العلماء منهم أصحاب الفضيلة :

- الشيخ/ عبد الرزاق عفيفي .
- الشيخ / صالح الحصين .
- الشيخ/ عبد المحسن العباد .
- الشيخ/ صالح الفوزان .

فرأوا مناسبة طبعه ونشره مساهمة في الدفاع عن كتب الله تعالى . . . لكني توقفت عن ذلك اكتفاءً بما طبع من الردود الموقظة وأن أهل العلم على بينة من الأمر.

وكم تمنيت لو أن الكاتب طوى بساط القيل، وترك النزاع الضئيل، وصد عن التشفي باللغو والتجديع . أمَّا وقد جال جولته الأخيرة فقال، وكتب، ونشر، وطبع، مما يأتيك نبؤه لا سيما في مرقومه: «كشف الافتراءات في رسالة التنبيهات» فلا يسع إلا البيان، دفاعاً عن كتاب الله تعالى، وصيانة لدينه عن الشبهات، إذ الذَّبّ عن ذلك، وعن العلم وحملته من أهم المهمات. ومن وراء ذلك المساهمة في صد الهجمات الشرسة ضد عقيدة السلف ﴿فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ .

لهذا فقد جرت طباعة هذا «التحذير» يتلوه هذا «التذييل» بعبارات

مختصرة على سبيل الإشارة والتنبيه عسى أَن تكون لمن شاء الله تعالى من عباده نافعة فأَقول :

انفرد هذا الكاتب بمضيق لا يعرفه إلا هو، فترجل، واستل من كنانته سهمين لم يسدد الله رميته فيهما :

☐ **أَما الأَول :**

فمحررات له يبعثها تحت بطون الكواكب، وفحمة الدجى، تحمل الاستعداء بكلام مكلوم متآكل. وهكذا : التحامق، والضغن، وضيق العطن، تفرز مولوداً مخدجاً يجني معتملها : شقوة بعد أُخرى .

☐ **وأَمَّا الآخر :**

فقدح به الزناد عن جُمَل حاكية، تحتها معان باكية : من السباب، والتجهيل والرعونة، والتضليل، والعبارات الرَّثة، والتراكيب الغثة، «وزخرفة أَحياناً للفظ بغير فائدة مطلوبة من المعاني كالمجاهد الذي يزخرف السلاح وهو جبان»، ورحم الله حاتماً الأَصم، المتوفىٰ سنة ٢٣٧هـ إذ يقول : «معي ثلاث خصال أَظهر بها على خصمي قالوا : ما هي؟ قال : أَفرح إذا أَصاب خصمي، وأَحزن إذا أَخطأَ، وأَحفظ نفسي لا تتجاهل عليه». فبلغ أَحمد بن حنبل فقال : «سبحان الله ما كان أَعقله من رجل». انتهى من : «المنتظم» : (١/ ٢٢٠) .

وسترى أَنه لا حظَّ لهذا الكاتب في واحدة من هذه الثلاث .

ويحكي عن نفسه أَنه من «العلماء» كل هذا المسير في هذا المهيع المظلم ليكفكف عن نفسه، وهو في حال من الانفعال والملامة، ولا كحال محجوج في نسخة «القيامة»، فغبار ركضته ثائر، وكم تحت نقعه من همزات، وكم ركب لها من مكاره صافحها بقلمه الأَليف، وَمِدَادِ طَيَّاشٍ خَفِيف .

فَيَالله كيف تُجْعَلُ الشرائع ذرائع للانتقام، وتقام ضرائر من الباطل والآثام، لكنها سنة ماضية لمن يحمل عقلاً عبداً لهواه، ويؤثر عن الإمام علي ابن أَبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قوله: «إِنَّ للخصومات قحَماً، وإن الشيطان يحضرها»، والقحم: الأُمور العظام، فكيف إذا كانت الخصومة في غير حق؟

ومنها: كتيبه هذا، الذي نفخه بنقول مطولة. ونزاع العلماء له ليس في خطأ وصواب لكنه في التأْسيس والأُصول:

- الأَمانة العلمية؟؟
- مدى علمه بالتفسير؟؟
- خلفيته في الاعتقاد؟؟

ولعله قد تجلت للبصير الدلائل على هذا في «التحذير» أَما في رده هذا «كشف الافتراءات» فقد ضاعف التدليل، وقطع الشك ـ إن كان له بقية ـ باليقين، لأَن رده هذا هو نهاية ما عنده، والعبرة بكمال النهاية. وقد بَدَا من حقه أَن يسمى «رد الصابوني على الصابوني» وكنت رتبت تعقبه والرد عليه، لكني رأَيت أُموراً عظاماً لا يتحلى بها مخلوق فيستحق أَن يشتغل بالرد عليه، لأَن مدار القول: «الصدق، والعدل»، وسترى مدى ضعفهما في «كشف الافتراءات . . .» . . أَعاذنا الله جميعاً من مرض الشهوة، والشبهة، آمين.

* * *

● **وإلى تجلية الحقائق الآتية :**

□ **أولاً :**

اتخذ من كتابه هذا: وعاء لبخس الناس أَشياءهم، ونهش أَعراضهم، إثر التقول منه على بعض حيناً، والتغالط على آخرين أَحياناً، ثم جمع نفسه «فطمَّ الوادي على القرى» إذ وقع في «أَهل جزيرة العرب» في قاعدتها، ومخاليفها، وضفافها بل وخارجها من كل وارث لعلم السلف، سالكٍ لجادتهم في «الاعتقاد والقدوة» من أَنه لاَ هَمَّ لَهُم إلا التضليل، والتكفير، وطلب الشهرة، والسباب باسم النصرة لمذهب السلف، وهكذا في عبارات متوترة، وكلامٍ نحسٍ لا يصدر إلا من خفيف الرأْس . . . عليه بنى هذا «الهَجَّامُ» كتابه كما في مقدمته، و(ص/ ١٨٠ ـ ١٨٢) ومواضع منه يأْتيك خبرها، هكذا موقفه ـ حسيبه الله ـ، ولكن:

ما يضر البحر أَمسى زاخراً
أَن رمى فيه غلام بحجر

ونعوذ بالله أَن نسلك جادته هذه التي جبل عليها، إذ المتقون يعلمون حقيقة الحال عن أَهل هذه الجزيرة من فضلهم، وسابقتهم في الإسلام من بزوغ الرسالة وإلى يومنا هذا، وإلى أَن يرث الله الأَرض ومن عليها ـ إن شاء الله تعالى ـ.

ويعرفون ما هم عليه من سلامة الاعتقاد، والبصيرة في الدين، والدعوة إليه، والذب عنه، وأَن ديارهم هي قاعدة الممالك الإسلامية، منها تشع أَنوار التوحيد أَولاً وآخراً. وفي حديث أَنس ـ رضي الله عنه ـ المشهور انتشاراً وصحةً: «إن الشيطان قد أَيِسَ أَن يعبده المصلون في جزيرة العرب» الحديث. والحمد لله رب العالمين.

وإلى نماذج من سقطاته:

فيقول عن بلديه (ص/ ١٠):

(وهو مبتلى بمرض خطير، وهو التضليل، والتكفير لعباد الله المؤمنين ـ أجارنا الله من هذا البلاء ـ فهو لا يتورع أن يحكم بالابتداع، والضلال أو بالكفر على أفضل مسلم لخطأ يسير . . .) اهـ.

وذكر (ص/ ٢٨ ـ ٢٩) أن بلديه ينسب علماء السلف إلى الزيغ والضلال . . .

وقال (ص/ ٣١):

(وبذلك يظهر خطأ المتطفلين على العلم الذين يرمون خيرة الصحابة بالزيغ والضلال) اهـ.

نسأله شاهداً واحداً على ذلك يسوق كلامه بنصه، ويرشد إلى محله، ومن هو أفضل المسلمين الذي حُكِمَ عليه بالكفر، وهل يستطيع عاقل أن يقول إن فُلاناً هو أفضل المسلمين المعاصرين؟!

وقد تتبعت رسالة «التنبيهات» فلم أجد وصفه الصابوني بالكفر والضلال؟! بله أن يصف عالماً أو صحابياً بذلك، وانظر كيف يتمنى المسلم هذا العذاب لمسلم فقال (ص/ ٦٥):

(أم أن زينو لا يُصَدِّق حتى تنزل به مطارق الحديد، من الملائكة الأشداء لتكفيره لبعض المسلمين بدون علم، ولا عقل) اهـ.

إلى آخر ما هنالك من التهجين، والتشفي الذي يبذله بسخاء، ومن عانا شيئاً أتقنه.

أمَّا عن العلامة الألباني، فيقول (ص/ ٧٠):

(فهو ليس بمصاول، ولا بمقارع أمام فرسان الميدان، وله غرائب،

وعجائب في التصحيح، والتضعيف يندى لها جبين الإنسان . . .) اهـ.

وهذا عين التجاهل، وغمط الناس أَشياءهم بغير حق. وارتسام علمية الأَلباني في نفوس أَهل العلم، ونصرته للسنة، وعقيدة السلف أَمر لا ينازع فيه إلا عَدُوٌّ جاهل، والحكم ندعه للقراء فلا نطيل.

□ ثانياً:

والكاتب «مجتهد في الاعتقاد مقلد في الفروع» . . . ذلك:

أَن الناظر في رسالته هذه مع ما في «مختصراته» يراه مضطرباً في «الاعتقاد» بين مناهج عقدية ثلاثة:

١ ـ التأْويل «التحريف»؟!

٢ ـ التفويض «التجهيل»؟!

٣ ـ دعوى «الاعتقاد السلفي»؟!

أَمَّا «التأْويل» فكما رأَيت أَمثلته في «التحذير»، وهذا ظاهر، وشدَّ عليه في: «كشف الافتراءات . . .» (ص/ ١٢ ـ ٣١، ٤٠ ـ ٤١، ٩٦ ـ ١٠٠، ١١١ ـ ١١٤).

وأَما «التفويض» ففي رسالة «كلية التربية بالرياض» التي ساقها في «كشفه»: (ص/ ١٦٥ ـ ١٦٩)، وهي في جملتها رد عليه مع ما فيها من أَغلاط ـ جاء فيها ما نصه (ص/ ١٦٧):

(هذا مع اعترافنا بأَن الشيخ الصابوني يتبنى عقيدة الأَشاعرة) اهـ. وعلق بقوله: (في هذه العبارة نظر، فأَنا لست متبنياً لمذهب الأَشاعرة، وأَنا دافعت عنهم لأَنهم جمهور المفسرين، والمحدثين، وهم خيرة علماء أُمة محمد ﷺ، فقد قلت: أَنهم مخطئون في التأْويل، ولكن لا نحكم بضلالهم، وخروجهم من أَهل السنة، وليس كل خطأ يعتبر ضلالاً، ولا سيما من أَعلام

الأُمة المحمدية) اهـ.

وهذه التعليقة في غاية من الاضطراب والفساد لأُمور:

١ـ نفى عن نفسه التمشعر؟!

٢ـ أنه دافع عنهم لأنهم جمهور المفسرين، والمحدثين وهم خيرة علماء أُمة محمد ﷺ.

٣ـ وعليه: نفى عن نفسه الخيرية، والدخول في زمرة خيرة علماء أُمة محمد ﷺ، ولا يجوز لمسلم التبرؤ من خيرة الأُمة.

٤ـ وعليه أيضاً: فإن خيرة علماء الأُمة: هم الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فمن بعدهم، وفيهم الأئمة الأربعة ـ رحمهم الله تعالى ـ وليس فيهم أشعري قط إذا أن أبا الحسن الأشعري، الذي تنتسب إليه الأشعرية في مذهبه الذي رجع عنه إنما جاء بعد انتهاء عصر أتباع التابعين. وإذا كان الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فمن قفا أثرهم هم خيرة الأُمة فلا تنفى الخيرية كذلك عن علماء الأشاعرة بما وافقوا فيه السنة وجادة السلف.

٥ـ قوله: (إنهم مخطئون في التأويل).

فلماذا يقع في هذا الخطأ، ويدافع عنه، وتقدمت لك أمثلته.

٦ـ قوله: (ولكن لا نحكم بضلالهم.. وليس كل خطأ يعتبر ضلالاً).

مَذْهَبَا أَبي الحسن الأَشعري ـ رحمه الله تعالى ـ اللذان رجع عنهما (الاعتزال، ومذهب ابن كلاب) هما من مسالك الكلاميين المبتدعة.

قال ابن عبد البر المالكي، المتوفىٰ سنة ٤٦٢هـ ـ رحمه الله تعالى ـ في «جامع بيان العلم وفضله»: (ص/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦)، وعنه ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في «الصواعق المرسلة»: (٤/ ١٢٧):

(وكل متكلم هو من أهل الأهواء والبدع عند مالك وأصحابه، أشعرياً كان

أو غير أَشعري) اهـ.

فالتمشعر هذا بدعة محدثة، وَكُلٌّ آخذ بها بحسبه، ففرق بين المعاند والمكابر ومن ثوى عند علماء السلف وعَرَفَ كتب السنة والأَثر، وَبُصِّرَ فلم يُبصر، وبين من ضعف عن هذا الجهل به، أَو ضعف إدراكه، وهكذا . . ونعوذ بالله أَن نكفر مسلماً).

٧ـ ينتج من هذا أَنه خطأً مذهب المؤولة، وقد أَخذ به، وسكت عن مذهب الأَشاعرة المفوضة، وقد أَخذ به في مواضع.

وهذه أَشعرية في الاعتقاد جديدة، واجتهاد لم يسبق إِليه في جمعه بين المذهبين (التحريف، والتجهيل) ويذكرنا هذا بتناقضات الطوفي الحنبلي:

أَشعري حنبلي وكذا
رافضي هذه إحدى العبر

٨ـ ثم هذا المركب المزجي في «الاعتقاد» ينضم إليه دعوى «السلفية».

ونقول له ابتداءً: «دمعة من عوراء غنيمة باردة»، لكنها في الواقع: «تكبيرة من حارس»[١]، إذ هي دعوى بلا برهان. بل الواقع ينافيها، فإِن من كان على جادة السلف في «الاعتقاد والقدوة» يقرر الاعتقاد السليم، وينشره

---

(١) فائدة: هذا مثل لمن يقول الشيء، أو يجري على لسانه من غير قصد لمعناه، ومنه قول يحيى بن سعيد القطان: (دعاء أصحاب الحديث للمحدث كتكبيرة الحارس) رواه الخطيب في: «الجامع»: (٦٤٨)، ومنه أن عبد الله بن سليمان بن أبي داود رُمِيَ ـ ظلماً ـ بشيء من النصب وكان بينه وبين ابن جرير ـ رحمه الله ـ عداوة فلما قيل لابن جرير أن ابن أبي داود يقرأ على الناس فضائل الإمام علي، فقال ابن جرير (تكبيرة من حارس) انتهى من: «السير» للذهبي: (١٣/ ٢٣٠).

ويدعو إليه ويجرد نفسه في سبيله؛ لأن الاعتقاد لا يحتمل التعدد، وينفض راحته ويرفع قلمه عن نصرة الخلف في أي مذهب كلامي يناهض مذهب السلف «العقيدة الإسلامية الصافية من شوائب التحريف، والتضليل، والتجهيل . . .».

أمَّا من يؤول آيات الصفات حيناً، ويفوض أحياناً، ويكاسر شداة الاعتقاد السلفي ويرميهم بالعظائم، ويتلذذ بالوقيعة فيهم، ويجلب لهم النبز بسيء الألقاب من كل مكان، وإذا رأى الواحد منهم فكأنما دخل في عينه جذع، وأما مع المبتدعة فيجالسهم ويمتدحهم وَيَهْدِي إلى كتبهم، وتختلف يده مع أيدي بعض منهم في قصعات الموائد للمناسبات البدعية، وقد فعل وفعل فلا والله لا تسلم له دعواه. وألسنة الخلق شواهد الحق فمن ذا الذي يستطيع أن يغمز وجوهاً من علماء الآفاق في «الاعتقاد السلفي» أمثال:

الشيخ محمد بهجت البيطار الشامي ـ رحمه الله تعالى ـ.

والشيخ طاهر الجزائري ثم الشامي ـ رحمه الله تعالى ـ.

☐ **ثالثاً:**

بنى كتابه على: إيهام القراء، واستغفالهم بطريق المخاتلة، إذ حَلاَّه بنقول عن ابن جرير، وابن كثير، وغيرهما . . . من علماء السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ وهي غالباً أجنبية عن عين المراد وإن كانت دائرة في ذات الموضوع.

☐ **رابعاً:**

أتى بإلزامات سخيفة رداً على نفاة المجاز، ومن السوءات سياق تلكم العبارات، والإلزامات الهزلية في جانب آيات التنزيل، ومنها قوله (ص/ ٨٢ ـ

٨٣) أَن الآية وساقها رقم: ١٨٧ من سورة «البقرة» إذا ترجمت إلى اللغة الفرنسية كان المعنى: (هن بنطلونات لكم وأَنتم بنطلونات لهن). . وهكذا في سلسلة من الإلزامات الساخرة والتي فيها ما هو أَشد نكارة من هذا. والقول بالمجاز نافذة تطل على هوة سحيقة لتلاعب الخلفية في نصوص الصفات وقد نفاه الأَئمة الكبار، ودرج على نفيه المحققون كـ: ابن تيمية، وابن القيم، لا سيما في كتابه «الصواعق المرسلة» وسماه طاغوتاً، وللشيخ محمد الأَمين الشنقيطي ـ رحمه الله تعالى ـ رسالة فائقة باسم «منع جواز المجاز في المُنزل للتعبد والإعجاز». وعلى هذا استقرت قدم التحقيق، ونعوذ بالله من لوثة، العجمة ومرض التأْويل.

□ **خامساً**:

بنى رسالته على مواقف من التقول على آخرين بما لم يقولوه، ومن حرف في كلام ابن جرير، وابن كثير، فلا غرابة في وقوع هذا النمط من التقول على آخرين.

وإِلى أَمثلةٍ له مع ما تقدم:

منها: في (ص/ ٣٢ ـ ٣٥) ذكر الكاتب في: «كشف الافتراءات» أَن الأُستاذ محمد جميل ضلل من ذكر القراءة الشاذة (إلاَّ أَن يفحش عليكم) من قوله تعالى في سورة النساء:

﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَاءَ كَرْهاً وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ الآية.

وصاحب «التنبيهات» تعقبه بذكر هذه القراءات الشاذة: (ص/ ١٩ ـ ٢١)، وَعَرَضَ التعقب عرضاً مؤدباً في حدود التنبيه والإرشاد، ولم يذكر أَي لفظ جارح من تضليل أَو غيره.

وعليه فأَقول بكل ثبات: لقد افترى هذا الكاتب على الشيخ محمد جميل مِنْ أَنه رَمَى مَنْ ذَكَرَهَا بالتضليل فلا وجود له البتة.

والكاتب سَلَّم للشيخ محمد جميل بأَنها قراءة شاذة لكنه في: «صفوة التفاسير» (ص/ ٣/ ٢٩٩) ذكرها بصيغة الجزم دون بيان شذوذها، فكان عليه أَن يشكر له تنبيهه، وأَن يترك التجاهل عليه وتقويله ما لم يقله؟

ومنها: أَنه في «صفوة التفاسير»: (٢/ ٣٥٦) نقل عن الصاوي في «حاشيته»: (٣/ ١٨٧) كلاماً في حق النَّبِيِّ - ﷺ - وفيه وصفه - ﷺ - بأَنه «منبع الرحمات ومنبع التجليات» . . . وتعقبه صاحب «التنبيهات»: (ص/ ٢٢) بأَن في هذا إطراءً وغلواً.

ثم جاء هذا الكاتب في «كشف الافتراءات»: (ص/ ٣٥ - ٣٩) بكلام متهافت لا داعي للاشتغال به، والمهم أَنه قال (ص/ ٣٩):

(ومع ذلك فقد عدلت الطبعة الأَخيرة بكلام الشيخ الصاوي الأَول: وهو أَنه مهبط الرحمات، ومظهر التجليات الإلهية وحذفت «منبع» لأَقطع الطريق على أَمثال هؤلاء المتعالمين الذين همهم الكبير تضليل أُمة محمد، وتكفير الناس . . .) اهـ.

● **وفي هذا هفوات**:

١ - ليس له الحق بتعديل كلام غيره، وهذا دليل مادي على اعترافه بالتصرف في كلام غيره فقد أَعطى نفسه القوامة على كلام الناس، وحرية التصرف فيه.

٢ - في اللفظ البديل دفع آفة بأُخرى، وهذا ظاهر.

٣ - كذبه على أَهل السنة والجماعة بأَن همهم الكبير (تضليل أُمة محمد ﷺ، وتكفير الناس). وهذا افتراء محض . . . حسيبه الله.

□ **سادساً:**

أما في الموضوع فقد أبدى مطارحته للشيخ محمد جميل زينو في ثمان عشرة مسألة، وترك بعضاً آخر، وتعقب الشيخ سعد ظلام في مواضع وترك أُخرى، وتعقب الشيخ صالح الفوزان في اثنتي عشرة مسألة، وتعقيبات الشيخ صالح الأَخيرة التي طبعتها جامعة الإمام في نحو (١٥٥) مسأَلة، وبقية من تعقبوه ممن مضى ذكرهم في مقدمة «التحذير» لم يعرج عليهم بشيء.

وقد سَلَّم في بعض المواضع على وَجْه ارتضاه كما في: (ص/ ٣٥ ـ ٣٩، ٤٠ ـ ٤١، ٩٠ ـ ٩١، ١٢٠).

وهنا أَكتفي بكشفه في مواضع ستة من رسالته من أَول موضع إلى آخر السادس منها؛ لأَني أَرى أَنه لا يستحق أَن يشتغل به، وإنما الاكتفاء بواجب التنبيه؛ ولأَن بعضاً مضى في «التحذير» وبعضاً تَدَافُعُهُ ظاهر.

وطالما أَن قاعدة البحث وهي: «الأَمانة العلمية» فيها اختلاف فالإعراضُ عنه بالكلية أَولى لكنَّه التنبيه والإيقاظ. وقد تم التنبيه على موضعين، وإلى ذكر أَربعة أُخرى.

منها: أَن نعلم أَولاً أَن في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ قولين لعلماء السلف:

أَحدهما: أَن الكشف عن ساق بمعنى الهول والشدة، كما تقول العرب: شالت الحرب عن ساقٍ، أَي: عن هول وشدة. وعلى هذا فالآية ليست من آيات الصفات.

الثاني: أَن الآية فيها إثبات صفة الساق لله سبحانه وتعالى، كما في حديث أَبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، وخير ما يفسر به القرآن بعد القرآن السنة النبوية، فعن أَبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، أَن رسول الله

ـ ﷺ ـ قال: «**يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة . . .**» الحديث رواه البخاري، ومسلم، وترجم عليه البخاري في كتاب التفسير من «صحيحه» بقوله: (بَابُ يوم يكشف عن ساق)، «فتح الباري»: (٨/ ٦٦٣)، وحديث الشفاعة الطويل الذي أَسنده البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ في (كتاب التوحيد) من «صحيحه»، وترجمه بقوله:

(باب قول الله تعالى: وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) فساقه بطوله عن أَبي سعيد الخدري عن النَّبِيّ ـ ﷺ ـ وفيه:

«قال: فيأْتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رأَوه فيها أَول مرة، فيقول: أَنا ربكم، فيقولون: أَنت ربنا! فلا يكلمه إلا الأَنبياء، فيقول: هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون: الساق، فيكشف عن ساقه فيسجد له كل مؤمن . . .» الحديث. «فتح الباري»: (١٣/ ٤٢١).

فالحديثان صريحان في إثبات صفة «الساق» لله سبحانه وتعالى، كما يليق بعظمته بلا تكييف، ولا تشبيه، وقوله سبحانه: «هل بينكم وبينه آية تعرفونه» الحديث هذا صريح في إرادة الصفة في قولهم في الحديث: «فيقولون الساق، فيكشف عن ساقه، فيسجد له . . .» الحديث.

أَمَّا «الساق» في الآية، ففيه القولان عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على ما تقدم، وإذا حصل الخلاف فإلى الدليل، وقد علمت أَن الدليل قائم من السنة على إثبات هذه الصفة لله سبحانه وتعالى، وكما ترجمه البخاري على الآية في كتاب التفسير من «صحيحه» وهذا هو الموضع الوحيد الذي اختلف فيه الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ هل هو من الصفات أَوْ لاَ؟

كما قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ بعد سياق هذه الآية في «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣):

(والصحابة متنازعون في تفسير الآية، هل المراد الكشف عن الشدة أَو المراد بها أَن الرب تعالى يكشف عن ساقه، ولا يحفظ عن الصحابة والتابعين نزاع فيها يذكر أَنه من الصفات أَم لا في غير هذا الموضع، وليس في ظاهر القرآن ما يدل على أَن ذلك صفة لله؛ لأَنه سبحانه لم يضف الساق إِليه، وإِنما ذكره مجرداً عن الإِضافة منكراً، والذين أَثبتوا ذلك صفة، كاليدين، والأُصبع لم يأْخذوا ذلك من ظاهر القرآن، وإِنما أَثبتوه بحديث أَبي سعيد الخدري المتفق على صحته، وهو حديث الشفاعة الطويل، وفيه: «فيكشف الرب عن ساقه فيخرون له سجداً». ومن حمل الآية على ذلك قال قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ﴾.

مطابق لقوله ـ ﷺ ـ: «فيكشف عن ساقه فيخرون له سجداً» وتنكيره للتعظيم والتفخيم كأَنه قال: يكشف عن ساق عظيمة، جلَّت عظمتها وتعالى شأْنها، أَن يكون لها نظير، أَو مثل، أَو شبيه قالوا: وحمل الآية على الشدة لا يصح بوجه؛ فإِن لغة القوم في مثل ذلك أَن يقال: كشف الشدة عن القوم، لا كشف عنها كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾ وقال: ﴿وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِّن ضُرٍّ﴾.

فالعذاب والشدة هو المكشوف لا المكشوف عنه، وأَيضاً فهناك تحدث الشدة وتشتد، ولا تزال إِلا بدخول الجنة، وهناك لا يدعون إِلى السجود وإِنما يدعون إِليه أَشد ما كانت الشدة).. انتهى.

هذه خلاصة ما قيل في هذه الآية الكريمة من تفسير، لكن هذا الكاتب آذى نفسه في مختصراته، وفي دفعه «كشف الافتراءات»: (ص/ ١٢ ـ ٣١) بمواقف فيها أُمور:

١ ـ لَمَّا ذكر تفسير الآية على القول الأَول، قال: إن من تعقبه، وصفه بالبدعة والضلالة لَمَّا فسر الآية بذلك (ص/ ١٢، ٢٢).

وذكر أنه يلزم على هذا الحكم بالبدعة والضلالة على من فسرها بذلك من الصحابة فمن بعدهم (ص/ ١٨، ٢٨ ـ ٢٩)، وأَن هذا من السفه والجهل . . (ص/ ١٨ ـ ١٩)، إلى آخر أَلفاظ نثرها من بضاعته.

وقد افترى ـ والله ـ إثماً مبيناً، فلم يصفه واحد منهما أَو أَشار بشيء من ذلك، فصار بفعله يستحق الوصف بمن (يخلق ما يقول).

٢ ـ ذكر عشرة آثار من تفسير الطبري ـ رحمه الله تعالى ـ فيها تفسير الآية بالقول الأَول عن ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين، مع أَن ابن جرير ـ رحمه الله ـ ذكر حديث أَبي سعيد من حديث الشفاعة المذكور وفيه «يكشف ربنا عن ساق» الحديث.

فلماذا يكتم ذكر الطبري له؟

ولماذا لم يشر إلى القولين في الآية، ومن قال بكل منهما؟

٣ ـ قامر (الشيخ) أَو: راهن؟ فقال (ص/ ٢٣):

(وأَنا على استعداد لدفع عشرة آلاف ريال مكافأَة لمن يثبت لي أَثراً واحداً في تفسير الطبري أَنها «ساق الله».) انتهى.

وابن جرير ـ رحمه الله تعالى ـ أَتى بحديث أَبي سعيد «يكشف ربنا عن ساق . . .» الذي حذفه بتمامه من «مختصر تفسير ابن جرير»، وحذف صدره «يكشف ربنا عن ساقه» في: «صفوة التفاسير»: (٣/ ٤٣٠)، وكابر في: «كشف الافتراءات»: (ص/ ٢٢ ـ ٢٣) من تعقبه في ذلك.

والحديث في «تفسير ابن جرير»: (٢٩/ ٢٦، سطر: ٢٦)، وفي «تفسير ابن كثير»: (٤/ ٤٠٧، سطر: ٢٨).

٤ـ ثم عقد (ص/ ٢٠ ـ ٢١): «تنبيهاً هاماً» للتدليل على القول الأَول في الآية، ومما جاء فيه قوله:

(أَما الكفار فلا يرون شيئاً من الله عز وجل، لا ساقاً، ولا يداً، ولا وجهاً؛ لأَن الله خص ذلك النعيم بأَهل الجنة . . .) انتهى.

ففي هذا السياق من كلامه أَثبت صفة «الساق» لله سبحانه وتعالى فإذا كان لا يرى أَن الآية من آيات الصفات، ويحذف صدر حديث أَبي سعيد، فبأَي شيء أَثبت هذه الصفة لله عز وجل، وعقيدة المسلمين أَنهم لا يصفون الله إلا بما وصف به نفسه سبحانه، أَو وصفه به رسوله ـ ﷺ ـ؟

ومنها: أَنه في «صفوة التفاسير»: (٣/ ٦٥) عند قوله تعالى: ﴿**قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ قال:

(أَي: قال له ربه: ما الذي صرفك وصدك عن السجود لمن خلقته بذاتي، من غير واسطة أَب وأُم) اهـ.

فتعقبه الشيخان كما مضى في «التحذير» المبحث الأَول.

فقال في «كشف الافتراءات»: (ص/ ٤٠):

(وأَنا أَعترف بأَن العبارة كانت تحتاج إلى زيادة توضيح بأَن يقال: «لمن خلقته بذاتي بيديّ، من غير واسطة أَب وأُم» وقد عدلت العبارة في الطبعة الأَخيرة من «الصفوة».). انتهى.

● **وفي هذا هفوات**:

١ـ تأْويله وتحريفه لصفة اليدين لله سبحانه وتعالى.

٢ـ أَنه عالج التحريف بمثله، فقال: (لمن خلقته بذاتي بيدَيَّ).

لماذا لم يكتف بعبارة ابن جرير، إذ أَتى بلفظ الآية (بيدي) إثباتاً لصفة اليدين لله سبحانه على الوجه اللائق بجلاله وعظمته.

٣ـ عجيب جداً: أَن يذكر في صلب الكتاب، رأْي الزمخشري المعتزلي في تفسير (اليدين) بالقدرة، وفي الحاشية يشير إلى مذهب السلف ويسكت، ولم يشر إلى أَنه الصواب الأَسلم، ولو كان لديه هو الأَسلم الأَحكم لأَثبته في صلب «الصفوة»، أَما أَن يثبت الكدر في الأَصل بتحريف معنى الآية بالقدرة ـ فلا؟

٤ـ وهذا التعديل الذي أَتى به (بذاتي بيدَي) فيه أُمور ثلاثة مهمة:

أ ـ أَنه إصرار على التحريف لمعنى اليدين في الآية.

ب ـ في إطلاق (الذات) على الله سبحانه، والحالة هذه: نزاع وهو يعلم ما لدى الأَشاعرة في هذا، ولا أُطيل ببحثها، فقد ذكرت مواضع مهمة في بيان ذلك في كتاب «معجم المناهي اللفظية» وهو مطبوع ولله الحمد.

ج ـ البلاغة كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في «منهاج السنة النبوية» (٨/ ٥٤):

(فالبلاغة: بلوغ غاية المطلوب، أَو غاية الممكن من المعاني بأَتم ما يكون من البيان . . .) انتهى.

فإِثبات ما أَثبته الله لنفسه لا يحتاج إلى هذا العناء لكنه (التأْويل) بِنَفَسِ التحريف، حتى ولو اعتور العبارة قصور البلاغة.

وما أَلطف ما قال السكاكي في «مفتاح العلوم»: (ص/ ٧٠) مشيراً إلى شرط البلاغة في فني المعاني والبيان للمفسر:

(الويل كل الويل لمن تعاطى التفسير، وهو فيهما راجل . .) انتهى.

ومنها: في: «صفوة التفاسير»: (٢/ ١٩٨) صَحَّح أَن الخضر ولي وليس بنبي. فتعقبه صاحب «التنبيهات»: (ص/ ٣٠ ـ ٣٧) مدللاً على أنه نبي. فرد عليه الكاتب (ص/ ٤١ ـ ٤٩) من «كشف الافتراءات» بما يلي:

أَن الخضر ـ عليه السلام ـ ولي، وأَن هذا قول الأَكثرين، وأَنه في كل مسأَلة خلافية يلتزم مذهب الجمهور لأَنه الأَقوى، وأَن ابن تيمية في «فتاويه» ذهب إِلى القول بولاية الخضر، ورجح أَنه حي ولما ساق صاحب «التنبيهات» ستة أَدلة من كتاب الله تعالى على نبوة الخضر قال هذا الكاتب (ص/ ٤١): (واستدل بأَدلة غريبة فيها سذاجة وبلاهة) اهـ.

□ **في رده عظائم**:

* **الأُولى**: أَنه نسب القول بأَن الخضر ولي وليس بنبي إِلى الأَكثرين وهذا خلاف التحقيق؛ فإِن في حال الخضر أَقوالاً ثلاثة:

١ ـ أَنه ملك من الملائكة، وهذا قول مهجور، قال عنه النووي في «شرح مسلم»: (١٥/ ١٣٦) غريب باطل، وقال عنه ابن كثير في: «تاريخه» (١/ ٣٢٨): (هذا غريب جداً).

٢ ـ أَنه ولي، وعلى هذا عامة الصوفية، قال الحافظ ابن حجر في «الزهر النضر»: (ص/ ٦٩):

(وذهب إِلى أَنه كان ولياً جماعة من الصوفية، وقال به أَبو يعلى، وابن أَبي موسى من الحنابلة، وأَبو بكر بن الأَنباري في كتابه «الزاهر».) انتهى.

ولبعضهم في ولايته عظائم يصل بعضها إِلى الكفر كما نبه عليه جمع من العلماء منهم: شيخ الإِسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في «الفتاوى»: (١١/ ٤٢٢)، (١٣/ ٢٦٧) و«مختصر الفتاوى المصرية»: (ص/ ٥٦٠ ـ ٥٦١).

٣ـ أنه نبي وهو قول الجمهور، حكاه أبو حيان في «البحر المحيط»: (٦/ ١٤٧)، وحكاه الرازي في «تفسيره»، وعنه الشنقيطي في «أضواء البيان»: (٣/ ١٦٢)، وعزاه القرطبي أيضاً للجمهور كما في «تفسيره»: (١١/ ١٦ ـ ٢٨)، والآلوسي في «روح المعاني»: (١٥/ ١٩)، بل قال الثعلبي: هو نبي في جميع الأقوال، كما نقله كل من أبي حيان في «البحر المحيط»: (٦/ ١٤٧)، والنووي في «شرح مسلم»: (١٥/ ١٣٦)، والقرطبي في «تفسيره»: (٦/ ١٤٧)، والحافظ ابن حجر في «الزهر النضر»: (ص/ ٦٧)، وقال:

(وكان بعض أكابر العلماء يقول: أول عقدة تحل من الزندقة، اعتقاد كون الخضر نبياً؛ لأن الزنادقة يتذرعون بكونه غير نبي إلى أن الولي أفضل من النبي كما قال قائلهم:

مقام النبوة في برزخ
فويق الرسول ودون الولي

أمَّا هذا الكاتب: فقد قال: إن القول بأن الخضر ولي هو قول (الأكثرين)، وعزا حكايته إلى ابن تيمية، وابن كثير، والسيوطي. وفي هذا من التخون، والتغالط في النقل ما ستراه:

ذلك أن هذا النقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ عن «مجموع الفتاوى»: (٤/ ٣٣٨) الذي أفاد أن الخضر ولي، وأن هذا قول الأكثرين، وأنه مازال حياً.

وهذه الفتوى لم نَرَ من نقلها عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ قبل الشيخ ابن قاسم ـ رحمه الله تعالى ـ، جامع الفتاوى، وقد علق عليها بقوله (٤/ ٣٣٨): (هكذا وجدت هذه الرسالة) اهـ. ومعلوم أن الشيخ ابن

قاسم ـ رحمه الله تعالى ـ لا يعلق على الفتاوى بمثل ذلك، فلولا أَنه في شك من هذه الفتوى لما علق عليها لأَنها تخالف سائر فتاويه وأَقواله في الخضر، وما ينقله عنه الكافة، وبخاصة أَخص تلامذته به ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ. ويأْتي مزيد لهذا.

ثم إذا سلمنا أَن هذه الفتوى لابن تيمية، أَلا يلزم العالم المحقق أَن يقف على جميع كلامه، هل له في المسأَلة رأْيان، أَم ماذا؟

وأَما الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ فقال في «تفسيره» (٣/ ٩٩): (وذهب كثيرون إلى أَنه لم يكن نبياً بل كان ولياً) اهـ.

ولم يقل: وذهب الأَكثرون فتنبه؟

والكاتب لا يفرق بين الصفتين فقال (ص/ ٤٣):

(كما صرح الحافظ ابن كثير بأَن هذا قول الأَكثرين ـ ثم ذكره) اهـ.

وهذا تغالط عليه فسقط التحجج به.

وأَما المحلِّي ـ رحمه الله تعالى ـ فقال في «تفسير الجلالين»:

(نبوة في قول، وولاية في آخر، وعليه أَكثر العلماء) اهـ.

والمحلِّي ـ رحمه الله تعالى ـ في كلامه إِجمال مانع من فهم المراد بالعلماء هل هم علماء الصوفية فنعم، أَو العلماء المحققون فلا؟

فالحال كما ترى:

ابن كثير لم يعزه للجمهور (الأَكثرين)، والمحلِّي ناقل فعن مَنْ؟ وابن تيمية فتواه هذه تنقضها فتاواه الأُخرى، وأُصوله السنية التي درج عليها، فهذه الفتوى ـ إِن كانت له ـ فهي مهجورة لم يحصل عزوها إِليه قبل ولا حكاية مضمونها عنه من معتبر. فكل هذه سياقات من متشابه القول، وضعف التحقيق، لدى هذا الكاتب فنعوذ بالله من الهوى.

☐ **تنبيه مهم :**

في «تفسير ابن كثير» : (٣/ ٩٩)، قال ما نصه :

(وذكروا في ذلك ـ أي في حياة الخضر ـ حكايات وآثاراً عن السلف وغيرهم، جاء ذكره في بعض الأحاديث، ولا يصح شيء من ذلك، وأشهرها أحاديث التعزية، وإسناده ضعيف) انتهى.

والكاتب في «مختصر تفسير ابن كثير» (٢/ ٤٣٢) حذف هذا المقطع النفيس من كلام ابن كثير، وهو تحقيق بالغ من حافظ بارع.

هذا مع أن الكلام الذي عزاه إلى ابن كثير (ص/ ٤٣) ليس هو بسياق ابن كثير؟ والله المستعان.

* **الثانية : أن الكاتب قال في «كشف الافتراءات» (ص/ ٤٢) :**

(لقد التزمت في تفسيري، بمذهب الجمهور، فكل مسألة خلافية أرجح القول الأقوى، وهو مذهب الجمهور؛ لأن يد الله مع الجماعة، ولا تجتمع أمة محمد على ضلالة، كما جاء في الحديث الشريف، فالغالب أن يكون ما ذهب إليه الأكثرون هو الأصح والأرجح، مع عدم الجزم والقطع بأن هذا هو الصواب وحده) انتهى.

هذا كلام متدافع يضرب بعضه بعضاً، فمذهب الجمهور لا يعد إجماعاً والحق في أحد القولين أو الأقوال؛ إذ الحق واحد لا يتعدد، وليس أخذ الجمهور برأي موجباً للأخذ به، ومباحث هذا معلومة لدى الأصوليين وفي كتب «الاجتهاد والتقليد» و«آداب الخلاف»، والمحققون من العلماء على رده قديماً وحديثاً؛ لما يؤول إليه من معارضة النص بالرأي، وكم بلي الناس في شرور هذه المعارضة والله المستعان.

وفي خصوص هذه المسألة يقال:

إذا كان المعيار في الترجيح هو: (جمهرة القائلين)، فبأي الجمهرتين يأخذ، وقد أريناك يا هذا كثرة الناقلين لمذهب الجمهور من أن الخضر ـ عليه السلام ـ نبي وليس ولياً، وأنه لا تسلم نسبة القول بولايته، إلى الجمهور، وإن سلم ذلك فبأي الجمهرتين تأخذ؟

نعم لم يبق إلا التعويل على التقعيد السليم من أن أقوال العلماء (يحتج لها بالدليل لا يحتج بها على الدليل)، مجتنبين، الشذوذ، وأسباب الخلاف الضئيل، المبني على التغالط، وترويج رواسب التقليد، وإشاعة الشذوذ.

* **الثالثة**: أنه قرر القول بحياة الخضر ـ عليه السلام ـ وعزاه إلى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ وهو هنا: قد تنكب بمرة ما ينقض عليه قوله وهو أمام عينه وجانب التحقيق عمداً أو جهلاً، وكلاهما وارد:

إنه هجر المشهور المعتبر، بتناقل الكافة له ـ من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ من أن الخضر ـ عليه السلام ـ غير حي، وأنه قد مات كغيره من البشر. وهذا هو ما ذكره في «الفتاوى» (٢٧/ ١٠٠) قال:

(والصواب الذي عليه المحققون أنه ميت . . .) اهـ. ثم ساق الأدلة بجلاء، وانظر: «الفتاوى» (٤/ ٣٣٧)، وكتاب الزيارة له (ص/ ٤٢)، وهو الذي حكاه عنه أخص الناس به تلميذه ابن القيم كما في «المنار المنيف»: (ص/ ٦٨).

والقول بوفاته وأنه لم يدرك بعثة النبي محمد ـ ﷺ ـ. هو اختيار المحققين من أهل العلم منهم: البخاري، وإبراهيم الحربي، وابن المنادي، والشرف المرسي، وأبو طاهر العبادي، وأبو يعلى القاضي، وأبو الفضل بن ناصر، وابن العربي، وابن النقاش، وابن الجوزي، وابن حجر العسقلاني، وغيرهم.

وقال ابن القيم في «المنار المنيف»: (ص/ ٦٧):

(لم يصح في حياته حديث واحد) اهـ.

وقرر ذلك من قبل من أنه لم يصح في حياته حديث: ابن دحية، وابن الجوزي، كما نقله عن ابن دحية: الحافظ ابن حجر في «الزهر النضر»: (ص/ ٨٠)، ونقله عن ابن الجوزي: ابن القيم في «المنار المنيف»: (ص/ ٦٩ ـ ٧٦). والله سبحانه يقول:

﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَالِدُونَ﴾.

وقال النَّبِيُّ ـ ﷺ ـ في آخر عمره:

«**أَرأَيتكم ليلتكم هذه فإن على رأْس مائة سنة لا يبقى على وجه الأَرض ممن هو عليها اليوم أَحد**» متفق عليه.

يبقى بعد هذا السؤال المهم الذي لا يستطيع الانفصال عنه إلا بما يخدش حاله: لماذا لم يسق كلام شيخ الإسلام وهو أمامه في «الفتاوى» وفهرسها: (٣٧/ ٤٩٤) كاشف عنه؟

☐ **تنبيه:**

في (ص/ ٤٣) ذكر نقلاً من «الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤/ ٣٣٨) آخره: (فإنه يمكن أَن يكون الخضر إذ ذاك ليس على وجه الأَرض) اهـ.

والملاحظ أَن السياق في «الفتاوى» ليس فيه لفظ «ليس»، وإن كان السياق يقتضيه، ومعلوم أَن النقل ينزل منزلة الرواية فلا يجوز لناقل تعديل ولا تصحيح إلا بعد الإشارة إليه وهذا معلوم في آداب التأْليف، فكان الواجب ذكر النص بحروفه ثم الإشارة بعد ذلك إلى تصحيحه لكنه الاستمراء للتغيير والتبديل.

ورحم الله شيخنا محمد الأَمين الشنقيطي إذ في «أَضواء البيان» ذكر نقلاً فيه تطبيع ثم صححه بالحاشية، ولكن:

لا تعرضن بذكر «ذا مع ذكر ذا»

ليس الصحيح إذا مشى كالمقعد

وغير خاف أَصل البيت، والله المستعان.

* **الرابعة:**

قوله عن الأُستاذ محمد جميل زينو، (ص/ ٤١):

(استدل بأَدلة غريبة فيها سذاجة وبلاهة) اهـ.

الأَدلة التي ساقها هي من كتاب الله تعالى ـ وما فيها دليل إلا وقد استدل به عالم من قبل، مثل الحافظ ابن حجر في «الإصابة» و«الزهر النضر»، والآلوسي في «روح المعاني»، ومن قبلهم ابن كثير في «التاريخ»: (١/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩)، وهكذا، فهل يصف هذا هؤلاء الأَعلام بالسذاجة والبلاهة؟؟

هذا إن حُمل وصفه السذاجة والبلاهة للاستدلال، أَما إن كان على ظاهر العبارة من وصفه الدليل بالسذاجة والبلاهة، فهذا له حكم شديد لا يخفى؟

ثم إن هذا الكاتب أَبدى استغفالاً للقراء، فناقش الأَدلة التي يذكرها العلماء من باب تعاضد الأَدلة، وترك مناقشة الأَدلة الأُخرى ـ التي ساقها صاحب «التنبيهات» ـ وهي العمدة للقائلين بنبوته، واقتصر عليها شيخنا الشيخ الشنقيطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «أَضواء البيان»: (٣/ ١٦٢).

وهذا الصنيع من التلبيس في المناقشة، وما تركها إلا لأَنه لا يمكن الانفصال عنها بجواب مقنع.

* * *

□ **تنبيه مهم :**

وإذا اتضح لك مما تقدم أَن الكاتب جال بغير حق فيما يلي :

١ـ نسب القول بولاية الخضر إلى الأَكثرين ولا تصح .

٢ـ أَخفى من نسب القول بنبوته إلى الأَكثرين .

٣ـ حكى القول عن شيخ الإسلام من أَن الخضر ولي وأَنه حي .

وهو قول شاذ موهن النسبة ، وأَخفى ما قاله شيخ الإسلام من أَن الخضر قد مات وهو الذي تناقله الناس عنه .

٤ـ وأَنه يعتمد الاحتجاج بقول الجمهور لا الاحتجاج بالدليل .

٥ـ أَنه تجاهل على الشيخ محمد جميل ، وتجاهله عليه ينسحب على من سبقه من العلماء .

٦ـ أَنه ناقش أَدلة نبوة الخضر عليه السلام التي تذكر للاعتضاد ، ولم يناقش الأَدلة المعتمدة في الاستدلال ، مع أَن الشيخ جميل ذكر الجميع .

٧ـ غلط على ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ إذ نسب إليه أَنه قال بولاية الخضر ـ عليه السلام ـ : الأَكثرون ، وهو إنما قال : (وذهب كثيرون . . .) .

٨ـ خالف أَدب الخلاف بذكره مع من قال به ، وما يستدل به لكل قول ، ومناقشة المرجوح ، وبيان الراجح بدليله ، وإنما يسوق المسأَلة لقول اختمر عنده ليؤيده ، وهذه طريقة من لا يفلح بالصواب .

إذا اتضح ذلك ، فاعلم أَن القول بولاية الخضر ، والقول بأَنه مازال حياً ، قد جرا من البلايا والمحن والدعاوى الكاذبة ، والتلبيس على العامة بل وعلى الخاصة ما لا يصدقه عقل ، ولا يقبله دين من دعوى فضل الولاية والأَولياء على النبوة والأَنبياء ، وأَن فلاناً لقي الخضر ـ عليه السلام ـ واستلهمه كذا وكذا . . والقول بولايته وحياته أَبد الدهر : هما معتمد الصوفية في جعل

الشريعة لها ظاهر وباطن، وأَن علماء الباطن ينكرون على علماء الظاهر، ولا عكس، وبه قالوا بحجية الإلهام، وأَن الولي أَفضل وأَعلم من النبي، والدعوى الواسعة للقاء الخضر والأَخذ عنه، فمنهم من لقي الخضر يصلي على المذهب الحنفي، وآخر رآه يصلي على المذهب الشافعي، وهذا الحصكفي يذكر في مقدمة كتابه «الدر المختار» أَن الخضر أَوْدَعَ أَوراق المذهب الحنفي في نهر جيحون إلى وقت نزول عيسى ـ عليه السلام ـ؛ ليحكم بها آخر الزمان؟!

ويظهر أَن أَول من فتح باب الفتنة في نسج الخرافات والضلالات حول الخضر ـ عليه السلام ـ وولايته هو: الحكيم الترمذي، المتوفىٰ سنة ٣٢٠هـ في كتابه «ختم الولاية»[١].

ورحم الله الحافظ ابن حجر إذ قال في «الزهر النضر» (ص/ ٦٧):

(كان بعض أَكابر العلماء يقول: أَول عقدة تحل من الزندقة، اعتقاد كون الخضر نبياً؛ لأَن الزنادقة يتذرعون بكونه غير نبي إلى أَن الولي أَفضل من النبي . . .) اهـ.

ولهذا فقد اعتنى حماة الديانة بكشف هؤلاء المتصوفة الغلاةِ وتزييف مقاماتهم، وأَنها دركات شيطانية، ولشيخ الإسلام في ذلك القِدْح المعلى كما في «الفتاوى»: (٢٧/ ١٠٠ ـ ١٠٣)، (١٣/ ٦٧)، (١١/ ٤٣٣) وغيرها. وفي مباحث (العلم اللدني) كما لدى ابن القيم في «مدارج السالكين»: (٢/ ٤٧٥)، (٣/ ٤١٦، ٤٣١ ـ ٤٣٣) وغيرها، والله أَعلم.

---

(١) انظر: «الفكر الصوفي» للشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق: (ص/ ١٢٥ ـ ١٤١)، وفي مقدمة الشيخ صلاح مقبول لكتاب «الزهر النضر» تحقيقات حافلة.

ومنها: أنه في «الصفوة»: (٢/ ٥٦) عند قول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ تفسيره من قول يوسف عليه السلام.

وصاحب «التنبيهات»: (ص/ ٣٨ ـ ٤٤) يتعقبه بذلك، على أنه من قول امرأة العزيز، وهذا اختيار المحققين، منهم: ابن تيمية، وتلميذاه: ابن القيم، وابن كثير، وقرره سيد قطب ـ رحم الله الجميع ـ.

والكاتب في «كشف الافتراءات»: (ص/ ٤٩ ـ ٥٥، ١٥٥ ـ ١٦٢) يرد على الشيخين: محمد جميل، وسعد ظلام في ذلك.

ومن نظر في كلام ابن القيم الذي نقله صاحب «التنبيهات»: (ص/ ٤٢ ـ ٤٤) إذ جمع الأدلة على أنه من قول امرأة العزيز ـ ظهر له بجلاء أنه التحقيق فلتنظر.

والكاتب في «كشف الافتراءات» لم يتعرض لنقض أدلة هذا القول؛ لأنه لا راد لها. ويكفي هذا تعقباً عليه.

☐ تنبيه:

وفي «كشف الافتراءات»: (ص/ ١١٥) قال:

(هذه كل التنبيهات التي أوردها زينو . . .) انتهى.

ليست كلها فقد بقي بقية، منها: ما ذكره صاحب «التنبيهات» (ص/ ٣٤) في (التنبيه الخامس) بعنوان:

(الأولياء لا يعلمون الغيب)، متعقباً ما في «صفوة التفاسير» (٢/ ١٩٨) عند قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾،

إذ قال هذا المفسر الخطير:

(أي علماً خاصاً بنا، لا يعلم إلا بتوفيقنا، وهو علم الغيوب، قال العلماء: هذا العلم الرباني ثمرة الإخلاص والمتابعة . . .).

فلم يورده الكاتب في «كشف الافتراءات» ولم يتعقبه بشيء، فهل هذا تسليم، أَم أَنه لا يطيق الاعتذار عن هذا التأْويل الذي تبناه غلاة المتصوفة في تفسيراتهم السقيمة (لِلْعِلْمِ اللَّدُنّي).

وتحرير القول فيه منتشر في كتب السلف، وانظر: «مدارج السالكين»: (٢/ ٤٧٥)، (٣/ ٤١٦ ـ ٤٣٣) وفيه قال:

(فالعلم اللدني ما قام الدليل الصحيح عليه أَنه جاء من عند الله على لسان رسله، وما عداه فلدني من لدن نفس الإِنسان منه بدأَ وإِليه يعود وقد انبثق سَدُّ العلم اللدني، ورخص سعره؛ حتى ادعت كل طائفة أَن علمهم لدني، وصار من تكلم في حقائق الإِيمان والسلوك، وباب الأَسماء والصفات بما يسنح له، ويلقبه شيطانه في قلبه: يزعم أَن علمه لدني، فملاحدة الاتحادية، وزنادقة المنتسبين إِلى السلوك، يقولون: أَن علمهم لدني.

وقد صنف في العلم اللدني: متهوكوا المتكلمين، وزنادقة المتصوفين، وجهلة المتفلسفين، وكل يزعم أَن علمه لدني، وصدقوا وكذبوا، فإِن «اللدني» منسوب إِلى «لدن» بمعنى «عند» فكأَنهم قالوا «العلم اللدني»، ولكن الشأْن فيمن هذا العلم عنده ومن لدنه، وقد ذم الله بأَبلغ الذم من ينسب إِليه ما ليس من عنده، كما قال تعالى:

﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.) انتهى.

وأَختم هذا «التحذير» وما تلاه من «تذييل» بما قاله ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في «الصواعق المرسلة»: (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣):

(فما ذنب أَهل السنة والحديث، إِذا نطقوا بما نطقت به النصوص، وأَمسكوا عما أَمسكت عنه، ووصفوا الله بما وصف به نفسه، ووصفه رسوله،

وردوا تأْويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، الذين عقدوا أَلوية الفتنة، وأَطلقوا أَعنة المحنة، وقالوا على الله، وفي الله بغير علم، فردوا باطلهم، وبينوا زيفهم، وكشفوا إفكهم، ونافحوا عن الله ورسوله. فلم يقدروا على أَخذ الثأْر منهم إلا بأَن سموهم: مشبهة، ممثلة، مجسمة، حشوية، ولو كان لهؤلاء عقول لعلموا أَن التلقيب بهذه الأَلقاب ليس لهم، وإنما هو لمن جاء بهذه النصوص، وتكلم بها، ودعى الأُمة إلى الإيمان بها ومعرفتها، ونهاهم عن تحريفها وتبديلها.

فَدَعُوا التشنيع بما تعلمون أَنتم وكل عاقل منصف: أَنه كذب ظاهر، وإفك مفترى . . .) انتهى.

وهذا الكلام من ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: مُسْتَلٌّ من مشكاة النبوة، الرامية إلى حراسة الشريعة بنصب عامل الاحتساب «لضرب كل بنان» يريد أَن يخط في وحدة صف الأُمة سطور الفرقة والاختلاف، ومزاحمة اعتقاد السلف والقضاء عليه.

والذين يلوون أَلسنتهم باستنكار نقد الباطل وإن كان في بعضهم صلاح وخير، لكنه الوهن، وضعف العزائم حيناً، وضعف إدراك مدارك الحق، ومناهج الصواب أَحياناً، بل في حقيقته من «التولي يوم الزحف» عن «مواقع الحراسة» لدين الله والذب عنه، وحينئذٍ يكون الساكت عن كلمة الحق كالناطق بالباطل في «الإثم» قال أَبو علي الدقاق: «الساكت عن الحق شيطان أَخرس والمتكلم بالباطل شيطان ناطق».

والنبي ـ ﷺ ـ يخبر بافتراق هذه الأُمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، والنجاة منها لفرقة واحدة على منهاج النبوة، أَيُريد هؤلاء اختصار الأُمة إلى فرقة وجماعة واحدة مع قيام التمايز العقدي المضطرب؟؟!

أَم أَنها «دعوة إلى وحدة تُصَدِّعُ كلمة التوحيد» فاحذروا.

وما حجتهم إلا المقولات الباطلة:

«الحق واضح ولا داعي للرد».

«الحرية في الاعتقاد».

«لا تثيروا الخلاف هداكم الله».

«نلتقي فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه».

وهكذا.

وأَضعف الإِيمان أَن يقال لهؤلاء: هل سكت المبطلون لنسكت، أَم أَنهم يهاجمون الاعتقاد على مرأى ومسمع ويطلب السكوت؟ اللهم لا.

ونعيذ بالله كل مسلم من تَسَرُّبِ حجة يهود، فهم مختلفون على الكتاب، مخالفون للكتاب، ومع هذا يظهرون الوحدة والاجتماع وقد كذبهم الله تعالى فقال سبحانه: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ وكان من أَسباب لعنتهم ما ذكره الله بقوله: ﴿كَانُواْ لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَن مُنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ الآية.

فلا بد لشداة الاعتقاد الإسلامي الصافي من كل شائبة: من كشف زيوف العداء والاستعداء، وحراسة الصف من الداخل كحراسته من العدو الخارج سواء ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ﴾، فنحن ولله الحمد على أَمر جامع في الاعتقاد على ضوء الكتاب وسنة النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ، فلابد من لازم ذلك بالذب عن الاعتقاد، ونفي أَي دخيل عليه، سيراً على منهاج النبوة، وردعاً لـ «خُفَرَاءِ الْعَدُو»، واستصلاحاً لهم.

وهذا أَصل من أُصول أَهل السنة والجماعة، ومنه نقضهم على أَهل الأَهواء أَهواءهم في حملاتهم الشرسة، وهزاتهم العنيفة لِيَبْقَى الاعتقاد على ميراث النبوة نقياً صافياً.

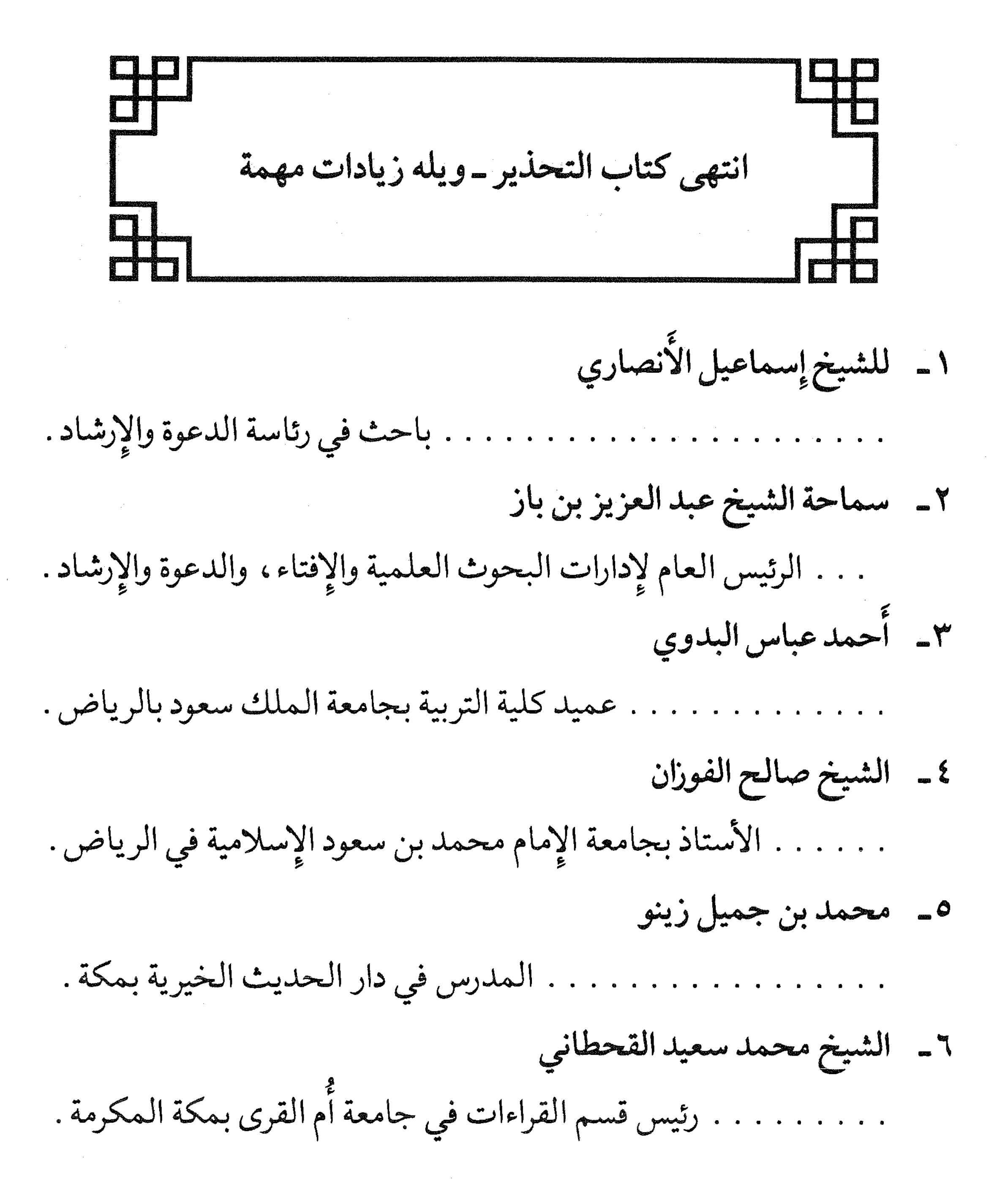
وإن المؤمن للمؤمن كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في «الفتاوى» (٢٨/ ٥٣):

(المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل إحدهما الأُخرى وقد لا ينقلع الوسخ إلا بنوع من الخشونة؛ لكن ذلك يوجب من النظافة والنعومة، ما نحمد معه ذلك التخشين) انتهى.

فعلى أَهل العلم والإيمان التيقظ لتلك الأَقلام ﴿**واضربوا منهم كل بنان**﴾، وكل يقوم بهذا الواجب حسب وسعه وطاقته على منهاج الشريعة ﴿**والذين لا يجدون إلا جهدهم** . . .﴾ والنصح لكل مسلم «ميثاق نبوي» والسلام.

في ٢٥/ ٤/ ١٤٠٩هـ

□ □ □



انتهى كتاب التحذير ـ ويله زيادات مهمة

١ـ للشيخ إسماعيل الأَنصاري

. . . . باحث في رئاسة الدعوة والإرشاد .

٢ـ سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز

. . . الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، والدعوة والإرشاد .

٣ـ أَحمد عباس البدوي

. . . . عميد كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض .

٤ـ الشيخ صالح الفوزان

. . . . . . الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض .

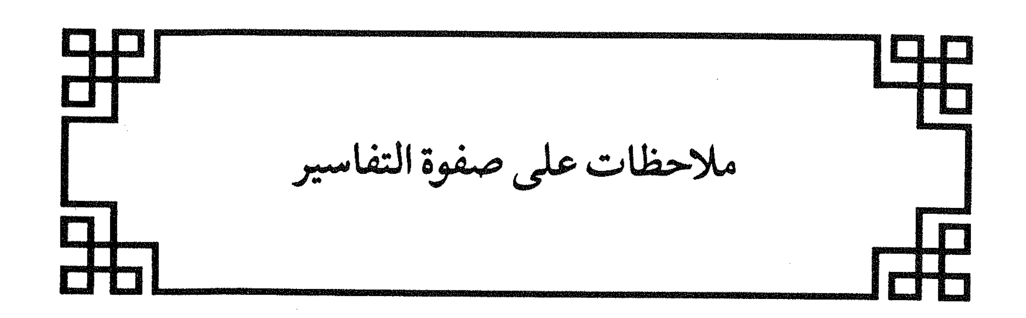
٥ـ محمد بن جميل زينو

. . . . المدرس في دار الحديث الخيرية بمكة .

٦ـ الشيخ محمد سعيد القحطاني

. . . . رئيس قسم القراءات في جامعة أُم القرى بمكة المكرمة .

□ □ □



ملاحظات على صفوة التفاسير

١ـ ورد في كتاب التعريف بكتاب الصابوني «صفوة التفاسير» على كل مجلدة من مجلداته الثلاث ما نصه:

«صفوة التفاسير، تفسير للقرآن الكريم، جامع بين المأثور، والمعقول مستمد من أوثق كتب التفسير: الطبري، الكشاف، القرطبي، الألوسي، ابن كثير، البحر المحيط وغيرها.

ووَجه الملاحظة في هذه العبارة أن تفسير الكشاف إنما ألفه الزمخشري على أُصول المعتزلة كما بينه أئمة العلم، وحذروا من دسائسه فيه، وتفسير الألوسي وإن احتوى على كثير مما لا يُستغنى عنه في التفسير فقد شانه بما فيه من تحريفات المتصوفة للقرآن المسماة بالتفسير الإشاري يأْتي بها بعد فراغه من الكلام على تفسير الآيات، ويقول في مقدمة تفسيره (١/ ٨): فالإنصاف كل الإنصاف التسليم للسادة الصوفية الذين هم مركز للدائرة المحمدية ما هم عليه واتهام ذهنك السقيم فيما لم يصل لكثرة العوائق والعلائق إليه.

وإذا لم ترَ الهلال فسلِّم
لأُناس رأَوه بالأَبصار

ويقول الألوسي: (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣) بعد أَن نقل عن ابن عربي قوله في فتوحاته في تفسير الفاتحة:

«فإذا وقع الجدار، وانهدم السور، وامتزجت الأَنهار والتقى البحران وعدم البرزخ صار العذاب نعيماً، وجهنم جنةً، ولا عذاب ولا عقاب إلا نعيم وأَمانٌ بمشاهدة العيان».

يقول الأَلوسي بعد نقل هذا الكلام الغريب:

«وهذا وأَمثاله محمول على معنى صحيح يعرفه أَهل الذوق لا ينافي ما وردت به القواطع. ثم قال: وإياك أَن تقول بظاهره مع ما أَنت عليه؛ وكلما وجدت مثل هذا لأَحد من أَهل الله تعالى؛ فسلِّمه لهم بالمعنى الذي أَرادوه مما لا تعلمه أَنت ولا أَنا لا بالمعنى الذي ينقدح في عقلك المشهوب بالأَوهام، فالأَمر والله وراء ذلك».

فهذان التفسيران ماداما كذلك لا يصح إطلاق القول عليهما بأَنهما من أَوثق كتب التفسير هذا بالنسبة إلى ما سماه الصابوني من المصادر التي يعتبرها أَوثق التفاسير.

وحاشية الصاوي التي وصل من الانحراف فيها إلى القول بأَن الأَخذ بظاهر القرآن، والحديث أَصل من أُصول الكفر، وإلى إجازة الاستغاثة بغير الله عز وجل فيما لا يقدر عليه إلا الله عز وجل، وإلى دعوى أَن قول الله تعالى في سورة فاطر: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عملِهِ فَرَآهُ حَسَناً﴾ نزل في فرقة بأَرض الحجاز يقال لهم «الوهابية» كما أَن من مراجع الصابوني بعض كتب المعتزلة.

فلا يليق ما دام الأَمر هكذا إطلاق القول بأَن هذه المراجع من أَوثق التفاسير.

٢ـ جاء في «تفسير الصابوني»: (١/ ١١١)، تفسير الرحمن الرحيم في قوله تعالى: ﴿وإلٰهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم﴾ بقوله: «مُولي

النعم، ومصدر الإحسان».

والواجب إثبات صفة الرحمة لله تعالى بدون تأْويل.

٣- صرح الصابوني في «تفسيره»: (١/ ١٣٥) بأَن الجهاد إنما شُرع دفعاً للعدوان، وردعاً للظلم والطغيان، ولم يتعرض لكونه لإعلاء كلمة الله تعالى.

٤- ورد في كتاب الصابوني، جـ٣، في الكلام على قصة النبي داود ـ عليه السلام ـ ما نصه:

(ونحن نعلم قطعاً أَن الأَنبياء معصومون من الخطايا إذ لو جوزنا عليهم شيئاً من ذلك لبطلت الشرائع، ولم نثق بشيء مما يذكرون).

والواجب فيما جاء في القرآن من إثبات الخطايا للأَنبياء الاقتصار على ما في القرآن من ذلك وعدم تعديه إلى ما في الإسرائيليات، وإلى توسعات مَن لم يوفق من المفسرين في ذلك.

قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة»: (١/ ٢٢٦):

(قد اتفق المسلمون على أَنهم معصومون فيما يبلغون عن الله تعالى قال: وبهذا يحصل المقصود من البعثة).

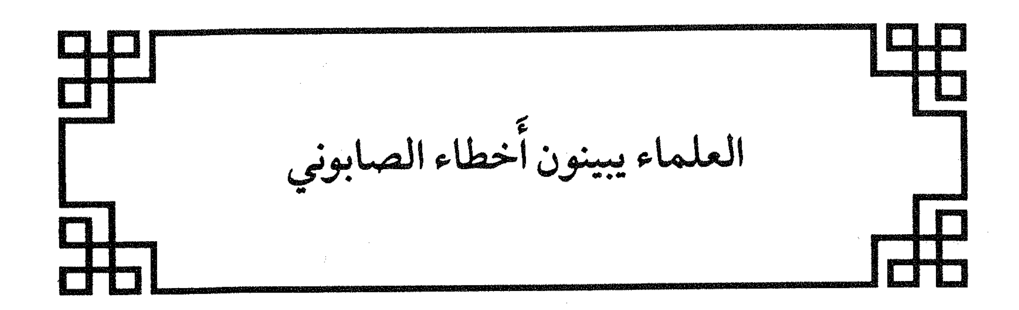
ولو راجع الصابوني ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الباب لم يقع في ذلك.

فرأْيي إعادة طبع الكتاب مجرداً من الأَخطاء المحتوي عليها، ومن أَنواع المجاز التي توسع فيها. ومن توثيق أَي مرجع لا يليق توثيقه.

والله ولي التوفيق.

إسماعيل بن محمد الأَنصاري

باحث في دار الدعوة والإرشاد بالرياض



العلماء يبينون أخطاء الصابوني

١- لقد أرسل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ملاحظات فضيلة الشيخ صالح الفوزان، وفضيلة الشيخ إسماعيل الأنصاري، ومعالي الرئيس العام لشئون الحرمين، الشيخ سليمان بن عبيد لتنبيه الصابوني على بعض الأخطاء، وقال له ناصحاً:

نوصيك بتقوى الله، والحرص التام على التقييد بمذهب السلف الصالح في جميع مؤلفاتك، ونوصيك أيضاً بالإكثار من تدبر القرآن الكريم، والسنة المطهرة، وكلام سلف الأمة، والاستفادة مما كتبه الإمام العلامة شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم، ونوصيك بمطالعة رسالتي «التدمرية» و«الحموية» لشيخ الإسلام، و«الصواعق»، و«اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم وغيرها من كتب السلف.

٢- وأرسل عميد كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض للصابوني حول ملاحظات الشيخ الفوزان على «صفوة التفاسير» فقال:

أ - هذا مع اعترافنا بأن الشيخ الصابوني يتبنى عقيدة الأشاعرة، وقد دافع عنها في مقالاته التي نشرتها مجلة «المجتمع الكويتية» ورد عليه الشيخ الفوزان في وقتها.

ب- التهرب من تفسير آيات الصفات بالأحاديث التي تفسرها هو محاولة من الشيخ الصابوني لمجاملة الأشاعرة أو هو المنهج الاعتقادي

الذي يسير عليه.

ج ـ الاستدلال بالآيات على إثبات توحيد الربوبية ووجود الرب، وعدم الاستدلال بها على توحيد الأُلوهية والعبادة.

د ـ نعم إن الشيخ الصابوني فسر الإيمان في عدة مواضع بتفسير الذين يرجئون «يؤخرون» العمل عن الاعتقاد في نظرهم.

٣ـ وكتب أَحمد عباس البدوي حول ملاحظات الدكتور صالح الفوزان على «صفوة التفاسير» فقال:

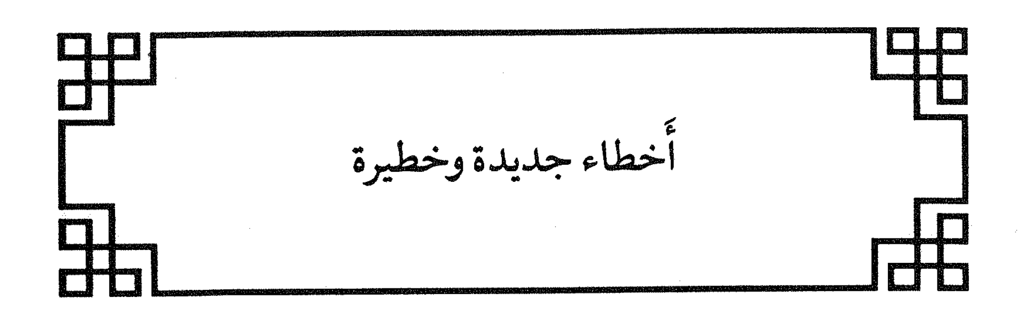
(وانحصرت معظم الملاحظات في أنه يُؤول متأَثراً بمذهب الأَشاعرة، وهذه حقيقة فعلاً، فهو قد تأَول كثيراً من آيات الصفات).

أَقول: (ومن العجيب أَن الصابوني أَثبت رسالة الشيخ ابن باز، وكلام عميد كلية التربية، وكلام أَحمد عباس بدوي، في كتابه المسمى «كشف الافتراءات» وأَكثره افتراءات، أثبته في آخر كتابه ظناً منه أَنه مدح له، وما درى أَن في هذا الكلام إدانة له، وبياناً لأَخطائه في عقيدته، وكتابه «صفوة التفاسير»، وهذا ظاهر للفهيم).

٤ـ لقد قال الدكتور الفوزان في كتابه «تعقيبات» ما يلي:

(ومن العجيب أَن الصابوني ساق آخر الحديث: «يسجد لله كل مؤمن ومؤمنة . .» وحذف أَوله الذي هو تفسير للآية الكريمة، وبيان المراد بالساق، وهذا والعياذ بالله من التلبيس والخيانة في النقل.

□ □ □



أخطاء جديدة وخطيرة

١ـ لقد نقل الصابوني في كتاب «صفوة التفاسير»: (٣/ ٢٢٠)، عند قوله تعالى: ﴿**يد الله فوق أيديهم**﴾ [الفتح: ١٠]:

(وقال الزمخشري: يريد أن يد رسول الله ﷺ التي تعلو أيد المبايعين هي يد الله).

أقول: (كيف يجوز للصابوني أن يذكر هذا التشبيه الخطير عن الزمخشري المعتزلي، ثم يُقره، ولا يرده؟

وقد نزه الله نفسه عن الشبيه فقال: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ [الشورى: ١١]).

٢ـ ذكر الصابوني في «مختصر ابن جرير الطبري»: (١/ ٣١٦)، في الحاشية تعليقاً على تفسير آية: ﴿**وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأَجره حتى يسمع كلامَ اللهِ ثم أَبلِغهُ مَأْمَنه**﴾ [التوبة: ٦]، فقال:

(هذا غاية في كرم الأخلاق وحسن المعاملة؛ لأَن الغرض من الدعوة الهداية والإرشاد، لا النيل من الكفار بالقتل والأسر، بل إقناعهم وهدايتهم، ثم ترك الخيار لهم أن يُسلموا أو يكفروا ﴿**وقلِ الحقُّ من ربكم فمن شاء فليُؤْمن، ومن شاء فليكفر**﴾ [الكهف: ٢٩] فلله ما أَسمى تعاليم الإسلام!!).

لقد خالف الصابوني في تفسيره آية الكهف جميع المفسرين، حتى الطبري الذي اختصره، فقد نقل الطبري: (١٥/ ٦، ١) عند تفسير هذه

الآية قول ابن عباس، وجاء فيه: (وليس هذا بإطلاق من الله الكفر لمن شاء والإيمان لمن أراد، إنما هو تهديد ووعيد).

وقال ابن كثير في «تفسيره» (٢/ ٤١٧):

﴿**فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر**﴾ هذا من باب التهديد والوعيد الشديد، ولهذا قال: ﴿**إنا أعتدنا للظالمين ناراً**﴾.

٣ـ لقد منع المسئولون في السعودية ـ وفقهم الله ـ كتاب الصابوني «كشف الافتراءات» لاحتوائه على استهزاء وافتراء على العلماء وجامعة أُم القرى، فبدأ يُصوره ويوزعه وعليه حية كبيرة، علماً بأَن الصابوني له رسالة في تحريم التصوير، والله يحذر من هذا قائلاً:

﴿**يا أَيها الذين ءامنوا لِمَ تقولون ما لا تفعلون؟ كَبُرَ مقتاً عند الله أَن تقولوا ما لا تفعلون**﴾ [الصف: ٢].

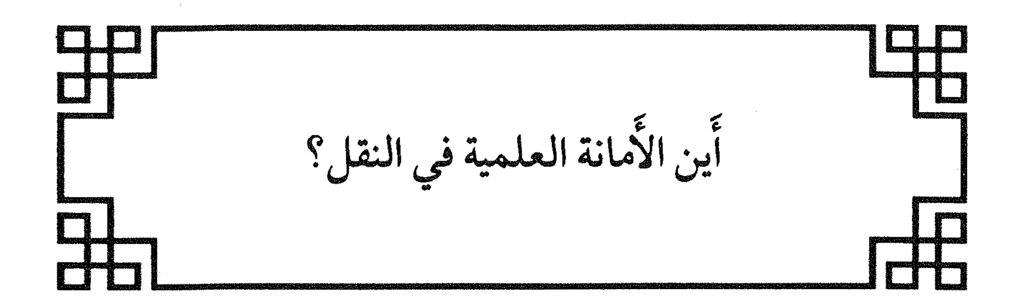
٤ـ صدر من مدير عام الأَوقاف والمساجد بمكة المكرمة ما يلي:

بناء على خطاب سعادة وكيل الوزارة لشئون الأَوقاف المبني على خطاب سماحة الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد: رقم ٨٣٥/ ١ وتاريخ ٣٠/ ٣/ ١٤٠٨هـ بشأْن كتاب «صفوة التفاسير»، وما به من أَخطاء في تأْويل لبعض آيات الصفات ونحوها، لذلك نأْمل من فضيلتكم جمع ما قد يوجد لديكم منها وتسليمها لمستودع هذه المديرية.

وعلى المستودع عدم توزيعها حتى يتم تعديل ما بها من أَخطاء. متمنين لكم التوفيق والسلام عليكم.

مدير عام الأَوقاف والمساجد بمكة المكرمة بالنيابة

«خليل أَحمد كوشك»



أين الأَمانة العلمية في النقل؟

ذكر الصابوني في «مجلة اليمامة» عدد: ١٠٣٠ في ٧/ ٤/ ١٤٠٩هـ الآتي: (وفي نفس صحيح البخاري ورد أن الرسول ﷺ صلَّى أَكثر من إِحدى عشرة ركعة، حيث صلى ركعتين ثم ركعتين إِلى أَن صلى ثلاث عشرة ركعة، ثم أَوتر).

أَقول: هذا الذي نقله عن البخاري غير موجود، والموجود:

١ـ «كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة ركعة» ـ يعني بالليل ـ.

٢ـ «كان النبي ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر، وركعتا الفجر». «البخاري»: (٢/ ٤٥).

والقارىء يرى الفرق الكبير بين نقل الصابوني: (١٣ ركعة ثم أَوتر) وبين الموجود في «البخاري» ١٣ ركعة منها الوتر وسنة الصبح، وهذا يُعد افتراء على البخاري، وتقولاً على رسول الله ﷺ، وسبق أَن بتر أَول الحديث «يكشف ربنا عن ساقه»، فقال: وفي الحديث: «يسجد لله كل مؤمن ومؤمنة . . .». انظر: «صفوة التفاسير»: (٣/ ٤٣٠).

وقد حذر الرسول ﷺ من هذا العمل فقال:

«مَن قال عليَّ ما لم أَقل، فليتبوَّأ مقعده من النار»

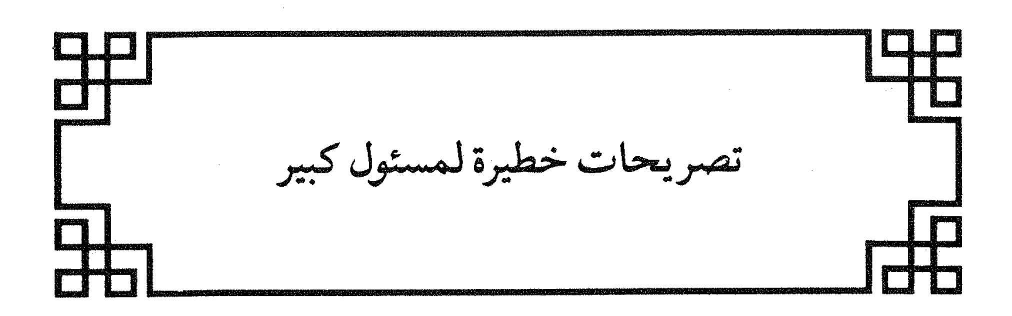
حسن. رواه أَحمد.

وأَخيراًأَقول: اللهم أَرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وحببه إلينا، وأَرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه، وكرهه إلينا، وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم.

محمد بن جميل زينو

المدرس في دار الحديث الخيرية بمكة

□ □ □



تصريحات خطيرة لمسئول كبير

فضيلة الشيخ محمد جميل زينو ـ زينه الله بالتقوى والإيمان ـ:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . وبعد:

فإجابة لطلبكم بشأن المناقشة التي جرت بين لجنة من أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ومحمد علي الصابوني بشأن ضلالاته التي نشرها في مجلة المجتمع الكويتية، أُفيدكم أنني كنت أحد أعضاء هذه اللجنة وقد تم ذلك في ليلة ١٦/ ٣/ ١٤٠٤هـ وقد ظهر لي من خلال نقاش دام أكثر من ست ساعات ما يلي:

١ـ أَن الصابوني من أَجهل طلاب العلم بأُمور العقيدة والدليل على ذلك خلطه الحق بالباطل في مقالاته المذكورة.

٢ـ ظهر من الرجل عصبية هوجاء وافتراء فاضح حيث زعم ـ وبئس ما زعم ـ أَن السلف الصالح يكفرون الأَشاعرة وهذا لم يقله أَحد قبل الصابوني ممن يوثق بدينه وعقله وعلمه، ثم زاد في الافتراء فيما نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وعدم أَمانته فيما نقله من فتاوى شيخ الإسلام.

٣ـ أَن الرجل ينطلق من منطلق فاسد وهو قياس صفات الباري على صفات خلقه يقول: إن الأَشاعرة لهم ما يسوغ التأْويل فيه، بل ذلك ضرورة فعلوها. وهو بهذا شعر أَو لم يشعر يتهم نصوص الوحي بأَنها لم تدل الناس على الخير، وإنما دلتهم على الضلال، والذي أَنقذ الناس هو

تأويل الأَشاعرة!!!

٤ـ لا يرعوي الرجل في إطلاقه التهم والمجازفة بالطعن في أَعراض الناس وإليك الدليل على ذلك: فقد نشر أَخيراً في سنة ١٤٠٩هـ كتاباً بعنوان «كشف الافتراءات» قال فيه بالحرف الواحد (ص/ ١٨٢) عن اللجنة التي ناقشته في الجامعة في خطاب وجهه إلى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز: وقد أَراد الزملاء معي بالجامعة حين التقينا بهم منذ عامين أَن أَحكم عليهم ـ أَي الأَشاعرة ـ بالضلال، وأَن أخرجهم من حظيرة أَهل السنة فقلت لهم دون ذلك خرط القتاد، فأَنا ليس عندي استعداد أَن أسخط الله عز وجل لأُرضيكم ولعلك لو ذهبت إلى كلية الشريعة لرأَيت المحضر بأُم عينك، وحينئذ يظهر لك أَن الرجل جمع بين الخبث وفساد الطوية والافتراء لأَجل أن ينصر ضلالاته فقط ولو بأُسلوب دنس.

٥ـ سنقف جميعاً بين يدي الله وهو الحكم العدل يجزي المحسن على إحسانه، ويعاقب الظالم المفتري على إخوانه، وسيعلم الذين ظلموا أَيَّ منقلب ينقلبون.

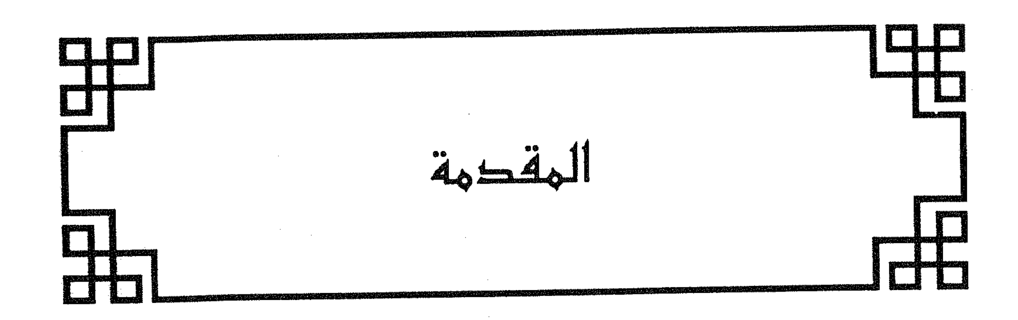
٦ـ لو كان في الرجل ورع لقال رحم الله امرأً أَهدى إليَّ عيوبي، والرجوع للحق خير من التمادي في الباطل، ولو قرأَ كتاب التدمرية الذي لا تتجاوز قيمته خمسة ريالات لانكشفت ظلماته وضلالاته ولكنه التعصب البدعي البغيض أَعاذنا الله وإياكم من ذلك، وثبتنا على الحق حتى نلقاه وهو راض عنا . . .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . .

د/ محمد سعيد قحطاني

رئيس قسم القراءات في جامعة أُم القرى

تصنيف الناس بين الظن واليقين



المقدمة

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ. اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، وعَلَيْكَ نَتَوَكَّلُ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِد. وَنُصَلِّي، وَنُسَلِّمُ عَلَى خَاتَمِ أَنبِيَائِكَ وَرُسُلِك.

أَمَّا بَعْدُ: فَأَنْتَخِبُ مِنْ مُزْدَحَمِ الحياة: العلماءَ الهداةَ في مثالهم: العالم العامل بعلمه في خاصة نفسه، ونصحه لله، ولرسوله، ولإمامه، ولعموم أهل الإسلام، فَمَا أن يُذكر اسم ذلك العالم إلاَّ وَيُرْفَعَ في العلماء العاملين، فعلمه وعمله متلازمان أبداً، كالشاخص والظل سواء، واللهُ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاء.

فأنتصر له حِسبةً لله، لا دِفاعاً عن شخصه فحسب، بل وعن حرمات علماء المسلمين ومنهم دعاتهم، ورجال الحِسبة فيهم؛ إذ بدا لِقَاءَ مَا يَحْمِلُونَهُ مِن الهُدَىٰ والخيرِ والبيان: اخْتِرَاقُ: «ظاهرة التجريح» لأعراضهم بالوقيعة فيهم، وَفَرْي الجراحين في أعراضهم، وفي دعوتهم، ولِمَا صَنعَهُ «سُعاةُ الفتنة» من وقائع الافتراء، وإلصاق التهم، وألوان الأذى، ورمي الفتيل هنا وهناك، مما لا يخفى في كل مكان وَصَلَتْهُ أَصْوَاتُهُمُ البَغِيضَة.

وَلِعِظَم الجناية على العلماء، صار من المعقود في أصول الاعتقاد: «وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ سَبِيل».

وعلى نحوه كلمات حِسَان لِعدد من علماء الأمة الهُدَاة في العلم والدين[1].

(١) انظرها: (ص/ ٢٦ ـ ٢٨).

لذلك، وَلِمَا لَهُمْ عَلَى العَامَّةِ والخَاصَّةِ مِن فضل في تعليم الناس الخير، ونشر السُّنن، وإماتة الأهواء والبدع، فهم قد أُوتوا الحكمة يَقْضُونَ بها، وَيُعَلِّمُونَهَا الناس، ولم يتخلفوا في كُهوف «القَعَدَة» الذين صَرَفُوا وُجُوهَهُم عن آلام أمتهم، وكأنما عناهم شوقي بقوله:

وَقَدْ يَمُوتُ كَثير لاَ تُحِسُّهُم
كأنهم من هَوَان الخطب ما وُجدوا

بل نزلوا ميدان الكفاح، وساحة التبصير بالدين، وهم الذين يُنبؤن عن مقياس العظمة «العِصَامِيَّة» التاريخية في أشباحهم المغمورة، لا العظمة «العِظَامِيَّةَ» المَوْهُومَةِ، كما لبعض أصحاب الرُّتب، والشارات، المفرِّغين لأنفسهم عن قَرْن العِلم بالعَمل.

● إن القِيَم، والأقدار، وآثارَها الحِسان، الممتدة على مَسَارِب الزَّمن لاَ تُقَوَّم بالجاه، والمنصِب، والمال، والشُّهرة، وكيل المدائح، والألقاب، وإنما قَوامها وتقويمها بالفضل، والجهاد، وربط العلم بالعمل، مع نُبْلِ نَفْسٍ، وَأَدَبٍ جَمّ، وَحُسْن سَمْتٍ، فهذه، وأمثالها هي التي تُوزن بها الرجال والأعمال.

وإلى هذا الطِّرازِ المُبَارك تَشْخُصُ أبصارُ العالَم، وَلِكُلِّ نَبَأٍ مُسْتَقَر.

لهذا كله، صار من الواجب على إخوانهم، الذَّبُّ عن حُرماتهم وَأَعْرَاضِهِم بكلمات تَجْلُو صَدَأَ ما ألصقه «المُنْشَقُّونَ» بهم من الثرثرة، وَتكْتِمُ صَدَى صياحهم في وجه الحق. وإيضاح السبيل الآمن الرَّشَد، العَدْلِ الوَسَط.

فالآن علينا البيان بألفاظ مَقْدُودَةٌ على قُدُودِهَا بلا طول، ولا قصر، وعلينا وعليك الإنصاف بلا وَكْسٍ وَلاَ شَطَط.

فها أنا[1] أقول عن هذه الظاهرة «تصنيف الناس» في واقعها، وَطُرُقِها، وَدَوَافِعها، وآثارها، وَسُبُلِ علاجها، والقضاء عليها بما لاح لي:

● إنَّ كَشْفَ الأهواء، والبدع المضلة، ونَقْدَ المقالات المخالفة للكتاب، والسنة، وتعرية الدعاة إليها، وهجرَهم، وتحذير الناس منهم، وإقصاءهم، والبراءةَ من فَعَلَاتهم، سنةٌ ماضيةٌ في تاريخ المسلمين في إطار أهل السنة، معتمدين شرطي النقد: العلم، وسلامة القصد.

● العلم بثبوت البينة الشرعية، والأدلة اليقينية على المُدَّعَى بِهِ في مواجهة أهل الهوى والبدعة، ودعاة الضلالة والفتنة، وإلا كان الناقد ممن يَقْفُو ما ليس له به علم. وهذا عَيْنُ البُهْتِ والإثم.

● وَيَرَوْنَ بالاتفاق أن هذا الواجب من تمام النصح لله ولرسوله ـ ﷺ ـ ولأئمة المسلمين، وعامتهم. وهذا شرط القصد لوجه الله تعالى؛ وإلا كان الناقد بمنزلة من يقاتل حمية ورياء. وهو من مدارك الشرك في القصد.

وهذا من الوضوح بمكان مكين لمن نظر في نصوص الوحيين الشريفين، وسِير الأئمة الهداة في العلم والدين.

● ولا يلتبس هذا الأصل الإسلامي بما تراه مَعَ بَلَجِ الصُّبْح، وفي غَسَق الليل من ظهور ضمير أسود، وافد من كل فَجّ استعبد نفوساً بضراوة، أُراه: «تصنيف الناس» وظاهرة عجيب نُفوذها هي: «رَمْزُ الجراحين» أو: «مرض التشكيك وعدم الثقة» حَمَلَهُ فِئَامٌ غِلَاظٌ من الناس يعبدون الله عَلَى حَرْفٍ، فألقوا جِلْبَابَ الحياء، وشغلوا به أغراراً التبس عليهم الأَمْرُ فَضَلُّوا، وَأَضَلُّوا، فَلَبِسَ الجميع أَثْوَابَ الجرح والتعديل، وتدثروا بشهوة التجريح، ونسج

---

(١) هل يُقال: «ها أنا» أو: «ها أنا ذا» فيه بحث انظره في: «التحرير والتنوير»: (١/ ٥٨٦ ـ ٥٨٨) لكن لم يظهر لي تماماً توجيهه.

الأحاديث، والتعلق بخيوط الأوهام، فبهذه الوسائل ركبوا ثَبَجَ التصنيف للآخرين؛ للتشهير، والتنفير، والصَّدِّ عن سواء السبيل.

ومن هذا المنطلق الواهي، غَمَسُوا ألسنتهم في رُكام من الأوهام والآثام، ثم بَسَطُوهَا بإصدار الأحكام عليهم، والتشكيك فيهم، وخدشهم، وإلصاق التُّهم بهم، وطمس محاسنهم، والتشهير بهم، وتوزيعهم أشتاتاً وَعِزِين:

في عقائدهم، وسُلوكهم، ودواخل أعمالهم، وخلجات قلوبهم، وتفسير مقاصدهم، ونياتهم . . . كل ذلك، وأضعاف ذلك مما هنالك من الويلات، يجري عَلَى طَرَفَي التصنيف: الديني، واللَّاديني.

فترى وتسمع رَمْي ذاك، أو هذا بأنه: خارجي. معتزلي. أشعري. طُرقي. إخواني. تبليغي. مقلد متعصب. مُتطرف. متزمت. رجعي. أصولي.

وفي السلوك: مُدَاهِنٌ. مراءٍ. من علماء السلطان. من علماء الوضوء والغُسل.

ومن طرف لا ديني: ماسوني. عَلماني. شيوعي. اشتراكي. بعثي. قومي. عميل.

● وإن نقبوا في البلاد، وفتشوا عنه العباد، ولم يجدوا عليه أَيَّ عَثْرَةٍ، أَوْ زَلَّةٍ، تَصَيَّدُوا له العثرات، وأوجدوا له الزَّلَّات، مبنيةً على شُبه واهية، وألفاظ محتملة.

● أمَّا إن أفلست جهودهم من كل هذا رموه بالأخرى فقالوا: مُتَسَتِّرٌ، مُحَايد.

إلى غير ذلك من ضروب تطاول سُعَاةِ الفتنة والتفرق، وتمزيق الشمل والتقطع.

● وقد جَرَّت هذه الظاهرة إلى الهَلَكَةِ في ظاهرة أخرى من كثرة التساؤلات المُتَجَنِّيَةِ ـ مع بَسْمَةٍ خبيثةٍ ـ عن فُلان، وَعَلَّان، والإيغال بالدخول في نيته، وقصده، فإذا رأوا «شيخاً» ثَنَى رُكْبتيه للدرس، ولم يجدوا عليه أيَّ مَلْحَظٍ، دخلوا في نيته، وَكَيَّفُوا حاله: لِيَبْنِيَ نَفْسَه، لسان حاله يقول: أنا ابن مَنْ فاعرفوني. ليتقمص شخصية الكبار. يترصَّدُ الزَّعامة.

● وإن تَرَفَّقُوا، وَغَلَبَهُم الورع، قالوا: مُحْتَرِفٌ بِالعلم.

● وإن تَوَرَّع «الجَرَّاح» عن الجرح بالعبارة، أو استنفدها، أو أَرَادَ مَا هُوَ أكثر إيغالاً بالجرح، سلك طريق الجرح بالإشارة، أو الحركة بما يكون أخبث، وأكثر إقذاعاً.

مثل: تحريك الرأس، وتعويج الفم، وَصَرْفِهِ، والتفاته، وتحميض الوجه، وتجعيد الجبين، وتكليح الوجه، والتَّغَيُّر، والتَّضَجُّر.

أو يُسأل عنه، فيشير إلى فَمه، أو لسانه معبراً عن أنه: كذاب أو بذيء.

ومثل: تقليب اليد، أو نفضها.

إلى غير ذلك من أساليب التوهين بالإشارة، أو التحريك.

أَلَا شُلَّت تلك اليمين عند حركة التوهين ظُلماً.

وَصُدِعَتْ تلك الجبين عن تجعيدها للتوهين ظُلماً.

ويا ليت بِنِسْعَةٍ من جِلْدٍ، تُربط بها تلك الشفة عند تعويجها للتوهين ظُلماً.

ولله دَرُّ أبي العباس النميري، شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ إذ وضع النِّصال على النِّصال في كشف مكنونات تصرفات الجراحين ظُلْماً فقال[1]:

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢٨/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

(فمن الناس من يغتاب موافقة لجلسائه وأصحابه وعشائره، مع علمه أن المغتاب بريء مما يقولون، أو فيه بعض ما يقولون؛ لكن يرى أنه لو أنكر عليهم قطع المجلس واستثقله أهل المجلس ونفروا عنه، فيرى موافقتهم من حسن المعاشرة وطيب المصاحبة، وقد يغضبون فيغضب لغضبهم فيخوض معهم.

ومنهم من يخرج الغيبة في قوالب شتى. تارة في قالب ديانة وصلاح، فيقول: ليس لي عادة أن أذكر أحداً إلا بخير، ولا أحب الغيبة ولا الكذب، وإنما أخبركم بأحواله. ويقول: والله إنه مسكين، أو رجل جيد؛ ولكن فيه كيت وكيت. وربما يقول: دعونا منه، الله يغفر لنا وله؛ وإنما قصده استنقاصه وهضماً لجنابه. ويخرجون الغيبة في قوالب صلاح وديانة، يخادعون الله بذلك، كما يخادعون مخلوقاً، وقد رأينا منهم ألواناً كثيرة من هذا وأشباهه.

ومنهم من يرفع غيره رياء فيرفع نفسه، فيقول: لو دعوت البارحة في صلاتي لفلان؛ لِمَا بلغني عنه كيت وكيت، ليرفع نفسه ويضعه عند من يعتقده. أو يقول: فلان بليد الذهن قليل الفهم؛ وقصده مدح نفسه، وإثبات معرفته، وأنه أفضل منه.

ومنهم من يحمله الحسد على الغيبة فيجمع بين أمرين قبيحين: الغيبة، والحسد. وإذا أثنى على شخص أزال ذلك عنه بما استطاع من تنقصه في قالب دين وصلاح، أو في قالب حسد وفجور وقدح، ليسقط ذلك عنه.

ومنهم من يخرج الغيبة في قالب تمسخر ولعب، ليضحك غيره باستهزائه ومحاكاته واستصغار المستهزأ به.

ومنهم من يخرج الغيبة في قالب التعجب، فيقول تعجبت من فلان كيف لا يفعل كيت وكيت؟! ومن فلان كيف وقع منه كيت وكيت، وكيف فعل كيت

وكيت، فيخرج اسمه في معرض تعجبه.

ومنهم من يخرج الاغتمام، فيقول مسكين فلان، غمني ما جرى له وما تم له، فيظن من يسمعه أنه يغتم له ويتأسف، وقلبه منطوٍ على التشفي به، ولو قدر لزاد على ما به، وربما يذكره عند أعدائه ليتشفوا به. وهذا وغيره من أعظم أمراض القلوب والمخادعات لله ولخلقه.

ومنهم من يظهر الغيبة في قالب غضب وإنكار منكر، فيظهر في هذا الباب أشياء من زخارف القول، وقصده غير ما أظهر. والله المستعان) انتهى.

● ومن أَلأَم المسالك مَا تَسَرَّبَ إلى بعض ديار الإسلام من بلاد الكفر، من نصب مشانق التجريح للشخص الذي يراد تحطيمه، والإحباط به بما يُلوث وجه كرامته.

وَيَجْرِي ذلك بواسطة سفيه يسافه عن غيره، متلاعب بدينه، قاعد مَزْجَرَ الكلب النابح، سافل في خلقه، ممسوخ الخاطر، صفيق الوجه، مغبون في أدبه، وخلقه، ودينه.

● بل ربما سلكوا شأن أهل الأهواء، كما يكشفه ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ إذ يقول[1]:

(وانظر سرعة المستجيبين لدعاة الرافضة، والقرامطة الباطنية، والجهمية، والمعتزلة، وإكرامهم لدعاتهم وبذل أموالهم وطاعتهم لهم من غير برهان أتوهم به أو آية أروهم إياها، غير أنهم دعوهم إلى تأويل تستغربه النفوس، وتستطرفه العقول، وأوهموهم أنه من وظيفة الخاصة الذين ارتفعوا به عن طبقة العامة، فالصائر إليه معدود في الخواص، مفارق للعوام، فلم تر

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٣٥٣)

شيئاً من المذاهب الباطلة، والآراء الفاسدة، المستخرجة بالتأويل قوبل الداعي إليه الآتي به، أولاً بالتكذيب له، والرد عليه، بل ترى المخدوعين المغرورين يجفلون إليه إجفالاً ويأتون إليه أَرسالاً، تؤزهم إليه شياطينهم ونفوسهم أزّاً، وتزعجهم إليه إزعاجاً فيدخلون فيه أفواجاً، يتهافتون فيه تهافت الفراش في النار، ويثوبون إليه مثابة الطير إلى الأوكار، ثم من عظيم آفاته، سهولة الأمر على المتأولين في نقل المدعوين عن مذاهبهم، وقبيح اعتقادهم إليهم، ونسخ الهدى من صدورهم، فإنهم ربما اختاروا للدعوة إليه رجلاً مشهوراً بالديانة والصيانة، معروفاً بالأمانة، حسن الأخلاق، جميل الهيئة، فصيح اللسان، صبوراً على التقشف، والتزهد، مرتاضاً لمخاطبة الناس على اختلاف طبقاتهم، ويتهيأ لهم مع ذلك من عيب أهل الحق والطعن عليهم والإزراء بهم ما يظفر به المفتش عن العيوب، فيقولون للمغرور المخدوع: وازن بين هؤلاء وهؤلاء، وحكم عقلك، وانظر إلى نتيجة الحق والباطل، فيتهيأ لهم بهذا الخداع ما لا يتهيأ بالجيوش وما لا يطمع في الوصول إليه بدون تلك الجهة) انتهى.

● وأما وقيعة الفُسَّاقِ في أهل الفضل والدين، فعلى شَبَهٍ ممن قال الله فيهم:

﴿وإذا تُتلىٰ عليهم آيـٰتنا بيِّنات تعرف في وجوه الذين كفروا المنكر يكادون يسطون بالذين يتلون عليهم آياتنا . . . ﴾ الآية [الحج: ٧٢].

واستخفاف هؤلاء بالدين يحملهم على إشاعة أشياء عن العلماء، والدعاة منهم، ورجال الحسبة فيهم بقصد الشناعة عليهم.

● ويشبه الجميع في قصد التشنيع: أهل الأهواء على اختلاف فِرقهم، وتَنَوُّعِ مشاربهم، واختلاف مدارسهم، فإن لهم شهوة جامحة بالوقيعة في أهل

السنة، وعلماء الأمة.

● وإذا كانت هذه شناعات في مقام التجريح، فيقابلها على ألسنة شَقِيَّةٍ: مَقَامُ الإطراء الكاذب، برفع أناس فوق منزلتهم، وتعديل المجروحين، والصد عن فعلاتهم، وإن فَعَلَ الواحد منهم وَفَعَلَ.

وإذا كانت: «ظاهرة التجريح» وقيعة بغير حق، فإن «منح الامتياز» بغير حق، يُفسد الأخلاق، ويجلب الغرور والاستعلاء، وَيَغُرُّ الجاهلين بمن يضرهم في دينهم ودنياهم.

ولهذا ترى العقلاء يأنفون من هذه الامتيازات السخيفة وتأبى نفوسهم من هذه اللوثة الأعجمية الوافدة[١].

وهذه أحرف معترضة ثم أقول:

● وهكذا في سيل مُتَدفِّقٍ سَيَّالٍ على ألسنة كالسياط، دَأَبُها التربص، فالتوثب على الأعراض، والتمضمض بالاعتراض، مِمَّا يُوَسِّعُ جِراح الأمة، وَيُلْغي الثقة في علماء المِلَّة، ويغتال الفضل بين أفرادها، ويُقطِّع أرحامها تأسيساً على خيوط من الأوهام، ومنازلات بلا برهان، تَجُرُّ إلى فتن تدق الأبواب، وتضرب الثقة في قوام الأمة من خيار العباد.

فبئس المنتجع، وبئست الهواية، ويا ويحهم يوم تُبْلَى السرائر يوم القيامة.

□ □ □

(١) في رسالتي: «تغريب الألقاب العلمية». زيادة بيان لها.

والقسمة كما ترى: واحد ظالم لنفسه مبين، وآخر مظلوم. ومن قواعد المِلَّة: «نَصْرُ المسلم أخاه المسلم ظالماً أو مظلوماً» لاَ عَلَى مَقْصَدِ أول من تَكَلَّم بها: جُنْدَب بن العنبر، إذ أراد بها حمية الجاهلية، ولكن على مقصد النبي ـ ﷺ ـ إذ أخذ ـ ﷺ ـ الصورة، ونقلها إلى معنى شريف، بمعنى:

نُصْرَتُهُ ظالماً، بالأخذ على يده، وإبداء النصح له، وإرشاده وتخليصه من بناء الأحكام على الظنون والأوهام، وإعمال اليقين مكان الظن، والبينة محل الوسوسة، والصمت عن القذف بالباطل والإثم، ومبدأ حسن النية، بدل سوء الظن والطوية، وتحذيره من نقمة الله وسخطه.

وَنُصْرَتُهُ مظلوماً، بردع الظالم عنه، والإنصاف له منه، والدفع عن عرضه وكرامته، وتسليته، وتذكيره، بماله من الأجر الجزيل، والثواب العريض، وأن الله ناصره ـ بمشيئته ـ ولو بعد حين.

وهذه النصرة لهما من محاسن الإسلام، وأبواب الجهاد، وتُعلن النذارة لذوي النفوس الشريرة حملة الشقاق والشغب أن على الدرب رجالاً بالمرصاد، عَلَى حَدِّ قول الله تعالى:

﴿**فَشَرِّد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون**﴾ [الأنفال: ٥٧].

فتنقمع نفوسهم وهم يَسُفُّونَ المَلَّ، وينطوي عن الساحة الشقاق والشغب، وتلقين الناس السؤال عن فُلاَنٍ وَعَلاَّن، وَمَا يَجُرُّهُ مِنْ تَعَبٍ مِنْ غَيْرِ أَرَب.

لهذا جرى القلم في عرض ما هو كائن في معيار الشرع المطهر، عسى أن يكون وسيلة إنقاذٍ لمن أضناه مِشْوَار التجريح والتصنيف، فَيُلْقِي عصا التسيار قبل الممات.

وَسَلْوَةً لمظلوم مُضَرَّجٍ برماح الجَرَّاحين، فتكشف الضُّرَّ، وَتُبْعِدُ السُّوء.

وتحذيراً لكل عبدٍ مسلم، من سبيل من أحاطت به خطيئته.

وعسى أن يكون في هذه الأوراق تطهير لجماعة المسلمين من هذه الرواسب، وَأَمْنٌ لَهُمْ من هذه المخاوف، وَنَرْفَعُ بها الغطاء عن هذه المحنة الدفينة؛ لإطفاء جذوتها وكتم حملتها، خشية أن تعمل عملها فتفرق كلمة المسلمين، وتوجد الفروق بينهم، فيتخطفهم الناس، ويبقى صوت الحق ضئيلاً، وحامله ضعيفاً.

ومع هذا فلن تراها سجلاً للحوادث والواقعات المرة، فهي كثيرة، وصاحبها حامل لمسؤليتها: ﴿فكلاً أخذنا بذنبه﴾ من [الآية: ٤٠ العنكبوت]. لكنها أحرف جريئة في ورقات قليلة، تقرع جرس النذارة من هذه المكيدة: «تصنيف الناس» اعتداءً، و«تجريحهم» بغياً وعدواناً، فتكشف هذه الظاهرةَ بجلاء، وتواجه وجوه الذين يتعاملون معها بنصوص واضحة، وَقَوَارِعَ من نصوص الوحيين ظاهرة، فإلى فاتحة البيان لها:

● إن جارحة اللسان الناطق بالكلام المتواطأ عليه، أساس في الحياة والتعايش ديناً ودنيا، فبكلمة التوحيد يدخل المرء في ملة الإسلام، وبنقضها يخرج منها، وبين ذلك مراحل انتظمت أبواب الشريعة، فلو نظرت إلى «الكلام» وما بني عليه من أحكام لوجدت من ذلك عجباً في: الطهارة، والصلوات، وسائر أركان الإسلام، والجهاد، والبيوع، والنكاح، والطلاق، والجنايات، والحدود، والقضاء، . . .

بل أفردت أبواب في الفقهيات كلها لما تلفظ به هذه الأداة: «اللسان»:

في أبواب: القذف، والردة، والأيمان، والنذور، والشهادات، والإقرار.

وفي أصل الأصول: «التوحيد» يدور عليه البحث والتأليف.

فكم من كلام أوجب ردة فقتلاً، أو أوجب قذفاً فجلداً، أو أوجب

كفارات، أو نُزِعَتْ بسببه حقوق فَرُدَّتْ مظالم إلى أهلها. أو إقرار أوجب بمفرده حكماً، ولذا قالوا: «إقرار المرء على نفسه أقوى البينات».

وهكذا من مناهج الشريعة المباركة الغراء؛ ولهذا تكاثرت نصوص الوحيين الشريفين في تعظيم شأن اللسان ترغيباً وترهيباً، وأفرد العلماء في جمع غفير من مفرداته المؤلفات ففي الترغيب: الدعوة إلى الله على بصيرة، ونشر العلم بالدرس، وفضل الصدق، وكلمة الحق . . .

وفي الترهيب: عن الغيبة، والنميمة، والكذب، وآفات اللسان الأخرى.

وقد جمعت في ذلك «معجم المناهي اللفظية» وبسطت أصوله الشرعية في مقدمته.

● و إذا علمت أن النبي - ﷺ - قال فيما صح عنه:

«من يضمن لي ما بين لحييه وما بين فخذيه: أضمن له الجنة». علمت أن هذه «الضمانة» لا تعلق إلا على أمر عظيم.

وهذه بمؤداها «رِقابة شرعية» على حفظ أعراض المسلمين وكف الأذى عنهم في «العرض، والدين، والنسب، والمال، والبدن، والعقل».

ولما جمع الله شمل المسلمين أعلنها النبي - ﷺ - في حجة الوداع، فقال - ﷺ - في خطبته الجامعة على مسمع يزيد عن مائة ألف نفس من المسلمين:

«إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ألا هل بلغت».

□ □ □

وإذا علمت فُشُوَّ ظاهرة التصنيف الغَلاَّبة، وأن إطفاءها واجب، فاعلم أن المحترفين لها سلكوا لتنفيذها طرقاً منها:

● أنَّك ترى الجرَّاح القصاب، كُلَّمَا مَرَّ على ملأ من الدعاة اختار منهم «ذبيحاً» فرماه بقذيفة من هذه الألقاب المرَّة، تمرق من فمه مروق السَّهْمِ من الرَّمِيَّة، ثم يرميه في الطريق، ويقول: أميطوا الأذى عن الطريق، فإن ذلك من شعب الإيمان؟؟؟

● وَتَرَى دأبه التَّرَبُّص، والتَّرَصُّد: عين للترقب وأُذن للتجسس، كل هذا للتحريش، وإشعال نار الفتن بالصالحين وغيرهم.

● وَتَرَى هذا «الرَّمْز البغيض» مهموماً بمحاصرة الدعاة بسلسلة طويل ذرعها، رديء متنها، تجر أثقالاً من الألقاب المُنَفِّرة، والتُّهَمِ الفاجرة، لِيَسْلُكَهُم في قطار أهل الأهواء، وضُلاَّل أهل القبلة، وجعلهم وقود بلبلة، وحطب اضطراب.

وبالجملة فهذا «القطيع» هم أسوأ «غزاة الأعراض بالأمراض» والعَضِّ بالباطل في غوارب العباد، وَالتَّفَكُّهِ بها، فَهُمْ مُقَرَّنُونَ بأصفاد: الغل، والبغضاء، والحسد، والغيبة، والنميمة، والكذب، والبُهت، والإفك، والهمز، واللمز، جَمِيعُهَا فِي نَفَاذٍ وَاحِدٍ.

إنهم بحق: «رمز الإرادة السيئة» يرتعون فيها بشهوة جَامِحَةٍ.

نعوذ بالله من حالهم، لا رُعُوا.

□ □ □

● فيالِلَّهِ كم لهذه: «الوظيفة الإبليسية» من آثار مُوجِعَة للجراح نفسه؛ إذ سلك غير سبيل المؤمنين. فهو لَقىً، منبوذ، آثم، جانٍ على نفسه، وَخُلقه، ودينه، وأمته.

من كل أبواب سوء القول قد أَخَذَ بنصيب، فهو يقاسم القاذف، ويقاسم: البهَّات، والقَتَّات، والنَّمَّام، والمغتاب، ويتصدر الكذابين الوضاعين في أَعَزِّ شيء يملكه المسلم: «عقيدته وعرضه».

قال الله تعالى:

﴿**والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً**﴾ [الأحزاب: ٥٨].

وهذا البُهت قد يُوجب: «رِدَّةً» للقائل نفسه، كما لو قال لِمَنْ عَمِلَ بالإسلام: رجعي، متخلف، كما ترى تقريره في أبواب الردة من كتب الشريعة الحديثية والفقهية؛ ولهذا أَلَّف ابن قُطْلُوبغا، رسالة باسم: «من يَكفر ولم يشعر».

وهذا أسوأ أثر على المتفكهين بهذه الظاهرة فضلاً عن آثارها الأخرى عليه: منها سقوط الجراح من احترام الآخرين، وتقويمه بأنه خفيف، طَيَّاش، رقيق الديانة، صاحب هوى، جَرَّه هواه وقصور نظره عن تمييز الحق من الباطل، إلى مخاصمة المحق، والهجوم عليه بغير حق.

بل وسوأة عظمى احتساب المبتلى هذا السعي بالفساد، من الدين، وإظهاره بلباس الشرع المتين، والتلذذ بِذِكْرِه، ونشره.

حقاً لقد أتعب التاريخ، وأتعب نفسه، وآذى التاريخ، وآذى نفسه، فلا هو قال خيراً فغنم، ولا سكت فَسَلم.

فإلى قائمة الممقوتين في سجل التاريخ غَيْرَ مأسوف عليهم:

إن الشـقـي بـالشـقـاء مولـع
لا يمـلك الـرَّدَّ لـه إذا أتـى

● وَكَمْ أورثت هذه التُّهم الباطلة من أذى للمكلوم بها من خفقة في الصدر، ودمعة في العين، وزفرات تَظَلُّمٍ يرتجف منها بين يدي ربه في جوف الليل، لَهِجاً بكشفها مَادّاً يديه إلى مغيث المظلومين، كاسر الظالمين.

والظالم يغط في نومه، وسهام المظلومين تتقاذفه من كل جانب، عسى أن تُصيب منه مقتلاً.

فيا لله: «ما أعظم الفرق بين من نام وأعين الناس ساهرة تدعو له، وبين من نام وأعين الناس ساهرة تدعو عليه»(١).

● وَكَمْ جَرَّت هذه المكيدة من قَارِعَةٍ في الديار، بتشويه وجه الحق، والوقوف في سبيله، وضرب للدعوة من حدثاء الأسنان في عظماء الرِّجَال باحتقارهم وازدرائهم، والاستخفاف بهم وبعلومهم، وإطفاء مواهبهم، وإثارة الشحناء، والبغضاء بينهم.

ثم هضم لحقوق المسلمين: في دينهم، وعِرضهم. وتحجيم لانتشار الدعوة بينهم، بل صناعة توابيت، تُقْبَرُ فيها أنفاس الدعاة ونفائس دعوتهم؟؟

انظر: كيف يتهافتون على إطفاء نورها، فالله حسبهم، وهو حسيبهم.

وهذا مطمع مُؤكَّد من خطط أعداء الملَّة لِعدائها، والاستعداء عليها في منظومتهم الفَسْلَة لِكَيْدِ المسلمين، ومنها:

أن الكفار تكلموا طعناً في رواية راوية الإسلام أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ دون غيره من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ؛ لأنه أكثرهم رواية،

---

(١) من كلام ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ.

فإذا استسهل الطعن فيه، تبعه من دونه رواية.

لهذا فقد أطبق أهل الملة الإسلامية، على أن الطعن في واحد من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ: زندقة مكشوفة.

قال أبو زُرعة الرازي ـ رحمه الله تعالى ـ[1]:

«إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن رسولَ الله ـ ﷺ ـ حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدَّى إلينا ذلك كله الصحابةُ، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرحُ بِهِمْ أَوْلَى، وهم زنادقة».

وقد أجرى العلماء هذا الحكم بمن قدح في أحد من حملة الشرع المطهر، علماء الأمة العاملين؛ لأن القدح بالحامل يفضي إلى القدح بما يحمله من رسالة البلاغ لدين الله وشرعه؛ ولهذا أطبق العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ على أن من أسباب الإلحاد: «القدح بالعلماء».

قال الدَّوْرَقِيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ:

«من سمعته يذكر أحمد بن حنبل بسوء فاتهمه على الإسلام».

وقالها أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ في حق يحيى بن معين، وقيلت في حق أبي زُرعة، وعكرمة ـ رحم الله الجميع ـ.

«قال سفيان بن وكيع: أحمد عندنا محنة، من عاب أحمد فهو عندنا فاسق».

وقال غيره: «أحمد محنة به يُعرف المسلم من الزنديق».

وقيل فيه:

(١) «فتح المغيث»: (٤/ ٩٤).

أضحى ابن حنبل محنة مأمونة
وبحب أحمد يعرف المتنسك
وإذا رأيت لأحمد متنقصاً
فاعلم بأن ستوره ستهتك

فأهل السنة يُمتحن بمحبتهم فيتميز أهل السنة بحبهم، وأهل البدعة ببغضهم:

وقال الحافظ ابن عساكر ـ رحمه الله تعالى ـ[١]:

«واعلم يا أخي وَفَّقَنَا الله وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته، أن لحوم العلماء ـ رحمة الله عليهم ـ مسمومة، وعادة الله في هَتْكِ أستار منتقصيهم معلومة؛ لأن الوقيعة فيهم بما هم منه براء أمره عظيم، والتناول لأعراضهم بالزُّور والافتراء مَرْتَعٌ وخِيم، والاختلاف على من اختاره الله منهم لِنَعش العلم خلق ذميم . . .».

ومازالت ثائرة أهل الأهواء، تُوَظِّفُ هذه المكيدة في ثلب علماء الأمة. فَقَدْ لَجُّوا في الحَطِّ على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ لأنه عمدة في القرون المتأخرة لإحياء منهج السلف.

ونشروا في العالم التشنيع على دعوة علماء السلف في قلب الجزيرة العربية بالرجوع إلى الوحيين الشريفين، ونبزهم بشتى الألقاب للتنفير.

وفي عصرنا الحاضر يأخذ الدور في هذه الفتنة دورته في مسلاخ من المنتسبين إلى السنة مُتَلَفِّعِينَ بِمِرْطٍ يَنْسُبُونَهُ إلى السلفية ـ ظلماً لها ـ فنصبوا أنفسهم لرمي الدعاة بالتهم الفاجرة، المبنية على الحجج الواهية، واشتغلوا

---

(١) «تبيين كذب المفتري»: (ص/ ٢٩).

بضلالة التصنيف.

وهذا بلاء عريض، وفتنة مضلة في تقليص ظِلِّ الدين، وتشتيت جماعته، وزرع البغضاء بينهم، وإسقاط حملته من أعين الرعية، وما هنالك من العناد، وجحد الحق تارة، ورده أخرى.

صدق الأئمة الهداة: إن رمي العلماء بالنقائص، وتصنيفهم البائس من البينات، فتح باب زندقة مكشوفة.

● ويا لله كم صَدَّت هذه الفتنة العمياء عن الوقوف في وجه المَدِّ الإلحادي، والمدِّ الطُّرقي، والعبث الأخلاقي، وإعطاء الفرصة لهم في استباحة أخلاقيات العباد، وتأجيج سبل الفساد والإفساد.

إلى آخر ما تجره هذه المكيدة المهينة من جنايات على الدين، وعلى علمائه، وعلى الأمة، وعلى ولاة أمرها.

وبالجملة فهي فتنة مضلة، والقائم بها «مفتون» و«منشق» عن جماعة المسلمين.

□ □ □

● وبعد الإشارة إلى آثار «المنشقين» وغوائل تصنيفهم فإنك لو سألت: «الجرَّاح» عَنْ مُسْتَنَدِهِ، وَبَيِّنَتِهِ على هذا «التصنيف» الذي يصك به العباد صَكَّ الجَنْدَلِ، لأَفْلَتَ يديه، يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ، متلعثماً اليوم بما برع به لسانه بالأمس، وَلَوَجَدْتَ نهاية ما لديه من بينات هي:

وساوسُ غامضة، وانفعالات متوترة، وحسدٌ قاطع.

وتوظيفٌ لسوء الظن، والظن أكذب الحديث.

وبناءٌ على الزَّعْم، وبئس مطية الرجل زعموا.

فالمنشق يُشَيِّدُ الأحكام على هذه الأوهام المنهارة، والظنون المرجوحة، ومتى كانت أساساً تبنى عليه الأحكام[1]؟؟

ومن آحادها السخيفة التي يأتمرون وَيَلْتَقُونَ عليها للتصنيف:

● فلان يترحم على فلان، وهو من الفرقة الفلانية؟

فانظر كيف يتحجرون رحمة الله، ويقعون في أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة، إضافة إلى التصنيف بالإثم.

● إنه يذكر فلاناً بالدرس، وينقل عنه:

والذي تحرر لي أن العلماء لا ينقلون عن أهل الأهواء المُغَلَّظَة، والبدع الكبرى ـ المُكَفِّرَةِ ـ، ولا عن صاحب هوى أو بدعة في بدعته، ولا متظاهر ببدعة متسافه بها، داعية إليها.

وما دون ذلك ينقلون عنهم على الجادة أي: على سبيل الاعتبار، كالشأن في سياق الشواهد والمتابعات في المرويات.

● ومن مستندات «المنشقين» الجراحين: تتبع العثرات، وتلمس الزَّلَّات، والهفوات.

---

(١) انظر: «الفتاوى»: (١٣/ ١١٠ ـ ١١٢).

فَيُجرح بالخطأ، ويُتبع العالم بالزَّلَّة، ولا تُغفر له هفوة.

وهذا منهج مُرْدٍ.

فمن ذا الذي سلم من الخطأ ـ غير أنبياء الله ورسله ـ، وكم لبعض المشاهير من العلماء من زلات، لكنها مغتفرة بجانب ما هم عليه من الحق والهدى والخير الكثير:

مَنِ الذي ما ساء قط
وَمَنْ له الحسنى فقط

وَلَوْ أُخِذَ كُلُّ إنسان بهذا لما بقي معنا أحد، وَلَصِرْنا مثل دودة القَزِّ، تطوي على نفسها بنفسها حتى تموت.

وانظر: ما ثبت في: «الصحيحين» عن جابر ـ رضي الله عنه ـ «أن رسول الله ـ ﷺ ـ نَهَى أن يَطرق الرجلُ أهلَه ليلاً يتخونهم أو يلتمس عثراتهم».

هذا وهم أهل بيت الرجل وخاصته فكيف بغيرهم؟

وَمَا شُرِع أَدَبُ الاستئذان، وما يتبعه من تحسيس أهل البيت بدخول الداخل إلا للبعد عن الوقوع على العثرات فكيف بتتبعها.

● **ومن طرائقهم:**

ترتيب سوء الظن، وحمل التصرفات قولاً، وفعلاً على محامل السوء والشكوك.

ومنه: التناوش من مكان بعيد لحمل الكلام على محامل السوء بعد بذل الهَمِّ القاطع للترصد، والتربص، والفرح العظيم بأنه وجد على فلان كذا، وعلى فلان كذا.

ومتى صار من دين الله: فرح المسلم بمقارفة أخيه المسلم للآثام.

ألا إن هذا التصيد، داء خبيث متى ما تمكن من نفس أطفأ ما فيها من نور

الإيمان، وَصَيَّرَ القلب خراباً يباباً، يستقبل الأهواء والشهوات، ويفرزها. نعوذ بالله من الخذلان.

ومن هذا العرض يتبين أن: «ظاهرة التصنيف» تسري بدون مقومات مقبولة شرعاً، فهي مبنية على دعوى مجردة من الدليل، وإذا كانت كذلك بطل الادعاء، واضمحلت الدعوى، وأصبحت غير مسموعة شرعاً، وآلت حال المدعي إلى مدعى عليه تقام عليه الدعوى بما كذب وافترى وفي الحديث أن النبي - ﷺ - قال:

«لو يعطى الناس بدعواهم . . .» الحديث.

❑ ❑ ❑

● حينئذٍ يأتي السؤال: ما هي الأسباب الداعية إلى شهوة التجريح بلا دليل؟

والجواب: أن الدافع لا يخلو:

● إما أن يكون الدافع «عداوة عقدية في حُسْبَانِه» فهذا لأرباب التوجهات الفكرية، والعقدية المخالفة للإسلام الصحيح في إطار السلف.

وهؤلاء هم الذين ألقوا بذور هذه الظاهرة في ناشئتنا.

● أو يكون الدافع من تلبيس إبليس، وتلاعبه في بعض العباد بداء الوسواس، وكثيراً ما يكون في هؤلاء الصالحين من نفث فيهم أهل الأهواء نفثة، فتمكنت من قلوبهم، وحسبوها زيادة في التوقي والورع، فطاروا بها كل مطار حتى أكلت أوقاتهم، واستلهمت جهودهم، وصدتهم عما هم بحاجة إليه من التحصيل، والوقوف على حقائق العلم والإيمان.

ولهذا كثرت أسئلتهم عن فلان، وفلان، ثم تنزلت بهم الحال إلى الوقوع فيهم.

وكأن ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ شاهد عيان لِمَا يجري في عصرنا إذ يقول[١]:

(ومن العجب أن الإنسان يهون عليه التحفظ والاحتراز من أكل الحرام، والظلم، والزنا، والسرقة، وشرب الخمر، ومن النظر المحرم، وغير ذلك.

ويصعب عليه التحفظ من حركة لسانه، حتى ترى الرجل يُشار إليه بالدين، والزهد، والعبادة، وهو يتكلم بالكلمات من سخط الله لا يُلقي لها بالاً، ينزل بالكلمة الواحدة منها أبعد ما بين المشرق والمغرب.

---

(١) «الداء والدواء»: (ص/ ١٨٧).

وكم ترى من رجل مُتَوَرِّع عن الفواحش والظلم ولسانه يفري في أعراض الأحياء والأموات لا يبالي ما يقول) انتهى.

● أو يكون الدافع: «داء الحسد والبغي والغيْرة» وهي أشد ما تكون بين المنتسبين إلى الخير والعلم، فإذا رأى المغبون في حظه من هبوط منزلته الاعتبارية في قلوب الناس، وجفولهم عنه، بجانب ما كتب الله لأحد أقرانه من نعمة ـ هو منها محروم ـ، من القبول في الأرض، وانتشار الذكر، والتفاف الطلاب حوله، أَخَذَ بتوهين حاله، وَذَمِّه بما يشبه المدح، فلان كذا إلا أنه . .

وقد يسلك ـ وشتان بين المسلكين ـ صَنِيعَ المتورعين من المحدِّثين في المجروحين كحركات التوهين، وصيغ الدعاء التي تشير إلى المؤاخذات، والله يعلم أنه لا يريد إلا التمريض، يفعل هذا كَمَداً من باب الضرب للمحظوظين بوساوس المحرومين.

وكل هذا من عمل الشيطان.

ومن هنا تبتهج النفس بِدِقَّةِ نظر النُّقَّاد؛ إذ صرفوا النظر عما سبيله كذلك من تقادح الأقران.

ولهذا تتابعت كلمات السلف كما روى بعضاً منها ابن عبد البر ـ رحمه الله تعالى ـ بأسانيده في: «جامعه» عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ ومالك بن دينار، وأبي حازم ـ رحمهم الله تعالى ـ ومنها:

(خذوا العلم حيث وجدتم، ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم على بعض، فإنهم يتغايرون تغاير التيوس في الزريبة).

وعن أبي حازم:

(العلماء كانوا فيما مضى من الزمان إذا لقي العالم من هو فوقه في العلم كان ذلك يوم غنيمة، وإذا لقي من هو مثله ذاكره، وإذا لقي من هو دونه لم يزه

عليه حتى كان هذا الزمان، فصار الرجل يعيب من هو فوقه ابتغاء أن ينقطع منه حتى يرى الناس أنه ليس به حاجة إليه، ولا يذاكر من هو مثله، ويزهى على من هو دونه، فهلك الناس).

وصدق النبي ـ ﷺ ـ فيما رواه حواري رسول الله ـ ﷺ ـ وابن عمته: الزبير ابن العوام ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال:

«دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد، والبغضاء، البغضاء هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين، والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أنبئكم بما يثبت ذلك لكم: أفشوا السلام بينكم».

● أو الدافع: «عداوة دنيوية» فكم أثارت من تباغض وشحناء، ونكد، ومكابدة. فهؤلاء دائماً في غُصَّةٍ مِنْ حياتهم، وَتَحَرُّق على حظوظهم، ولا ينالون شيئاً.

«وإنما أهلك النَّاسَ الدرهمُ والدينار».

واللبيب يعرف شرح ذلك.

وعلى كل حال فإن الهوى هو الذي يحمل الفريقين على هذه الموبقات، وقد يجتمع في الإنسان أكثر من دافع.

وأشدهم طَوْعاً للهوى، أكثرهم إغراقاً في هذه الدوافع؛ إذ إن إصدار أي حكم لا يَخْلو من واحد من مأخذين لا ثالث لهما:

١ـ الشريعة: وهي المستند الحق وموئل «العدل»، وماذا بعد الحق إلا الضلال.

٢ـ الهوى: وهو المأخذ الواهي الباطل المذموم، ولا يترتب عليه حق أبداً.

والهوى ـ نعوذ بالله منه ـ هو أول فتنة طرقت العَالَم، وباتباع الهوى ضل

إبليس، وبه ضل كثير من الأمم عَنِ اتِّبَاعِ رُسلهم وأنبيائهم كما في قصص القرآن العظيم؛ ولهذا حكم الله ـ وهو أعدل الحاكمين ـ أنه لا أحد أضل ممن اتبع هواه، فقال سبحانه:

﴿ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله﴾ [القصص: ٥٠].

وقال تعالى:

﴿ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب﴾ [ص: ٢٦].

ولذلك قيل للمائلين عن سبيل القصد: «أهل الأهواء»؛ وذلك لاتباعهم الهوى، أو لأنها تهوي بأهلها في النار.

● وإذا كان أهل الأهواء قد نَجَحُوا في نفثتهم المحمومة هذه، ففتح الأغرار بها كوة على علمائهم، فإن اللادينيين قد حَوَّلُوها إلى باب مفتوح على مصراعيه، فألحقوا كل نقيصة، وسخرية في كل متدين وعبد صالح، وأما العلماء فقد جعلوهم «وقود البلبلة وحطب الاضطراب».

□ □ □

● وإذا كانت هذه الظاهرة مع شيوعها، وانتشارها، واهية السند، معدومة البينة، فمن هو الذي تولى كِبرها، ونفخ في كِيرِها، وسعى في الأرض فساداً بنشرها، وتحريك الفتن بها، والتحريش بواسطتها؟؟؟

والجواب: هم أرباب تلك الدوافع، ولا تبتعد فتبتئس وَخَلِّ عنك التحذلق والفجور، نعوذ بالله من أمراض القلوب.

والنفس لا تتقطع حسرات هنا، فإن من في قلبه نوع هوى وبدعة، قَدْ عُرِفَتْ هذه الفعلات من جادتهم التي يتوارثونها على مدى التاريخ، وتوالي العُصر، وَقَدْ نَبَّهَ على مكايدهم العلماء، وَحَذَّرُوا الأَغْرَارَ مِنَ الاغْتِرَارِ . . .

لكن بلية لا لَعاً لها، وفتنة وقى الله شرها حين سرت في عصرنا ـ ظاهرة الشغب هذه إلى من شاء الله من المنتسبين إلى السنة، ودعوى نصرتها، فاتخذوا «التصنيف بالتجريح» دِيناً ودَيْدناً، فصاروا إلْباً على أقرانهم من أهل السنة، وحرباً على رؤوسهم، وعظمائهم، يُلْحِقُونَهُمُ الأَوْصَافَ المرذولة، وينبزونهم بالألقاب المستشنعة المهزولة، حتى بلغت بهم الحال أن فاهوا بقولتهم عن إخوانهم في الاعتقاد، والسنة، والأثر: «هم أضر من اليهود والنصارى» و«فلان زنديق»؟؟

وتَعَامَوا عن كُلِّ ما يَجْتَابُ ديار المسلمين، ويخترق آفاقهم، من الكفر، والشرك، والزندقة، والإلحاد، وفتح سبل الإفساد والفساد، وَمَا يَفِدُ في كل صباح ومساء من مغريات وشهوات، وأدواء وشبهات، تُنْتِجُ تكفير الأمة، وتفسيقها، وإخراجها نشأً آخر منسلخاً من دينه، وخلقه.

وهنا، ومن هذا «الانشقاق» تَشَفَّى المخالف بواسطة «المنشقين» ووصل العدو من طريقهم، وَجَنَّدُوهم للتفريق من حيث يعلمون أو لا يعلمون، وَانْفَضَّ بَعْضٌ عن العلماء، والالتفاف حولهم، وَوَهَّنُوا حالَهم، وزَهَّدُوا الناس

في علمهم .

وبهؤلاء «المنشقين» آل أمر طلائع الأمة، وشبابها إلى أوزاع، وأشتات، وفرق، وأحزاب، وركض وراء السراب، وضياع في المنهج، والقدوة، وما نجا من غمرتها إلاَّ مَنْ صَحِبَهُ التوفيق، وعمر الإيمان قلبه .

ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وهذا «الانشقاق» في صَفِّ أهل السنة لأول مرة - حسبما نعلم - يُوجَدُ في المنتسبين إليهم من يشاقهم، وَيُجَنِّد نفسه لمثافنتهم، ويتوسد ذراع الهَمِّ لإطفاء جذوتهم، والوقوف في طريق دعوتهم، وإطلاق العنان لِلِّسان يَفْري في أعراض الدعاة ويُلقي في طريقهم العوائق في : «عصبية طائشة» .

فلو رأيتهم - مساكين يُرْثَى لحالهم وضياعهم - وهم يتواثبون، ويقفزون، والله أعلم بما يوعون، لأدركت فيهم الخفة والطيش في أحلام طير. وهذا شأن من يخفق على غير قاعدة وَلَوْ حَاجَجْتَ الوَاحِدَ مِنْهُم لَمَا رَأَيْتَ عنده إلا قطعة من الحماس يتدثر بها على غير بصيرة، فيصل إلى عقول السُّذَّجِ من باب هذه الظاهرة: الغيرة. نصرة السنة. وحدة الأمة. وهم أول من يضع رأس المعول لهدمها، وتمزيق شملها . . .

لكن مما يطمئن أن هذه : «وعكة» مصيرها إلى الاضمحلال و«لوثة وافدة» تنطفي عن قريب، وعودة «المنشقين» إلى جماعة المسلمين أن تعلم :

● أن هذا التبدد يعيش في أفراد بلا أتباع، وصدق الله :

﴿**وما للظالمين من أنصار**﴾ [البقرة : ٢٧٠] .

ومن صالح الدعاء :

﴿**ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين**﴾ [الأعراف : ٤٧] .

وقوله تعالى :

﴿رب فلا تجعلني في القوم الظالمين﴾ [المؤمنون : ٩٤] .

● وأن هؤلاء الأفراد يسيرون بلا قضية .

● وأن جَوَلاَنَهم : هو من فزع وثبة الانشقاق ؛ ولهذا تلمس فيهم زعارة، وقلة توفيق .

فلا بد ـ بإذن الله تعالى ـ أن تخبوا هذه اللوثة، ويتقلص ظلها، وتتكتم أنفاسها، ويعود «المنشق» تائباً إلى صف جماعة المسلمين، تالياً قول الله تعالى : ﴿رب نجني من القوم الظالمين﴾ [القصص : ٢١] .

● ثم يأتي سؤال ثانٍ :

من الذي يحمل تبعة فُشُوِّ «ظاهرة التصنيف» فالانشقاق عن «أهل السنة»؟؟

يحمل تبعتها فريقان :

الأول : الغافلون عن تنفس التوجهات الفكرية، والعقدية، والمادية، وزرعها في أفئدة الناشئة .

وأصله : التفريطُ في الغَيْرَةِ على الحق، والأمرِ بالمعروف والنهي عن المنكر، وَمَدُّ بساط : عَسَى، وَلَعَلَّ .

الثاني : غياب العالم القدوة عن القيام بدوره الجهادي التربوي ـ بلا تذبذب ـ كُلٌّ بما فتح الله عليه حسب وُسْعِهِ وطاقته .

لهذين الأثرُ العظيم في تنفس هذه الظاهرة .

□ □ □

هذه هي حقيقة هذه الظاهرة، وآثارها، ومستندها، ودوافعها، ومُتولي كِبْرِهَا، وأسباب فشوها، وتفنيدها.

حينئذٍ يأتي سؤال يفرض نفسه:

ما العمل لمواجهتها، وكف بأسها عن المسلمين؟

فأقول:

العمل في أصول إلى ثلاث فِئات:

١ ـ إلى «الجَرَّاح» المتلبس بظاهرة التصنيف.

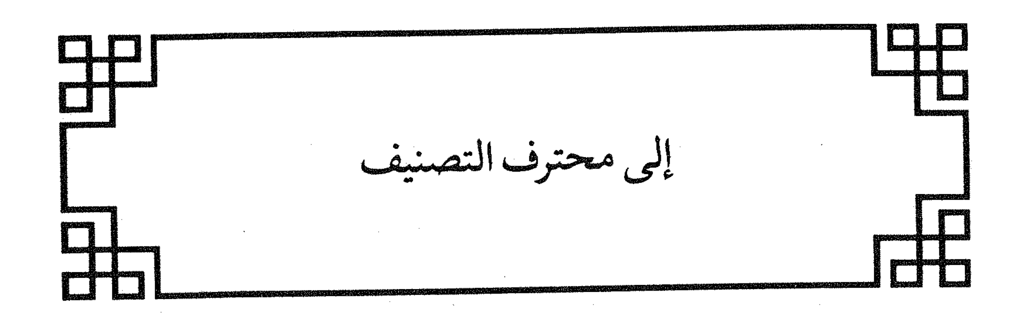
٢ ـ إلى الذي وُجِّهَ إليه التصنيف.

٣ ـ أصول لهما، ولكل مسلم يريد الله والدار الآخرة.

فإلى بيانها:

إِلَى مُحْتَرِفِ التَّصْنِيفِ

قَدِّر لِرِجْلِكَ قَبْلَ الخَطْوِ مَوْضِعَهَا
فَمَنْ عَلاَ زَلَقاً عَنْ غِرَّةٍ زَلَجَا



إلى محترف التصنيف

كانت العرب في جاهليتها تعاقب الشاعر الهجَّاء بِشَدِّ لسانه بِنِسْعَةٍ ـ سير من جلد مفتول ـ أو يشترون منه لسانه بأن يفعلوا به خيراً، فينطلق لسانه بشكرهم، فكأنما رُبط لسانه بِنسعة.

قال عبد يغوث بن الحارث لما أسرته «تَيْمٌ»: يوم الكُلاب الثاني[1]:

أقول وقد شدوا لساني بنسعة

أَمعشر تيم أطلقوا لي لسانِيَا

وقد أَقَرَّت الشريعة هذه العقوبة بالمعنى الثاني، منذ أن أمر بها النبي ـ ﷺ ـ في غَزاة حنين، يوم توزيع الغنائم فقال ـ ﷺ ـ: «اقطعوا عني لسانه».

وهذه سنة ماضية في مواجهة من يَمَسُّ الأخوة الإسلامية بسوء من القول.

ولهذا أنفذها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في الحطيئة: جرول بن أوس العبسي المتوفى سنة ٤٥هـ. لما أكثر من هجاء الزبرقان بن بدر التميمي ـ رضي الله عنه ـ فشكاه إلى عمر ـ رضي الله عنه ـ فسجنه عمر بالمدينة، فاستعطفه بأبياته المشهورة، فأخرجه، ونهاه عن هجاء الناس، فقال: إذاً تموت عيالي جوعاً .... فاشترى عمر ـ رضي الله عنه ـ منه أعراض المسلمين بثلاثة آلاف درهم.

---

(١) «عقوبات العرب على المعاصي» للآلوسي ـ رحمه الله تعالى ـ.

فأوقع عمر ـ رضي الله عنه ـ بالحطيئة عقوبتين:

حبس الأبدان، وحبس اللسان.

ثم ترى هذه في تاريخ المسلمين الطويل، يبذلون العطاء؛ لقطع ألسنة اللُّسن، وَكَفِّ بذاءتهم عن أعراض المسلمين.

وإذا كانت هذه عوامل دفع للأَذَى، وتطهير للساحة الإسلامية من البذاء، فقد حفلت الشريعة بنصوص الوعيد لمن ظلم، واعتدى، تنذر بعمومها محترفي التصنيف ظلماً وعدواناً، وظناً وبهتاناً، وتحريشاً وإيذاءً.

فالظالم: قد ظلم نفسه، وخسرها، متبع لهواه، قَدْ بَدَّلَ الحق إلى الباطل، يُحَوِّلُ القول إلى غيره، مفتر، كذاب، حجته أبداً: الهوى، متعد لحدود الله، ولهذا استحق هذا الوصف البشع: «الظالم» كما قال الله تعالى: ﴿**ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون**﴾ [البقرة: ٢٢٩].

● وَمُحَاصَرَةً للظلم وأهله، فقد جاءت النصوص ناهية عن معاشرة الظالم، والركون إليه، وتوليه، والقعود معه، ﴿**فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين**﴾ [الأنعام: ٦٨]. والنهي عن السكن في مسكنه، ويخاطب بغير التي هي أحسن، وأن السبيل عليه: ﴿ **إنما السبيل على الذين يظلمون الناس** ﴾ [الروم: ٤٢].

والظالم: لا يفلح. وليس له من أنصار. والله لا يحب الظالمين ولا يهديهم. وليس للظالم من ولي ولا نصير. ودائماً في ضلال مبين. وفي زيادة خسار وتباب. وعليه اللعنة. وللظالم سوء العاقبة، وقطع دابره. والظالم وإن قوي فإن القوة لله جميعاً. ولا عدوان إلا على الظالمين.

وقد تنوعت عقوبات الظلمة والظالمين في هذه الدنيا: برجز من السماء. والأخذ بالصاعقة، وبالطوفان. وتدمير بيوتهم، وخوائها. وأخذ الظالم بعذاب

بئيس، وأن عقوبة جرمه تعم. وحاله شديدة في غمرات الموت.

وللظالم من الوعيد يوم القيامة: الوعيد بالنار، وبويل، وبعذاب كبير، وَسَيَعَضُّ عَلَى يَدَيْهِ. وسيجد ما عمل حاضراً ولا يظلم ربك أحداً.

● وتجريح الناس وتصنيفهم بغير حق، شعبة من شعب الظلم، فهو من كبائر الذنوب والمعاصي، فاحذر سلوك جَادَّةٍ يَمَسُّكَ منها عذاب.

وقد ثبت من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ ﷺ ـ أنه قال:

«لتؤدن الحقوق يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء من القرناء». رواه أحمد، ومسلم.

وعن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال:

«سألت النبي ـ ﷺ ـ أي العمل أفضل؟ قال إيمان بالله وجهاد في سبيله، قلت: فأي الرقاب أفضل؟ قال: أعلاها ثمناً، وأنفسها عند أهلها، قلت: فإن لم أفعل؟ قال: تعين ضائعاً، أو تصنع لأخرق».

قال: فإن لم أفعل؟ قال:

تدع الناس من الشَّرِّ، فإنها صدقة تصدق بها على نفسك» متفق عليه.

وثبت عن النبي ـ ﷺ ـ أنه قال:

«المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده».

وثبت أيضاً أن النبي ـ ﷺ ـ قال:

«لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا، ولا يبع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله إخواناً المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يحقره ولا يخذله التقوى ههنا ـ ويشير إلى صدره ثلاث مرات ـ بِحَسْب امرىء من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه».

وثبت أيضاً من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ ﷺ ـ قال:

«أتدرون ما المفلس؟» قالوا: المُفْلِسُ فينا من لا درهم له ولا متاع. فقال: «إن المُفْلِسَ من أمتي، من يأتي يوم القيامة بصلاةٍ وصيامٍ وزكاةٍ، ويأتي وقد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا. فيُعْطَىٰ هذا من حسناته وهذا من حسناته. فإن فَنِيَتْ حسناتُهُ، قَبْلَ أن يُقْضَىٰ ما عليه، أُخذ من خطاياهم فَطُرِحَت عليه. ثم طُرِح في النار». رواه مسلم.

وساق الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «الإصابة» عن أم الغادية ـ رضي الله عنها ـ قالت: خرجت مع رهط من قومي إلى النبي ـ ﷺ ـ فلما أردت الانصراف، قلت: يا رسول الله أوصني، قال:

«إيَّاكِ وما يسوء الأذن».

رواه ابن منده، والخطيب في «المؤتلف والمختلف».

وساق أيضاً عن عمر ـ رضي الله عنه ـ:

«لا يعجبنكم طنطنة الرجل، ولكن من أدى الأمانة، وكف عن أعراض الناس فهو الرجل».

رواه أحمد في «الزهد».

وساق أيضاً من محاسن شعر أبي الأسود الدؤلي:

لا ترسلن مقالة مشهورة
لا تستطيع إذا مضت إدراكها
لا تبدين نميمة نبئتها
وتحفظن من الذي أنباكها

والنصوص الواردة وفيها بيان أنواع العقوبات على هذا في الدارين، أكثر من أن تحصر، وربما يبتلى «الجَرَّاح» بمن يشينه بأسوأ مما رمى به غيره، مع ما يلحقه من سوء الذكر حياً وميتاً، فنعوذ بالله من سوء المنقلب.

فيا محترف الوقيعة في أعراض العلماء، اعلم أنك بهذه المشاقة قد خرقت حرمة الاعتقاد الواجب في موالاة علماء الإسلام.

قال الطحاوي ـ رحمه الله تعالى ـ في بيان معتقد أهل السنة في ذلك[1]:

«وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين ـ أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر ـ لا يُذكرون إلاَّ بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير سبيل».

قال شارحه ـ رحمه الله تعالى ـ:

«قال تعالى: **﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نُوَلِّهِ ما تولى ونُصله جهنم وساءت مصيراً﴾** [النساء: ١١٥].

فيجب على كل مسلم بعد موالاة الله، ورسوله، موالاة المؤمنين، كما نطق به القرآن، خصوصاً الذين هم ورثة الأنبياء، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم، يهتدى بهم في ظلمات البر والبحر، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم، ودرايتهم؛ إذ كل أمة قبل مبعث محمد ـ ﷺ ـ علماؤها شرارها، إلا المسلمين فإن علماءهم خيارهم، فإنهم خلفاء الرسول من أمته، والمحيون لما مات من سنته، فبهم قام الكتاب، وبه قاموا وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، وكلهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول ـ ﷺ ـ ولكن إذا وُجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلابد له في تركه من عذر ـ ثم ذكرها» انتهى.

وإني أقول:

إن تَحَرُّكَ هؤلاء الذين يجولون في أعراض العلماء اليوم سوف يجرون ـ غداً

(١) «العقيدة الطحاوية مع شرحها»: (ص/ ٤٩١).

ـ شباب الأمة إلى مرحلتهم الثانية[١] : الوقيعة في أعراض الوُلاَةِ مِنْ أهل السنة، وقد قيل: «الحركة وَلُودٌ، والسكون عاقر». وهو أسوأ أثر يجره المنشقون وهذا خرق آخر لجانب الاعتقاد الواجب في موالاة ولي أمر المسلمين منهم. «وسوف يحصد الزَّوْبَعَةَ مَنْ حَرَّكَ الرِّيح».

قال الطحاوي ـ رحمه الله تعالى ـ[٢] :

«ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله ـ عز وجل ـ فريضة ما لم يأمروا بمعصية.

وندعو لهم بالصلاح والمعافاة. ونتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ، والخلاف، والفرقة» انتهى.

فاتق الله أيها الجَرَّاح، واعلم أن احترافك التجريح بالتصنيف مختبر ينفذ منه الناس باليقين إلى وصف منك لدخائل نفسك، وما تحمله من ميول، ودوافع، فتقيم الشاهد عليك من فلتات لسانك، وإدانة المرء من فِيه أقوى، فَأَحْكِمْ ـ رحمك الله ـ الرّقابة على اللسان لا يُورِدْك موارد الهلكة، ولا تَمْشِ براحلة العمر ـ الوقت ـ وأنت تثقلها بهذه الظاهرة الفتاكة «ظاهرة الهدم والتدمير» فَتُحرق في غمرتها: الجهدَ، والنشاطَ، وبواكير الحياة، ومقتبل العمر، بل وربما خاتمته، أعاذنا الله وإياك من سوء الخاتمة.

والزم ـ عافاك الله ـ تقوى الله، ومراقبته، والإنابة إليه، واستغفاره، واحذر صنعةَ المفاليس هذه، وتدبر هذه الآية:

---

(١) وهي نتيجة حتمية لمنهجهم، فلهم بالأمس أسلاف في حادثة الحرم «السوداء» عام ١٤٠٠هـ . . . اختلفت الأساليب والغاية واحدة.

(٢) «شرح الطحاوية»: (ص/ ٣٧٩ ـ ٣٨٢).

﴿ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجِد الله غفوراً رحيماً﴾ [النساء: ٤٠].

وقوله تعالى: ﴿فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه إن الله غفور رحيم﴾ [المائدة: ٣٩].

فبادر - يَا عَبْدَ اللهِ - إلى التوبة، وأداء الحقوق إلى أهلها، والتحلل منهم، فقد ثبت عن نبي الهدى - ﷺ - أنه قال:

«من كانت عنده مظلمة لأخيه من عِرْضِهِ، أوْ مَالِهِ، فليؤدها إليه، قَبْلَ أن يأتي يَوْمُ القيامة لا يقبل فيه دينار ولا درهم . . .» الحديث. رواه البخاري.

وَلَعَلِّي بهذا كما قال صخر:

لعمري لقد نَبَّهْت من كان نائماً

وأسمعت من كانت له أذنان

وكل عبد صالح يسمع الخير، سماع استجابة، وهذا شأن المؤمن أَوَّاهٌ مُنيب، ومن لحقه الإِدْبَارُ فَأَبى، فإليه:

﴿إن الله يُسمع من يشاء وما أنت بمسمعٍ من في القبور﴾ [فاطر: ٢٢].

وأنشد ابن الشجري:

إذا نُهِي السفيه جَرَى إليه

وخالف والسفيه إلى خلاف

وهذا يعاني: «أزمة في الضمير» و«ذبحة في الصدر»؛ إذ تمكن منه الدَّاء، وللميؤس أحكام بَيَّنَها الفقهاء، نعوذ بالله من الشقاء.

وما بقي لِمَنْ أَبَى إلاَّ الحَجْرُ على لسانه لصالح الديانة.

أما من كانت وقيعته ظُلْماً فيمن عَظُمَ شأنه في المسلمين بحق، فينبغي تغليظ عقوبة الواقع، إضافة إلى الحَجْرِ على لسانه، ولهذا نظائر في الشريعة،

كوقوع الظلم في الأشهر الأربعة الحرم، والرفث والفسوق والجدال في الحج، وتغليظ الدية في النفس وفي الجراح في الشهر الحرام، وفي البلد الحرام، وفي ذوي الرحم، كما هو مذهب الشافعي، فهذه وأمثالها محرمات على كل مسلم في كل زمان، ومكان، لكن لما عَظُم الجُرْم بتعدد جهات الانتهاك، عظم الإثم، والجزاء.

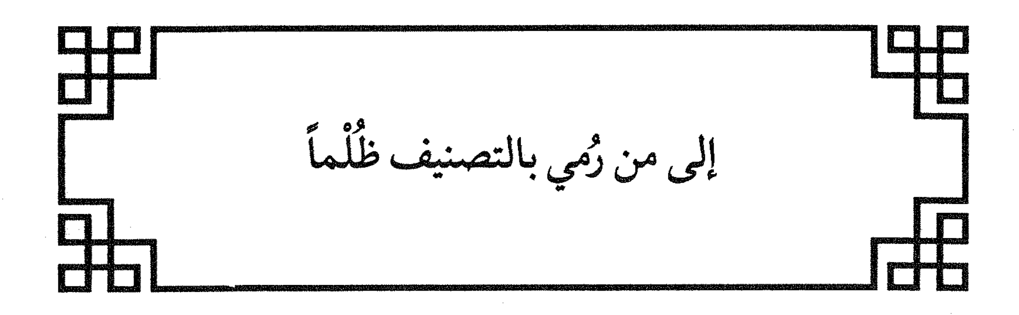
ولمثل هؤلاء ـ كما قال عبد الله بن المبارك ـ رحمه الله تعالى ـ: (تُقَشَّرُ العُصِي).

والله أعلم.

□ □ □

إلى من رُمي بالتصنيف ظُلْماً





إلى من رُمي بالتصنيف ظُلْماً

اتل ما أوحي إلى نبيك ـ ﷺ ـ: ﴿**ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك. إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم**﴾ [فصلت: ٤٣].

والقرآن العظيم قَدْ حَوَى قَصَصَ أنبياء الله ورسله مع أممهم وما ينالهم من الأذايا والبلايا في سبيل الدعوة؛ ولهذا وُفِّق مَنْ أَفْرَدَ قَصَصَهم وَشَرَحَها، وأَحسنَ كُلَّ الإحسان من أَلَّف باسم: «دعوة الرسل» أَمثال الشيخ العدوي ـ رحمه الله تعالى ـ.

وهذه سنة من الله ماضية لكل من سلك سبيلهم، واقتفى أثرهم.

أَلَمْ تَرَ سِيَرَ الصحابة والتابعين وأتباعهم في كل عصر ومصر إلى عصرنا الحزين، كيف يقاومهم المبطلون، ويشنع عليهم المبَطِّنُون.

وفي هذا مواقف لا تُحصى، وقصص لا تُنسى، وإذا قرأت كتاب: «من أخلاق العلماء» رأيت من ذلك عجباً.

فَكَمْ في سيرهم الشريفة من إمام ضُرب بل قُتل، وإمام سُجن، وإمام نُفي، وإمام عُزل وأهين، بل فيهم من جُمعت له هذه كُلُّها أو جُلُّها، بما لَبَّس في حقهم الملبِّسُون، وأرجف به المرجفون، وهم منها براء، والمرجفون في قرارة أنفسهم عليها شهداء.

وخذ أمثلة على هذا فيمن رُمي بشناعة وهو منها بريء:

فَرُمي جماعة من فحول العلماء بِالتَّشَيُّعِ، وآخرون بالنَّصْب، وآخرون

بِالتَّجَهُّمِ، وغير ذلك، وهم من هذه النِّحَلِ الفاسدة براء.

ومنهم ـ أجزل الله مثوبتهم ـ من حَكَى ما وقع له على سبيل مَا مَنَّ الله به عليه من لزوم السنة، ونصرتها، والدعوة إليها، ورجاء مضاعفة الأجر بما يصنعه الأضداد البؤساء.

وفي حياة الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ وهو يعيش بين محنة الدنيا والدين، عبرة للمعتبرين.

وخذ على سبيل المثال: ابن العربي المالكي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ ـ رحمه الله تعالى ـ إذ يقول في فاتحة كتابه: «عارضة الأحوذي»:

«فإن طائفةً من الطلبة عرضوا عَلَيَّ رغبةً صادقة في صرف الهمة إلى شرح كتاب أبي عيسى الترمذي، فَصَادَفَ مِنِّي تَبْعَاداً عن أمثال ذي، وفي عِلم عَلاَّم الغيوب أني أحرص الناس على أن تكون أوقاتي مستغرقةً في باب العلم، إلاَّ أني مُنِيتُ بِحَسَدَةٍ لا يُفتنون؟ ومبتدعة لا يفهمون، قد قعدوا مِنِّي مَزْجَرَ الكلب يُبصبصون، والله أعلم بما يتربصون:

﴿**قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ونحن نتربص بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا فتربصوا إنا معكم متربصون**﴾ [التوبة: ٥٢].

بيد أن الامتناع عن التصريح بفوائد المِلَّة، والتبرع بفوائد الرحلة لعدم المنصف، أو مخافة المتعسف، ليس من شأن العالمين، أَوَ لَمْ يَسْمَعُنَّ قَوْلَ رَبِّ العالمين لنبيه الكريم:

﴿**فإن يكفر بها هؤلاء فقد وكلنا بها قوماً ليسوا بها بكافرين**﴾ [الأنعام: ٨٩].» انتهى.

وحياة بطل الإصلاح الديني بالمشرق شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ ـ رحمه الله تعالى ـ مَثَلٌ أعلى للعلماء العاملين، والدعاة المصلحين

من أتباع خاتم الأنبياء والمرسلين ـ ﷺ ـ

وهذا عصريُّه بالمغرب الإمام الشاطبي المتوفىٰ سنة ٧٩٠هـ ـ رحمه الله تعالى ـ يحكي حاله لما قام بنصرة السنة، فَجَنَّ عليه الليل والنهار بقالة السوء المظلمة، فيقول ـ رحمه الله تعالى[١] ـ:

(فتردد النظر بين ـ أَنْ أَتَّبِعَ السُّنَّة عَلَىَ شَرْطِ مخالفة ما اعتاد الناس فلا بد مِنْ حُصول نَحْو مِمَّا حصل لِمُخَالِفِي العوائد، لا سيما إذا ادعى أهلها أن ما هم عليه هو السنة لا سواها إلا أن في ذلك العبء الثقيل ما فيه من الأجر الجزيل ـ وَبَيْنَ أَنْ أَتَّبِعَهُمْ على شرط مخالفة السنة والسلف الصالح، فَأَدْخُلَ تحت ترجمة الضلال عائذاً بالله من ذلك، إلا أني أُوافق المعتاد، وَأُعَدُّ من المؤالفين، لا من المخالفين، فرأيتُ أن الهلاك في اتباع السنة هو النجاة، وأن الناس لن يغنوا عني من الله شيئاً، فأخذتُ في ذلك عَلَى حُكْمِ التدريج في بعض الأمور، فَقَامَتْ عَلَيَّ القيامة، وَتَوَاتَرَتْ عليَّ الملامة، وفوّق إليَّ العِتَابُ سِهَامَه، ونُسبت إلى البدعة والضلالة، وَأُنزِلْتُ منزلة أهل الغباوة والجهالة، وإني لو التمست لتلك المُحْدَثَاتِ مَخْرَجاً لوجدت، غَيْرَ أن ضِيق العَطَن، وَالبُعْدَ عن أهل الفِطن، رقى بي مرتقى صعباً، وَضَيَّق عليَّ مجالاً رَحْباً، وهو كَلامٌ يشير بظاهره إلى أن اتباع المتشابهات، لموافقة العادات، أولى من اتباع الواضحات، وإن خالفت السلف الأول.

وربما ألمُّوا في تقبيح ما وجهت إليه وِجْهَتِي بما تشمئز منه القلوب، أو خرجوا بالنسبة إلى بعض الفرق الخارجة عن السنة شهادة سَتُكْتَبُ ويُسْأَلُون عنها يوم القيامة.

---

(١) «الاعتصام»: (١/ ٢٠ ـ ٢٢).

فَتَارَةً نُسِبْتُ إلى القول بأن الدعاءَ لا ينفع ولا فائدة فيه كما يُعْزَى إلى بعض الناس، بسبب أني لم ألتزم الدعاءَ بهيئة الاجتماع في أدبار الصلاة حالة الإمامة. وسيأتي ما في ذلك من المخالفة للسنة وللسلف الصالح والعلماء.

وَتَارَةً نُسِبْتُ إلى الرَّفْضِ وَبُغض الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، بسبب أني لم ألتزم ذكر الخلفاءِ الراشدين منهم في الخطبة على الخصوص؛ إذ لم يكن ذلك من شأن السلف في خطبهم، ولا ذكره أحد من العلماء المعتبرين في أجزاء الخطب.

وقد سئل «أصبغ» عن دعاءِ الخطيب للخلفاء المتقدمين[1] فقال: هو بدعة ولا ينبغي العمل به، وَأَحْسَنُهُ أن يدعو للمسلمين عامة. قيل له: فدعاؤه للغزاة والمرابطين؟ قال: ما أرى به بأساً عند الحاجة إليه، وأما أن يكون شيئاً يَصْمُدُ لَهُ في خطبته دائماً فإني أكره ذلك.

ونص أيضاً عز الدين بن عبد السلام: على أن الدعاءَ للخلفاءِ في الخطبة بدعة غير محبوبة.

---

(١) إن كان يقصد الخلفاء الراشدين: أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلي ـ رضي الله عنهم ـ فلا، ومن نظر في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في مواضع من «منهاج السنة» رأى أن الترضي عن الخلفاء الأربعة الراشدين في خطبة الجمعة، من حسنات أهل السنة في مواجهة أهلِ الهوى والبدعة، الذين أنبتوا في وسط المسلمين مقالات الرَّفْضِ، والنَّصْب، فصار في الترضي عنهم على منابر المسلمين، وشهود عامتهم وخاصتهم، تلقين الناس للمعتقد الحق، ومنابذة ما سواه. فليعلم.
وأما الدعاء مطلقاً لولي أمر المسلمين منهم فهو من سُنَنِ الهُدَى.
انظر: «شرح الطحاوية»: (٣٧٩)، و«التأصيل»: (١/ ٧٦ ـ ٧٧) لراقمه، وأما في خطبة الجمعة، وداخل الصلاة، ففيه بحث حررته في كتاب: «تصحيح الدعاء».

وتارةأُضيف إليَّ القول بجواز القيام على الأئمة، وما أضافوه إلا من عدم ذكري لهم في الخطبة، وذكرهم فيها محدث لم يكن عليه من تقدم.

وتارة أحملُ على التزام الحرج والتنطع في الدين، وإنما حملهم على ذلك أني التزمت في التكليف والفتيا الحمل على مشهور المذهب الملتزم لا أتعداه، وهم يتعدونه ويفتون بما يسهل على السائل ويوافق هواه، وإن كان شاذاً في المذهب الملتزم أو في غيره. وأئمة أهل العلم على خلاف ذلك وللمسألة بسط في كتاب «الموافقات».

وتارة نُسِبْتُ إلى معاداة أولياء الله، وسبب ذلك أني عاديت بعض الفقراء المبتدعين المخالفين للسنة، المنتصبين ـ بزعمهم ـ لهداية الخلق، وتكلمت للجمهور على جملة من أحوال هؤلاء الذين نسبوا إلى الصوفية ولم يتشبهوا بهم.

وتارة نُسِبْتُ إلى مخالفة السنة والجماعة، بناء منهم على أن الجماعة التي أمر باتباعها ـ وهي الناجية ـ ما عليه العموم، ولم يعلموا أن الجماعة ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان. وسيأتي بيان ذلك بحول الله، وكذبوا عليَّ في جميع ذلك، أَوْ وَهَمُوا، والحمد لله على كل حال.

فكنت على حالة تشبه حالة الإمام الشهير عبد الرحمن بن بطة الحافظ مع أهل زمانه؛ إذ حكى عن نفسه فقال: «عجبت من حالي في سفري وحضري مع الأقربين مني، والأبعدين، والعارفين، والمنكرين، فإني وجدت بمكة، وخراسان، وغيرهما من الأماكن أكثر من لقيت بها موافقاً أو مخالفاً، دعاني إلى متابعته على ما يقوله، وتصديق قوله والشهادة له، فإن كنت صدقته فيما يقول وأجزت له ذلك ـ كما يفعله أهل هذا الزمان ـ سماني موافقاً.

وإن وقفت في حرف من قوله أو في شيء من فعله ـ سماني مخالفاً.

وإن ذكرت في واحد منها أن الكتاب والسنة بخلاف ذلك وارد، سماني خارجياً.

وإن قرأت عليه حديثاً في التوحيد سماني مشبهاً.

وإن كان في الرؤية سماني سالمياً.

وإن كان في الإيمان سماني مرجئياً.

وإن كان في الأعمال، سماني قدرياً.

وإن كان في المعرفة سماني كرامياً.

وإن كان في فضائل أبي بكر وعمر، سماني ناصبياً.

وإن كان في فضائل أهل البيت، سماني رافضياً.

وإن سَكَتُّ عن تفسير آية أو حديث فلم أجب فيهما إلا بهما، سماني ظاهرياً.

وإن أجبت بغيرهما، سماني باطنياً.

وإن أجبت بتأويل؛ سماني أشعرياً.

وإن جحدتهما، سماني معتزلياً.

وإن كان في السنن مثل القراءة، سماني شافعياً.

وإن كان في القنوت، سماني حنفياً.

وإن كان في القرآن، سماني حنبلياً.

وإن ذكرت رجحان ما ذهب كل واحد إليه من الأخيار ـ إذ ليس في الحكم والحديث محاباة ـ قالوا: طعن في تزكيتهم.

ثم أَعْجَبُ من ذلك أنهم يسمونني فيما يقرؤون عليّ من أحاديث رسول الله ﷺ ما يشتهون من هذه الأسامي؛ ومهما وَافَقْتُ بَعْضَهم عاداني غيره، وإن دَاهَنْتُ جَمَاعَتَهَمْ أَسْخَطْتُ الله تبارك وتعالى، ولن يغنوا عني من الله شيئاً.

وإني مستمسك بالكتاب والسنة، وأستغفر الله الذي لا إله إلا هو وهو الغفور الرحيم.

هذا تمام الحكاية فكأنه رحمه الله تعالى تكلم على لسان الجميع. فقلما تجد عالماً مشهوراً أو فاضلاً مذكوراً، إلا وقد نُبِزَ بهذه الأمور أو بعضها؛ لأن الهوى قد يداخل المخالف، بل سبب الخروج عن السنة: الجهل بها، والهوى المُتَّبَعُ الغَالِبُ على أهل الخلاف، فإذا كان كذلك حُمِلَ على صاحب السنة، أنه غير صاحبها، وَرُجِعَ بالتشنيع عليه والتقبيح لقوله وفعله، حتى ينسب هذه المناسب.

وَقَدْ نُقِلَ عن سيد العبَّاد بعد الصحابة أويس القرني أنه قال: «إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يدعا للمؤمن صديقاً، نأمرهم بالمعروف فيشتمون أعراضنا، ويجدون في ذلك أعواناً من الفاسقين، حتى ـ والله ـ لقد رموني بالعظائم، وَايْمُ الله لا أدع أن أقوم فيهم بحقه».) انتهى.

وَعَلَيْهِ فَألْقِ سَمْعَكَ للنصائح الآتية:

١ ـ استمسك بما أنت عليه من الحق المبين من أنوار الوحيين الشريفين وَسُلُوكِ جادة السلف الصالحين، ولا يحركك تهيج المرجفين، وتباين أقوالهم فيك عن موقعك فَتَضِل.

وخذ هذه الشذرة عن الحافظ ابن عبد البر ـ رحمه الله تعالى ـ[1]:

«قال أبو عمر: الذين رووا عن أبي حنيفة، ووثقوه، وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه.

والذين تكلموا فيه من أهل الحديث، أكثر ما عابوا عليه الإغراق في

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله»: (٢/ ٤٣٩).

الرأي، والقياس، والإرجاء.

وكان يقال: يستدل على نباهة الرجل من الماضين بتباين الناس فيه.

قالوا: ألا ترى إلى علي بن أبي طالب، أنه هلك فيه فتَيَان: مُحب أفرط، ومبغض أفرط، وقد جاء في الحديث: أنه يهلك فيه رجلان: محب مُطْرٍ، ومبغض مُفْتَرٍ.

وهذه صفة أهل النباهة، ومن بلغ في الدين والفضل الغاية والله أعلم»اهـ.

٢ـ لا تبتئس بما يقولون، ولا تحزن بما يفعلون، وخذ بوصية الله سبحانه لعبده ونبيه نوح ـ عليه السلام ـ ﴿**وأوحي إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن فلا تبتئس بما كانوا يفعلون**﴾[هود: ٣٦].

ومن بعد أوصى بها يوسف ـ عليه السلام ـ أخاه: ﴿**قال إني أنا أخوك فلا تبتئس بما كانوا يعملون**﴾ [يوسف: ٦٩].

٣ـ وَلاَ يَثْنِكَ هذا «الإرجاف» عن موقفك الحق، وأنت داع إلى الله على بصيرة فَالثَّبَاتَ الثَّبَاتَ متوكلاً على مولاك ـ والله يتولى الصالحين ـ قال الله تعالى: ﴿**فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك أن يقولوا لولا أنزل عليه كنز أو جاء معه ملك إنما أنت نذير والله على كل شيء وكيل**﴾[هود: ١٢].

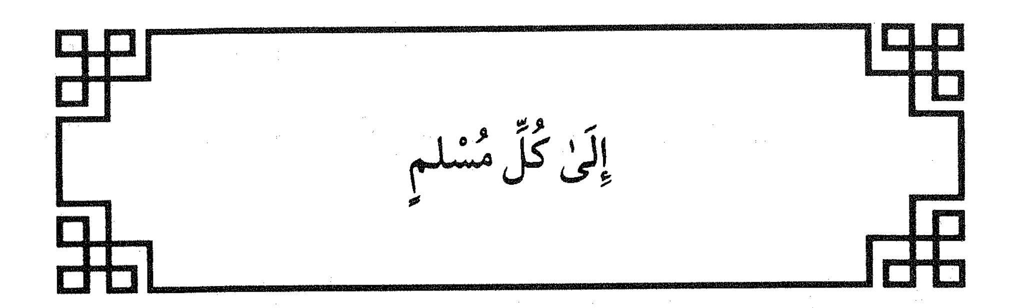
٤ـ ليكن في سيرتك وسريرتك من النقاء، والصفاء، والشفقة على الخلق، ما يحملك على استيعاب الآخرين، وكظم الغيظ، والإعراض عن عِرض من وقع فيك، ولا تُشْغِل نفسك بذكره، واستعمل: «العزلة الشعورية».

فهذا غاية في نُبل النفس، وصفاء المَعْدن، وخلق المسلم.

وأنت بهذا كأنما تُسِفُّ الظَّالِمَ المَلَّ.

والأمور مرهونة بحقائقها، أمَّا الزَّبَد فَيَذْهَبُ جُفَاء.

إِلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ



إِلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ

إلى كُلِّ مسلم. إلى كُلِّ من احترف التَّصْنِيفَ فَتَابَ. إلى مَنْ رُمي بالتَّصنيف فَصَبَرَ. إلى كُلِّ عبد مسلم شَحيح بدينه، يخشى الله، والدَّار الآخرة. إلى هؤلاء جميعاً مسلمين، قانتين، باحثين عن الحق على منهاج النبوة، وأنوار الرسالة ـ أسوق التذكير والنصيحة ـ علماً وعملاً ـ بالأصول الآتية:

١ ـ الأصل الشرعي: تحريم النَّيْلِ مِنْ عِرْضِ المُسْلِم.

وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة في إطار الضروريات الخمس التي جاءت من أجلها الشرائع، ومنها: «حِفْظُ العِرْض».

فيجب على كل مسلم قَدَرَ الله حَقَّ قَدْرِهِ، وَعَظَّمَ دِينَهُ وَشَرْعَهُ، أن تَعْظُمَ في نفسه حرمة المسلم: في دِينِهِ. وَدَمِهِ. وَمَالِهِ. وَنَسَبِهِ، وَعِرْضِهِ.

٢ ـ والأصل بناء حال المسلم على السلامة، والستر؛ لأن اليقين لاَ يُزيله الشك، وَإِنَّمَا يُزَالُ بيقين مثله.

فاحذر ـ رحمك الله ـ ظاهرة التصنيف هذه، واحذر الاتهامات الباطلة، واستسهال الرمي بها هنا وهناك، وانفض يدك منها، يَخْلُ لك وجه الحق، وأنت به قَرِيرَ العين، رَضِيَّ النَّفْسِ.

٣ ـ لاَ يُخْرَجُ عن هذين الأصلين إلا بدليل مثل الشمس في رائعة النهار على مثلها فاشهد أو دع. فالتزم واجب «التبين» للأخبار، والتثبت منها؛ إذ

الأصل البراءة.

وكم من خبر لا يصح أصلاً.

وكم من خبر صحيح لكن حصل عليه من الإضافات ما لا يصح أصلاً، أو حُرِّف، وغُيِّر، وبُدِّل. وهكذا.

وبالجملة فلا تُقَرِّر المؤاخذة إلا بعد أن تَأْذَنَ لَكَ الحُجَّةُ، وَيَقُومَ عندك قائم البرهان كقائم الظهيرة.

وقد أمرنا اللهُ تعالى بِالتَّبَيُّنِ فقال سبحانه:

﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وقال تعالى:

﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَاتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [النساء: ٨٣].

قال السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ:

(نزلت الآية في جماعة من المنافقين، أو في ضعفاء المؤمنين كانوا يفعلون ذلك فتضعف قلوب المؤمنين، ويتأذى النَّبِيُّ ـ ﷺ ـ)[١].

٤ ـ من تجاوزهما بغير حق مُتيَقَّن فَهُوَ خَارِقٌ حُرْمَةَ الشَّرع بِالنَّيْلِ ظُلْماً من «عرض أخيه المسلم» وهذا «مفتون».

٥ ـ يجب أن يكون المسلم على جانب كريم من سُمُوِّ الخلق وَعُلُوِّ الهِمَّة، وأن لا يكون مَعْبَراً تُمَرَّرُ عليه الواردات والمُخْتَلَقَات.

---

(١) وانظر في سبب النزول: «صحيح مسلم»، و«تفسير الطبري».

٦ـ يُوجَدُ أفراد شُغلهم الشاغل: «تطيير الأخبار كُلَّ مطار» يَتَلَقَّى لِسان عن لِسان بلا تثبت ولا روية، ثم ينشره بِفَمِهِ ولسانه بلا وعي وَلاَ تَعَقُّل، فتراه يقذف بالكلام، ويطير به هنا وهناك، فاحذر طريقتهم، وادفع في وجهها، واعمل على استصلاح حالهم.

ومن وقع في حبالهم فعليه سَلُّ يده من رابطتهم هذه.

٧ـ التزم «الإنصاف الأدبي» بأن لا تجحد ما للإنسان من فضل، وإذا أذنب فلا تفرح بذنبه، ولا تتخذ الوقائع العارضة منهية لحال الشخص، واتخاذها رصيداً يُنفق منه الجَرَّاح في الثَّلْب، والطَّعْن. وأن تدعو له بالهداية، أما التزيد عليه، وأما البحث عن هفواته، وتصيدها، فذنوب مضافة أخرى.

والرسوخ في الإنصاف بحاجة إلى قدر كبير من خلق رفيع، ودين متين.

وعليه فاحذر قلة الإنصاف:

ولم تزل قلة الإنصاف قاطعة
بين الرجال وإن كانوا ذوي رحم

٨ـ احذر «الفتانين» دعاة «الفتنة» الذين يتصيدون العثرات وَسِيمَاهُم: جعل الدعاة تحت مطارق النقد، وقوارع التصنيف، موظفين لذلك: الحِرْصَ على تصيد الخطأ، وَحَمْلَ المحتملات على المؤاخذات، وَالفَرَحَ بالزَّلَّات والعثرات؛ لِيُمْسِكُوا بها بالحسد، والثَّلْب، واتخاذها ديدناً.

وهذا من أعظم التَّجَنِّي على أعراض المسلمين عامة، وعلى الدعاة منهم خاصة.

وسيماهم أيضاً: توظيف النصوص في غير مجالها، وإخراجها في غير براقعها؛ لتكثير الجمع، والبحث عن الأنصار، وتغرير الناس بذلك.

فإذا رأيت هذا القطيع فَكَبِّرْ عَلَيْهِم، وولِّهم ظهرك، وإن استطعت صَدَّ هجومهم وَصِيالهم فهو من دفع الصائل.

٩ ـ اعلم أن «تصنيفَ العالم الداعية» ـ وهو من أهل السنة ـ وَرَمْيَهُ بالنقائص: ناقض من نواقض الدعوة، وإسهام في تقويض الدَّعْوَة، وَنَكْثِ الثقة، وَصَرْفِ الناس عن الخير، وبقدر هذا الصَّد، ينفتح السبيل للزائغين.

فاحذر الوقوع في ذلك.

وَقَدْ عَقَدْتُ في هذا مبحثاً من كتاب «التعالم» أسوقه هنا للحاجة إليه[1]:

«أَسْنَدَ البخاري في: كتاب الشروط من صحيحه: قصة الحديبية وَمَسِيرَ النبي ـ ﷺ ـ إليها وفيها[2]:

وسار النبي ـ ﷺ ـ حتى إذا كان بالثنية التي يهبط عليهم منها بركت به راحلته، فقال الناس: حَلْ حَلْ، فألَحَّت فقالوا:

خلأت القصواء، فقال النبي ـ ﷺ ـ: «ما خلأت القصواء وما ذاك لها بخلق ولكن حبسها حابس الفيل». الحديث.

قال الحافظ ابن حجر في فقه هذا الحديث:

(جواز الحكم على الشيء بما عرف من عادته، وإن جاز أن يطرأ غيره، فإذا وقع من شخص هفوة لا يعهد منه مثلها، لا ينسب إليها، ويُرد على من نسبه إليها، ومعذرة من نسبه إليها ممن لا يعرف صورة حاله؛ لأن خلأ القصواء لولا خارق العادة لكان ما ظنه الصحابة: صحيحاً، ولم يعاتبهم النبي ـ ﷺ ـ على ذلك لعذرهم في ظنهم) اهـ.

---

(١) (ص/ ٧٩ـ٨٧).

(٢) «فتح الباري»: (٥/ ٣٣٥ـ٣٣٦).

فقد أعذر النبي ـ ﷺ ـ غير المكلف من الدواب باستصحاب الأصل، ومن قياس الأولى إذا رأينا عالماً عاملاً، ثم وقعت منه هِنة أو هفوة، فهو أولى بالإعذار، وعدم نسبته إليها والتشنيع عليه بها ـ استصحاباً للأصل، وغمر ما بدر منه في بحر علمه وفضله، وإلا كان المعنف قاطعاً للطريق، ردءاً للنفس اللوامة، وسبباً في حرمان العالم من علمه، وقد نُهينا أن يكون أحدنا عوناً للشيطان على أخيه. فما ألطف هذا الاستدلال وأدق هذا المنزع، ورحم الله الحافظ الكناني ابن حجر العسقلاني، على شفوف نظره، وفقه نفسه، وتعليقه الحكم بمَدْركه.

قال الصنعاني ـ رحمه الله تعالى ـ[١]:

(وليس أحد من أفراد العلماء إلا وله نادرة ينبغي أن تغمر في جنب فضله وتجتنب) اهـ.

وقال أبو هلال العسكري[٢]:

(ولا يضع من العالم الذي برع في علمه: زلةٌ، إن كانت على سبيل السهو والإغفال؛ فإنه لم يعر من الخطأ إلا من عصم الله جل ذكره. وقد قالت الحكماء: الفاضل من عُدت سقطاته، وليتنا أدركنا بعض صوابهم أو كنا ممن يَمِيزُ خطأهم) اهـ.

وقد تتابعت كلمة العلماء في الاعتذار عن الأئمة فيما بدر منهم، وأن ما يبدو من العالم من هِنات لا تكون مانعة للاستفادة من علمه وفضله.

فهذا الحافظ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ يقول في ترجمة كبير المفسرين

---

(١) سبل السلام: الجزء الأول، نقله عنه أبو مدين الشنقيطي في «الصوارم والأسنة»: (ص/ ١٢).

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف: (ص/ ٦).

قتادة بن دعامة السدوسي المتوفىٰ سنة ١١٧هـ رحمه الله تعالى بعد أن اعتذر عنه[1]:

(ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه وننسى محاسنه، نعم: ولا نقتدي به في بدعته وخطئه ونرجو له التوبة من ذلك) اهـ.

وقال أيضاً في دفع العتاب عن الإمام محمد بن نصر المروزي ـ رحمه الله تعالى ـ[2]:

(ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفوراً له، قمنا عليه، وَبَدَّعْنَاه وهجرناه لَما سَلِمَ معنا لا ابن نصر ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة) اهـ.

وقال في ترجمة إمام الأئمة ابن خزيمة المتوفىٰ سنة ٣١١هـ ـ رحمه الله تعالى ـ[3]:

(وكتابه في: التوحيد. مجلد كبير. وقد تأول في ذلك حديث الصورة.
فليعذر من تأول بعض الصفات، وأما السلف فما خاضوا في التأويل، بل آمنوا وكفوا، وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله، ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده ـ مع صحة إيمانه وتوخيه لاتباع الحق ـ أهدرناه وبدَّعناه، لقلَّ من يسلم من الأئمة معنا. رحم الله الجميع بمنِّه وكرمه) اهـ.

---

(١) «السير»: (٥/ ٢٧١).
(٢) «السير»: (١٤/ ٤٠).
(٣) «السير»: (١٤/ ٣٧٤).

وقال في ترجمة: باني مدينة الزهراء بالأندلس: الملك الملقب بأمير المؤمنين عبد الرحمن بن محمد صاحب الأندلس المتوفىٰ سنة ٣٥٠هـ[١]:

(وإذا كان الرأس عالي الهمة في الجهاد، احتملت له هِنَات، وحسابه على الله، أما إذا أمات الجهاد، وظلم العباد، وللخزائن أباد، فإن ربك لبالمرصاد) اهـ.

وقال في ترجمة: القفال الشاشي الشافعي المتوفىٰ سنة ٣٦٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ[٢]:

(قال أبو الحسن الصفَّار: سمعت أبا سهل الصعلوكي، وسُئل عن تفسير أبي بكر القفال، فقال: قدَّسه من وجه ودنَّسه من وجه، أي: دنَّسه من جهة نصره للاعتزال.

قلت: قَدْ مَرَّ موته، والكمال عزيز، وإنما يمدح العالم بكثرة ما له من الفضائل، فلا تدفن المحاسن لورطةٍ، ولعله رجع عنها. وقد يغفر له في استفراغه الوسع في طلب الحق ولا حول ولا قوة إلا بالله) اهـ.

وبعد أن ذكر بعض الهفوات لأبي حامد الغزالي المتوفىٰ سنة ٥٠٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ قال[٣]:

(قلت: الغزالي إمام كبير، وما من شرط العالم أنه لا يخطىء) اهـ.

وقال أيضاً[٤]:

---

(١) «السير»: (١٥/ ٥٦٤).

(٢) «السير»: (١٦/ ٢٨٥).

(٣) «السير»: (١٩/ ٣٣٩).

(٤) «السير»: (١٩/ ٣٤٢).

(قلت: مازال الأئمة يخالف بعضهم بعضاً، ويرد هذا على هذا، ولسنا ممن يذم العالم بالهوى والجهل) اهـ.

وقال أيضاً[١]:

(فرحم الله الإمام أبا حامد، فأين مثله في علومه وفضائله ولكن لا ندعي عصمته من الغلط والخطأ. ولا تقليدَ في الأصول) اهـ.

وَنَبَّه على حال مجاهد فقال[٢]:

(قلت: ولمجاهد أقوال وغرائب في العلم والتفسير تُسْتَنْكَر) اهـ.

وقال في ترجمة ابن عبد الحكم[٣]:

(قلت: له تصانيف كثيرة، منها: كتاب في الرد على الشافعي. وكتاب أحكام القرآن. وكتاب الرد على فقهاء العراق. ومازال العلماء قديماً وحديثاً يرد بعضهم على بعض في البحث وفي التواليف، وبمثل ذلك يتفقه العالم، وتتبرهن له المشكلات، ولكن في زماننا قد يعاقب الفقيه إذا اعتنى بذلك لسوء نيته، ولطلبه للظهور والتكثر، فيقوم عليه قضاة وأضداد، نسأل الله حسن الخاتمة وإخلاص العمل) اهـ.

وفي ترجمة إسماعيل التيمي المتوفىٰ سنة ٥٣٥هـ أنه قال[٤]:

(أخطأ ابن خزيمة في حديث الصورة، ولا يطعن عليه بذلك بل لا يؤخذ عنه هذا فحسب.

قال أبو موسى ـ المديني ـ: أشار بهذا إلى أنه قل إمام إلاَّ وله زلة، فإذا

---

(١) «السير»: (١٩/ ٣٤٦).

(٢) «السير»: (٤/ ٤٥٥)

(٣) «السير»: (١٢/ ٥٠٠ـ٥٠١).

(٤) «السير»: (٢٠/ ٨٨).

ترك لأجل زلته، ترك كثير من الأئمة، وهذا لا ينبغي أن يفعل) اهـ.

فهذا الذهبي نفسه[1] قد تكلم رحمه الله تعالى ـ في أن علوم أهل الجنة تسلب عنهم في الجنة ولا يبقى لهم شعور بشيء منها. وقد تعقبه العلاَّمة الشوكاني في فتاواه المسماة: الفتح الرباني. وذكر إجماع أهل الإسلام على أن عقول أهل الجنة تزداد صفاءً وإدراكاً ـ لذهاب ما كان يعتريهم في الدنيا. وساق النصوص في ذلك.

منها قوله تعالى:

﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾.

وقال شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية النميري ـ رحمه الله تعالى ـ، في جواب له بإبطال فتوى قضاة مصر بحبسه وعقوبته من أجل فتواه بشأن شد الرحل إلى القبور[2]:

(إنه لو قدر أن العالم الكثير الفتاوى، أفتى في عدة مسائل بخلاف سنة رسول الله ﷺ الثابتة عنه، وخلاف ما عليه الخلفاء الراشدون: لم يجز منعه من الفتيا مطلقاً؛ بل يبين له خطؤه فيما خالف فيه، فمازال في كل عصر من أعصار الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من علماء المسلمين من هو كذلك . . .) اهـ.

وهذا الإمام الحافظ ابن حبان المتوفىٰ سنة ٣٥٤هـ رحمه الله تعالى فاه بقوله: النبوة العلم والعمل. فَهُجِرَ وَحُكِمَ عليه بالزندقة وكتب فيه إلى الخليفة فكتب بقتله.

لكن أنصفه المحققون من أهل العلم فوجهوا قوله واستفادوا من علمه

---

(١) «أبجد العلوم» لصديق خان رحمه الله تعالى: (١/ ١٥ ـ ٢٠).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٢٧/ ٣١١).

وفضله منهم: ابن القيم[١]، والذهبي[٢]، وابن حجر[٣] في سواهم من المحققين.

ومما قاله الذهبي:

(قلت: وهذا أيضاً له محمل حسن، ولم يرد حصر المبتدأ في الخبر. ومثله: الحج عرفة، فمعلوم أن الرجل لا يصير حاجاً بمجرد الوقوف بعرفة، إنما ذكر مهم الحج، ومهم النبوة؛ إذ أكمل صفات النبي: العلم والعمل، ولا يكون أحد نبياً إلا أن يكون عالماً عاملاً. نعم النبوة موهبة من الله تعالى لمن اصطفاه من أولي العلم والعمل لا حيلة للبشر في اكتسابها أبداً، وبها يتولد العلم النافع والعمل الصالح.

ولا ريب أن إطلاق ما نقل عن أبي حاتم: لا يسوغ، وذلك نَفَسٌ فلسفي) اهـ.

وهذا العلاَّمة أبو الوليد الباجي المالكي المتوفىٰ سنة ٤٧٤هـ رحمه الله تعالى افترع القول بارتفاع أمية النبي ﷺ لقصة الحديبية فقام عليه أهل عصره حتى حكموا بكفره. وقال بعضهم فيه:

عجبت ممن شرى دنياً بآخرة

وقال إن رسول الله قد كتبا

ثم تطامنت الفتنة وأوضح المحققون بأن واقعة الحديبية لا سبيل إلى إنكارها لثبوتها لكنها لا تنفي الأمية، كما أن النبي ﷺ بُعِثَ في العرب وهم أمة أمية لا تكتب ولا تحسب ومع هذا يوجد فيهم من يكتب مثل

---

(١) «مفتاح دار السعادة».

(٢) «تذكرة الحفاظ»: (٣/ ٩٢٢).

(٣) «لسان الميزان»: (٥/ ١١٣ ـ ١١٦).

كتاب الوحي ـ لكنهم على ندرة ولم ينف هذا أمية أمته ﷺ من العرب.
حقق ذلك الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى في ترجمة الباجي من السير[١].

ولعصرينا ابن حجر القاضي القطري كتاب حافل باسم: الرد الشافي الوافر على من نفى أمية سيد الأوائل والأواخر.

وهذا عبد الملك بن حبيب رحمه الله تعالى من أعلام الفقه المالكي. عِيبَ عليه أشياء وَلَمْ يُهْجَر رحمه الله تعالى[٢].

والجياني: أحمد بن محمد بن فرج اللغوي الشاعر، لحقته محنة لكلمة عامية نطق بها، نقلوها عنه، وكان سجنه بسببها في زمن: الحكم بن عبد الرحمن الناصر المتوفى سنة ٣٣٦هـ[٣].

وهؤلاء الأئمة: ابن الأثير، وابن خلدون، والمقريزي قد صححوا النسب الفاطمي للعبيديين. وقد صاح المحققون على القائلين بهذا منهم: ابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، وابن حجر وغيرهم في القديم والحديث.

والمؤرخ ابن خلدون أيضاً عقب عليه الهيتمي بأنه لما ذكر الحسين بن علي ـ رضي الله عنه ـ في تاريخه قال[٤]:

---

(١) «السير»: (١٨/ ٥٤٠).

(٢) «لسان الميزان»: (٤/ ٦٢).

(٣) «الصلة» لابن بشكوال: (١/ ٥).

وانظر: ترجمة أبي حيان التوحيدي ففيها مع فساد معتقده، أشياء من هذا كما في: «لسان الميزان»: (٧/ ٣٨ ـ ٤١). ونحوها لأبي طالب المكي صاحب «قوت القلوب» كما في: «الميزان»: (٣/ ٦٥٥)، و«لسانه»: (٥/ ٣٠٠).

(٤) «الضوء اللامع»: (٣/ ١٤٧)، «الإعلان بالتوبيخ»: (ص/ ٧١).

(قتل بسيف جده).

لكن دافع الحافظ ابن حجر عن ابن خلدون بأن هذه الكلمة لم توجد في التاريخ الموجود الآن ولعله ذكرها في النسخة التي رجع عنها.

وقد تتابع الغلط على ابن خلدون أيضاً في أنه يحط على العرب من أنهم أهل ضعن ووبر لا يصلحون لملك ولا سياسة . . . وابن خلدون كلامه هذا في «الأعراب» لا في «العرب» فليعلم.

فهذه الآراء المغلوطة لم تكن سبباً في الحرمان من علوم هؤلاء الأجلة بل مازالت منارات يهتدى بها في أيدي أهل الإسلام. ومازال العلماء على هذا المشرع ينبهون على خطأ الأئمة مع الاستفادة من علمهم وفضلهم، ولو سلكوا مسلك الهجر لهدمت أصول وأركان، ولتقلص ظل العلم في الإسلام، وأصبح الاختلال واضحاً للعيان. والله المستعان.

وكان الشيخ طاهر الجزائري المتوفىٰ سنة ١٣٣٨هـ رحمه الله تعالى يقول وهو على فراش الموت[1]:

(عُدُّوا رِجَالَكُمْ، واغفروا لهم بَعْضَ زَلَّاتهم، وعَضوا عليهم بالنواجذ لتستفيد الأمة مِنهم، ولا تُنفروهم لئلا يزهدوا في خدمتكم) اهـ.

وينتظم ما سلف تحقيق بالغ للإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى ذكره في مباحث الحيل من «إعلام الموقعين» (٣/ ٢٩٤ـ ٢٩٨) فانظره.

وإنما أتيت على النقول المتقدمة مع كثرتها، لعموم البلوى على أهل العلم من بعض الجهال . . . إذا حصل له رأي عن قناعة ودراية في مسألة فقهية فروعية ـ يكادون يُزْهقونه ويجهزون عليه لتبقى الريادة الوهمية

---

(١) «كنوز الأجداد».

لهم، والله المستعان على ما يفعلون.

أما المبتدعة فلا والله، فإنا نخافهم ونَحْذَرُهم، ولواجب البيان نُحَذِّرُهُم من بدعهم، فاحذر مخالطتهم، والتلقي عنهم، فإن ذلك سم ناقع» انتهى من كتاب: «التعالم».

١٠ـ قد ترى الرجل العظيم يشار إليه بالعلم والدين، وقفز القنطرة في أبواب التوحيد على أصول الإسلام والسنة وجادة سلف الأمة، ثم يحصل منه هفوة، أو هفوات، أو زلة، أو زلات.

فلتعلم هنا: أنه ما كل عالم ولا داعية كذلك يؤخذ بهفوته، ولا يُتبع بزلته، فلو عُمل ذلك لما بقي معنا داعية قَط، وَكُلٌّ رَادٌّ وَمَرْدُودٌ عليه، والعصمة لأنبياء الله ورسله.

نعم: يُنبه على خطئه، ولا يُجَرَّم به، فَيُحْرَمَ النَّاسُ من علمه، ودعوته، وما يحصل على يديه من الخير.

وَمَن جَرَّم المخطىء في خطئه الصادر عن اجتهاد له فيه مَسْرَحٌ شَرْعاً، فهو صاحب هوى يحمل التبعة مرتين:

تبعة التَّجْرِيم، وتبعة حرمان الناس من علمه، بل عليه عدة تبعات معلومة لمن تأملها.

١١ـ قد ترى الرجل العظيم، يشار إليه بالعلم والدين، وقد ينضاف إلى ذلك نزاله في ساحات الجهاد، وشُهود سنابك الجياد، وبارقة السيوف، ويكون له بجانب ذلك هنات وهنات في توحيد العبادة، أو توحيد الأسماء والصفات، ومع هذا فترى نظراءه من أهل العلم والإيمان ممن سَلِمَ من هذه الهنات، يشهدون بفضله ويقرون بعلمه، ويدينون لفقهه، وعلو كعبه، فيعتمدون كُتبه وأقواله، ولا يصرفهم هذا عن هذا: «وإذا بلغ

الماء قُلتين لم يحمل الخبث» .

ولا تمنعهم الاستفادة منه من البيان بلطف عما حصل له من عثرات، بل يبينونها، ويسألون الله أن يُقِيل عثرته، وأن يغفرها بجانب فضله، وفضيلته .

وَخُذْ شاهداً في حال المعاصرة: إن شُداة اعتقاد السلف ـ كَثَّرَ الله جمعهم ـ يَكُدُّونَ ليلهم، ونهارهم، ويبذلون وُكدهم في تحضير الرسائل الجامعية لعدد من وجوه أهل العلم في دراسة حياتهم، وسِيرهم، وجمع شمائلهم، وتحقيق كتبهم، ونشرها بين الناس، ويرون هذا قربة بِعِلْمٍ يُنتفع به .

وتتسابق كلمة علماء العصر بالمدح والثناء .

وبهذا تعلم أن تلك البادرة «الملعونة» من تكفير الأئمة : النووي، وابن دقيق العيد، وابن حجر العسقلاني ـ رحمهم الله تعالى ـ أو الحط من أقدارهم، أو أنهم مبتدعة ضلال. كل هذا من عمل الشيطان، وباب ضلالة وإضلال، وفساد وإفساد، وإذا جُرح شهود الشرع جُرح المشهود به، لكن الأغرار لا يفقهون ولا يتثبتون، فهل من مُنَفِّذٍ في الواقعين، نصيحة زياد فيما ساقه ابن عبد البر ـ رحمه الله تعالى ـ بسنده أن زياداً خطب على منبر الكوفة فقال :

«أيها الناس إني بُتُّ ليلتي هذه مُهْتَمّاً بخلال ثلاث رأيت أن أتقدم إليكم فيهن بالنصيحة :

رأيت إعظام ذوي الشرف، وإجلال ذوي العلم، وتوقير ذوي الأسنان .

والله لا أوتى برجل رَدَّ على ذي عِلم ليضع بذلك منه إلا عاقبته . . . إلى أن قال :

إنما الناس بأعلامهم، وعلمائهم، وذوي أسنانهم»[١].

١٢ـ وإن سألت عن الموقف الشرعي من انشقاق هؤلاء بظاهرة التجريح، فأقول:

أ ـ احذر هذا الانشقاق لا تقع في مثله مع «المنشقين الجرَّاحين» المبذرين للوقت والجهد والنشاط في قيل وقال، وكثرة السؤال عن «تصنيف العباد»، وذلك فيما انشقوا فيه، فهو ذنب تلبسوا به، وَبَلْوى وقعوا فيها، وادع لهم بالعافية.

ب ـ إذا بُليت بالذين يأتون في مجالسهم هذا المنكر «تصنيف الناس بغير حق» واللَّهَث وراءه، فبادر بإنفاذ أمر الله في مثل من قال الله فيهم:

﴿وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديثٍ غيره وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين﴾ [الأنعام: ٦٨].

وفي هذا القدر كفاية ـ إن شاء الله تعالى ـ وفيما كتبت في: «حلية طالب العلم»، و«التعالم»، و«هجر المبتدع»، و«حكم الانتماء»، و«الرد على المخالف» أصول نافعة.

والله تعالى أعلم.

انتهى.

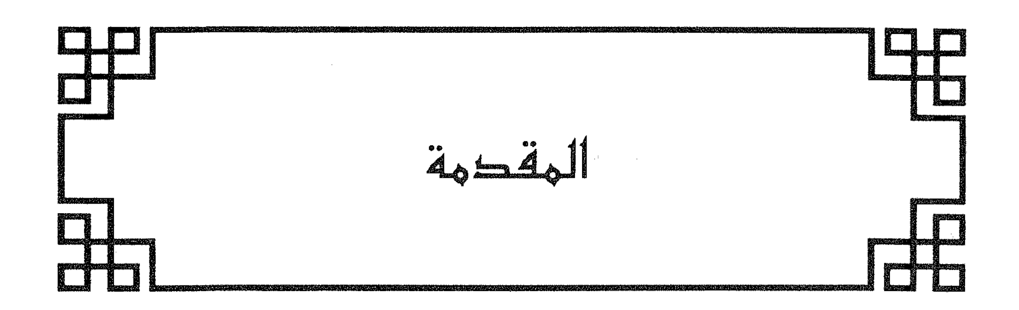
بكر بن عبد الله أبو زيد

٨/ ٣/ ١٤١٣هـ

---

(١) «جامع بيان العلم»: (١/ ٦٤).

عقيدة ابن أبي زيد القيرواني
وعبث بعض المعاصرين بها



المقدمة

الحَمْدُ للهِ عَلَى نِعْمَةِ التَّوحِيد، والصَّلاة والسَّلام على المبعوثِ رحمةً للعالمين، وعلى آله وأَصحابه، ومن تبعهم بإِحسان إِلى يوم الدين.

أَمَّا بعد: فإِن العلاَّمة أَبا محمد ابن أَبي زيد القيرواني[1]: عبد الله بن أَبي زيد عبد الرحمن النَّفْزِي ـ بالزاي المعجمة ـ وقيل: النَّفْزَاوي، نسبة إِلى قبيلة من قبائل إِفريقية البربرية.

وقيل: بل إِلى «نَفْزَة» من بلاد الأَندلس، القيرواني المالكي، المولود سنة ٣١٠هـ، والمتوفىٰ بها سنة ٣٨٦هـ على الصحيح عن «٧٦» عاماً ـ رحمه الله تعالى ـ كان من وجوه أَهل العلم ورفعائهم، مَعْنِيّاً بلزوم السنة والأَثر، والرد على أَهل الأَهواء والبدع، وبخاصة العبيديين، والطرقية؛ ولهذا، ولعلمه، وورعه، ونبوغه في المذهب المالكي لاسيما في كتابه العُجاب: «النَّوادر والزيادات»، والذي هو الآن قيد التحقيق في «تونس» ـ كان يُلَقَّبُ بمالك الصغير. وهو

---

(١) ترجمته ـ رحمه الله تعالىٰ ـ مبسوطة في كتب التراجم والسير للمالكية وغيرهم كما في ترجمته المطولة في مقدمة تحقيق: الرسالة الفقهية. طبع دار الغرب ١٤٠٦هـ (ص/ ٩ ـ ٦٢)، وتحقيق كتاب «العمر» بالترجمة: رقم/ ١٧٦.
وترجمته للشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة أَمين عام مجمع الفقه الإسلامي بجدة المنشورة في بعض الدوريات.
فما هنا عن ابن أَبي زيد، ورسالته مُحصَّل مما هنالك.

وطبقته آخر المتقدمين، وأَول المتأَخرين منهم.

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ عالماً، فقيهاً، ورعاً، كريماً، مُمَدَّحاً، ثرياً، عالي الهمة، سَرِيًّا. وحصلت له إمامة المالكية بل أَهل السنة كافة في المغرب في زمانه. وكان عالي الإسناد، معنياً بلقاء الشيوخ والأَخذ عنهم واستجازتهم غرباً، وشرقاً، لاسيما في رحلته الحجازية لأَداء فريضة حج بيت الله الحرام؛ ولهذا احْتَوَشَهُ الطلاب، وكثر عنه الآخذون، وصار طلب العلم وتعليمه: صنعته، وتدريسه: حرفته، فشهد درسه الكبار، وتخرج به الأَقران، وأَلحق الأَحفاد بالأَجداد.

وكان له في التأْليف رِيَادَةٌ، وفي صنعته عناية، وعلى عبارته حلاوة وطلاوة.

وقد بلغت مؤلفاته نحو أَربعين مؤلفاً، في التفسير، والحديث، والفقه، والرد على المخالفين.

وكان أَول مؤلفاته: «الرسالة» ولهذا قالوا: «هي باكورة السَّعْدِ، وزبدة المذهب»، وقد كتبها استجابة لرغبة بَلَدِيِّهِ، مُؤَدِّبِ الصِّبْيَةِ، ومعلمهم القرآن الكريم: أَبي محفوظ مُحْرَز بن خلف البكري التونسي المالكي، المولود سنة ٣٤٠هـ. والمتوفىٰ سنة ٤١٣هـ.

وقيل: بل إن الذي طلب منه تأْليفها هو: السَّبَائي: إبراهيم بن محمد، فالله أَعلم.

وهي أَول مختصر في مذهب المالكية.

وهي أَيضاً: أَول كتاب طبع لابن أَبي زيد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ولها طبعات كثيرة في: فاس، والقاهرة، وتونس، ولندن، وباريس؛ إذ ترجمت إلى اللغتين: الإنكليزية، والفرنسية.

وهي تنتظم أَبواب الشريعة في: التوحيد، والفقه، والآداب، وقد حوت نحو أَربعة آلاف مسأَلة.

وقد اعتمدها المالكية شرقاً وغرباً، وعكفوا عليها: دراسة، وتدريساً، وتلقيناً، وحفظاً، وشرحاً، ونظماً؛ حتى بلغت شروحها نحو ثلاثين، بل قال زَرُّوق، المتوفىٰ سنة ٨٩٩هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في شرحه لها: (١/ ٣):

«حتى لَقَدْ ذُكر أَنها منذ وجدت حتى الآن، يَخْرج لها في كل سنة شرح وتبيان».

فتكون شروحها والبيانات عنها بالمئات حتى أَن علي ابن محمد بن خلف المُنُوفي المتوفىٰ سنة ٩٣٩هـ له ستة شروح على الرسالة.

ولشدة الحفاوة بها كتبت بالذهب، وبيعت أَول نسخة منها في حلقة شيخه بالإجازة، شيخ المالكية ببغداد: أَبي بكر محمد بن عبد الله التميمي الأَبْهَري، المُتوفَّىٰ سنة ٣٧٥هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ بيعت بعشرين ديناراً ذهباً.

ولشدة الحفاوة بها أَيضاً، كان أَخذ التلاميذ لها عن الأَشياخ بالإسناد والإجازة إلى مؤلفها، وأَسانيدُها مثبتة في الأَثبات، والمشيخات، والفهارس حتى عصرنا.

وكان أَول شروحها لتلميذه: أَبي بكر محمد بن مَوْهَب المقبري، المتوفىٰ سنة ٤٠٦هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ.

وقيل: بل أَول شارح لها هو: القاضي عبد الوَهَّاب بن نصر المالكي المتوفىٰ سنة ٤٢٢هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ. وقد بيعت أَول نسخة من شرحه لها بمائة مثقال ذهبا.

وهذان الشرحان يلتقيان مع ابن أَبي زيد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ على طريقة السلف كما يفيده نقل ابن القيم عنهما في: «اجتماع الجيوش الإسلامية».

وأَمَّا جُل الشُّروح المطبوعة كشرح زَرُّوق، والعدوي، وابن ناجي، وابن غنيم، وغيرهم فهي على طريقة الخلف في شرح المقدمة، والله المستعان.

وَلاَ يُسْتَنكَرُ هذا؛ فإن المذهب ينتسب إليه طوائف مخالفون لصاحب المذهب في كثير من مسائل الاعتقاد، كما حصل في المنتسبين إلى الأئمة الأَربعة، ومن أَمثلة ذلك كتاب «الفقه الأَكبر» المنسوب إلى أَبي حنيفة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فقد شرحه أَبو منصور الماتريدي، وغيره فمشوا فيه على التأْويل. والله المستعان[1].

وتناولها علماء آخرون بالنظم، منها نظم في تسعين بيتاً لمقدمة الرسالة في: «الاعتقاد» للشيخ أَحمد بن مشرف المالكي الأَحسائي، المتوفىٰ سنة ١٢٨٥هـ ـ رحمه الله تعالى ـ. طبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٣٩٦هـ.

ومن قَبْلُ أَفرد المقدمة الخَفَّافُ المالكي وغيره ـ رحم الله الجميع ـ.

ومقدمة هذه الرسالة على وجازتها، حاوية لأَصول الاعتقاد في الإسلام على طريقة سلف هذه الأُمة، وخيارها من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فمن بعدهم: في بيان حقيقة الإيمان وأَركانه الستة، وتقرير توحيد الله ـ سبحانه ـ في أَسمائه، وصفاته، كالاستواء، وإثباتها على حقيقتها، وتفويض كيفيتها، إثباتاً من غير تفويض للحقيقة، ولا تشبيه، ولاتمثيل، ولا تعطيل. فرحم الله هذا الحبر رحمة واسعة، آمين.

وقد رأَيتها في مطلع هذا العام ١٤١٤هـ. منشورة مفردة باسم: «العقيدة الإسلامية التي يُنَشَّأُ عليها الصِّغار» للإمام ابن أَبي زيد القيرواني. وُلد سنة

---

(١) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية»: (ص/ ٣٢٣). «مختصر العلو»: (ص/ ١٣٦ ـ ١٣٧).

٣١٠هـ، وتُوفي سنة ٣٨٦ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ اعتنىٰ به: عبد الفتاح أَبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب».

فرأَيت هذا «المُعْتَنِي بِهَا» قد تناولها بقلم غير قلم ابن أَبي زيد، وبعقيدة تخالف عقيدته، فَوَظَّفَ التحريف بما سَوَّلَتْ له نَفْسُهُ في نَصِّ هذه العقيدة ومعناها فَفَتَح فيها ثُلَما، وَغَشَّاها من عقيدة التفويض والتحريف مَا غَشَّى، تفريطاً في الحق وهو بين يديه، وتعدياً على الخلق وهو بين أَيديهم، فصار واجباً عَلَى مَنْ عَلِمَ: كشف تلك الدسائس، ودفع هذا التعدي البائس، نصرة لعقيدة أَهل السنة وأَهلها، وحماية لعقائدهم من دخولات المخالفين لها؛ وليحذر المسلمون من تسليم أَولادهم لمن يتمسح بمعتقدهم، وحقيقته استدراجهم إلى فاسد مشربه، وفتح باب الأَهواء، والمُشَاقَّةِ في صُفُوفِهم، نعوذ بالله من الهوى وأَهله.

وإليك البيان:

□ **توظيفه التحريف لنص مقدمة الرسالة :**

* **رأيت** في إخراجه للنص تصرفات في ذات النص بالحذف في موضعين : (ص٢٠ ، ٢٣)، والتصرف بإبدال كلمة بأُخرى في موضع واحد : (ص٢٥)، والزيادة من كيسه على النَّص في ستة مواضع : (ص٣٣، ٣٨، ٤١، ٤١، ٤١).

تُعْلَمُ هٰذه بالمقابلة بين نص المقدمة الذي نقله وبين نَصِّ المقدمة في «الرسالة» ومع شروحها المطبوعة. وقد قابلت النص الذي طبعه: على نُسخ الرسالة مفردة، ومع شروحها المطبوعة الآتية، وهي :

١ـ الرسالة الفقهية مع «غُرر المقالة» للمغراوي (ص/ ٧١ ـ ٨٠). المحققة عام ١٤٠٦هـ طبع دار الغرب.

٢ـ رسالة القيرواني. طبع مكتبة الحلبي بمصر عام ١٣٦٨هـ: (ص/ ٢ ـ ٤).

٣ـ متن الرسالة. طبع مكتبة القاهرة: (ص٣ ـ ١٢).

٤ـ رسالة ابن أَبي زيد. طبع نيجريا: (ص٢ ـ ٩).

٥ـ ٦ ـ شرح زروق ومعه شرح ابن ناجي: (١/ ٤ ـ ٧١). طبع مصر، عام ١٣٣٢هـ.

٧ـ ٨ـ شرح العدوي مع شرح المنوفي: (١/ ٧ ـ ١١٠). طبع دار الفكر.

٩ـ الفواكه الدواني. لابن غنيم: (١/ ٢ ـ ١٢٩).

١٠ـ الثمر الدواني. لصالح بن عبد السميع الأَزهري: (ص٣ ـ ٢٠).

١١ـ تنوير المقالة للتتائي. (١/ ٣١ ـ ٣٨٠). طبع عام ١٤٠٩هـ.

١٢ـ كفاية الطالب الرباني. للمنوفي: (١/ ١٣ ـ ٢٣٤). طُبع مفرداً عام ١٤٠٧هـ.

بالمقابلة على متن مقدمة الرسالة في جميع هذه النُّسخ، وَجَدْتُ أَن جميع ما أَشرت إلى مواضعه من تحريفاته بالحذف، أَو التغيير، أَو الزيادة، كلها تحريفات من عنده، وجميعها بالجملة تحمل نَفَساً مذهبياً، وعصبية خَلْفية. نَعَمْ تَوَرَّع في مقدمة الطبع فذكر أنه سيزيد ألفاظا؟؟

فَحَوَّل هٰذه العقيدة من انتظامها العقدي لفرائض الاعتقاد إلى مذكرة فقهية في قالب اصطلاح مذهبه الفقهي، بإقحامه ستة أَلفاظ في ستة مواضع من كلام ابن أَبي زيد في مقدمته، فهذه ست كذبات كذبها على ابن أَبي زيد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ منها ألفاظ: «فرض وواجب ومطلوب»؟؟

وأُمور الاعتقاد تجري على سياق واحد بأَنها أَصل الدين وقاعدته.

والفرض والواجب لا فرق بينهما عند جمهور الفقهاء منهم مالك ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، وابن أَبي زيد مالكي المذهب. والتفريق بينهما من مفردات مذهب الحنفية؛ إذ الفرض عند الحنفية لما ثبت بدليل قطعي، والواجب لما ثبت بدليل ظني، و«المطلوب» ما تردد بينهما، فلماذا هذا؟

وعندئذٍ تعرف السِّرَّ في حذفه قول ابن أَبي زيد في فاتحة المقدمة: «فإِنك سأَلتني أَن أَكتب لك جملة مختصرة من واجب الديانة مما تنطق به الأَلسنة، وتعتقده القلوب، وتعمله الجوارح، وما يتصل بالواجب من ذٰلك من السنن من مؤكدها ونوافلها ورغائبها، وشيء من الآداب منها. **وَجُمَل من أُصول الفقه وفنونه على مذهب الإمام مالك ابن أَنس ـ رحمه الله ـ وطريقته مع ما سهل سبيل ما أَشكل من ذلك من تفسير الراسخين، وبيان المتفقهين**».

فقد حذف ما تحته خط، وهو كلام ينتظم جميع ما سيذكره من أُمور الاعتقاد، والآداب، والأَحكام من أَنها على مذهب مالك وطريقته، وتفسير الراسخين، وبيان المتفقهين.

وأَما التغيير فعند قول ابن أَبي زيد ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولا يتفكرون في ماهية ذاته»: (ص٢٥)، بعد أَن حذف هذا الحلبي كلمة: «ماهية» ـ وفي بعض النسخ: «مائية» ـ وأَبدلها بكلمة: «حقيقة» ـ قال في التعليق: «أَي لا يعلم أَحد حقيقة ذات الله تبارك وتعالى . . .».

فهذا ليس بياناً مُلاَقياً؛ فإن مرتبة التفكير تسبق مرتبة العلم، فنفي «التفكير» في ذات الله، أَبلغ من نفي العلم فتأَمل.

فانظر إلى هذا المكر: حَذْفٌ، وَزِيَادَةٌ، وَتَغْيِيرٌ، وَتَدْلِيسٌ، وَفِرَارٌ مِن طَرِيقة السلف، وتلفيقٌ مرفوض شرعاً وَمَسْلَكاً.

ولا أَحب أَن أُطيل ببيان ذٰلك؛ لأَن سطوه هذا بالتحريف كافٍ في إدانته، وسحب الثقة منه، يؤيده ما بعده:

* **ورأَيت أَن طَبْعَهُ النَّزَّاع إلى التحريف**، قَدْ أَعْمَلَهُ فيما نقله في تعليقاته:

ففي التعليقة رقم/٢[1]، (ص/٢٨ ـ ٣٠) نقل عن القرطبي في تفسيره: (١/٧) فزاد، ونقص، وَلَفَّق، وَتَصَرَّف بعبارات أُخر، كما يُعلم بالمقابلة.

وفي التعليقة رقم/١، (ص/٣١ ـ ٣٢) عن زَرُّوق: تلفيق ظاهر، كما يعلم بالمقابلة.

❑ **توظيفه التحريف لمعانيها بصرفها عن طريقة السلف:**

* **ورأَيته في تعليقاته** على هذه المقدمة في التوحيد قد قلبها من عقيدة السَّلف إلى عقيدة خلفية، تحمل: الإرجاء، والتفويض، والتأْويل، وَحَمْلَ نصوص الصفات على المتشابه:

---

(١) في سياقه للآية الكريمة غلط مطبعي فليصحح.

فَحَوَّلَ الإيمان، من حقيقته الشرعية: قول، واعتقاد، وعمل، إلى عقيدة «الإرجاء»؛ إذ أخرج «الأعمال» عن حقيقة الإيمان، ومسماه، وَلَبَّس في العبارة كما في تعليقته رقم/ ٢، (ص/ ٢٤).

وقد بينت ما في هذا القول الفاسد من الجناية على الإسلام، وعلى المسلمين، وذٰلك في كتاب: «تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال».

* **وَحَوَّلَ** ما قرره ابن أبي زيد ـ رحمه الله تعالى ـ من أن الله ـ سبحانه ـ فوق عرشه المجيد **بذاته**، وهو في كل مكان **بعلمه**، خلق الإنسان ويعلم ما توسوس به نفسه . . . على العرش **استوى**، وعلى الملك احتوى . . . ، **حَوَّلَهُ** إلى عقيدة التفويض بثلاث تعليقات:

التعليقة الأولى: رقم/ ٢، (ص/ ٢٦)، والتعليقة الثانية: رقم/ ١، (ص٢٧)، والتعليقة الثالثة: رقم/ ١، (ص/ ٣١)، كلها تعليقات تدور على نفي ما نطق به الوحيان الشريفان من استواء الله ـ سبحانه ـ على عرشه، استواء حقيقياً يليق بجلاله من غير تكييف، ولا تشبيه، ولا تعطيل. وإليك البيان:

١ ـ قال في التعليقة الأولى: رقم/ ٢، (ص/ ٢٦):

لفظة: «بذاته» لم ترد في الكتاب والسنة ولا في كلام الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ قال الحافظ الذهبي في كتاب: «العلو»: (ص/ ١٧٢) عند ذكرها في كلام ابن أبي زيد هنا:

(وقد نقموا على ابن أبي زيد في قوله: «بذاته» فليته تركها).

إلى آخر ما نقله عن الذهبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في ذٰلك من كتابه: «سير أعلام النبلاء» في موضعين منه.

وهنا ينبغي أن يقف المسلم على الحقائق الآتية:

* **الحقيقة الأُولى :**

أَنه مازال أَمر المسلمين جارياً على الإسلام والسنة من لدن الصحابة من المهاجرين والأَنصار ـ رضي الله عنهم ـ إلى من بعدهم من التابعين لهم بإِحسان ما تتابعوا، يؤمنون بصفات الله ـ تعالىٰ ـ التي نَطَقَ بها الوحيان الشريفان، فَتُمَرُّ كما جاءت وتثبت على ظاهرها بأَلفاظها، وتثبت دلالة أَلفاظها على حقائقها، ومعانيها، وتعيين المراد منها على ما يليق بالله ـ تبارك وتعالى ـ وذٰلك كالقول في الذات سواء، مع تفويض الكيفية، ونفي الشبيه والمثال، والتنزيه عن التعطيل.

وهذا مُوجَبُ النصوص، والعقول، وفِطَر الخلائق السليمة. وكانت الحال كذلك في صدر الأُمة في أُمور التوحيد كافة لا يشوبهم في ذٰلك شائبة.

ولهذا لا ترى في هذه الحقبة الزمنية المباركة تآليف في تقرير التوحيد.

* **الحقيقة الثانية :**

أَنه لما وقعت في الأُمة بذور البدع في الإرجاء، والقدر، والتشيع، والتأْويل، والتفويض . . . قابلها السلف عن قوس واحدة بالرد، والإنكار، وصاحوا بهم من جميع الأَقطار، فتميزت جماعة المسلمين المنابذين لهذه الأَهواء باسم : السلف، وأَهل السنة، وأَهل السنة والجماعة، وأَهل الحديث. وانحازت الأَهواء في رؤوس أَصحابها يُعْرَفُونَ بأَلقابهم التي تفصلهم عن جماعة المسلمين : شيعة، رافضة، قدرية، مرجئة، مؤولة، مفوضة، جهمية، معتزلة، ماتريدية، أَشعرية . . .

* **الحقيقة الثالثة :**

أَن القيام بهذا الواجب الإيماني العظيم من أَهل السنة والجماعة في الرد على أَهل الأَهواء كِفَاحاً، أَوْجَدَ كذٰلك الرَّدَّ كتابة على كل مَن مَدَّ لسانه بباطل

في مقامات التوحيد وأَصل الملة، فكتبوا الردود ودونوها، وأَبطلوا شبه المخالفين وزيفوها، وأَن نهاية صدورها من المخالفين، إنما هو عن هوى وتلاعب بالدين.

فَرَدَّ عَلَى القدرية في القرن الثاني الأَئمة: مالك المتوفىٰ سنة ١٧٩هـ، وابن المبارك المتوفىٰ سنة ١٨١هـ، وغيرهما ـ رحم الله الجميع ـ. وهكذا عَلَى بقية الفرق، ومؤلفاتهم فيها مشهورة، ومنها جملة مطبوعة.

ولهذا فيكاد يكون أَول الكتب المؤلفة في التوحيد، هي في مجال الرد على المخالفين فحسب.

*** الحقيقة الرابعة:**

أَن أَهل السنة والجماعة حين يكتبون في بيان أَمر التوحيد، وتقريره، ابتداءً؛ لتلقين المسلمين المعتقد الحق، ودفع تلقينهم عقائد المخالفين ـ فإنهم في تآليفهم هذه يقتصرون على أَلفاظ نصوص الوحيين الشريفين كما سَلَكَهُ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في «العقيدة الواسطية» وغيرها.

وقد يأْتي بعضهم ببعض هذه الأَلفاظ مثل «بائن من خلقه»، «بذاته»، «غير مخلوق» لزيادة البيان؛ ولما يشاهده في عصره من ظهور المخالفين وانتشار مذاهبهم، فهو تقرير وَرَدٌّ على تلكم التوجهات العقدية المرفوضة بمقياس الشرع المطهر، يوضحه ما بعده:

*** الحقيقة الخامسة:**

أَن وجود الأَقوال الشنيعة من المخالفين في حق الله ـ تبارك وتعالىٰ ـ المُعْلَنَةِ في مذاهبهم الباطلة: التأْويل، التفويض، التعطيل . . . المخالفة لما نطق به الوحيان الشريفان في أُمور التوحيد والسنة، اضطرت علماء السلف

الذين واجهوا هذه المذاهب، والأَقاويل الباطلة بِالرّدِّ والإِبطال ـ إِلى البيان بأَلفاظ تفسيرية محدودة، هي من دلالة أَلفاظ نصوص الصفات على حقائقها ومعانيها لا تخرج عنها؛ لأَن هؤلاء المخالفين لما تجرؤا على الله فتفوهوا بالباطل وجب على أَهل الإِسلام الحق الجهر بالحق، والرد على الباطل جهرة بنصوص الوحيين، لفظاً ومعنى ودلالة بِتَعَابِيرَ عن حقائقها ومعانيها الحَقَّة لا تخرج عنها البتة، وانتشر ذٰلك بينهم دون أَن ينكره منهم أَحد.

وكان منها ـ مثلاً ـ أَلفاظ خمسة: «بذاته»، «بائن من خلقه»، «حقيقة»، «في كل مكان بعلمه»، «غير مخلوق».

فأَهل السنة يُثبتون: استواء الله على عرشه المجيد، كما أَثبته الله لنفسه. فلما نفى المخالفون «استواء الله على عرشه المجيد» وَلَجَأُوا إِلى أَضيق المسالك، فأَوَّلَهُ بَعْضٌ بالاستيلاء، وبعض بالتفويض، وبعض بالحلول، رد عليهم أَهل السنة بإِثبات استواء الله سبحانه على عرشه المجيد بذاته، وأَنه ـ سبحانه ـ بائن من خلقه، وأَنه استواء حقيقة.

فأَي خروج عن مقتضى النص في هذه الأَلفاظ.

بل نقول لهم بالإِلزام:

أَين لفظ «الاستيلاء» في نصوص الوحيين؟

وقد بينت بعضاً من ذلك في حرف الباء من: «معجم المناهي اللفظية» استطراداً فيما لا ينهى عنه.

وهذه الأَلفاظ انتشرت بين المسلمين: أَهل السنة والجماعة، ولم ينكرها منهم أَحد، وإِليك البيان:

«١» ـ لفظ: «بذاته»:

أَما لفظ: «بذاته» فقال أَبو منصور السجزي المتوفىٰ سنة ٤٤٤هـ ـ رحمه الله تعالىٰ(١) ـ:

«وأَئمتنا كالثوري، ومالك، وابن عيينة، وحماد ابن زيد، والفضيل، وأَحمد، وإِسحاق متفقون على أَن الله فوق العرش بذاته، وأَن علمه بكل مكان» انتهى.

وأَبو إِسماعيل الهروي المتوفىٰ سنة ٤٨١هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ لما صرح في كتبه بلفظ «الذات» قال(٢):

«ولم تزل أَئمة السَّلف تُصرِّح بذٰلك» انتهى.

فهذان نقلان يفيدان إِطلاق هذا اللفظ لدى السلف من غير نكير.

ومن أَفرادهم كما في «اجتماع الجيوش الإِسلامية»، و«مختصر العلو»:

١ ـ ابن أَبي شيبة: أَبو جعفر محمد بن عثمان العبسي الكوفي المتوفىٰ سنة ٢٩٧هـ.

٢ ـ أَبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ت٣١٠هـ: «المختصر»: (رقم٢٧٩).

٣ ـ أَبو الحسن الأَشعري، ت٣٢٤هـ: «اجتماع»: (ص/ ٢٨١).

٤ ـ أَبو سليمان الخطابي، ت٣٨٨هـ: «اجتماع»: (ص/ ٢٨١).

٥ ـ ابن أَبي زيد القيرواني المالكي، ت٣٨٦هـ: «اجتماع»: (ص/ ١٥٠)، «المختصر» (رقم٢٧٩).

---

(١) «اجتماع الجيوش الإِسلامية»: (ص/ ٢٤٦).

(٢) «اجتماع الجيوش الإِسلامية»: (ص/ ٢٧٩).

٦ـ أبو عمرو الطلمنكي، ت٣٩٩هـ: «اجتماع»: (ص/ ١٤٢، ١٤٧، ٢٨١).

٧ـ أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، ت٤٠٣هـ: «اجتماع»: (ص/ ٢٨٠، ٢٨١).

٨ـ محمد بن الحسن بن فورك، ت٤٠٦هـ: «اجتماع»: (ص/ ٢٨١).

٩ـ محمد بن موهب تلميذ ابن أبي زيد، ت٤٠٦هـ: «اجتماع»: (ص/ ١٨٧، ١٨٨)، «المختصر»: (رقم٢٨٢).

١٠ـ يحيىٰ بن عمار السجزي، ت٤٢٢هـ: «اجتماع»: (٢٧٩)، «المختصر»: (رقم٣١٩).

١١ـ عبد الوهاب بن نصر المالكي، ت٤٢٢هـ: «اجتماع»: (ص/ ١٦٤، ١٨٩، ٢٨٠، ٢٨١)، «المختصر»: (رقم٢٧٩).

١٢ـ سعد بن علي الزنجاني الشافعي، ت٤٧١هـ: «اجتماع»: (ص/ ١٩٧).

١٣ـ أبو إسماعيل عبد الله الأنصاري الهروي، ت٤٨١هـ: «اجتماع»: (ص/ ٢٧٩)، قال: «بذاته». وفي: «المختصر»: (رقم٢٥٥)، قال: «على العرش بنفسه».

١٤ـ إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي، ت٥٣٥هـ: «اجتماع»: (ص/ ١٨٠، ١٨٣).

١٥ـ عبد القادر الجيلاني، ت٥٦١هـ: «اجتماع»: (ص/ ٢٧٦، ٢٧٧).

١٦ـ محمد بن فرج القرطبي، ت٦٧١هـ: «اجتماع»: (ص/ ٢٨٠).

«٢» ـ لفظ : «بائن من خلقه» :

وأَما لفظ : «بائن من خلقه» فقد عزاه أَبو نعيم الأَصبهاني المتوفىٰ ٤٣٠هـ إلى السلف فقال كما في : «مختصر العلو» : (ص/ ٢٦١) :

«طريقتنا طريقة السلف المتبعين للكتاب والسنة وإِجماع الأُمة ومما اعتقدوه أَن الله لم يزل كاملاً بجميع صفاته القديمة . . . ـ إِلى أَن قال ـ : وأَن الأَحاديث التي ثبتت في العرش ، واستواء الله عليه يقولون بها ، ويثبتونها من غير تكييف ، ولا تمثيل ، وأَن الله بائن من خلقه ، والخلق بائنون منه ، لا يحل فيهم ، وهو مستو على عرشه في سمائه من دون أَرضه» انتهى مختصراً .

قال الذهبي بعده : «فقد نقل هذا الإِمام الإِجماع على هذا القول ، ولله الحمد . . .» .

ونقله ـ أَيضاً ـ الإِمامان أَبو زرعة ، وابن أَبي حاتم ، قالا كما في : «اجتماع الجيوش الإِسلامية» : (ص/ ٢٣٣) ، و«مختصر العلو» : (ص/ ٢٠٤ ، رقم/ ٢٥٣) ، واللفظ عن «اجتماع الجيوش الإِسلامية» :

«أَدركنا العلماء في جميع الأَمصار حجازاً وعراقاً ومصراً وشاماً ويمناً فكان من مذهبهم الإِيمان قول وعمل يزيد وينقص ، والقرآن كلام الله غير مخلوق . . . ـ إِلى أَن قال ـ : وأَن الله عزَّ وجلَّ على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف ، أَحاط بكل شيء علماً ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير . . .» انتهى مختصراً .

وقال القرطبي محمد بن فرج المتوفىٰ ٦٧١هـ كما في : «اجتماع الجيوش الإِسلامية» : (ص/ ٢٨١) :

«وقال جميع الفضلاء الأَخيار : إِن الله فوق عرشه كما أَخبر في كتابه وعلى لسان نبيه بلا كيف ، بائن من جميع خلقه ، هذا مذهب السلف الصالح فيما

نقل عنهم الثقات» انتهى.

وحكاه البوشنجي المتوفىٰ ٢٤٢هـ عن أَهل الأَمصار كما في «مختصر العلو»: (ص/ ٢٢٥)، فقال:

«هذا ما رأَينا عليه أَهل الأَمصار، وما دلَّت عليه مذاهبهم فيه، وإِيضاح منهاج العلماء وصفة السنة وأَهلها، أَن الله فوق السماء على عرشه، بائن من خلقه، وعلمه وسلطانه وقدرته بكل مكان» انتهى.

ومن أَعلامهم كما في: «اجتماع الجيوش الإِسلامية»، و«مختصر العلو»:

١ـ عبد الله بن المبارك، ت١٨١هـ: «اجتماع»: (ص/ ١٣٤، ٢١٤)، «المختصر»: (رقم٦٧).

٢ـ هشام بن عبد الله الرازي، ت٢٢١هـ: «المختصر»: (رقم٥٣).

٣ـ سُنيد بن داود، ت٢٢٦هـ: «اجتماع»: (ص/ ٢٣٥) «المختصر»: (رقم٥٦).

٤ـ حماد بن هناد البوشنجي، ت٢٣٠هـ: «اجتماع»: (ص/ ٢٤٢)، «المختصر»: (رقم١٠٨).

٥ـ إِسحاق بن راهويه، ت٢٣٨هـ: «المختصر»: (رقم٦٧).

٦ـ أَحمد بن حنبل، ت ٢٤١هـ: «اجتماع»: (ص/ ٢٠٠، ٢٠١)، «المختصر»: (رقم٦٦).

٧ـ يحيىٰ بن معاذ الرازي، ت٢٥٨هـ: «اجتماع»: (ص/ ٢٧٠)، «المختصر»: (رقم٧٩).

٨ـ أَبو زرعة الرازي، ت٢٦٤هـ: «اجتماع»: (ص/ ٢٣٣)، «المختصر»: (رقم٧٧).

٩ـ المزني صاحب الشافعي، ت٢٦٤هـ: «اجتماع»: (ص/ ١٦٨)،

«المختصر»: (رقم٧٤).

١٠ـ أبو حاتم الرازي، ت٢٧٧هـ: «اجتماع»: (ص/ ٢٣٣)، «المختصر»: (رقم٧٧، ٧٨).

١١ـ عثمان بن سعيد الدارمي، ت٢٨٠هـ: «اجتماع»: (ص/ ٢٣١).

١٢ـ أَبو جعفر ابن أَبي شيبة، ت٢٩٧هـ: «المختصر»: (رقم١٠٣).

١٣ـ عبد الله بن أَبي جعفر الرازي، مات بعد المائتين: «اجتماع»: (ص/ ٢٢١)، «المختصر»: (رقم٤٥).

١٤ـ إمام الأَئمة ابن خزيمة، ت٣١١هـ: «اجتماع»: (ص/ ١٩٤)، «المختصر»: (رقم١٠٩).

١٥ـ أَبو القاسم الطبراني، ت٣٦٠هـ: «المختصر»: (رقم١٢٥).

١٦ـ ابن بطة، ت٣٨٧هـ: «المختصر»: (رقم١٣٣).

١٧ـ محمد بن موهب، ت٤٠٦هـ: «اجتماع»: (ص/ ١٨٨)، «المختصر»: (رقم١٦٤).

١٨ـ معمر الأَصبهاني، ت٤٢٨هـ: «اجتماع»: (ص/ ٢٢٦)، «المختصر»: (رقم١٤٢).

١٩ـ أبو نعيم الأصبهاني ت٤٣٠هـ: «اجتماع»: (٢٧٩)، «المختصر»: (رقم١٤١).

٢٠ـ شيخ الإسلام أَبو عثمان الصابوني، ت٤٤٩هـ: «اجتماع»: (رقم٢٤٧).

٢١ـ أَبو إسماعيل الأَنصاري الهروي، ت٤٨١هـ: «اجتماع»: (ص٤٨١)، «المختصر»: (ص١٥٨).

٢٢ـ نصر المقدسي، ت٤٩٠هـ: «المختصر»: (رقم ١٥٥).

٢٣- إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي، ت٥٣٥هـ: «اجتماع»: (ص/ ١٨٠).

«٣» ـ لفظ: «حقيقة»:

وأَما لفظ: «حقيقة» فإطلاق علماء السلف لها عند ذكر إثبات كل صفة من صفات الله تعالىٰ ـ وصف بها نفسه، أَو وصفه بها رسوله ـ ﷺ ـ: أَكثر من أَن يحصر؛ وذٰلك لَمَّا تَفَوَّهَ أَهْلُ الأَهواء بمواقفهم المخالفة في الصفات بنفي حقائقها ومعانيها بين التفويض تارة، والتأْويل تارة، والتعطيل تـارة، والتشبيه تـارة، وقـد قالت الجهمية والمعتزلة[١]:

«لا يجوز أَن يسمىٰ الله بهذه الأَسماء على الحقيقة» حينئذٍ كَثُرَ على لسان السلف إثبات صفات الله تعالىٰ على الحقيقة، أَي: بالإقرار والإمرار بلا تأْويل ولا تفويض للمعنى ولا تكييف، ولا تشبيه مع التفويض للكيفية».

ومجيء هذا اللفظ على لسان السلف أَكثر من أَن يحصر، ولينظر على سبيل المثال: «مختصر العلو»: (ص/ ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٨٦)، و«اجتماع الجيوش الإسلامية»: (ص/ ١٤٢، ١٨٩، ٢٦٣، ٢٨٠) وفيها قال القرطبي: «ولم ينكر أَحد من السلف الصالح أَنه استوى على العرش حقيقة» انتهى.

«٤» ـ لفظ: «في كل مكان بعلمه»:

وأَما قولهم: «في كل مكان بعلمه» فقد قال الإمام مالك ـ رحمه الله تعالىٰ ـ[٢]: «الله في السماء وعلمه في كل مكان لا يخلو منه مكان».

---

(١) «مختصر العلو»: (ص/ ٢٦٤، رقم/ ١٤٦).

(٢) «التمهيد»: (٧/ ١٣٨)، «اجتماع الجيوش الإسلامية»: (ص/ ١٤١).

وهو تعبير جارٍ لدى أَئمة جماعة المسلمين في كتبهم كافة، وبخاصة عند إثبات استواء الله ـ تعالىٰ ـ على عرشه المجيد، وعند إِثبات معية العلم، ولم يخالفهم في ذٰلك أَحد يحتج به كما قال ابن عبد البر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ[1]:

«وعلماء الصحابة والتابعين الذين حُمل عنهم التأْويل، قالوا في تأْويل قوله تعالىٰ: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم﴾ [المجادلة: ٤]: أَنه على العرش، وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذٰلك أَحد يحتج به» انتهى.

«٥» ـ لفظ: «غير مخلوق»:

* والمسلمون: أَهل السنة، يعتقدون ويثبتون أَن القرآن كلام الله ـ تبارك وتعالىٰ ـ لا يزيدون على ذٰلك. فلما واجهت الجهمية الأُمةَ ببدعة القول بخلق القرآن وشايعهم المعتزلة على هذه المقولة الكفرية فقالوا عن القرآن: «مخلوق». رد عليهم علماء السلف بالنفي والإِنكار فقالوا: «القرآن كلام الله غير مخلوق».

وإِلى هذه الحقيقة أَشار الإِمام أَحمد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ كما في «مسائله» رواية أَبي داود عنه: (ص/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤)؛ إذ سُئل عن الواقفة الذين لا يقولون في القرآن إِنه مخلوق أَو غير مخلوق، هل لهم رخصة أَن يقول الرجل: «كلام الله» ثم يسكت؟ قال: وَلِمَ يسكت؟! لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأَي شيء لا يتكلمون[2].

---

(١) «التمهيد»: (٧/ ١٣٩)، وعنه في «مختصر العلو»: (ص/ ٢٦٨)، و«اجتماع الجيوش الإِسلامية»: (ص/ ١٩٠).

(٢) بواسطة: «مقدمة مختصر العلو» للأَلباني: (ص/ ١٩).

* **الحقيقة السادسة :**

هذه خمسة أَلفاظ تداولها علماء السَّلف من غير نكير من بعضهم على بعض، وأَطلقوها في مواجهة أَهل الأَهواء لما نطقوا بالباطل.

وقد ساق منها ابن أَبي زيد - رحمه الله تعالىٰ - ثلاثة أَلفاظ :

«بذاته»، «وهو في كل مكان بعلمه»، «القرآن كلام الله ليس بمخلوق» فاستنكر عليه الذهبي - رحمه الله تعالىٰ - لفظة «بذاته». ونقل المعلق برقم/ ٢، (ص/ ٢٦)، استنكار الذهبي لها على ابن أَبي زيد المالكي، وعلى ابن الزاغوني الحنبلي المتوفىٰ ٥٢٧هـ.

ونريد في هذه الحقيقة بيان الفرق بين استنكار الذهبي لها وبين سياق المعلق لهذا الاستنكار، لنعلم أَن الفرق بين الاستنكارين كالفرق بين الرجلين.

فالذهبي - رحمه الله تعالىٰ - جارٍ في الاعتقاد على طريقة أَهل السنة والجماعة، لا يشك في ذٰلك أَحد؛ ولهذا كان كتابه «العلو للعلي الغفار» شجى في حلوق المبتدعة من المؤولة، والمفوضة، والمعطلة، وغيرهم.

فاستنكاره - رحمه الله تعالىٰ - لإطلاق بعض هذه الأَلفاظ لا يعني التأْثير بأَي وجه على سلامة معتقده في الإِثبات بلا تشبيه ولا تكييف، وإِنما يعني استنكار إِطلاقها في مقام التقرير، أَو لما يحصل لها من أَثر على بعض النفوس، والقصد هداية الخلق إِلى الحق، والأَصل الوقوف عند لفظ النص.

أَما سياق المعلق المذكور بقرينة تعاليقه الخلفية على هذه المقدمة، فهو يعني إِنكار «استواء الذات» والذي من لازمه أَن الله - تعالىٰ - في كل مكان، فيؤول الأَمر إِلى ما فاهت به الجهمية والمعتزلة من قولهم: «إِن الله في كل مكان بذاته» تعالىٰ الله عن قولهم علواً كبيراً.

وهذه الحيدة في هذا التعليق عن مذهب السلف، هي نظير الحيدة في تعليقته الثانية: رقم/ ١، (ص/ ٢٧) على قول ابن أَبي زيد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ:

«وهو في كل مكان بعلمه» إذ قال المعلق:

«يعني أَن عِلْمَ الله ـ تعالىٰ ـ محيط بكل مكان لا يخفى عليه شيء في الأَرض ولا في السماء».

فهذا كلام حق، والله ـ تعالىٰ ـ يقول: ﴿وأَن الله قد أَحاط بكل شيء علما﴾ [الطلاق: ١٢]. لكن تعليقه من خَلَفِيّ على هذا الموضع، له معنى لدى الأَشعرية يعود بالإِبطال على إِثبات استواء الله على عرشه بذاته، وأَنه في كل مكان بعلمه.

وتعليقته هٰذه هي عين ما جرى عليه الأَشعرية في «شرح الرسالة»، كما في: «شرح زروق»: (١/ ٢٩)، والتتائي في: «تنوير المقالة»: (١/ ١٨٦ ـ ١٨٧) وفيه: «... قول من قال: إن الباري ـ تعالىٰ ـ بكل مكان بعلمه: باطل؛ لأَن من يعلم مكاناً لا يصح أَن يقال: هو في ذٰلك المكان بالعلم، وإنما يقال: إنه محيط بكل شيء قدرة، وعلماً، وأَن ما أَتى به المؤلف، هو مذهب المعتزلة ...» انتهى.

وهذه مغالطة. فالمعتزلة يقولون: إن الله تعالى في كل مكان بذاته، تعالىٰ الله عن قولهم علواً كبيراً.

فانظر: ـ رعاك الله ـ خفاء مسالك المبتدعة، في صرف الحق وأَن لهم عبارات، وأَلفاظاً، وحيلاً، يُقَلِّبون فيها الأُمور.

وأَن هذا المعلق أَتى بهذا التعليق على مشربه، فأَفسد العقيدة من مكان بعيد.

نعوذ بالله من الخذلان.

وأما تعليقته الثالثة: رقم/ ١، (ص/ ٣١) على قول ابن أَبي زيد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «على العرش استوى» فإنه نقل كلام زروق في «شرح الرسالة»: (١/ ٢٤، ٣١)، وكلام زروق ـ تجاوز الله عنا وعنه ـ فيه تأْويل من بعد تفويض؛ إذ فوض معنى الاستواء وَأَوَّلَ قول مالك ـ رحمه الله تعالى ـ المشهور عنه وعن غيره من السلف: «الاستواء معلوم . . .» على أَن آيات الصفات من المتشابه الذي يُنزه عن المحال ولا يُتعرض لمعناه.

وهذا حمل لكلام مالك على غير المراد منه، والناس كافة على خلافه، وشرح هذا يطول.

وَهُنَا غَلِطَ زروق في قوله: «جاء ذكر الاستواء على العرش في ستة مواضع من كتاب الله تعالى»، وصوابه في: «سبعة مواضع . . .» من سورة: الأَعراف، ويونس، والرعد، وطه، والفرقان، والسجدة، والحديد.

والمعلق لم ينقل أَيضاً كلامه بتمامه، بل بتر، وَلَفَّق، وَيَعلم هذا مَنْ قَابَل بين النقل والكتاب المنقول منه.

والقول بالتفويض شَرٌّ من التأْويل، ومن نَسب التفويض إلى أَنه قول السلف، وفي مقدمتهم الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فقد جَهِلَ مذهبهم، وَجَهَّلَهم، وكذب عليهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالىٰ ـ[1]:

«إن قول أَهل التفويض الذين يزعمون أَنهم متبعون للسنة والسلف مِن شَرِّ أَقوال أَهل البدع والإلحاد» انتهى.

وقال السفاريني ـ رحمه الله تعالىٰ ـ مشيراً إلى قبح مقالة التفويض[2]:

---

(١) «العقل والنقل»: (١/ ١١٨).

(٢) «مختصر شرح العقيدة»: (١/ ٢١).

«فهذا الظن الفاسد، أَوجب تلك المقالة التي مضمونها، نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا وأَفكوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين باطلين: الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، والجهل والضلال بتصويب طريقة غيرهم» انتهى.

حينئذٍ يأْتي هذا السؤال وهو: لماذا عَلَّق على هذين اللفظين: «بذاته»، و«في كل مكان بعلمه» بما يلغيهما، وترك التعليق على لفظ «ليس بمخلوق» في قول ابن أَبي زيد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «وأَن القرآن كلام الله ليس بمخلوق . . .» مع أَن هذه اللفظة «ليس بمخلوق» هي كذٰلك ليست توقيفية بلفظها، كاللفظين المذكورين؟

والجواب: أَن الذي يقول بخلق القرآن هم الجهمية، والمعتزلة، وقد قام أَهل السنة والجماعة بواجب الرد عليهم، وكانت الأَشاعرة كذٰلك لا تقول بخلق القرآن، وكان منهم من يطلق هذه العبارة: «القرآن كلام الله غير مخلوق»، لكن لهم أَقوال غثة رخيصة تؤدي إلى القول بخلق القرآن كما تجد بيانها في «شرح الطحاوية» وغيره. والله أَعلم.

وَحَوَّلَ مَا قَرَّرَهُ ابن أَبي زيد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ من أَن الله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ يجيء يوم القيامة حقيقة ـ إلى حكاية الخلاف بين المجيء حقيقة، وبين التأْويل بمجيء أَمره وقضائه، وذٰلك فيما نقله في التعليق رقم/ ١، (ص/ ٣٧) عن كتاب: «صفوة البيان . . .» للشيخ حسنين مخلوف ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: (ص/ ٨٠٤).

وهو بهذا الإخراج لمقدمة رسالة ابن أَبي زيد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وبهذه التعليقات عليها، لَمْ يُبْقِ هذه «العقيدة الإسلامية» على مبناها؛ لِمَا أَدخله من تحريفٍ: زيادة، ونقصاً، وتبديلاً. وَلَمْ يُبْقِها على مَعْنَاها، وَصَفَائِهَا،

ونقاوتها، بَلْ نكَثَها، وَحَوَّلَها إلى عقيدة خلفية هُوَ عاضٌّ عليها، تَحْمِلُ: الإرجاء، والتفويض، والتأْويل، ويرفضها سلف هذه الأُمة وخيارها من لدن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فمن تبعهم بإحسان، ومنهم إمام أَهل السنة في زمانه، ابن أَبي زيد القيرواني ـ رحمه الله تعالىٰ ـ.

ففي هذا التحويل جِنَايَاتٌ عِدَّة على الحق، والخلق: جناية على ابن أَبي زيد فيما بذله ونصح به للمسلمين من بيان واجب الديانة في الاعتقاد.

وفي هذا التحويل: تَغْرِيرٌ بالمتعلمين وَغِشٌّ لأَولاد المسلمين.

وفي هذا التحويل: نَفْثٌ لعقيدة التفويض، والتأْويل بواسطة كتب السلف، والتمسح بإخراجها، وخدمتها، والتعليق عليها. وهذا الكيد المهين من الظلم، والفجور، والانطواء على حرقة من انتشار عقيدة السلف، وانحسار شباب الأُمة عن تلكم العقائد الخلفية التي يرفضها: النص، والفطرة، والعقل.

ومعلومٌ أَن أُمور الاعتقاد لا تقبل التذبذب، ولا التردد، ولا حكاية القولين، أَو الأَقوال، وإنما الحق فيها واحد لا يتعدد، وليس وراءه إلا الضلال.

ومعلومٌ أَن أَهل الأَهواء قد وقفوا لنصوص الصفات بالمرصاد بالتأْويل تارة، وبالتفويض تارة، وبالتعطيل تارة، فإذا لم يتم لهم شيء من ذٰلك لَجَأُوا إلى الطعن في ثبوت السنن.

والرجل يدور في تعليقاته بين التأْويل والتفويض.

وبالجملة فهذه تصرفات منه مشينة، مرفوضة بجميع معايير النقد عند السلف والخلف؟

وهو مُدَانٌ بِأَلَمِهِ مِنْ قَلَمِهِ؛ إذ قال معلقاً على كلمة ابن خَلَّادٍ ـ رحمه الله

تعالىٰ ـ: «الحَكُّ تُهْمَةٌ» ما نصه[١]:

«انظر كيف تجب المحافظة على الأَمانة في الكلمة العلمية، وكيف كانوا يحترسون من التهمة أَن تتوجه إليهم ولو بحك كلمة دخيلة على الكتاب، ولقد وجد في زماننا هذا طائفة من المحككين «المحققين» يتصرفون في بعض الكتب، فمنهم من يحذف من الكتاب، ومنهم من يزيد فيه، ومنهم من يغير فيه ويبدل كلاماً بكلام، إذا لم يعجبه، أَو جاء على غير مشربه أَو كان ذٰلك أَنفع له تجارةً ومالاً، كما وقع هذا من (محمد ومحمد ناصر وحَمَد وحامد ومحمود وبعض الناشرين الذين يظن بهم الأَمانة والدين) وأَمثالهم، فإِنا لله من ضياع الأَمانة في العلم!» انتهى.

هذا كلام جميل هو منه محروم، لكنه «جَرْوَل» يهجو نَفْسَهُ، ويكفينا عن هذه الأَسماء: «مُعَلِّمُ المحككين: عبد الفتاح»، فقد فاق أَقرانه المحرفين بالتحريف، وَبَزَّ أَهل الزمان منهم بالتزييف. ولا أَدري كيف أَجمع بين تعليقه على كلمة ابن خلاد، واستجازته لنفسه، التقلب في ظلمات التحريف، مرتضياً هذا لِدِينِهِ، وأَدبه، وخلقه؟ لكنها جادة المخالفين أَهل الزَّمَانَةِ والانقطاع، وَمَنْ سَطَا بالتأْويل، والتفويض على نصوص الوحيين الشريفين، فمن باب أَولى أَن يستغفل الناس فيتصرف في كلام المؤلفين.

ويبقى تعليقه على كلمة ابن خلاد، زيادة في الحجة عليه، فإِنه قَدْ عَبَّ من كل أَبواب التحريف فزاد، ونقص، وغَيَّر، كل هذا خدمة لمشربه، وتلصصه بنشره هنا وهناك؟؟ وقد بَيَّنْتُ أَن ديدنه التحريف فيما كتبته عن «تحريف النصوص».

---

(١) (ص/ ٣١) من تعليقه على ما اسْتَلَّهُ من مقدمة الشيخ أَحمد شاكر لـ «جامع الترمذي»، وطبعه باسم: تصحيح الكتب . . .

وتأمل ماذا يصنع المشرب المنحرف بأهله.

فيا هذا: أَوَّلُ مَا يُفْقَدُ من الدين «الأَمانة».

وعندي أنه لا يوثق بنقل هذا الرجل إخراجاً أو تعليقاً؛ لاختلال أمانته، وفساد مشربه.

من أجل ذلك رأيت تحرير هذا التقديم حاوياً لأُمور ثلاثة:

الأول: أن ابن أبي زيد ـ رحمه الله تعالى ـ قد أَلقى الله عليه من نوره، فهو صاحب عقيدة سلفية سُنِّية، قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نوراً تمشون به ويغفر لكم والله غفور رحيم﴾ [سورة الحديد، الآية: ٢٨].

الثاني: أن مقدمة رسالته في التوحيد، جارية على طريقة السلف ولزوم السنة والأَثر، مشرقة بالحق، وصحة المعتقد.

الثالث: أن إخراج «مُعلم المحككين» لها، مدخولة بتحريفه لمبناها، وتحويله لمعناها: مُعَارَضَةً منه للنور بالظلمة، وللصحة بالزمانة، وللحق الجلي بالشبهة الواهية. كل هذا نظير ما صنعه «قُدْوَتُهُ الكوثري» في «الأَسماء والصفات» للبيهقي[1]، فإنه حَوَّله وَحَرَّفَه إلى حمل مذهب السلف على التفويض، وهذا من الظلم العظيم للصحابة الأَبرار من المهاجرين والأَنصار، ومن تبعهم بإحسان، لكنه الهوى وفساد المشرب، والمهم أن يعرف طلاب العلم أَن ما هنا جزء مما هنالك، نعوذ بالله من الهوى وأَهله.

وهنا أَقول: وإننا في هذه الأَيام نشاهد: «كوثرية ولا مُعَلِّمِيَّ لها» نرى هؤلاء الأَصاغر، رابضين بين أَهل السنة، تمتد أَيديهم إلى كتب أَعلامها،

---

(١) انظر مقدمة الألباني ـ أثابه الله ـ لـ «مختصر العلو» للذهبي: (ص/ ٣٦ ـ ٤٠).

وَيَتَلَصَّصُون ساعة الغفلة فيها، فيصعدون على أَكتافها، ويتحرشون بهم بواسطتها، وينفثون ما لديهم من هوى وبدعة في حواشيها؛ لأَنهم لما رأَو أَن نشر كتب الخلف يقطع عليهم الطريق صارت النقلة بهذه «العقيدة التجارية» إلى التحشية على كتب السلف ليصلوا إلى تَلْوِيث اعتقاد أَولاد المسلمين: «أَهل السنة» بتحريف تلكم الواسطة.

والواجب أَمام هذا الرهط: الحجر على امتداد أَقلامهم إلى كتب السلف، وهجر ما تعمله أَيديهم، والبعد عن نشره وتخريجه، وتواصي الكتبيين بعدم تسويقها، والإنكار عليهم إن فعلوا، وعدم تمكين كل صاحب هوى وبدعة من تعليم أَولاد المسلمين: الفقه في الدين.

فَإِنَّ دَأَبَ أَهل الأَهواء هكذا إن وجدوا غفلة من أَهل السنة صاحوا بهم، وتأَلبوا عليهم، وإن تيقظ لهم أَهل السنة: خنسوا، وتشرذموا، كما قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فيهم[1]:

«طَبْلٌ يَجْمَعُهُمْ، وَعَصاً تُفَرِّقُهُم».

وبناءً على ما تقدم تبيانه وشرحه، فقد أَفردت هذه «المقدمة» في «التوحيد» من «رسالة ابن أَبي زيد القيرواني» ثم أَلحقتها بنظمها لابن مشرف، ولولا خوف الإطالة لأَتبعت ذلك بمقدمة ابن أَبي زيد لكتابه «الجامع» والتي نقلها عنه ابن القيم ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في: «اجتماع الجيوش الإسلامية» فهي أَبسط مما هنا، وفي غاية النفاسة، فَلْيُرجع إليها.

وإليك المقدمة نثراً[2]، ونظماً[3]:

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ٣٥٦).

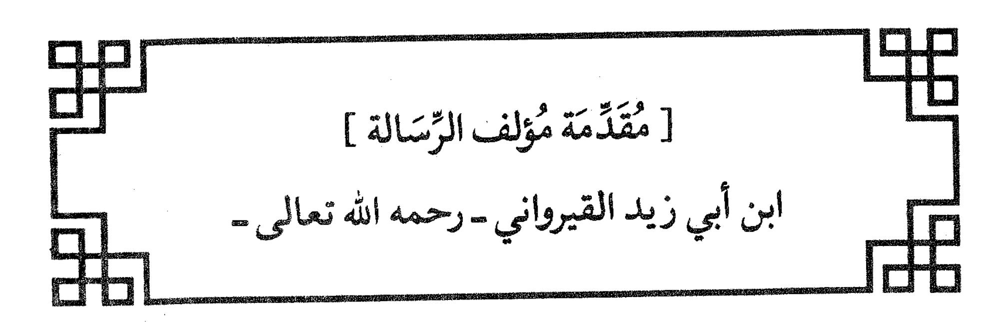
(٢) عن النسخة المحققة طبع دار الغرب عام ١٤٠٦هـ.

(٣) عن طبعة جامعة الإمام بالرياض عام ١٣٩٦هـ.

[مُقَدِّمَة مُؤلف الرِّسَالة]

ابن أبي زيد القيرواني

ـ رحمه الله تعالى ـ



[مُقَدِّمَة مُؤلف الرِّسَالة]

ابن أبي زيد القيرواني ـ رحمه الله تعالى ـ

قال أَبو محمد عبدُ الله بنُ أَبي زيدٍ القَيروانيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأَرْضَاهُ:

الحمدُ للهِ الذي ابْتَدَأَ الإنسانَ بنعمتِه، وصوَّره في الأَرحامِ بحكمتِه، وأَبْرزَه إلى رفْقِه وما يسَّره له من رزقِه، وعلَّمه ما لم يكن يعلمُ، وكان فضلُ الله عليه عظيماً، ونبَّهَهُ بآثار صنعتِه وأَعذر إليه على أَلسنة المرسلين الخيرةِ من خلقه فهدى مَن وفَّقَهُ بِفَضْلِه، وأَضلَّ مَن خذلَه بعدْلِه، ويسَّر المؤمنين لليُسْرى، وشرح صدورَهم للذِّكْرى، فآمنوا بالله بأَلْسِنتِهم نَاطقينَ، وبِقُلُوبِهم مُخلِصين، وبمَا أَتَتْهم بِه رُسُلُه وكتبُه عاملينَ، وتَعلَّمُوا ما علَّمهم، ووقَفوا عندما حَدَّ لَهُم، واستغْنَوْا بِمَا أَحَلَّ لَهُم عمَّا حرَّم عَلَيْهم.

أَمَّا بعْدُ، أَعَانَنَا اللهُ وإِيَّاكَ على رِعَايَةِ وَدَائِعِه وَحِفْظِ ما أَوْدَعنا مِنْ شَرائِعه، فإِنَّك سَأَلْتَني أَن أَكْتُبَ لك جُملةً مُختصرةً من واجِبِ أُمورِ الديانة ممَّا تَنطِقُ بِهِ الأَلْسِنَةُ، وتَعْتَقِدهُ القُلُوبُ، وتعْمَلُه الجوارح، وَمَا يتَّصِلُ بالواجِبِ مِنَ ذَلِكَ مِنَ السُّنَنِ مِنْ مُؤَكَّدِها ونَوافِلِها ورَغائِبها، وشيءٍ مِنَ الآدابِ مِنْهَا، وجُمَلٍ من أُصولِ الفِقْهِ وفنونه علَى مذهب الإِمام مالِك بنِ أَنَسٍ رحمه الله تعالى وطريقتِه، مع ما سَهَّلَ سبيلَ ما أَشكَلَ مِن ذلك من تفسيرِ الرَّاسخين وبيان المُتَفَقِّهين، لِمَا رَغِبْتَ فيه مِن تعليم ذلك للوِلْدَانِ كما تُعَلِّمُهم حروفَ القرآن، ليسبقَ إلى قلوبهم مِن فَهْمِ دين الله وشرائِعه ما تُرْجَى لهم بركتُه وتُحْمَدُ لَهُم عاقِبَتُه، فأَجَبْتُك إلى ذلك، لِمَا رجوتُهُ لنفسِي ولكَ مِنْ ثَوابِ مَنْ عَلَّمَ دِينَ اللهِ أَو دَعا

إِلَيْهِ.

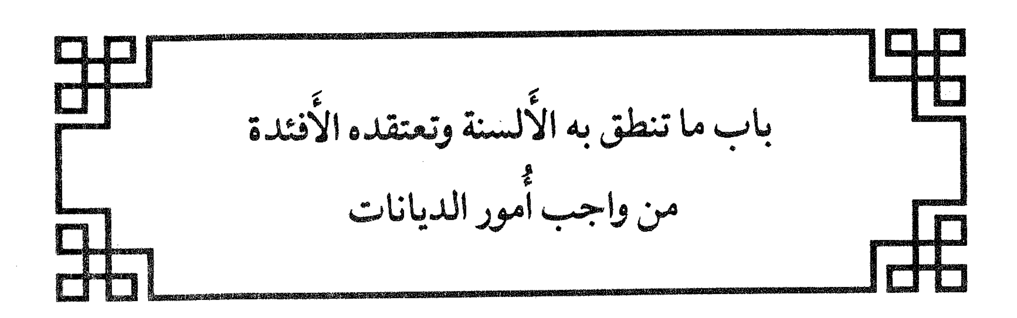
واعْلَم أَنَّ خَيْرَ القُلوبِ أَوْعَاهَا للخَيْرِ وأَرْجَى القُلوبِ لِلْخَيْرِ مَا لَمْ يَسْبِقِ الشَّرُّ إِلَيْهِ. وأَوْلَى مَا عُنِيَ به النَّاصِحُون ورَغِبَ في أَجْرِه الرَّاغِبُون إِيصالُ الخَيْرِ إلى قلوب أَوْلادِ المُؤمِنين لِيَرْسَخَ فيها، وتَنبِيهُهُم على مَعَالِمِ الدِّيانَةِ، وحدودِ الشَّريعةِ لِيُرَاضُوا عَلَيْها وما عليهم أَن تَعْتَقِدَه مِن الدينِ قُلُوبُهم، وتَعْمَلَ به جَوارِحُهم؛ فإِنَّه رُوِيَ أَنَّ تعليمَ الصِّغَارِ لِكِتَابِ اللهِ يُطفِيءُ غَضَبَ اللهِ، وأَنَّ تَعْلِيمَ الشَّيْءِ في الصِّغَرِ كالنَّقْشِ في الحَجَرِ.

وقد مَثَّلْتُ لَكَ مِن ذلِك ما يَنتَفِعُون ـ إِنْ شَاءَ اللهُ ـ بِحِفْظِهِ، وَيَشْرُفُونَ بِعِلْمِهِ، ويَسْعَدُون بِاعْتِقَادِهِ والعَمَلِ بِهِ، وقد جاء أَنْ يُؤْمَرُوا بِالصَّلاةِ لِسَبْعِ سِنين، ويُضْرَبوا عليها لِعَشْرٍ، ويُفَرَّقَ بَيْنَهُم في المَضَاجِعِ، فكذلِك يَنبَغِي أَن يُعلَّمُوا مَا فَرَضَ اللهُ على العِبَادِ مِن قَوْلٍ وَعَمَلٍ قَبْلَ بُلُوغِهِم لِيَأْتِي عَلَيْهِم البلُوغُ وقد تمكَّنَ ذلك من قلُوبِهم، وسَكَنَتْ إِلَيْهِ أَنفُسُهم، وأَنِسَتْ بِمَا يَعْمَلُون بِهِ مِن ذلِكَ جَوارِحُهُمْ.

وقد فَرَضَ اللهُ سبحانَه وتَعالى على القَلْب عَمَلاً مِن الاعْتِقَادَاتِ وَعَلى الجَوارِحِ الظَّاهِرَةِ عَمَلاً من الطَّاعَاتِ.

وسَأُفَصِّلُ لَكَ مَا شَرَطتُ لَكَ ذِكْرَهُ بَاباً بَاباً لِيَقْرُبَ مِن فَهْمِ مُتَعَلِّمِيهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعالى، وإِيَّاهُ نَسْتَخِيرُ وبِهِ نَسْتَعِينُ، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ العَلِيِّ العَظيم، وصلَّى اللهُ عَلى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثيراً.

□ □ □



باب ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب أُمور الديانات

مِنْ ذلِكَ الإيمانُ بِالقَلْبِ، والنُّطْقُ باللِّسانِ أَنَّ اللهَ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ، ولاَ شَبِيهَ لَهُ، ولا نَظِيرَ لَهُ، ولا وَلَدَ لَهُ، ولا والِدَ لَهُ، ولا صاحبةَ له، ولا شريكَ له.

ليس لأَوَّلِيَّتِه ابْتِدَاءٌ، ولا لآخِرِيَّته انقِضَاءٌ، ولا يَبْلُغُ كُنْهَ صِفَتِهِ الوَاصِفُون، ولا يُحِيط بأَمْرِهِ المُتَفكِّرُون، يَعْتَبِرُ المُتَفكِّرُون بآياته، ولا يَتَفكَّرُون في مَائِيَّةِ ذَاتِهِ ولا يُحِيطُون بِشَيْءٍ مِن عِلْمِه إلاَّ بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْض ولا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ العَلِيُّ العَظِيمُ.

العَالِمُ الخَبِيرُ المُدَبِّرُ القَدِيرُ السَّمِيعُ البَصِيرُ العَلِيُّ الكَبِيرُ وأَنَّه فَوْق عَرْشِهِ المَجِيد بِذَاتِهِ، وهو فِي كُلِّ مَكَانٍ بِعِلْمِهِ.

خَلَقَ الإِنسَانَ ويَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ، وهو أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ في ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ ولاَ يَابِسٍ إلاَّ في كِتَابٍ مُبِينٍ.

عَلَى العرشِ استَوى وعلى المُلْكِ احتَوَى، وله الأَسماءُ الحُسْنَى والصِّفاتُ العُلَى، لَمْ يَزَلْ بِجَمِيعِ صِفاتِهِ وأَسْمَائِهِ، تَعَالَى أَنْ تكُونَ صفاتُه مُخْلوقةً، وأَسماؤُه مُحْدَثَةً، كلَّم مُوسى بِكَلامِهِ الذي هو صِفَةُ ذاتِهِ لا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَتجَلَّى لِلْجَبَلِ فَصار دَكّاً مِن جَلالِهِ، وأَنَّ القرآن كَلاَمُ اللهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فَيَبِيدَ وَلاَ صِفَةً لِمَخْلُوقٍ فَيَنفَدَ والإيمانُ بِالقَدْرِ خَيْره وشَرِّه حُلوِهِ ومُرِّهِ، وكُلُّ

ذلِكَ قَدْ قَدَّرَهُ اللهُ رَبُّنَا، ومَقادِيرُ الأُمورِ بيَدِهِ، ومَصْدَرُها عَن قَضَائِه، عَلِمَ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلَ كَوْنِهِ فَجَرَى عَلَى قَدَرِهِ لا يَكُونُ مِن عِبادِه قولٌ ولا عمَلٌ إلاَّ وقَدْ قَضَاهُ، وسَبَقَ عِلْمُهُ بِهِ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [١٤ ـ الملك ـ ٦٧] يُضِلُّ مَن يَشَاءُ فَيَخْذُلُهُ بِعَدْلِهِ، وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ فَيُوَفِّقُهُ بِفَضْلِهِ فكُلٌّ مُيَسَّرٌ بتَيْسِيرِهِ إلى ما سَبَقَ مِن عِلْمِه وقَدْرِهِ، مِنْ شَقِيٍّ أَوْ سَعِيد.

تَعَالَى اللهُ أَن يَكُونَ في مُلْكِهِ مَا لاَ يُرِيد، أَو يكون لأَحَدٍ عَنْهُ غِنَى، أَو يَكُونَ خَالِقٌ لِشَيْءٍ إلاَّ هُوَ رَبُّ العِبَادِ وربُّ أَعْمَالِهِم، والْمُقَدِّرُ لحَرَكَاتِهِم وآجَالِهِم، البَاعِثُ الرُّسُل إِلَيْهِم لإِقَامَةِ الحُجَّةِ عَلَيْهِم.

ثُمَّ خَتَم الرِّسَالَةَ والنِّذَارَة والنُّبُوَّةَ بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ ﷺ فَجَعَلَهُ آخِرَ المُرْسَلِينَ بَشِيراً ونَذيراً ودَاعِياً إلى اللهِ بإِذْنِهِ وسِرَاجاً مُنِيراً.

وأَنزَلَ عَلَيْه كِتَابَهُ الحَكِيمَ وشَرَحَ بِهِ دِينَه القوِيمَ، وهَدَى بِهِ الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ.

وأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لا رَيْبَ فِيهَا وأَنَّ اللهَ يَبْعَثُ مَن يَموتُ كما بَدَأَهُم يَعُودون.

وأَنَّ اللهَ سبحانَه ضَاعَفَ لِعِبادِهِ المؤمنين الحَسَنَاتِ، وصَفَحَ لَهُم بالتَّوبَة عَن كَبائِرِ السَّيئَاتِ، وغَفَرَ لهم الصَّغَائِرَ بِاجْتِنَابِ الكَبَائِرِ وجَعَلَ مَن لَمْ يَتُبْ مِنَ الكَبَائِرِ صَائِراً إلى مشيئته: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [٤٨ ـ النساء ـ ٤] ومَن عاقَبَهُ بنَارِهِ أَخْرَجَهُ مِنْهَا بإِيمَانِهِ فأَدْخَلَهُ بِهِ جَنَّتَهُ ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ﴾ [٧ ـ ٨ الزلزلة ـ ٩٩] ويُخْرِجُ مِنْها بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ صلى اللهُ عَلَيْه وسلَّم مَن شَفَعَ لَهُ مِن أَهْلِ الكَبَائِرِ مِن أُمَّتِهِ.

وأَنَّ اللهَ سبحانَهُ قد خَلَقَ الجَنَّةَ فأَعَدَّها دار خُلودٍ لأَوْلِيَائِهِ وأَكْرَمَهُم فِيهَا بِالنَّظَرِ إِلى وَجْهِهِ الكَرِيمِ، وهِيَ الَّتي أَهْبَطَ مِنْهَا آدَمَ نبيَّه وخليفته إلى أَرضِه بما سبقَ في سابق عِلْمِه، وخَلَقَ النَّارَ فأَعدَّها دارَ خُلُودٍ لِمَن كَفَرَ بِهِ، وأَلْحَدَ في

آيَاتِهِ وكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وجَعَلَهُم مَحْجُوبين عَن رُؤْيَتِهِ.

وأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَىٰ يَجِيءُ يَوْمَ القِيَامَةِ: ﴿والْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾ [٢٢ ـ الفجر ـ ٨٩] لِعَرْضِ الأُمَمِ وحِسابِها وعقوبتِها وثوابِهَا، وتُوضَعُ المَوَازِينُ لِوَزْنِ أَعْمالِ العِبَادِ: ﴿فمن ثَقُلَتْ موازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون﴾ [٨ ـ الأعراف ـ ٧]، ويُؤتون صَحائِفَهم بأَعْمَالِهِم: فَمَن أُوتِيَ كِتَابَه بَيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِساباً يَسيراً، ومَن أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاء ظَهْرِهِ فأُولئِكَ يُصْلَوْنَ سَعِيراً.

وأَنَّ الصِّراطَ حقٌّ يَجُوزُه العبادُ بقدْرِ أَعْمَالِهِم، فَنَاجُونَ مُتفاوتُون في سرعةِ النَّجاةِ عليه من نارِ جَهَنَّمَ، وقَوْمٌ أَوبَقَتْهُمْ فيها أَعْمَالُهم.

والإِيمانُ بِحَوْضِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ تَرِدُهُ أُمَّتُه لا يَظْمأُ مَن شَرِبَ مِنه ويُذَادُ عنه مَن بدَّل وغيَّر.

وأَن الإِيمانَ قَولٌ باللِّسانِ، وإِخلاصٌ بالقلب، وعملٌ بالجوارِحِ يزيدُ بزيادةِ الأَعْمَالِ ويَنقُص بِنقْصِها، فيكونُ فيها النقصُ وبها الزيادة ولا يكْمل قولُ الإيمانِ إِلاَّ بِالْعَمَلِ.

ولا قَوْلَ وعملَ إِلاَّ بِنيَّةٍ، ولا قولَ ولا عملَ ونيةَ إِلاَّ بموافقَةِ السُّنَّةِ.

وأَنَّه لا يَكْفُرُ أَحَدٌ بذَنبٍ من أَهلِ القِبْلَةِ.

وأَنَّ الشهداءَ أَحياءٌ عند ربِّهم يُرْزَقُون، وأَرواح أَهلِ السَّعادة بَاقِيَةٌ نَاعمةٌ إِلى يوم يُبْعَثُون، وأَرواح أَهلِ الشقاوةِ مُعذَّبَةٌ إِلى يَوْمِ الدِّين.

وأَنَّ المؤمنين يُفْتنون في قبورِهم ويُسأَلون ﴿يُثَبِّتُ اللهُ الذينَ آمَنُوا بِالقولِ الثَّابتِ في الحياةِ الدُّنيا وفي الآخرةِ﴾ [٢٧ ـ إبراهيم ـ ١٤].

وأَنَّ على العبادِ حَفَظَةً يَكتبون أَعمالَهم، ولا يسقطُ شيءٌ من ذلك عن عِلمِ ربِّهم، وأَنَّ مَلَكَ الموتِ يَقْبِضُ الأَرواحَ بإِذن ربِّه.

وأَنَّ خيرَ القرونِ القرنُ الذين رَأَوا رسُولَ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وآمَنُوا بِهِ،

ثم الذين يَلُونَهم، ثم الذين يلونَهم، وأَفضلُ الصحابةِ الخلفاءُ الراشدون المَهْدِيُّون أَبو بكرٍ ثم عُمَرُ ثم عُثمانُ ثم عليٌّ رضِيَ اللهُ عنهم أَجْمَعِينَ.

وأَن لاَّ يُذْكَرَ أَحدٌ مِن صَحَابَةِ الرسولِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلاَّ بأَحْسَنِ ذِكْرٍ، والإِمْسَاكُ عمَّا شَجَرَ بَيْنَهم، وأَنَّهم أَحقُّ الناسِ أَنْ يُلْتَمَسَ لَهُم أَحْسَنُ المَخارجِ، ويُظَنَّ بِهم أَحْسَنُ المَذَاهِبِ.

والطَّاعةُ لأَئِمَّةِ المُسلِمين مِن وُلاَةِ أُمُورِهم وعُلَمائِهم، واتِّبَاعُ السَّلفِ الصَّالحِ واقْتِفَاءُ آثارِهم، والاسْتِغْفَارُ لَهُم.

وتَرْكُ المِرَاءِ والجِدَالِ في الدِّينِ وتَرْكُ كُلِّ مَا أَحْدَثَهُ المُحْدِثُونَ.

وصلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وعَلَى آلِهِ وأَزْوَاجِهِ وذُرِيَّتِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثيراً.

❑ ❑ ❑

عقيدة ابن أَبي زيد كما نظمها الشيخ أحمد بن مشرف الأَحسائي المالكي المتوفىٰ سنة ١٢٨٥هـ

الحمدُ لله حمداً ليس منحصرا ... على أياديهِ ما يخفَى وما ظهرا

ثم الصلاةُ وتسليمُ المهيمن ما ... هبَّ الصَّبا فأدَرَّ العارضَ المطرا

على الذي شادَ بنيانَ الهدى فسما ... وسادَ كلَّ الورى فخراً وما افتخرا

نبيِّنا أحمَد الهادِي وعَتْرَتِهِ ... وصحبِهِ كلِّ من آوى ومن نصرا

وبعدُ فالعلمُ لم يظفَرْ بِهِ أحدٌ ... إلا سما وبأسباب العُلا ظفِرا

لا سيما أصلُ علمِ الدين إنَّ به ... سعادةَ العبدِ والمنَجي إذا حُشِرا

باب ما تعتقده القلوب وتنطق به الأَلسن من واجب أُمور الديانات

وأول الفرض إيمان الفؤاد كذا ... نطق اللسان بما في الذكر قد سطرا

إن الإلـه إلـه واحد صمد ... فلا إلـه سوى من للأنام برا

رب السماوات والأرضين ليس لنا ... رب سواه تعالى من لنا فطرا

وأنه موجد الأشياء أجمعها ... بلا شريك ولا عون ولا وزرا

وهو المنزه عن ولد وصاحبة ... ووالد وعن الأشباه والنظرا

لا يبلغن كنه وصف الله واصفه ... ولا يحيط به علماً من افتكرا

وأنه أول باق فليس له ... بدء ولا منتهىٰ سبحان من قدرا

حي عليم قدير والكلام له ... فرد سميع بصير ما أراد جرىٰ

وأن كرسيه والعرش قد وسعا ... كل السماوات والأرضين إذ كبرا

ولم يزل فوق ذاك العرش خالقنا ... بذاته فاسأل الوحيين والفطرا

إن العلو به الأخبار قد وردت ... عن الرسول فتابع من روى وقرا

فالله حقاً على الملك احتوى وعلى الـ ... عرش استوى، وعن التكييف كن حذرا

والله بالعلم في كل الأماكن لا ... يخفاه شيء سميع شاهد ويرى

وأن أوصافه ليست بمحدثة ... كذلك أسماؤه الحسنى لمن ذكرا

وأن تنزيله القرآن أجمعه ... كلامه غير خلق أعجز البشرا

وحي تكلم مولانا القديم به ... ولم يزل من صفات الله معتبراً

يتلىٰ ويحمل حفظاً في الصدور كما ... بالخط يثبته في الصحف من زبرا

وأن موسى كليم الله كلمه ... إلهه فوق ذاك الطور إذ حصرا

فالله أسمعه من غير واسطة ... من وصفه كلمات تحتوي عبراً

حتىٰ إذا هام سكرا في محبته ... قال الكليم إلهي أسأل النظرا

إليك قال له الرحمن موعظة ... أنى تراني ونوري يدهش البصرا؟

فانظر إلى الطور إن يثبت مكانته ... إذا رأى بعض أنواري فسوف ترى

حتى إذا ما تجلى ذو الجلال له ... تصدع الطور من خوف وما اصطبرا

فصل في الإيمان بالقدر خيره وشره

وبالقضاء وبالأقدار أجمعها ... إيماننا واجب شرعاً كما ذكرا

فكل شيء قضاه الله في أزل ... طرا وفي لوحه المحفوظ قد سطرا

وكل ما كان من هم ومن فرح ... ومن ضلال ومن شكران من شكرا

فإنه من قضاء الله قدره ... فلا تكن أنت ممن ينكر القدر

والله خالق أفعال العباد وما ... يجري عليهم فعن أمر الإله جرا

ففي يديه مقادير الأمور وعن ... قضائه كل شيء في الورى صدرا

فمن هدى فبمحض الفضل وفقه ... ومن أضل بعدل منه قد كفرا

فليس في ملكه شيء يكون سوى ... ما شاءه الله نفعاً كان أو ضرراً

فصل في عذاب القبر وفتنته

ولم تمت قـط من نفس ومـا قتلت   من قبل إكمـالها الرزق الـذي قـدرا

وكل روح رسـول المـوت يقبضهـا   بإذن مـولاه إذ تستكمل العمـرا

وكل مـن مـات مسئـول ومفتتن   من حين يـوضع مقبـوراً ليختبـرا

وأن أرواح أصحـاب السعـادة في   جنـات عـدن كطيـر يعلق الشجـرا

لكنمـا الشهـداء أحيـاء وأنفسهم   في جوف طير حسـان تعجب النظرا

وأنهـا فـي جنـات الخلـد سـارحـة   من كل مـا تشتهي تجني بهـا ثمـرا

وإن أرواح من يشقىٰ معـذبـة   حتى تكـون مع الجثمـان في سقـرا

فصل في البعث بعد الموت والجزاء

وأن نفخـة إسـرائيل ثـانيـة   في الصـور حقـاً فيحيى كل من قبـرا

كمـا بـدا خلقهم ربي يعيـدهم   سبحـان من أنشأ الأرواح والصـورا

حتى إذا مـا دعـا للجمع صـارخه   وكل ميت مـن الأمـوات قـد نشـرا

قـال الإلـه: قفـوهم للسـؤال لكي   يقتص مظلـومهـم ممن لـه قهـرا

فيـوقفـون أُلـوفـاً مـن سنيهم   والشمس دانيـة والـرشح قـد كثـرا

وجـاء ربـك والأمـلاك قـاطبـة   لهم صفـوف أحـاطت بالـورى زمـراً

وجيء يـومئـذ بـالنـار تسحبهـا   خـزانهـا فأهـالـت كل من نظـرا

لهـا زفيـر شـديـد من تغيظهـا   على العصـاة وترمـي نحـوهم شرراً

ويـرسل الله صحف الخلق حـاويـة   أعمـالهم كل شـيء جل أو صغـرا

فمن تلقتـه بـاليمنىٰ صحيفتـه   فهـو السعيد الـذي بالفـوز قد ظفـرا

ومن يكن بـاليـد اليسرى تنـاولهـا   دعـا ثبـوراً وللنيـران قـد حشـرا

ووزن أعمـالهم حقـاً فـإن ثقلت   بـالخير فـاز، وإن خفت فقد خسـرا

وأن بـالمثل تجـزي السيئـات كمـا   يكون في الحسنـات الضعـف قد وفـرا

وكل ذنب سوى الإشراك يغفره ... ربي لمن شا وليس الشرك مغتفرا

وجنة الخلد لا تفنىٰ وساكنها ... مخلد ليس يخشىٰ الموت والكبرا

أعدها الله داراً للخلود لمن ... يخشى الإله وللنعماء قد شكرا

وينظرون إلى وجه الإله بها ... كما يَرى الناسُ شمسَ الظهر والقمرا

كذلك النار لا تفنىٰ وساكنها ... أعدها الله مولانا لمن كفرا

ولا يخلد فيها من يوحده ... ولو يسفك دم المعصوم قد فجرا

وكم ينجي إلهي بالشفاعة من ... خير البرية من عاص بها سجرا

فصل في الإيمان بالحوض

وإن للمصطفى حوضاً مسافته ... ما بين صنْعا وبصري هكذا ذكرا

أحلى من العسل الصافي مذاقته ... وإن كيزانه مثل النجوم ترى

ولم يرده سوى اتباع سنته ... سيماهم أن يرى التحجيل والغررا

وكم ينحىٰ وينفى كل مبتدع ... عن ورده ورجال أحدثوا الغيرا

وأن جسراً على النيران يعبره ... بسرعة لمن لمنهاج الهدى عبرا

وأن إيماننا شرعاً حقيقته ... قصد وقول وفعل للذي أمرا

وأن معصية الرحمن تنقصه ... كما يزيد بطاعات الذي شكرا

وأن طاعة أُولي الأمر واجبة ... من الهداة نجوم العلم والأمرا

إلا إذا أمروا يوماً بمعصية ... من المعاصي فيلقى أمرهم هدرا

وأن أفضل قرن للذين رأوا ... نبينا وبهم دِين الهدى نصرا

أعني الصحابة رهبان بليلهم ... وفي النهار لدى الهيجا ليوث شرا

وخيرهم من ولي منهم خلافته ... والسبق في الفضل للصديق مع عمرا

والتابعون بإحسان لهم وكذا ... أتباع أتباعهم ممن قضىٰ الأثرا

وواجب ذكر كل من صحابته ... بالخير والكف عما بينهم شجرا

فلا تخض في حروب بينهم وقعت ... عن اجتهاد وكن إن خضت معتذرا

والاقتداء بهم في الدِّين مفترض ... فاقتد بهم واتبع الآثار والسورا

واترك ما أحدثه المحدثون فكم ... ضلالة تبعث والدِّين قد هجرا؟

إن الهدى ما هدى الهادي إليه وما ... به الكتاب كتاب الله قد أمرا

فلا مراء وما في الدين من جدل ... وهل يجادل إلا كل من كفرا

فهاك في مذهب الأسلاف قافية ... نظماً بديعاً وجيز اللفظ مختصرا

يحوي مهمات باب في العقيدة من ... رسالة ابن أبي زيد الذي اشتهرا

والحمد لله مولانا ونسأله ... غفران ما قل من ذنب وما كثرا

ثم الصلاة على من عم بعثته ... فانذر الثقلين الجن والبشر

ودِينه نسخ الأديان أجمعها ... وليس يُنْسَخ ما دام الصفا وحرا

محمد خير كل العالمين به ... ختم النبيين والرسل الكرام جرى

وليس من بعده يوحى إلى أحد ... ومن أجاز فحل قتله هدرا

والآل والصحب ما ناحت على فنن ... ورقا، وما غردت قمرية سحرا

□ □ □

الفهارس

فهرس الآيات

□ □ □

فهرس الأحاديث والآثار

□ □ □

فهرس الكتب

□ □ □

فهرس التراجم

□ □ □

فهرس الأماكن

❑ ❑ ❑

فهرس الشعر

□ □ □



فهرس الموضوعات

❑ ❑ ❑